المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم ٤١٧٤ لعام ٢٠٠٠)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعاتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

المراسلات: باسم المستقبل العربي

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+) برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي:

ـ الأفراد: في أقطار الوطن العربي (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (١٢٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (١٥٠ دولاراً أمريكياً).

ـ المؤسسات: في أقطار الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً)، وخارج الوطن العربي (١٥٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة:

ـ الأفراد: ٧٥٠ دولاراً أمريكياً

ـ المؤسسات في أقطار الوطن العربي: ١٠٠٠ دولار أمريكي

ـ المؤسسات خارج الوطن العربي: ١٢٥٠ دولاراً أمريكياً

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (390.3800022.003) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص. ب: ٥٦٠٥ ـ ١١ ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: ٧٣٦١٥٢ ـ ٣١/ ٢٥٥٦٢٠.

المستقبل العربي

وعـــي الـــوحـــدة الـعـربـيـة
وحــــدة الـــوعـــي الـعـربـي

السنة السابعة والثلاثون | السابع والعشرون والأربعمئة | أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

المحتويات



رئيس التحرير: رياض زكي قاسم

آراء ومناقشات

حوار

كتب وقراءات

مؤتمرات

المدير المسؤول: كمال فضل الله

العرب... إلى أين؟

مقابلة مع خير الدين حسيب(*)

في الحديث عن العراق وهو موضوع حلقة **الماغازين السياسي اليوم** مع رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية الدكتور خير الدين حسيب، سنتابع موضوع الإمارة أو دولة الإمارة الإسلامية وفق المصطلح الأساسي، أو ما اصطلح على تسميته بداعش.

الحوار

■ الاستديو: نرحّب بسعادة د. خير الدين حسيب رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، أهلاً وسهلاً... أنت ضيف عزيز على الماغازين السياسي اليوم، وقبل أن أدخل معكم في موضوعنا الصعب الذي سوف أتابعه معكم اليوم، أودّ أن أذكّر بوثيقة الأزهر، حول مستقبل مصر، وأن أنبّه إلى أن هذه الوثيقة صدرت عن مرجعية تمثيلية للإسلام السنّي المعتدل في العالم. من بنود هذه الوثيقة، أولاً، دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية التي تعتمد على الدستور الذي يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة. ثانياً، اعتماد النظام الديمقراطي القائم على الانتخاب الحر المباشر الذي هو الصيغة العصرية لتحقيق مبادئ الشورى الإسلامية، بما يضمن من تعددية، ومن تداول سلمي للسلطة. ثالثاً، الالتزام بمنظومة الحريات الأساسية في الفكر والرأي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، وتأكيد مبدأ التعددية واحترام الأديان السماوية، واعتبار المواطنة مناط المسؤولية في المجتمع. رابعاً، الاحترام التام لآداب الاختلاف، وأخلاقيات الحوار، وضرورة اجتناب التكفير والتخوين واستغلال الدين واستخدامه لبعث الفرقة، والتنابذ والعداء بين المواطنين، مع اعتبار الحثّ على

(*) في الأصل، مقابلة أجريت مع د. خير الدين حسيب، رئيس مجلس الأمناء، ورئيس اللجنة التنفيذية في «مركز دراسات الوحدة العربية» لإذاعة «الشرق» أجراها يقظان التقي، ضمن برنامج «الماغازين السياسي اليوم»، بتاريخ ١٥/٨/٢٠١٤. والآراء الواردة فيها شخصية، ولا تعبّر بالضرورة عن آراء المركز.

وينشر نص المقابلة كما تمّت بدون حذف أو إضافة أو تغيير، مع إضافة مصادر بعض المعلومات الهامة التي ذكرت في المقابلة، وما جرى من تصحيح خطأ حصل أثناء المقابلة.

الفتنة الطائفية والدعوات العنصرية جريمة بحق الوطن، ووجوب اعتماد الحوار المتكافئ، والاحترام المتبادل، والتعويل عليهما للتعامل فيما بين فئات الشعب المختلفة من دون أي تفرقة بالحقوق والواجبات بين جميع المواطنين. خامساً، تأكيد الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية، والتمسك بالمنجزات الحضارية في العلاقات الإنسانية المتوافقة مع التقاليد السمحة للثقافة الإسلامية العربية.

هذه أبرز بنود وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر، وحول مستقبل الإسلام السنّي المعتدل في المنطقة، ونتمنى أن تأخذ هذه الوثيقة حقّها من الإعلام اليوم، المأخوذ بإمارة الدولة الإسلامية أو داعش.

د. خير الدين، نُحب أن نناقش هذه الوثيقة، وهي وثيقة مهمة، وإن شاء الله سنخصص لها محاور أخرى. طبعاً نحن نستضيفكم في وضع بالغ الحساسية، ولدى حضرتكم قيمة بحثية معروفة لكونكم رئيس اللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة العربية، وأنتم قيمة معرفية سياسية وإدارية واقتصادية، وبالطبع لكم دور مهم في لحظات مفصلية في تاريخ العراق، وفي تاريخ المنطقة على الصعيد الاقتصادي والإداري. فالذي لا يعرف هذا أصبح الآن على بيّنة بكم. طبعاً، هناك الكثيرون الذين يعرفون دوركم في تأسيس وإدامة مركز دراسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للترجمة، وخلق واستدامة مؤسسة تقف بلا ادعاء بين المؤسسات العربية الرئيسية والأولى تاريخياً بصورة محسومة. الأهم أنكم حاولتم أن تكون مؤسستكم مستقلةً تماماً، وبالتالي عملتم من أجل ما تعتبرونه خيراً للعرب. نستطلع معكم ونستشرف المرحلة المقبلة خاصة أنه بالأمس فقط، خيراً فَعَلَ رئيس الوزراء المالكي حين تنحّى، فما هو تقييمكم لخطوة المالكي هذه.

□ **د. حسيب:** أعتقد أن ما حدث في العراق لم يكن مقصوداً فيه العراق بعينه وفقط، بل هو جزء من جبل جليد لا بد أن يعالج ما حدث والذي يبدو أنه جزء من صفقة دولية كبيرة، قد لا تشمل العراق فحسب، لكن قد تشمل سورية وإيران والسعودية ولبنان[١]. ولعلنا أثناء الحوار سوف نتطرق إلى أشياء أخرى تتعلق بهذا الأمر. على أية حال، بالعودة إلى المالكي، يمكن القول إنه لا الولايات المتحدة الأمريكية ولا حتى إيران يمكن أن يلومانه على ما فعل من تمّسك بالسلطة. والسبب في ذلك، أن إيران والولايات المتحدة هما من أتى بالمالكي إلى السلطة بعد انتخابات العام ٢٠١٠. في حين كانت السعودية عام ٢٠١٠ تدعم سورية، معنوياً وغير معنوي، لوصول الدكتور إياد علاوي إلى السلطة، إلا أنها لم تستطع، حيث اتفقت إيران والولايات المتحدة الأمريكية على نوري المالكي، فتولّى رئاسة الوزراء[٢]. لذلك يجب أن تكون

---

(١) فاتني أن أذكر في المقابلة «وأوكرانيا»، التي أعلن مساء يوم الخميس ٢٠ آب/أغسطس عن اجتماع قمة خلال الأسبوع الأخير من شهر آب/أغسطس، يحضره الرئيس بوتين، والرئيس الأوكراني، ورؤساء دول حلف الأطلسي، والذي أعتقد أنه تمهيد لحل القضية الأوكرانية وكجزء من الصفقة الكبرى.

(٢) سبق أن تولّى رئاسة الوزارة بعد انتخابات عام ٢٠٠٦، ولكنه في انتخابات عام ٢٠٠٥ كان هناك صراع بين السعودية وسورية من جهة، وبين أمريكا وإيران، ولكلٍّ له أسبابه لاختيار المالكي بدلاً من إياد =

سياسة نوري المالكي معروفة. **أولاً** هو رئيس حزب اسمه «حزب الدعوة»، وهو حزب طائفي بكل المقاييس، لكون كل من فيه «شيعة»، وليس فيه أي منتمٍ غير شيعي، لذلك فالطائفية جزء من سياسة حزبه. **ثانياً**، هو متحصّل على شهادة ماجستير باللغة العربية من جامعة كردية في أربيل[٣]، لكن ليس لديه أي خبرة في إدارة الدولة والمؤسسات، ولا يتمتع بمؤهل يمكّنه من أن يدير المنصب الذي استلمه بصورة غير الصورة التي عهدناها. فلماذا يُلام على هذه السياسة، ونحن نعرف أنها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الاحتلال. فالولايات المتحدة الأمريكية حينما احتلت العراق، من دون موافقة مجلس الأمن[٤]، أسقطت تعبير «الشعب العراقي»، وبدأت تتكلم عن «شيعة» و«سنة» و«أكراد» و«تركمان». وحين عيّنت مجلس الحكم المؤقت، شكّلته على أساس طائفي تضمّن تقسيماً (محاصصة): هذا للشيعة، وهذا للسنة، وذاك للأكراد، وهكذا. فالمالكي ضحية تغيير الأهداف بالمنطقة، وضحية ما تتفق عليه القوى الكبرى. لعلنا للتأكيد ننظر إلى الإخراج الذي تمّ لبروز داعش، حيث إنها عملية تمّت من خلال تضخيم دور داعش والتركيز على ممارستها اللاإنسانية من أجل إرهاب الشعب العراقي، ونتج منها تعذّر مجلس النواب في تشكيل حكومة ضمن المدة الدستورية لخلافاتهم، ولكن الإرهاب بداعش جعل كل الأحزاب الشيعية، بما بينها من خلاف، وكل الأكراد بما بينهم من خلاف، والعشائر بكل أطيافها المذهبية، والسنّة طبعاً، ما عدا داعش، رغم ما بينهم من خلافات، كما جعل أمريكا، والسعودية، وإيران، يتفقون جميعاً على تغيير المالكي، والمجيء برئيس وزراء جديد هو حيدر العبادي، وكان بعثياً أثناء دراسته في بغداد، وأنه كان متقدماً وحصل على البعثة الدراسية في بريطانيا[٥].

■ **الاستديو: هذا السؤال يقودنا إلى شخصية البديل، فهلّا حددتم لنا مواصفات شخصية البديل للمالكي حيدر العبادي؟**

□ **د. حسيب:** حيدر العبادي بالمعايير النسبية هو شخص يختلف عن المالكي إذ إن الأخير لم يعش في الغرب، أما العبادي فهو شخص درس في إنكلترا، وأخذ شهادة دكتوراه من جامعة مانشستر، اختصاص هندسة كهربائية. وعليه فأي فرد يعيش في بريطانيا خمس

= علاوي، رغم أن كتلة إياد علاوي حصلت في انتخابات عام ٢٠٠٦على أكثر الأصوات (٩١ صوتاً) بين الكتل الأخرى، وكانت هناك محاولة للالتفاف من خلال تشكيل كتلة «شيعية» تضم دولة «القانون» و«المجلس الأعلى» ومقتدى الصدر و«الفضيلة» و«المؤتمر الوطني».

(٣) أود أن أعبِّر عن اعتذاري عمّا جاء في المقابلة حول «أنه كان صاحب حانوت في منطقة السيدة زينب»، فقد تبين لي بعد المقابلة عدم صحة ذلك، لأن هذه المعلومة اطلعت عليها من عراقيين كانوا في سورية خلال نفس الفترة، لذلك تم حذف ذلك من الفقرة المشار إليها أعلاه، مع تشديد اعتذاري عن هذا الخطأ غير المقصود.

(٤) بدون «قرار» من مجلس الأمن.

(٥) تشير المعلومات الموثوقة التي توفّرت بعد المقابلة، إلى أن السيد الشمخاني (الذي شغل منصب وزير الدفاع الإيراني سابقاً والآن هو عضو تشخيص النظام) قاد العملية بدلاً من قاسم سليماني، وهو الذي أبلغ كل الأطراف المعنية قرار أمريكا وإيران والسعودية بتكليف حيدر العبادي بتشكيل الوزارة، وأن نائب الرئيس الأمريكي السيد بايدن أبلغ نفس الأشخاص، وفي نفس اليوم بما أدلاه الشمخاني.

سنين أو عشر سنين أو أكثر تكون رؤيته للحياة وخبرته وآفاقه تختلف[٦]. وهو عاش أكثر من هذه المدة في بريطانيا، فهو بعد ما انتهى من دراسة الدكتوراه لم يعد إلى العراق، واستقال من حزب البعث، وانتمى إلى حزب الدعوة في بريطانيا، وكان عضواً في المكتب السياسي لحزب الدعوة[٧]؛ كان هو أحد مسؤولي حزب الدعوة في بريطانيا، وجاء إلى العراق مع الاحتلال الأمريكي خلال عام ٢٠٠٣، وشغل منصب وزير الاتصالات في حكومة مجلس الحكم في عهد بريمر[٨]. مع كل هذا يبدو أن شخصيته ضعيفة إلى حدٍ ما، وأعتقد أنها مرحلة انتقالية فحسب.

■ الاستديو: سوف نتابع هذا الموضوع بتفاصيله، طبعاً، مواصفات الشخص أمر أساسي، وأنتم قد أشرتم إلى موضوع مسؤولية من أتى به لهذا المنصب. على أية حال، الرئيس الأمريكي في حديثه لتوماس فريدمان[٩] ـ هناك إشارة تبدو مهمة في الموضوع ـ أجاب حين سأله فريدمان: أما كانت الأمور لتبدو بحال أفضل لو أننا سلّحنا الثوار السوريين العلمانيين في بداية الأحداث، أو أبقينا القوات الأمريكية في العراق؟ أجاب الرئيس الأمريكي أوباما بقوله: لو أن الأكثرية في سورية شيعية، لما كانت هناك فرصة لتقاسم السلطة بين السنّة والأكراد، ولما كانت هناك حاجة إلى الاحتفاظ بوجود القوات الأمريكية في العراق، ـ ولو انتهزت الأكثرية الشيعية الفرصة لمد اليد للسنّة والأكراد بطريقة كانت أكثر فاعلية، وربما كان أوباما يتحدث عن فترة ٢٠٠٨، وما بعدها وهي الفترة التي تمّت فيها هيكلة الصحوات السنية والإقلاع عن سياسة اجتثاث البعث وإدخال ٢٠ بالمئة من الصحوات في الجيش العراقي ـ؛ فلو انتهزت الأكثرية الشيعية الفرصة لمد اليد للسنّة والأكراد بطريقة أكثر فاعلية، أو لم تقر تشريعات على غرار اجتثاث البعث لما كانت هناك حاجة إلى قوات خارجية. أضاف، ونظراً إلى عدم استعداد الشيعة للقيام بذلك كانت قواتنا ستصبح عاجلاً أم آجلاً في مرمى النيران.

---

(٦) كان حيدر العبادي بعثياً حصل على بعثة دراسية للدكتوراه في بريطانيا والتحق بجامعة مانشستر وحصل على الدكتوراه فيها، ولكن في عام ١٩٨٣ وأثناء الحرب العراقية الإيرانية تمّ سجن والده وتمّ اغتيال اثنين من إخوته، ولذلك ترك حزب، البعث والتحق بحزب الدعوة. وهو ما يمكن فهمه، من دون تبريره إنسانياً. وقد شهد حزب الدعوة انقساماتٍ إلى حركتين: الأولى تعترف بولاية الفقيه وكان يقودها الشيخ مهدي آصفي، والثانية لا تؤمن بها، وانقسم على أساسها حزب الدعوة إلى قسمين، انضم حيدر العبادي إلى الثانية التي كان يقودها إبراهيم الجعفري.

(٧) تبيّن فيما بعد من المعلومات التي توفّرت بعد هذه المقابلة أنه عندما كان يدرس في الجامعة التكنولوجية في بغداد كان بعثياً وعضواً في حزب البعث، وكان متفوقاً في دراسته فمنح على أثر ذلك بعثةً دراسية.

(٨) أود أن أصحح ما ورد في هذه الجملة، والصحيح أنها كانت حكومة إياد علاوي.

(٩) انظر نص المقابلة بالإنكليزية: «President Obama Talks to Thomas L. Friedman about Iraq, Putin and Israel,» *New York Times*, 8/8/2014.

وقامت جريدة **النهار** بترجمتها ونشرها بالعربية، بعنوان: «الرئيس أوباما يتحدث إلى توماس فريدمان عن العراق وسوريا وليبيا وإسرائيل،» ترجمة نسرين ناضر، **النهار**، ٢٠١٤/٨/١٤.

■ **الاستديو: في لقائنا د. حسيب في المرة الأولى، كانت معكم دراسة فيها إحصائيات حول المشهد العراقي، وكانت مليئة بالأرقام المخيفة جداً، التي تتعلق بعدد القتلى في كل يوم في العراق[١٠]، وعن عدد المساجين بدون محاكمة وبدون تهمة، وعن عدد النساء في السجون. طيب دكتور الإجماع السياسي شيء جيد بما فيه الإجماع الشيعي العراقي، وبما في ذلك ما حصل داخل حزب الدعوة، حيث حظي موضوع تنحّي المالكي على الإجماع. هذا الإجماع أنتج خلع المالكي وتنحّيه لحيدر العبادي، إلا أن خطابه كان كملحمة جلجامش، وشبّه نفسه بعلي بن أبي طالب. لعلّنا نحاول أن نفهم صيغة المرحلة التي شهدت فساداً هائلاً جداً، وأقصد هنا فترة تولي المالكي[١١]، فيا تُرى هل لهذه المدة أن تمر من دون محاسبة[١٢]؟**

□ **د. حسيب:** أنا لا أعرف ماهيّة الصفقة التي تمّت خلال الأربع والعشرين ساعة التي مرّت قبل إعلان المالكي تنحّيه[١٣]. أمريكا والسعودية والخليج عموماً وإيران هم الذين احتلوا العراق[١٤]، وهم الذين أتوا بالمالكي، لأن السعودية وسورية كانتا تريدان إياد علاوي، وإيران وأمريكا كانتا تريدان نوري المالكي لأسبابهم الخاصة. فهم الذين جعلوه يتنحّى، وهم الذين

---

(١٠) انظر: Richard Dannatt, *Leading from the Front: An Autobiography* (London: Corgi Books, 2011).

(١١) انطلقت جيوش وطائرات الاحتلال من قواعد أمريكية جوية وبحرية في الخليج، وجاءت جيوش الاحتلال إلى العراق من خلال بلدان الخليج؛ إضافة إلى تسهيلات من الأردن ومصر مبارك. فهم سهّلوا احتلال العراق وشجعوه بدلاً من أن تلتزم أنظمة الخليج ومصر والأردن باتفاقية الدفاع العربي المشترك.

(١٢) «تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٠، العدد ٣٤٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ٩٠ ـ ٩٦.

(١٣) علمت بعد المقابلة معلومات على درجة عالية من الثقة لا أستطيع البوح بها، أن ما تم خلال تلك الفترة هو مجيء الجنرال السابق شمخاني إلى بغداد، واتصاله بجميع ذوي العلاقة بتحديد اسم رئيس الحكومة القادمة، وأخبرهم أن موضوع العراق غير منفصل عن صفقة أكبر إقليمية ودولية، وأن هناك تعاوناً بين أمريكا وإيران والسعودية في إعداد هذه الحلول الإقليمية والدولية، بما فيها العراق، وإيران وأمريكا، بما في ذلك موضوع السلاح النووي في إيران الذي تدور مفاوضات حوله بين إيران و٥+١، والعلاقات الإيرانية ـ السعودية، وموضوع سورية، وليبيا، وأوكرانيا حيث سيعقد قمة خلال الأسبوع الأخير من شهر آب/أغسطس ٢٠١٤ يشارك فيها الرئيس الروسي والرئيس الأوكراني وممثلين عن الحلف الأطلسي، وهو مؤشر إلى جزء من هذه الصفقة التي بدأت معالمها وأجزاؤها تظهر تدريجياً وتباعاً.

(١٤) شجّعوا وسهّلوا احتلال العراق، بدلًا من أن تلتزم أنظمة الخليج ومصر والأردن باتفاقية الدفاع العربي المشترك الموقّعة من كل الأطراف العربية، حيث تنص المادة (٣) من الاتفاقية، على: «تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها، بناء على طلب إحداهما كلّما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها. وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف».

كما تنص المادة (٢) من الاتفاقية: «تعتبر الدول أي اعتداء على أية دولة أو أكثر منها أو قواتها اعتداء عليها جميعاً، وتلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك القوة المسلحة لردع العدوان ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما».

جاؤوا بالبديل أيضاً، وهم الذين سوف يشكّلون الوزارة أيضاً. أنا أعتقد ما تقول الأغنية العربية «اللي (الذي) شبكنا يخلصنا» ينطبق على هذه الحالة. وعليه، وبرأيي هذه هي البداية فقط، فقد كان هناك خوف ينتاب الجميع على العراق، إذ كان متوقعاً أنه سيتردّى وضعه أكثر، وهذا ليس بمستبعد حتى الآن. والخوف الذي كان ينتابنا ليس هو تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم: شيعة وسنّة وأكراد، لأن الذي كان سيترتب على ذلك الاختلاف، وبسبب عدم التوافق بين الأطراف السياسية والدول المعنية بالقضية العراقية، هو **تفتيت العراق**. والسبب في ذلك هو أنّ الشيعة مختلفون فيما بينهم، حيث «الأحـزاب» الشيعية: الدعوة والمجلس الأعلى والتيار الصدري مختلفون فيما بينهم. والأكراد مختلفون فيما بينهم: حزب الاتحاد لجلال طالباني، والحزب الديمقراطي البرزاني[١٥]، حيث إنهما حتى الآن ما زالا مختلفين، حول توحيد وزارة البيشمركة المنقسمة، إذ لكلٍّ منهما وزارته، وكذلك الأمر بالنسبة إلى وزارة المالية أيضاً. إضافةً إلى ذلك، فمنذ ستة أشهر انتهت الانتخابات المحلية في إقليم كردستان، إلا أنه لم تشكّل حتى الآن الوزارة بعد بسبب هذه الاختلافات[١٦]. ولعل نفس هذا الانقسام، بصورة مشابهة أو مختلفة، ينطبق على السنّة المشاركين في العملية السياسية التي رعاها الاحتلال وكذلك الأطراف السنية الأخرى خارج العملية السياسية وغيرهم. فالسنّة أو تعبير السنّة يعني أنّ قسماً منهم التحق بالعملية السياسية، حيث إن قسماً آخر منهم كانوا موجودين فعلاً مع «المعارضة» التي دخلت العراق مع الاحتلال، وآخرين منهم كانوا داخل العراق التحقوا بالعملية السياسية بعد الاحتلال. فالمطروح ليس تقسيم العراق فحسب، بل سيؤدي التقسيم إلى تفتيت العراق.

لنرَ الآن، هل يمكن للحكومة الجديدة أن تلغي بعض التشريعات التي ينتقدها أوباما، التي صدرت في عهد الحاكم الأمريكي بول بريمر، ومنها اجتثاث البعث، وحلّ الجيش العراقي؟ بول بريمر يعترف في مذكراته بأن قرار حلّ الجيش العراقي اتخذه الأمريكيون، ورحّبت به إيران والأكراد وأطراف عراقية أخرى، ذكرها تحديداً في كتابه[١٧]، وحتى دول الخليج العربي رحّبوا بحلّ الجيش العراقي وما نتج من الضحايا التي عرفناها، كُلّنا منذُ الاحتلال وحتى الآن. فالرئيس أوباما إذا أراد أن ينتقد هذه السياسة التي طبّقها سياسيو العملية السياسية بعد الاحتلال، فعليه أن ينتقد الإدارة الأمريكية السابقة، مرحلة جورج بوش، الذي أقدم على احتلال العراق وما ترتّب عليه[١٨].

---

(١٥) ذلك حزب التغيير (كوران) الذي انشقّ عن حزب الاتحاد.

(١٦) ويذكر بوب وودورد في كتابه، وهو الذي نشر تدخّل الرئيس نيكسون في الانتخابات، وأدى التحقيق معه إلى إدانته واستقالته من منصبه. انظر: Bob Woodward, *Plan of Attack* (London; New York: Simon and Schuster, 2004).

(١٧) انظر: L. Paul Bremer III, *My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope* (London; New York: Simon and Schuster, 2004), pp. 54-59.

وقد تمّت ترجمة الكتاب إلى العربية. انظر: بول بريمر ومالكولم ماك كونل، **عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦).

(١٨) مع إشارة إلى دور المحافظين الجدد وخططهم موضوع احتلال العراق من وزارة الخارجية التي كانت قد شكّلت (١٢) لجنة لإعداد مقترحات العراق بعد الاحتلال، قام البنتاغون بقيادة المحافظين الجدد =

فالقرارات الرئيسية التي أساءت إلى الدولة العراقية هم الذين سنّوها وطبّقوها[١٩]. فهذا الذي يسمّى الآن بالجيش العراقي هو عبارة عن مليشيات ليس لها أي ولاء للوطن، بل ولاؤه لأطراف مختلفة؛ أي يعتمد ولاؤه على انتمائه الطائفي والإثني. وفي السنة الماضية (٢٠١٣) كانت ميزانية تشغيل الجيش العراقي من دون عائدات الأسلحة التي اشتراها حسبما ذكره قبل يومين د. مصطفى العاني في مقابلة مع محطة «العربية»، كانت كلفة التشغيل فقط ١٧ مليارا، لماذا؟ بكل بساطة لكونه، ليس جيشاً حقيقياً، بل جيش ولاءات متعددة. فمثلاً الحزب الشيوعي على سبيل المثال، لديه الآلاف من المنتمين إلى الجيش العراقي، وهم فقط مسجلون ويستلمون رواتب من دون الالتحاق بالجيش أو تنفيذ مهمات، وهكذا في بعض الأحزاب الأخرى. وهنا أُريد أن أقول إن قانون اجتثاث البعث الذي ينتقده الرئيس الأمريكي أوباما، الذي أقرّه وطبّقه هو بول بريمر، علاوة على تسليم مهمات تنفيذه إلى د. أحمد الجلبي ليكون منفذاً للقانون ومتجاوزاً له ضمن ما يضمن استمرار الاحتلال وتغيير تركيبة الدولة.

■ **الاستديو: طبعاً الأرقام تتحدث بهدر مذهل يصل إلى حوالى ٧٠٠ مليار، ويمكن أن تكون الأرقام لديكم أكثر وضوحاً.**

□ **د. حسيب:** عند احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، ومن أول أيام دخولهم الأراضي العراقية كان لديها مراقبة مالية؛ فهناك مفتش عام يراقب مصروفاتهم في العراق. وعلى المفتش العام أن يقدم تقريراً كل ثلاثة أشهرٍ للكونغرس، وتكلم المفتش العام في تقاريره عن الفساد. علاوة على ذلك كان السفير الأمريكي في العراق يبعث من حينٍ إلى آخر بتقرير سرّي إلى وزارة الخارجية حول فساد الحكومة العراقية[٢٠]. فالمالكي بالخلفية التي أشرت إليها، وهو الذي يملك السلطة والمال، فماذا تتوقع أن يعمل. كما أنه في أحد تقارير المفتش العام خلال السنة الأولى من الاحتلال، أشار إلى حادثة، وهي أن الجنود والضباط الأمريكان الذين كانوا يقيمون في القصر الجمهوري العراقي السابق، كانوا وقت الفراغ يلعبون كرة قدم، وكرتهم كانت تتكوّن من عدة شدات من الدولارات المخزنة في الحمامات والغرف بالقصر الجمهوري المحتل[٢١]. فهل يوجد استهتارٌ أكثر من هذا الاستهتار الذي يبدو كأنه حالة جنونية.

= بخطف الموضوع من وزارة الخارجية وأهملت كل ما أعدّته اللجان التي شكّلتها وزارة الخارجية الأمريكية التي لم تكن تريد حلّ الجيش العراقي.

(١٩) وقد أدت ليس إلى تغيير النظام السياسي الذي كان قائماً في العراق قبل الاحتلال، بل إنها قضت وحلّت الدولة العراقية نفسها، وهو الذي يدفع العراق ثمنه الآن. انظر: Robert Fisk, *The Great War for Civilisation: The Conquest of the Middle East* (London: Fourth Estate, 2005).

(٢٠) حصلت مجلة **المستقبل العربي** على أحد هذه التقارير السرية وقامت بترجمته إلى العربية، وكان عنوانه: «تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٠، العدد ٣٤٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ٩٠ ـ ٩٦.

(٢١) أشارت صحيفة **الغارديان** البريطانية إلى ذلك فعلاً، عن أحد تقارير المفتش العام هذا، والتي تفرض دورياً على الكونغرس. انظر: «Iraq was Awash in Cash: We Played Football with Bricks of 100$ Bills,» *Guardian*, 20/3/2006. =

■ **الاستديو: لنتلمس مدى حدود حيدر العبادي في المرحلة المقبلة. فلو رجعنا إلى رسالة الرئيس الأمريكي الموجّهة إلى جميع الفصائل في العراق، التي يقول فيها: سنكون شركاءكم، لكننا لن نقوم بالأمور بالنيابة عنكم، ولن نرسل جنوداً أمريكيين من جديد لإبقاء الأمور تحت السيطرة. عليكم أن تثبتوا لنا أنكم مستعدون وجاهزون لمحاولة الحفاظ على قيام حكومة عراقية موحّدة ترتكز على التسوية، وأنكم مستعدون لمواصلة العمل على بناء قوة أمنية غير مذهبية، تعمل كما يجب، وتخضع للمساءلة أمام حكومة مدنية. لدينا مصلحة استراتيجية في التصدّي لتنظيم داعش، ولن نسمح لهم بإنشاء خلافة، لا في سورية، ولا في العراق، لكن لا يمكننا القيام بذلك إلا إذا كنا نعلم أن لدينا شركاء على الأرض قادرين على ملء الفراغ كي نتمكن من التواصل مع القبائل السنّية ومع الحكام والقادة المحليين، الذين يجب أن يشعروا أنهم يناضلون من أجل قضية معيّنة، وإلا قد نتمكّن من إبعاد الداعش لبعض الوقت، لكن ما إن ترحل طائراتنا حتى يعودوا من جديد. هذا كلام الرئيس أوباما، ولا نعرف كم يعكس طبيعة التسوية في المرحلة المقبلة.**

□ **د. حسيب:** هذه المقابلة منشورة قبل عدة أيام مع توماس فريدمان، وهي على قدر من الأهمية حقيقة، لأنه تكلم بقدر غير قليل من الصراحة، وإن كان الكثير من الانتقادات التي وجهها للقوى في العراق في موضوع الجيش واجتثاث البعث، كانت الإدارة الأمريكية أثناء الاحتلال، هي التي أقدمت على تنفيذها وإقرار قوانينها. أنا أعتقد أن هذه المرحلة مرحلة انتقالية، يجب أن تتطور إلى وضع أفضل، ويصار إلى عملية سياسية جديدة يشارك فيها جميع العراقيين، الذين هم مشتركون في العملية السياسية الآن، والذين هم خارج العملية السياسية، ويتم فيها تجميد الدستور الحالي، لكون هذا الدستور فضيحة من المقدمة إلى آخر سطر فيه، وتشكّل حكومة انتقالية مستقلة لمدة سنتين تعمل على انتخابات جديدة، وإعداد دستور جديد وإلى آخره. أتمنى أن يحدث هذا، ولكن لا أعرف احتمالات تبنيه ونجاحه. وإذا لم يحدث هذا فالولايات المتحدة الأمريكية، بوضعها الحالي، ليس لها نيةٌ في التدخل القسري على الأرض. أما بالنسبة إلى إيران وعلاقتها بما حصل في العراق فإن الوضع الحالي بمثابة جزء من صفقة، لأن إيران لم تكن لتوافق على الضغط على المالكي لكي يتخلّى بدون مقابل. فهي عملية ليست بالبسيطة، ولكن لها علاقة بالمفاوضات الإيرانية ـ الأمريكية حول السلاح النووي الإيراني، يعني أن إيران تمنح شيئاً هنا، وتأخذ شيئاً آخراً هناك. أقول إذا لم يتم السيناريو الأول سيبقى العراق رهن التطورات الحالية التي ستؤدي إلى تفتيته.

= والنص بالإنكليزية: «…Piles and piles of money,» says Frank Willis, a former senior official with the governing Coalition Provisional Authority». We played football with some of the bricks of $100 bills before delivery.

وترجمته بالعربية: «... أكوام وأكوام من المال»، كما يقول فرانك ويليس، وهو مسؤول كبير سابق مع سلطة التحالف المؤقتة التي تحكم». لعبنا كرة القدم مع بعض الطوب من فئة ١٠٠ دولار قبل التسليم».

■ الاستديو: ولكن هذا له علاقة بخطر داعش، فقد تابعت مقابلة على محطة «العربية» لغسان عطية، كما أظن، أشار فيها أن داعش تدق أبواب إيران أيضاً.

□ **د. حسيب:** الوضع الحالي شبيه بوضع أمريكا في أفغانستان أثناء الاحتلال الروسي لها. الأمريكان هم الذين درّبوا وموّلوا القاعدة، ومن بعد انسحاب الروس من أفغانستان انتقلت القاعدة إلى أفغانستان من خلال طالبان[٢٢]. أنا أعتقد أن لداعش أكثر من جهة ساعدتها وموّلتها، وكان لداعش لقاء ذلك أن تخدم تلك الجهات لأغراض مؤقتة. فداعش وحتى القوة المتعاونة معها في احتلال الموصل وما تلاها، وأنا سمعت ذلك من بعضهم، كانت هي أساساً لإرهاب العراقيين وإرهاب الحكومة الحالية. وحسب ما قيل لي، لم تكن هناك نية لاحتلال بغداد، أو إسقاطها عسكرياً، وإن الهدف كان إسقاطها سياسياً، وهذا ما حصل. داعش الآن، حسبما أعتقد، حالة مؤقّتة تمّ تضخيمها لأغراض مختلفة، وتقديري أننا سنشهد قريباً انحدار داعش، وانتهاء هذه الظاهرة بنفس السرعة التي ظهرت فيها، ففي مقابلة توماس فريدمان، أشار الرئيس الأمريكي أوباما بأنه سيحارب داعش في سورية والعراق[٢٣]. كما ذكر بول بريمر في مقابلة قبل أيام مع فضائية «العربية»، وأشار إلى أن أمريكا ستحاول إقصاء داعش والقضاء عليها في العراق وسورية، وكررها مرتين، والسؤال المطروح هنا وفق تصريحي أوباما وبريمر حول القضاء على داعش في سورية والعراق: ما هي النتائج التي ستترب على هذه السياسة في سورية، بعد القضاء على داعش؟

■ الاستديو: إذن نحن أمام مرحلة انتقالية الآن، ولننتظر ماذا سيجري في المنطقة، كما أن هناك موجة تفاؤلية، حسبما يبدو، خصوصاً بعد تصريح أوباما في مواصلة الضربات الجوية لمواقع داعش في جبل سنجار. علاوة على ذلك، صرّح مصدر كردي لصحيفة «الحياة» خلال هذه الفترة، أن حكومة إقليم كردستان، وكبادرة حُسن نية تجاه العبادي، أعادت إدارة حقلين في كركوك إلى وزارة النفط الاتحادية العراقية، وأكدت شركة نفط الشمال التابعة لوزارة النفط المركزية تسلّمهما. وأن الحراك السياسي الذي قاده التحالف الشيعي لترشيح حيدر العبادي لتشكيل الحكومة دفع حكومة كردستان إلى فتح صفحة جديدة مع بغداد. لعلّنا نحاول تلمّس ردود الفعل الإيجابية من هذا الموقف.

د. خير الدين لنتحدث الآن عن ماهية صيغة العملية السياسية، فقد أشرتم إلى التوجه نحو المرحلة الانتقالية، فهل من الممكن أن نذهب إلى عملية إعادة إحياء العملية السياسية، التي تمّت صياغتها في منتصف العام ٢٠٠٨، التي أشار إليها الرئيس الأمريكي في حديثه والذي اقترح فيه، العودة عن إجراءات اجتثاث البعث، والمشاركة السنّية في الحكومة، وإعطاء دور أكبر للأقليات في الحكومة، وتشكيل حكومة مدنية، وإعادة ترتيب الجيش على قاعدة غير مذهبية. هذه صيغة. وهناك صيغة أخرى، كون الصيغة السابقة قد

---

(٢٢) شنّت أمريكا حرباً على أفغانستان بسبب وجود القاعدة فيها والمتهمة بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وما جرى منها في الولايات المتحدة.

(٢٣) «الرئيس أوباما يتحدث إلى توماس فريدمان عن العراق وسوريا وليبيا وإسرائيل،» **النهار** (ورد سابقاً).

تم انتهاكها، فهناك كلام عن تجربة تحتّم تطوير هذه العملية، ولكن تطوير هذه العملية قد يكون بتجميد الدستور المعمول به حالياً، مثلاً أم لا؟

□ **د. حسيب:** كلام الرئيس أوباما يجب أن يوجّه إلى الإدارة السابقة، لأن الأمريكان كانوا يديرون العراق فعلياً لغاية نهاية العام ٢٠١١، وبالتالي فهم المسؤولون عمّا جرى في العراق، لأنهم هم الذين كانوا يحكمون العراق. أما بخصوص ماذا سيحدث، فسأحاول أن أكون أقلّ تشاؤماً. أعتقد أن هذه العملية الحالية هي انتقالية، وأرجو أن أكون مخطئاً إذا قلت إنها لن تنجح، ولكن في حال عدم نجاحها سنكون أمام وضع لا تتمكن الولايات المتحدة الأمريكة فيه من التدخل في العراق. فعلى سبيل المثال: لماذا هذه الضربات الجوية، في أربيل، وليست في مكان آخر، ممّا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يعنيها باقي العراق، بل يعنيها تحديداً هذه المنطقة. وإيران سوف تكون أيضاً في وضع تحتاج فيه للتمهيد إلى حوار سعودي ـ إيراني. وهذا الإطار يمكن أن نستشرفه من برقيات التهنئة التي بعثها العاهل السعودي إلى الرؤساء العراقيين الجدد، رئيس مجلس النواب، ورئيس الجمهورية، ومرشح رئاسة الوزراء. فمَنْ يمكن أن يضبط الساحة الداخلية بدون وجود أمن. وأعتقد أن الأمور قد تتطور، وسيكون هناك اقتتال ليس بالصورة التي نعرفها في الحروب الأهلية، كالقتال بين شيعة وسنّة، وشيعة وأكراد، ولكن اقتتال ربما سيكون شيعياً ـ شيعياً، وسنياً ـ سنياً، وكردياً ـ كردياً. وبخاصة إذا كانت إيران وأمريكا ينويان عدم التدخل فيها لأسبابهما التي ذكرناها سلفاً.

ولعلّي أقول، في معرض حديثي عن الحرب الأهلية، إنني استفدت كثيراً، على الرغم من معاناتي خلال وجودي في بيروت أثناء «الحرب الأهلية اللبنانية»، في تقييم ما يحدث في العراق. **فأنا أعتقد أن هناك حاجة إلى حكومة انتقالية من تكنوقراط ومستقلين في العراق تتولّى وتخوّل صلاحيات تشريعية وتنفيذية لمدة سنتين، وإعادة تشكيل الجيش العراقي، لأن الجيش الحالي ليس بجيش، وتجميد الدستور. وأن تعدّ الحكومة الانتقالية لانتخابات جديدة حسب قانون انتخابات جديد، وتتولّى إعداد دستور من خلال هذا المجلس المنتخب**، وأن يعرض الدستور بعد ذلك على استفتاء[٢٤].

وفي حال صار الأمر لحكومة انتقالية، ولم تتدخل إيران وأمريكا لحماية الأمن، فمن هي القوة التي يمكنها خلال هذه المرحلة الانتقالية أن تحمي الدولة خلال فترتها الانتقالية. أنا أعتقد أن تجربة التدخل الخارجي الأجنبي فشلت، ونشاهد ما حصل ويحصل الآن في ليبيا. لذا، باعتقادي، هناك حاجة ماسة إلى إنشاء «قوة عربية» أو «جيش عربي» **حسب اتفاقية الدفاع العربي المشترك**، التي تنص على إنشاء هذا الجيش، ولكن لابد من حل الخلافات العربية قبل إنشائه. فالحاجة إلى القوة العربية ليس فقط لحالة العراق، فهذه القوة العربية سنحتاجها في

---

(٢٤) انظر النص الكامل للمبادرة حول العراق التي أطلقها د. خير الدين حسيب بالتشاور مع القوى السياسية الناشطة المعارضة للاحتلال، في: **برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال: الدستور ـ قانون الانتخاب ـ قانون الأحزاب ـ إعادة البناء ـ النفط ـ الإعلام ـ الجيش ـ القضية الكردية ـ التعويضات: أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل العراق»**، ط ٢، مزيدة (بيروت: المركز، ٢٠٠٧)، ص ٢٨١ ـ ٢٨٥.

الحفاظ مستقبلاً على أمن الخليج العربي، حيث لا يمكن للخليج العربي وحده حماية أمنه، فهو بالتأكيد غير قادر على ذلك بسبب صغر حجم سكانه واعتبارات أخرى. ولا بد من **أن يكون هناك أمن عربي وليس أمناً خليجياً**. كما أنه لا بد من **أن يكون هناك أمن عربي ـ إيراني**، وستحتاج الأمة العربية إلى قوة لطمأنة الخليجيين بوجود قوة عربية محل القوة الأمريكية وغير الأمريكية في المنطقة. ولا بد من أن يتم هذا بقرار من مجلس الأمن، إذا كان ذلك مطلوب حسب القانون الدولي لتخويل الجامعة العربية القيام بهذه المهمة، ولكن يجب أن تكون غير الجامعة العربية الحالية. يعني تشكيل قوة **سلام عربية خلال الفترة الانتقالية، ويتم خلالها إعادة تشكيل الجيش العراقي.**

■ **الاستديو: يعني هذا السيناريو الثاني. نريد أن نطرح الموضوع بشكل أكبر د. خير الدين، فبغضّ النظر عن جماعة الإمارة الإسلامية، كمصطلح الدولة الإسلامية، وتطورها ونموّها، ومن يدعمها مخابراتياً، ولكن نحن نغفل أهمية العمل المحلي الذي أدى إلى التحول في السياسة العراقية مثل استفزاز المحافظات السنّية، فنحن نغفل هذا الحراك في مكان ما، فما هو تقييمكم؟**

□ **د. حسيب:** كثيرون هم الذين يتكلمون حول أوضاع العراق بدون أن يطّلعوا على تاريخ العراق منذ العام ١٩٢٠ لحد الآن. العراق في ثورة العشرين (١٩٢٠) ضد الاحتلال البريطاني، كانت القيادات الرئيسية لهذه الثورة شيعية وسنية. ومن عام ١٩٢٠م إلى الاحتلال الأمريكي للعراق لم تكن هناك محاصصة طائفية في الحكومات العراقية السابقة، فقد كان عندنا رؤساء وزراء شيعة وسنّة وأكراد. والشخص الثاني في الدولة كان رئيس الديوان الملكي وكان كردياً. وخلال هذه الفترة في العراق وحتى الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، لم يكن للمؤسسة الدينية، سواء كانت شيعية أم سنية، أي رأي، أو أي تأثير في تشكيل الحكومات العراقية. والأحزاب كانت تشكّل على أساس المواطنة العراقية، وليس على أساس الطائفية. فحزب الاستقلال مثلاً، كان رئيسه الشيخ محمد مهدي كبّه وهو شيعي، ونائب الرئيس في حزب الاستقلال كان محمد صديق شنشل، وهو سنّي من الموصل، وحتى أحزاب نوري السعيد وصالح جبر (كان نوري السعيد سنّياً، وصالح جبر شيعياً) كانت مختلطة. ما أُريد أن أقوله، هو أن الأحزاب في تلك المرحلة كانت مختلطة، ومبنية على المواطنة، فتصوّر الأمر أين كنا، وأين أصبحنا!!

ما حصل منذ الاحتلال ولحد الآن، المسؤول الأساسي عنه هي القوى التي احتلت العراق، وبخاصة أمريكا. فما ورد **في قانون إدارة الدولة الانتقالي (الذي وضعه بريمر) والذي يبيّن كيفية التصويت على هذا الدستور**، هو أنه في الاستفتاء على الدستور، إذا كان هناك ثلاث محافظات، فيها أغلبية الثلثين قد رفضت مشروع الدستور، فيسقط المشروع حتى إذا وافقت عليه كل المحافظات الأخرى[٢٥]. لماذا، لأن الأكراد لديهم ثلاث محافظات: هي دهوك وأربيل والسليمانية، فأعطوهم فيتو على الدستور في العراق. فموضوع الطائفية في العراق هو أمرٌ لم يكن موجوداً من قبل بهذا الشكل. وحتى السيد السيستاني عندما سألوه بعد الاحتلال،

---

(٢٥) عدد المحافظات في العراق كان (١٨) محافظة حينئذ.

هل كان صدام حسين طائفياً؟ أجاب: لا لم يكن طائفياً، ولكنه كان دكتاتوراً[٢٦]. كما أن أغلبية الأعضاء في حزب البعث هم من الشيعة. والأمريكان عندما احتلوا العراق ونشروا صور خمسة وخمسين مسؤولاً، مطلوبين بحكم مسؤولياتهم المؤسساتية أو الحزبية في النظام السابق (البعث)، كان أكثرهم شيعة. كما أن رؤساء الوزارات في زمن صدام حسين كان فيهم شيعة، وفيهم سنّة، وكان أغلبهم من الشيعة. فالذي يحصل الآن في العراق هو أمر جديد، مثل الطائفية والمحاصصة، وحتى الأكراد تم إعطاؤهم صيغةً في الدستور الجديد لا يستوي أمرها، لا في العراق ولا في أي دولة اتحادية. خذ أي دولة اتحادية في العالم، مثلاً الولايات المتحدة أو الهند، فهل سمعت أو قرأت عن حاكم ولاية في الولايات المتحدة الأمريكية يقوم بزيارة رسمية لرئيس فرنسا ورئيس وزراء بريطانيا، بالتأكيد لا. ولكن هذا هو الذي يقوم به مسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان ويتصرف كدولة مستقلة. ومؤخراً وعند حدوث الأزمة مع داعش، أعرب عن نواياه في إجراء استفتاء لغرض الاستقلال عن العراق. فهذه التركيبة غير عملية، ولا يمكن أن تدوم.

■ **الاستديو: الاستنتاج هو أن القصة بالأساس هي سياسية بامتياز في العراق، وليست قصة أمنية أو مخابراتية ولا حتى داعشية، بل هي قصة أعمق بكثير من ذلك.**

في موضوع الأقليات، هل النسيج الاجتماعي أصعب مما يمكن إعادته وترتيبه؟ وبموضوع الأقليات المسيحية وغيرها ـ على أية حال حضرتكم ابن الموصل ـ هل ترى أنه إذا استقرت الأوضاع سوف يعود مسيحيو الموصل وسهل نينوى.

□ **د. حسيب:** المسيحيون في العراق ليسوا طارئين، فهم لهم جذورهم في التاريخ والمنطقة، وفي الموصل بالذات ليس هناك مناطق معيّنة مسيحية ومسلمة بشكل كامل، بل هم متداخلون اجتماعياً مع بعضهم البعض. ولعلّي أروي مثالاً واقعياً، فحين كنت أدرس في جامعة بغداد، ولكوننا طلاباً من خارج بغداد، كنّا نستأجر بيتاً، وكل فرد يأخذ غرفة. كنا خمسة أنا واثنين من الموصل، وكان يعيش معنا مسيحيان هما جوزيف ونوئيل رَمّو، وهما من أعز أصدقائي، وقد عشنا سوية خلال فترة الدراسة في الجامعة، ولحد الآن عندما نلتقي نشعر بودٍ ومحبةٍ كبيرين، ونتذكر أيامنا التي قضيناها معاً، وغير هذا لا وجود له في العراق. في العراق في الثلاثينيات كانت قوة الوزارة تقاس برئيسها ووزير ماليتها. وفي الثلاثينيات من القرن الماضي كان وزير المالية مسيحياً، مرة، ومرةً يهودياً، فأين نحن الآن، وأين كنّا.

■ **الاستديو: ولكن هل عندكم تفاؤل، إن شاء الله بنجاح المرحلة الانتقالية، وعودة المسيحيين، أم تتوقع أنهم قد غادروا نهائياً؟**

□ **د. حسيب:** أود أن أشير هنا إلى تجربتي في لبنان أثناء «الحرب الأهلية وتأثيرها» في توقّعاتي، أعني أنني عشت فترة «الحرب الأهلية» في لبنان ورأيت التقسيمات «الشرقية»

---

(٢٦) «المقاومة العراقية: من هي؟ وما هي أسبابها؟،» في: خير الدين حسيب، **العراق: من الاحتلال إلى التحرير**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥١، طبعة موسّعة من «مستقبل العراق» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ١٦٤.

و«الغربية» وإلى آخره من التقسيمات، والذبح على الهوية، وتعرّضت إلى ما تعرّض له أي لبناني آخر، طبعاً لم أكن أنا مستهدفاً شخصياً، ولكن تعرّضت مثلما تعرّض له اللبنانيون من خطف وقصف وغيره. على أية حال، ما أن انتهت الحرب اللبنانية حتى رجع اللبنانيون للتعايش مع بعضهم البعض، وانتهت التقسيمات الشرقية والغربية. فالانقسامات هي على مستوى النخبة السياسية موجودة ولمصالح خاصة. فنحن بعدما هُجِّرنا ست مرات، وسكنتُ أخيراً في المنارة، واشتريت شقة وأحببت تعميرها، فقد كان كل الطاقم الذي جاء لتعميرها من زحلة[٢٧]، فلم يكن هناك أي أحد يمكنه أن يتصور أنه من الممكن لهذه الجماعة أن تأتي من زحلة، وتعمل بعد ذلك في منطقة المنارة[٢٨] ببيروت بأمان. فأنا أعتقد أن أحد أهم النِعم على الإنسان هو «النسيان»، ولو كان الإنسان لا ينسى لأصبحت الحياة جحيماً. فالنسيان والزمن لهما الدور الكبير في إصلاح الأمور، رغم أن ذلك يترك آثاراً نفسية.

■ **الاستديو: هل ما فعله الأمريكان في العراق هو عملٌ بريء ناتج من جهل، أم من حسن نوايا في عمل نظام ديمقراطي يكون نموذجياً، أم كانوا على معرفة بأن هذا الأمر سيؤدي إلى ما نحن عليه الآن؟ وفي الحالتين هناك مصيبة كبرى. وكما نعلم أن مشروع جورج بوش كان واضحاً وهو تفتيت العراق. ولعلنا كثيراً ما نسمع هذه الأيام عن تغيير خطوط سايكس ـ بيكو، ولكن الذي يحدث الآن أخطر من تغيير خطوط سايكس ـ بيكو، لكون تقسيم الدول بداخلها، مع الاحتفاظ بالحدود المعترف بها دولياً مسألة خطرة. فعلى سبيل المثال، مسارعة البرزاني إلى ضرورة الإعلان على استفتاء لتقرير حق المصير، سرعان ما وجِّهت إليه إشارة خارجية لإيقاف هذا فتنصّل من الاستفتاء، وهو يعني تقسيم ما هو قائم ضمن الحدود المعترف بها دولياً. إضافة إلى ذلك، إن الدعوات الأوروبية قد خفتت أيضاً، وكانت هناك أخطاء كبيرة، وتلاشت أيضاً بسرعة، مثلاً الدعوة الفرنسية لمسيحي العراق في الموصل، والملفت قبل الدعوة الفرنسية لاستيعاب مسيحيي العراق خطاب لساركوزي قال فيه إن مسيحيي المشرق البالغ عددهم ثلاثة ملايين، هم في حينه مرحّب بهم في أوروبا. فالسؤال المطروح والمهم: لماذا استنفرت الولايات المتحدة الأمريكية كل قوتها الجوية حينما هددت داعش أربيل وأطراف المنطقة الكردية، ولم تستنفر قوتها الجوية وتتدخل لمنع تمدد داعش حين تم احتلال الموصل. فهل لكونهم تجاوزوا الخطوط الحمر؟ وهو سؤال يمكن أن يطرح لأهميته البالغة.**

□ **د. حسيب:** أنا أتابع يومياً الصحف العربية والأجنبية وتقارير مراكز ما يسمّى بالعصف الفكري، وأود أن أنبّه أنني لم أطّلع في أيٍّ منها، ولا أشار أي من هذه الصحف والمراكز عن هذا الأمر، وسبب اقتصار التدخل على كردستان فقط، ما عدا روبرت فيسك، فهو الوحيد الذي أشار إلى السبب الحقيقي الذي جعل الأمريكان يرسلون طائراتهم لقصف داعش في المنطقة الكردية. ففي مقالةٍ نشرها في صحيفة «الأندبندنت» البريطانية بتاريخ ١٠ أب/أغسطس، لخّص أسباب التدخل الأمريكي بما يلي: وجود أعداد كبيرة من الأمريكان في منطقة

---

(٢٧) غالبية سكانها من المسيحيين.

(٢٨) غالبية سكانها من المسلمين.

كردستان، ووجود نفط في كردستان بما يقارب حوالى ٤٤ بليون برميل من احتياطي العراق البالغ ١٤٣ بليون برميل (**١٤٣,١ بليون برميل**)، يعني حوالى ٣٥٪ (**٣٠,٧٧٪**) من احتياطي البترول العراقي. بالإضافة إلى الغاز، وأن هناك شركة غلوبال أويل الأمريكية وشركات موبل وشيفرون وأكسون وتوتال التي تعمل جميعها في كردستان، وأن هناك آلاف الأمريكيين والغربيين الآخرين الذين يعيشون ويعملون في أربيل، وتصل استثماراتهم إلى حوالى عشرة مليارات دولار. وهذه الشركات الأمريكية لديها امتيازات ومصالح في كردستان العراق. وهؤلاء يحصلون حسب الاتفاقية المعمول بها مع كردستان العراق على ما يصل إلى ٢٠ بالمئة من الأرباح. فالأمريكان ذهبوا دفاعاً عن المصالح النفطية الأمريكية وعن رعاياهم. ولكن لم تذكر أي صحيفة لا في أمريكا ولا غيرها موضوع النفط نهائياً، والوحيد (روبرت فيسك) هو الذي ذكر الموضوع. وحتى في احتلال العراق لم يذكر النفط كسبب، إلا أن غرينسبان (Greenspan) الذي كان يشغل منصب حاكم البنك المركزي في أمريكا والذي يسمّى هناك رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي (Chairman of the Federal Reserve)، وبعد ما ترك العمل، أشار في مذكراته حين سألوه، ما هو سبب ذهاب أمريكا إلى العراق؟ أجابهم: «it was about Oil»[٢٩]. على أية حال، داعش هجّرت المسيحيين في الموصل قبل هذه الأحداث، ولم تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية، لأن أوباما في تدخله الحالي لحماية كردستان العراق من خلال القصف الجوي لداعش استخدم صلاحياته كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية التي تمكّنه في حالات استثنائية للدفاع عن المصالح الأمريكية من دون العودة إلى الكونغرس الأمريكي لمدة لا تتجاوز تسعين يوماً باستخدام القوات العسكرية الأمريكية، وإذا زادت على ذلك فعليه أخذ موافقة الكونغرس الأمريكي.

■ **الاستديو: يعني هذا مؤسف للأقليات في المنطقة، وتحديداً الأقليات التي تعاني اليوم أكثر من غيرها. وطبعاً ما تعرّض له السنّة هو مثل ما تعرّض له المسيحيون، أو كما يتعرض له الشيعة. وهذا يذكّرنا بالمشروع الذي أصبح الآن تاريخاً، الذي كان يدعو إلى تهجير موارنة لبنان في القرن التاسع عشر لتوطينهم في الجزائر، وهو مشروع نوقش فعلاً في الخارجية الفرنسية ووزارة المستعمرات الفرنسية، وطُوي الملف في فترة ما. كما أن كلام ساركوزي الذي تكلمنا عنه سابقاً، والدعوة الفرنسية الحالية للمسيحيين في العراق، للأسف يبيّن لنا، أن التعامل الغربي مع مسيحيي الشرق يرتكز على أنهم ليسوا أبناء المشرق الأصلي، وليسوا جزءاً من حضارة العرب، ويعتبرونهم أقليات ممكن توظيفها واستخدامها بطرق مختلفة، بدون اعتبارهم نخبة ثقافية.**

---

(٢٩) معناها بالعربية: «كان حول النفط». انظر: Alan Greenspan, *The Age of Turbulence: Adventures in a New World* (New York: Penguin Press, 2007).

والنص الحرفي كما قاله بالإنكليزية: «it is politically inconvenient to acknowledge what everyone knows: «Iraq war is largely about oil»…

والترجمة بالعربية: «... لأنه ليس من المناسب سياسياً التصريح بما يعلمه الجميع، وهو أن حرب العراق الأخيرة كانت بسبب النفط إلى حد كبير».

□ **د. حسيب:** لو تصفحنا التاريخ ونظرنا إلى دور المسيحيين في دمشق أثناء تحرير سورية من الفرنسيين، وغيرها من الأمور، سنجد أنهم كانوا وطنيين، حتى أن الحركات الوطنية كانت تجتمع أحياناً في الكنائس.

■ **الاستديو: لنتحدث قليلاً عن الموضوع السوري، ومن ثم قليلاً عن الموضوع الفلسطيني. ففي بداية حديثكم د. خير الدين تحدثتم عن صفقة شاملة بالموضوع السوري، يعني أن هذا الموضوع المتعلق بالعراق وكلام الرئيس الأمريكي إنهاء داعش في العراق وسورية يطرح مسألة النظام السوري، وتحديداً نظام بشار الأسد، خاصةً أنه في الفترة الأخيرة صدرت مجموعة إشارات إذا استعرضناها يمكن أن تساعدنا على تفكيك هذه اللوحة. فهناك تصريح لحسين شيخ الإسلام السفير الإيراني السابق في سورية، وسكرتير هيئة تشخيص مصلحة النظام الذي وجّه فيه إدانة قاسية لنظام الأسد، وكيفية تعاطيه مع الشعب السوري، ويحاول تبرئة ساحة إيران من القمع الذي مارسه الأسد خلال هذه الفترة. كما أنه لفت إلى منع النظام السوري لأول مرة بصورة بارزة المعارضة الشرعية السورية المتمثلة بهيئة التنسيق، أعني ما يسمّونها معارضة داخلية، من الاجتماع في سورية، ومنع الصحافة من تغطية اجتماع هذا المؤتمر. كما أن هناك إشارة إلى الصمت المطبق للممثل الجديد للأمم المتحدة في سورية، فقد عُيِّن ديمي ستورا ولحد الآن لا شيء صرّح به. فهل هذا الصمت فيه تيقظ من إخفاقات الإبراهيمي أم أن هناك شيئاً ما يتحرك بهدوء يشبه العودة إلى جنيف ١؟ فهل برأيكم د. حسيب أن الموضوع السوري طويل ومستمر حتى يصل إلى حلّ؟**

□ **د. حسيب:** أعتقد أن النظام السوري مثل الكثير من الأنظمة العربية، كالنظام الذي كان في العراق وفي ليبيا ودول عربية أخرى؛ هو نظام قائم على حكم الحزب الواحد بصيغ مختلفة كالحزب القائد وغيرها من الصيغ المختلفة، وفي هذه الدول تكون الحريات العامة غائبة والممارسة الحقيقة للديمقراطية غائبة أيضاً، ويتم فيها القضاء على أي بدائل أفضل من الحكم القائم، حتى إذا أراد أي أحد إحداث تغيير فالشعب سيقارن مع من سيأتي، ومع ما هو موجود، فيفضّل ما هو موجود. هذا الذي حصل في سورية هو نفسه حصل في العراق وحتى في مصر. وإذا تطرقنا لمصر بتاريخها وإرثها الحضاري، فهل يُعقل أنه ليس فيها إلا مرشحان لرئاسة الجمهورية، هما السيسي وصبّاحي، وهما مع احترامي لهما أصغر من قامة مصر، لأن نظام مبارك ورجال الأعمال قضوا على النخب السياسية المؤهلة للحكم، فهل هذا معقول؟ وهذا يعني أنهم قضوا على النخب، وحين تفتش عن بدائل فلا تجد.

■ **الاستديو: حتى الرئيس الأمريكي أوباما قال في الموضوع السوري: حتى الوقت الحالي تجد الإدارة الأمريكية صعوبة في إيجاد كادر كافٍ من الثوار السوريين العلمانيين لتدريبهم وتسليحهم، ليست الإمكانات بقدر ما نتمنى. فالحقيقة هذه كما قلتم.**

□ **د. حسيب:** بالنسبة إلى سورية فقد أشرت في مقابلة سابقة معكم، أن «المقاومة» الداخلية ليست ضد الاحتلال مثل المقاومة الفلسطينية. فهي استخدمت العنف بعد حوالى شهرين أو ثلاثة أشهر بمعزل عَمَّن بدأ في استعمال العنف، لذلك انتهت وفشلت، فالمعارضة

التي قادت المظاهرات كان نفسها قصيراً فسارعت إلى عسكرة معارضتها بعد شهرين أو ثلاثة، والذين بدأوا بالمظاهرات عادوا إلى ديارهم، وتحوّلت المسألة السورية إلى شيء آخر.

الآن تشترك كلٌّ من تركيا والسعودية وقطر والأردن وأمريكا وفرنسا وبريطانيا في تمويل وتدريب وتجهيز المعارضة الموجودة. فإذا قارن أي سوري ما بين النظام، مع كل الملاحظات التي حوله، وبين هذه المعارضة التي تعمل على إسقاط النظام، فأيهما يختار؟ لم يكن هناك بديل أفضل من النظام مع كل الملاحظات حوله، بالإضافة إلى أن النظام قام بنوع من العمليات التجميلية كتعديل الدستور، وإلغاء المادة الثامنة التي تتحدث عن مركزية الحزب القائد. ولكن أخذ الرئيس جميع الصلاحيات بما فيها الصلاحيات القضائية. كما أصدروا قانوناً جديداً لتشكيل الأحزاب لأول مرة. أنا أعتقد أن النظام أجرى الانتخابات، وهناك تغيير في الموقف الدولي تجاه سورية، إضافة إلى فشلهم في إيجاد معارضة لإسقاط النظام.

لقد جاء موضوع داعش الآن وأصبح له أولوية على أي شيء؛ ففي سورية يتقاتلون مع بعضهم البعض، داعش مع النصرة، وأحدهم يصفّي الآخر، وإن بأسهم بينهم. ولا بدّ أنكم تابعتم خلال الأيام التي مضت ما حدث في حلب، وما حدث قبل أيام في المليحة، هذه الأمور جميعها تجعلني أعتقد أن النظام في سورية لم يخرج من عنق الزجاجة فحسب، بل خرج من الزجاجة. واعتقد، وقد أكون مخطئاً، ولكن بناء على بعض المعلومات التي حصلت عليها، أننا سنشهد تغييراً في الموقف الغربي تجاه سورية، وسيكون التركيز بالتعاون مع سورية على تصفية داعش. النظام لم يعد مستهدفاً، وقد قلت في مناسبة سابقة، وأكررها الآن، إنه قبل نهاية السنة إن موضوع سورية قد ينتهي إلى حل، وسينعكس ذلك على لبنان إيجابياً، كما أن الجيش الحر سيكون قد انتهى أيضاً.

■ الاستديو: هل يمكن ربط ما قلته مع إشارات التحرك على خط العلاقة المصرية ـ السعودية، وعلى خط العلاقة الدولية بين مصر وموسكو، والحديث عن اتفاقيات اقتصادية، ومنطقة تجارة حرة، ومنطقة تجارة صناعية وتسلّح. وهناك أيضاً كلام على دور مصري في تطبيع العلاقة مع النظام السوري كتعاون مخابراتي بين البلدين، وهناك إشارات لتواصل مستمر بين أجهزة الدولتين؟

□ **د. حسيب:** أنا أعتقد أنه ستكون هناك جهود روسية أمريكية غربية لصالح النظام لتحسين صورته دولياً، ولربما بعد زيارة السيسي لموسكو تكلم عن جنيف ٣، والذي لا أعتقد أنه سيعقد بعد كل هذه التطورات، وما قاله أوباما في مقابلته مع توماس فريدمان حول المعارضة السورية المسلّحة، وانتقال الاهتمام إلى محاربة «داعش» والقضاء عليها في العراق وسورية، واعتبارهما منظمات إرهابية. وعلى النظام السوري أن يستبق الأحداث ويدخل تعديلات جديدة على الدستور، وتعديل القوانين، بحيث يكون هناك حد أدنى للتغيرات نحو الديمقراطية.

■ الاستديو: هل الأمريكان باتوا منذ فترة طويلة مضطرين إلى الاعتماد على دور أساسي لروسيا في المنطقة، فهل يمكننا أن نستخلص د. خير الدين حسيب، أنه لغاية الآن بعد رحيل المالكي ومجيء العبادي هناك تقنين للدور الإيراني في المنطقة، وفي سورية

سينعكس الأمر لحلحلة الوضع في العراق، وستأخذ إيران مسافةً عن سورية، ممهدة بذلك إلى إيجاد صيغ معيّنة، وقد أشرتم إليها، وماذا سينال لبنان من حصة، من ذلك؟

□ **د. حسيب:** أنا أعتقد أن الإيرانيين أثبتوا خلال المدة من ١٩٧٩ ولحد الآن أنهم دولة لديها مؤسسات، وليست نظاماً فيها حاكم مطلق. فالطريقة التي تصرّفوا بها خلال الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية تدل على ذكاء وحكمة وعمق وتخطيط، غير متوافرة في أي دولة من الدول المجاورة. وأعتقد أننا سنشهد ربما خلال الأشهر الباقية من هذه السنة اتفاقاً ما بين إيران والدول ٥+١ في الحوار حول السلاح النووي. فإذا كان هذا التوقع صحيحاً فماذا تريد إيران من العراق أو الخليج أو مصر أو السعودية؟ فهي لديها نفط، وصناعاتها متقدمة، وبشكل طبيعي ستكون الأسواق العربية مفتوحة أمامها، وبالنسبة إلى الخليج وحتى لو سحبت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا جيوشها منه، وتم الاتفاق فعلاً على أمن عربي ـ خليجي، وأمن عربي ـ إيراني لحماية الخليج، فما هي مصلحة إيران في التدخل في الخليج أو احتلاله. أليس في دبي سوق تجاري ومالي مسخّراً لإيران؟ أليس الحكم الحالي في العراق قائماً بدوره لمساعدة ودعم إيران أثناء المقاطعة الحالية، فكل شيء كانت إيران مقاطعة منه وممنوع عليها، كان يأتي لها عن طريق العراق، فكل شيء ممنوع كان هناك له رجال أعمال يستقدمونه إلى العراق، ومن ثم يذهب إلى إيران. وهذا ليس بالجديد، فهو كان معمولاً به حتى قبل فترة الحصار. فما هي مصلحة إيران بقيام علاقة استراتيجية مع سورية إذا لم تكن هناك مواجهة ما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب. وسورية إذا ما تمّت تسوية مسألتها وخرجت من الأزمة الحالية فلماذا ستحتاج إلى إيران. وهذا يعني أن الوضع سيهدأ في المنطقة، وهذا الهدوء سيخدم لبنان.

■ **الاستديو: يعني أن لبنان سينتخب رئيس جمهورية، ويعود العمل في المؤسسات، وهذه صورة متفائلة، ويمكن أن نشهد إعادة تموضع «حزب الله» داخل الحدود اللبنانية، لأن هناك مهمة أساسية حالياً هي مواجهة داعش وهناك حجة.**

□ **د. حسيب:** لنأتِ على موضوع لبنان لاحقاً حتى لا نجعل موضوعه مقتطفات فحسب.

■ **الاستديو: هل باستطاعة أوباما أن يظهر أكثر حزماً ويضغط أكثر على رئيس الكيان الصهيوني نتنياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس من أجل التوصل إلى اتفاق سلام مبني على مبدأ الأرض مقابل السلام؟ حيث قال أوباما يجب أن تبدأ الضغوط من الداخل، وقد أشار إلى أن الرئيس الصهيوني بنيامين نتنياهو يحقق نسبة تأييد في الاستطلاعات أعلى بكثير من نسبة التأييد لي (الكلام لأوباما). كما أن هذه النسبة تعززت كثيراً نتيجة الحرب في غزة، مضيفاً، إلى ذلك إذا لم يشعر ببعض الضغوط الداخلية، فمن الصعب أن يتمكن من تقديم بعض التنازلات الصعبة جداً، بما في ذلك معالجة مسألة بناء المستوطنات. فهذه المهمة صعبة، أما ما يتعلق بمسألة أبو مازن فالمشكلة مختلفة قليلاً، نتنياهو قوي جداً وأبو مازن ضعيف جداً بحيث يتعذر جمعهما معاً للتوصل إلى قرارات جديدة، على غرار تلك التي أبدى السادات وريغن ورابين استعدادهم لاتخاذها. يتطلب الأمر قيادات تتطلع إلى أبعد من الغد في صفوف الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، وهذا أصعب شيء بالنسبة إلى السياسيين الذين ينظرون إلى المستقبل.**

□ **د. حسيب:** أنا اعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضاتها مع إيران تحاول أن تُدخل ضمانات تطمئن إسرائيل، وتحول دون قيام إسرائيل بعمل انفرادي ضد إيران كقصفها أو غيره، وإسرائيل لا تقدر على مهاجمة إيران وحدها، ولكن حتى لو أرادت أن تغامر فلابد من وجود مسوغ لذلك، وسيصبح ضعيفاً وحتى معدوماً في حالة إبرام اتفاق بين إيران ودول ٥+١ حول سلاح إيران النووي.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية الآن فالمرحلة هي ليست مرحلة تحرير برأيي، بل هي مرحلة صمود وعدم إعطاء تنازلات، ومحاولة، مع الصمود، تحصيل أي تحسينات جزئية تتراكم. وأعتقد أن ما حصل مؤخراً في غزة والمفاوضات الجارية، بغضّ النظر عن وقف إطلاق النار المؤقت مرة ٧٢ ساعة، وأخرى خمسة أيام، سيعطي الفلسطينيين مكسباً مادياً ومعنوياً، وستفتح المعابر (معبر رفح)، ويحل موضوعها[٣٠]، وأعتقد أنهم سيجدون صيغة تتمكن إسرائيل من قبولها بما فيها معبر رفح، الذي تنحصر العلاقة فيه بين مصر وفلسطين. كما سيتم تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وانتخابات وغيرها. ولكن القضية الفلسطينية وموضوع إسرائيل برأيي سيكون آخر حلقة من الأمر الذي يرتب دولياً الآن.

■ **الاستديو: هناك معلومة عن حضور أمريكي مباشر في المفاوضات الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية مصرية، مع تأكيد تفويض مصر لإدارة هذه المفاوضات. ولكن هناك قصة ثانية تُروى عن المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، غير معلنة، ما زالت تحت الطاولة؛ ففي خطاب أوباما في القاهرة، تضمن موضوعين يريد أن ينجزهما، وهما الموضوع النووي الإيراني بصيغة ما، والموضوع الثاني يريد أوباما أن يصل فيه إلى صيغة حل، هو موضوع الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهما موضوعان طرحهما منذ زمن طويل. فإذا أخذنا الورقة المصرية وأخذنا موافقة إسرائيل على بعض المطالب في الورقة الفلسطينية، مثل الميناء البحري والمطار، وثالثها الفشل الإسرائيلي في اللعب على التناقضات فيما بين الفلسطينيين؛ فالقيادة الفلسطينية المتمثلة بقيادة السلطة الفلسطينية، وقيادة حماس، وقيادة الجهاد الإسلامي تشهد لأول مرة نوعاً من التفكير المحنك. نشهد بداية وعي لتوحيد القيادة الفلسطينية، خصوصاً أن إسرائيل تستخدم الآن ورقة داعش والنصرة والفصائل الإسلامية للاختراق.**

□ **د. حسيب:** لنعطِ أهميةً أكبر للجهاد الإسلامي ومواقفها المبدئية، وخصوصاً الأخ رمضان شلح الأمين العام للجهاد الإسلامي. فإذا قلنا إن ما قدمته قضية غزة الأخيرة هو لا شيء عند

---

(٣٠) تشير المعلومات الخاصة التي توفّرت بعد تاريخ هذه المقابلة لي أن مصر قد سمحت أثناء الاعتداء الإسرائيلي على غزة، بمرور حوالى مليون ونصف المليون طن من المساعدات الإنسانية إلى غزة من خلال معبر رفح. إلا أنه يبدو أن المعبر لن يفتح بصورة دائمة، بسبب الخلافات الموجودة حالياً بين النظام الحالي في مصر وحماس وعلاقتها مع الإخوان المسلمين، وهو أمر مؤسف ومحزن لأن القضية الفلسطينية، كما دعا السيد حسن نصر الله في خطابه الأخير في ذكرى الاجتياح الإسرائيلي عام ٢٠٠٦، إلى أن القضية الفلسطينية يجب أن تبقى فوق الخلافات الداخلية، وأنه يتم الفصل بينهما. كما أن المفاوضات غير المباشرة بين فلسطين وإسرائيل لم تتمخض حتى الآن عن اتفاق، ويتوقع زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى إسرائيل لمعالجة هذا الموضوع.

بعض الآراء، فهي على الأقل قامت بدور كبير بإعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة بعد أن أُهملت عربياً لسنوات طويلة ولم تعد من أولويات جدول الأعمال العربي. والآن مسألة غزة جعلت القضية الفلسطينية في قمة جدول الأعمال العربي وقضية أولى.

■ الاستديو: ليس لدينا المعلومات الكافية، ولكن يمكن لأحدنا القول إن إنجاز الاتفاق النووي إذا ما تم مع إيران، فالمسألة سوف تكون حلاً جذرياً، لأنه سوف ينسحب على المنطقة ككل وعلى القضية الفلسطينية، ولأن بعض الأطراف الفلسطينية لها ارتباطات بإيران وتمويل إيران أولاً. وثانياً، بعض الإشارات التي ترسل مهمة، مثلاً الاتفاق المصري مع السعودية مهم لتشكيل نواة محور عربي مع مجلس التعاون الخليجي، وقد وجّهوا تحذيراً لقطر، وأُعطيت مهلة في الاجتماع الأخير، أي أن هناك إصراراً على لملمة الوضع. ثالثاً، زيارة السيسي إلى موسكو برضاً أمريكي، يعني التعويل على الدور المصري في الموضوع الفلسطيني. ومشروع إعادة بناء ما تهدم في غزة انتقل وبرضاً أمريكي من أوروبا ومن النروج إلى القاهرة. كما أن هناك حملة لعقد مؤتمر لإعادة إعمار غزة سيعقد في القاهرة، هناك عدة إشارات تجعلنا متفائلين إلى حدٍ ما، على الرغم من عدم وجود مثاليات، بل هناك وجود سياسات في نظرية السياسة الواقعية التي هي السائدة، وليس غيرها.

□ **د. حسيب:** قياس نتائج ما حصل في حرب غزة لا يكون فقط بالمعايير المادية، مثلاً قتيل مقابل قتيل، بل تؤخذ الحصيلة من خلال نتائج هذه الحرب المادية والمعنوية. فإذا كانت غزة المحاصرة من كل الجهات وتمثل جزءاً من فلسطين، والضفة الغربية لم تكن معها، وتمكّنت من أن تقاوم وتصمد. وأنه حتى في أثناء المفاوضات الأخيرة، فإن الجهة التي كانت تسبق في الموافقة على تمديد الهدنة المؤقتة واستمرار المفروضات هي إسرائيل وليس المقاومة الفلسطينية. فأنا أعتقد أن حرب غزة والمفاوضات الأخيرة سيكون لها نتائج سلبية هائلة على إسرائيل، وعلى مدى إمكانية استخدام هذه الضربات الجوية القاسية مستقبلاً في غزة أو جنوب لبنان أو غيرها. وستبين أيضاً أن ما حصل في غزة أعطى نهاية لمشاريع محمود عباس بخصوص المفاوضات، وما عاد من الممكن العودة إلى المفاوضات التي أخذت سنوات طويلة من دون نتائج، وسوف تقوّي غزة الوحدة الفلسطينية في الداخل، وإذا تمكنت غزة بالقوة الموجودة فيها، سرايا حماس والجهاد الإسلامي، أن تصمد وتكوّن تراكماً لهذه النجاحات، خاصةً نجاحها في وضع القضية الفلسطينية وإعادتها كأولوية عربية، أعتقد أن هناك ما يدعو إلى التفاؤل المحسوب التدريجي على المدى الزمني المتوسط والطويل.

■ الاستديو: إن شاء الله هذا التفاؤل يقودنا إلى استكمال الموضوع السوري بشكل ينهي معاناة الشعب السوري أيضاً، وأن لا تنتقل الفوضى مما شاع على الأرض السورية إلى العراق، وتحسين الوضع اللبناني. إن شاء الله ستحل الأمور في وضع العراق، والكلام يوحي بملامح ما في سورية، كذلك يضع لبنان في مسافة عمّا يجري في الوضع السوري، وهذا يريح اللبنانيين بأي حال، كل الأطراف، أي نعني تلك التي قاتلت في سورية. فهل من الممكن أن نقول إنه في أيلول سنشهد انتخابَ رئيسٍ للجمهورية في لبنان؟

□ **د. حسيب:** أنا أحب أن أقول ملاحظة قصيرة حول لبنان، وضع لبنان يذكّرني بالعام ١٩٦٠ أو أواخر العام ١٩٥٩م، حيث كنت أحضّر رسالة الدكتوراه في جامعة كامبردج في بريطانيا، وكان الأستاذ المشرف على أطروحتي محاضراً أيضاً في الجامعة، وكنت أحضر المحاضرات التي أهتم بها والتي لا علاقة مباشرة لها بأطروحتي. وكان في إحدى المحاضرات يتحدث عن المشاكل الاقتصادية التي تعانيها بريطانيا، وقال: إن هناك في ميزان المدفوعات عجزاً كبيراً، وهناك وديعة من دولة خليجية كبيرة تعالج هذا الموضوع. فسأله أحد الطلبة ماذا سيحدث لو أن هذه الدولة الخليجية سحبت هذه الوديعة، فأجابهم بمثلٍ مشتق من طبيعة المجتمع البريطاني، وقال: الوضع يشبه امرأة جميلة تلبس فستاناً من دون علّاقات كتف ماسكة ويسمى بالإنكليزية Strainless، «فالذي يُبقي الفستان معلقاً هو الخوف من أن يسقط الفستان». فلبنان باقٍ ضمن هذا الوضع من الخوف من سقوط النظام، مع كل الملاحظات حول النظام. فهناك اتفاق إقليمي ودولي حول استقرار لبنان، ولكن هناك قضية بنيوية لبنانية، وهناك خلل في نسق القيم اللبنانية. اللبنانيون عموماً، مع استثناءات قليلة، ينظرون إلى الدولة على أن لهم حقوقاً عليها، ولكن ليس عليهم واجبات تجاه الدولة. والاعتبارات المادية لها أولوية في نسق القيم عندهم، وهذه تؤثر في كل القيم.

■ **الاستديو: هناك نقطة نودّ الإشارة إليها، حتى نستكمل لوحة الحوار، وهي أن مبالغات سايكس ـ بيكو جديد، وترسيم خرائط جديدة أيضاً، كلاهما يحمل فيه مبالغات، ولكن السؤال المهم حول النظام الإقليمي العربي الذي يعيش أزمات، هو: هل يمكننا أن نقول إن المرحلة الانتقالية في العراق وإنجاز هذه الإشارات التي طرحناها يمكن أن تساعد ولو برسم آفاق حول إعادة التماسك لهذا النظام الإقليمي العربي مجدداً؟**

□ **د. حسيب:** إذا تحققت هذه التوقعات التي أشرنا إليها، بتقديري الشخصي، ولربما أكون مخطئاً، فهناك احتمال جيد بتحقق هذه التوقعات، وهذا سيساعد على لملمة النظام الإقليمي العربي الذي هو الآن مفكك، وبحيث ولأول مرة خلال عشرين سنة الأخيرة، أصبحت أنظمة الخليج هي التي تقود النظام الإقليمي العربي، وذلك لغياب دور مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد، وانحسار دورها العربي. وغياب مصر هو أحد أسباب اختلال توازن هذا الجسم العربي، ولم يستطع أي نظام أو مجموعة أنظمة عربية أن تحل محل مصر. وقد حاولت السعودية وسورية والعراق ملء هذا الفراغ، لكنهما أخفقتا في ذلك. وكان دور النظام في مصر، في فترة حكم الرئيس حسني مبارك هو تسويق السياسة الأمريكية في المنطقة، ولكن ليس من المتوقع أن يعود دور مصر العربي إلى ما كان عليه سابقاً في النصف الثاني من الخمسينيات والسيتينيات (فترة حكم عبد الناصر)، لأن الفروقات (عوامل القوة) ما بين مصر والأقطار العربية الأخرى الرئيسية هي أقل ممّا كانت عليه في الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة، وبقدر ما يمكن النظام المصري الجديد من أن يستطيع أن يستقل عن السياسة الأمريكية والغربية، فأعتقد أنه قادرٌ على القيام بدور أكبر، ولكن هذا غير أكيد، لأنه لحد الآن غير واضح إلى أين تتجه القيادة المصرية الجديدة، وما هو موقفهم من كامب ديفيد، وما هو موقفهم من الديمقراطية، إذ هناك خوف مثلما حصل في خمسينيات القرن المنصرم، وبعد نجاح الثورة المصرية التي قادها عبد الناصر، التي أدّت إلى

قيام انقلابات عسكرية متتالية في عدد من الدول العربية. وقد تصور كثير من الضباط أنفسهم أنهم عبد الناصر، ويمكنهم القيام بانقلاب عسكري. وهناك خوف الآن من عودة حكم العسكر في مصر، وقد يؤدي ذلك إلى أشياء مماثلة حدثت في خمسينيات القرن العشرين، وأتمنى أن نكون مخطئين. ما أريد في النهاية أن أقوله هو إن السيسي والمرشح الآخر حمدين صباحي كانا أصغر من قامة مصر، لأن قامة مصر تحتاج شيئاً أكبر من هذا. فنظام مبارك قضى على النخب، على عكس تونس، فالنخب التونسية بقي معظمها في الخارج، ولم تمر بهذه المرحلة.

■ الاستديو: في النهاية أود أن أشكر د. خير الدين حسيب صاحب المقام العالي والقيمة النهضوية العربية الكبيرة، القومي والوطني الملتزم والمنارة الهائلة المشرقة من مركز دراسات الوحدة العربية التي تخرّجنا منها □

الفلاحون والثورة في مصر: فاعلون منسيون

صقر النور[*]

مدرس الاجتماع الريفي، كلية الزراعة، جامعة جنوب الوادي، قنا ـ مصر.

مقدمة

تهدف الدراسة إلى تحليل علاقة الفلاحين بالثورة عبر وصف دور الفلاحين في الانتفاضة المصرية الحالية، وإعادة تعريف مسار ومراحل تطورها، وأخيراً تحليل العلاقة التاريخية بين الانتفاضات الفلاحية والنخب الحضرية. يشير آلان باديو[1] إلى أن تحليل الربيع العربي اتسم بالتحليل اللحظي، أي أن التاريخ كان غائباً، وأن مفهوم «الثورة» الحالي قد طبع بشكل معيّن، وهو المتمثل باحتلال الميادين، كما حدث في القاهرة واسطنبول ونيويورك ومدريد. هذا الشكل بدوره يلغي الأشكال الأخرى، ويعتبرها فعلاً خارج إطار الثورة، حتى ولو كانت تعتبر كذلك خلال فترات تاريخية أخرى.

يشير جاك قبانجي[2] إلى تمركز النماذج الفكرية المسيطرة في العلوم الاجتماعية بشكل عام، والسياسية منها بشكل خاص، في رؤيتها لمركز الفعل والتغيّر في السلطة السياسية والنخبة، وأحياناً الطبقة الوسطى، الأمر الذي يقوّض من فرص فهم وتحليل الديناميات الاجتماعية في إطار أوسع. وتشكّل هذه القراءة الحضرية واللحظية للثورة المصرية عائقاً أمام قراءة وفهم وتحليل مدى وجود دور للفلاحين في الثورة المصرية من عدمه.

يصف سمير أمين[3] ما يحدث في مصر بـ «لحظة ثورية» مرتبطة بحراك دول الجنوب مع حركات التحرر في خمسينيات القرن الماضي. أما جلبير أشقر[4]، فيرى الانتفاضات العربية أنها

(*) البريد الإلكتروني: sakerabdol@gmail.com.

(1) Alain Badiou, «On Ukraine, Egypt and Finitude: «A Present Defaults - Unless the Crowd Declares Itself»,» Simongros (9 October 2013), <http://simongros.com/text/articles/alain-badiou/alain-badiou-ukraine-egypt-finitude-present-defaults-unless-crowd-declares/>.

(2) جاك أ. قبانجي، «لماذا «فاجأتنا» انتفاضتا تونس ومصر؟: مقاربة سوسيولوجية،» **إضافات** (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العدد ١٤ (ربيع ٢٠١١).

(3) سمير أمين، **ثورة مصر** (القاهرة: دار العين، ٢٠١١).

(4) جلبير الأشقر، **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية** (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٣).

أول الغيث لصيرورة طويلة الأمد. هاتان القراءتان تفتحان المجال لتحليل أكثر تحرراً من قيد لحظة عام ٢٠١١.

يمكن القول، إذن، إن فهم علاقة الفلاحين بالثورة يحتاج **أولاً** إلى انفتاح زمني لما قبل وما بعد لحظة الـ ١٨ يوماً، و**ثانياً** إلى انفتاح جغرافي يرصد ويحلل ما يحدث خارج حدود العاصمة وفضائها العام، و**أخيراً** إلى انفتاح معرفي لإعادة تعريف ماهية الثورة وأشكال الحراك الثوري. لذلك سوف نحاول من خلال قراءة طويلة المدى تناول تطور الحراك الاحتجاجي الفلاحي لإعطاء صورة عن واقع تمرد الفلاح وعلاقته بمسار وتاريخ الحركة الوطنية. بمعنى آخر، نطرح تساؤلات حول مشاركة الفلاحين من عدمه، وعن إعادة تعريف أشكال الحراك الثوري، وإمكان إعادة موقعة الحراك الفلاحي داخل تصور للثورة كعملية تاريخية واجتماعية طويلة الأجل.

أولاً: نظرة عامة إلى الريف والزراعة

الفلاح، كما يوضح حبيب عايب[٥]، هو من يفلح الأرض، ويستخدم قوة عمله الذاتية والعائلية. هنا قد يكون الفلاح مالكاً للأرض التي يزرعها أو مستأجراً. ويري عايب، وأتفق معه في ذلك، أن الملكية الأقل من عشرين فداناً تُعدّ ملكية فلاحية.

ووفقاً لبيانات تعداد عام ٢٠٠٦ للسكان، فإن عدد سكان الريف كان ٤١ مليوناً، مثلوا حوالى ٥٧,٣٦ بالمئة من جملة السكان في مصر، وقد عمل ١٣ مليوناً منهم في الزراعة. وفي عام ٢٠٠٨، كان إجمالي القوى العاملة في الزراعة يمثلون حوالى ٢٧ بالمئة من إجمالي قوة العمل في مصر. ويوفر الإنتاج الزراعي المحلي حوالى ٦٣ بالمئة من حاجات السكان الغذائية، وقد ساهم في حوالى ١٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩/٢٠١٠. ورغم أهمية الزراعة، إلا أن نصيب الزراعة من الاستثمارات يتناقص بمعدل متزايد، كما يوضح الجدول الرقم (١).

الجدول الرقم (١)

النسبة المئوية للاستثمار في القطاع الزراعي من جملة الاستثمارات من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي	٩,٤	٦,٥	٧,٦	٦,٩	٥	٤

المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩: التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩).

(٥) حبيب عايب، **أزمة المجتمع المصري الريفي في مصر: نهاية الفلاح؟**، ترجمة منحة البطران (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣).

وفي ما يتعلق بتوزيع الملكية، يوضح الجدول الرقم (٢) أن حوالى ٩٠ بالمئة من جملة الحائزين هم من صغار الفلاحين الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة، في حين أن حوالى ٩ بالمئة يملكون أقل من ٢٠ فداناً، وواحد بالمئة يملكون أكثر من ٢٠ فداناً، لكنهم في الوقت ذاته يمتلكون ٢٤,٩ بالمئة من المساحة المنزرعة.

الجدول الرقم (٢)

النسب المئوية لحيازة الأراضي الزراعية بين عامي ١٩٨١ و٢٠٠٠

فئات الحيازة بالفدان	العدد من جملة الجائزين		المساحة بالمئة من جملة الأراضي الزراعية	
	١٩٨١	٢٠٠٠	١٩٨١	٢٠٠٠
أقل من ٥ أفدنة	٩٠	٩٠,٤	٥٢,٥	٤٧,٢
من ٥ ـ ٢٠ أفدنة	٩,٠	٨,٥	٢٥,٨	٢٧,٩
أكثر من ٢٠ فداناً	١,٠	١,١	٢١,٥	٢٤,٩

المصدر: حسنين كشك، «سياسات الإصلاح الزراعي ومضاداته في مصر،» في: ربيع وهبة، محرّر، **الأرض ومن عليها.. حقوق ومصير الشعوب في منطقة الشرق الأوسط ـ شمال إفريقيا** (القاهرة: مصر المحروسة، ٢٠١٣).

توضح البيانات والملاحظات الميدانية أن الفلاحين ليسوا كتلة واحدة متناسقة القوام ومتطابقة المصالح. كما أن التغيّرات المتعدّدة التي شهدها القطاع الزراعي أدت إلى زيادة تنوع مصادر الدخل. وقد شهد القطاع الزراعي الفلاحي تدهوراً شديداً وتجاهلاً مقصوداً من قبل الدولة، وتقلّص دوره في سبل عيش الكثير من الفلاحين. ويشير أبو كريشة إلى أن حوالى ٨٠ بالمئة من الفلاحين يعملون في أعمال أخرى خارج قطاع الزراعة[٦].

ثانياً: الريف المصري خلال عهد مبارك؟

منذ عام ١٩٥٢ مرت السياسات الاقتصادية في مصر على الأقل بثلاث مراحل أساسية: المرحلة الأولى التي اعتمدت الدولة فيها على مركزية واقتصاد موجه نحو الداخل، والمرحلة الثانية ارتكزت على الانفتاح اقتصادي (المحدود)، أمّا المرحلة الثالثة فقامت على التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي[٧].

---

(٦) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، **ملامح التغير في الريف المصري: دراسة سسيوانثروبولوجية للآثار المترتبة على السياسات الاقتصادية المعاصرة في صعيد مصر**، تقديم محمود عودة (القاهرة: مركز المحروسة، ١٩٩٨).

(٧) Nadian Ramsis Farah, *Egypt's Political Economy: Power Relations in Development* (Cairo: American University in Cairo Press, 2009).

خلال السنوات الأولى من الحقبة الناصرية (١٩٥٢ ـ ١٩٥٧) ارتفعت معدلات المساواة الاجتماعية، وانخفضت حدّة الفقر الريفي نتيجة لقوانين الإصلاح الزراعي. لكن المكتسبات التي حققها الفلاحون بدأت تتقلص نتيجة سياسات السادات ومبارك المعادية للفلاحين. على سبيل المثال، أصدر السادات القرار الرقم (٦٩) لسنة ١٩٧٤ برفع الحراسة عن الأراضي الزراعية التي صادرتها هيئة الإصلاح الزراعي من الإقطاعيين وسلّمتها إلى الفلاحين لزراعتها عبر عقود إيجار، الأمر الذي أدى إلى فقد مئات الفلاحين للأراضي التي كانوا يزرعونها. أما في عصر مبارك، فقد اتُخذت سلسلة من الإجراءات أدت إلى تصفية المكتسبات التي حققها الفلاحون خلال الفترة الناصرية، مثل إلغاء الدعم على الأسمدة الزراعية، وتحرير أسواق التقاوي والمبيدات الزراعية، وخصخصة أراضي الشركات الزراعية التابعة للدولة أيضاً. وكانت خاتمة الإجراءات تعديل العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر، وقد عرف بالقانون الرقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢.

وفي عام ١٩٩٢، وافق البرلمان المصري على القانون الذي حمل اسم قانون «إصلاح العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر»، وقد تضمّن ذلك القانون زيادة القيمة الإيجارية من ٧ أمثال الضريبة السارية على الأراضي الزراعية إلى ٢٢ مثل الضريبة خلال الفترة الانتقالية التي تبلغ خمس سنوات، ثم بعد ذلك تترك الحرية للسوق لتحديد قيمة الإيجار. وكان القانون الرقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢ حاسماً في إنهاء أهم مكاسب الفلاحين من قوانين الإصلاح الزراعي الناصرية، وهي الأمان الإيجاري وتعريف المستأجر والمشارك كـ «حائز للأرض» مثله مثل المالك، الأمر الذي يضيف إليه حزمة من الحقوق المرتبطة بالحيازة، مثل «التصويت في الجمعية، والحصول على التقاوي والأسمدة المخفضة، والاقتراض من بنك التسليف أو التنمية والائتمان الزراعي.

رغم أن السياسات الزراعية لم تتغيّر عشية رحيل مبارك، إلا أن رحيله مثّل رأسمالاً رمزياً للفلاحين؛ فقد شعر الفلاحون أن فرصتهم لاستعادة حقوقهم قد أتت.

تسبّب القانون في طرد حوالى ٩٠٤ آلاف مستأجر، وهو ما عنى أنه من أصل الخمسة ملايين أسرة مصرية، تضرّرت ٤٣١ ألف أسرة كلياً من جراء القانون، كما فقدت ألف أسرة في المتوسط ٤٦ بالمئة من دخلها[8]. وتنقل ريم سعد[9]، عن إسماعيل عبد المولى[10]، أن المستأجرين المتضرّرين من القانون يزرعون حوالى ٢٣٫٧ بالمئة من الأرض المزروعة في مصر. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الإيجارات الزراعية كثيراً، كما يوضح الجدول الرقم (٣).

(٨) كرم صابر، «ملامح تغيرات جديدة فى ريف مصر»، في: مصطفى كامل السيد، محرّر، **ماذا يجري في الريف المصري؟: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف الهيكلي** (القاهرة: مركز دراسات العالم الدول النامية، ٢٠٠١)، ص ٢٠٧ ـ ٢٣٩.

(٩) Reem Saad, «Egyptian Politics and the Tenancy Law,» in: Ray Bush, ed., *Counter-Revolution in Egypt’s Countryside: Land and Farmers the Era of Economic Reform* (London: Zed Books, 2002).

(١٠) إسماعيل عبد المولى، نقلاً عن: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٣)
تطور قيمة الإيجارات للأراضي الزراعية

الإطار القانوني	العام	القيمة بالجنيه المصري للفدان/عام	طريقة تحديد قيمة الإيجار
القانون الرقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢	١٩٩٠	٢٠٠	٧ أضعاف الضريبة على الأرض
القانون الرقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢ ـ الفترة الانتقالية	١٩٩٢ ـ ١٩٩٧	٦٠٠	٢٢ ضعف الضريبة على الأرض
القانون الرقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢ ـ سعر السوق	بعد ١٩٩٧	٣٠٠٠ ـ ٤٠٠٠	سعر السوق
	٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨	٥٠٠٠ ـ ٥٥٠٠	سعر السوق

المصدر: المصدر نفسه، و: Saker El Nour, «Dynamiques contemporaines de la pauvreté dans l'Égypte rurale: Cas de Nazlet Salmân,» (PhD. Dissertation, Paris, 2013).

ورغم أن الدولة استهدفت من تطبيق القانون «تجميع الملكية» وتقليص الحيازات الصغيرة من أجل تطوير القطاع عبر الميكنة، فقد أدى القانون وفقاً لبيانات التعداد الزراعي إلى زيادة تفتيت الرقعة الزراعية، حيث إن نسبة الحائزين أقل من فدان كانت ٣٦ بالمئة عام ١٩٩٠ من جملة الحائزين، وأصبحت ٤٣ بالمئة عام ٢٠٠٠[(١١)].

لقد تفاقمت الأزمات التي تحيط بالريف كفضاء جغرافي اجتماعي، والزراعة الفلاحية كنشاط اقتصادي، وظهرت لها إرهاصات متعدّدة، وفي أحيان كثيرة متعارضة. فقد استعادت، مثلاً، الزراعة المعاشية بعض زخمها، في حين ظهر الأطفال العمال في المزارع الرأسمالية في تخوم القاهرة أو في الصحاري على حواف وادي النيل. كذلك تنامى العنف في مواجهة الدولة، وتحديداً العنف الطائفي والقبلي. وانتشرت الهجرات غير الشرعية إلى الأقطار العربية (ليبيا) أو إلى أوروبا. كما أضحت الهجرة القصيرة الأمد لمدة ثلاثة أشهر إلى ليبيا والمدن السياحية (تراحيل محلية ودولية) كمكوّن في سبل عيش مركبة لسبل عيش الفقراء في الريف.

ثالثاً: هل شارك الفلاحون في الثورة؟

نتصور أن الثورة المصرية الآنية مرت بأربع مراحل رئيسية، لكي نصل إلى مشهد كانون الثاني/يناير ٢٠١١. **المرحلة الأولى** كانت انتفاضة الفلاحين من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠. تليها **المرحلة الثانية**، وهي الانتفاضة التي خاضها سكان الأحياء العشوائية من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧، ثم كانت بعدها **المرحلة الثالثة** الممتدة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١١، وهذه

(١١) محمد أحمد علي حسانين، **الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٨٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

المرحلة هي مرحلة حركة «كفاية»[١٢]، وما تلاها من أحداث كان مسرحها الأساسي قلب المدن. أما **المرحلة الرابعة،** فهي مرحلة ما بعد كانون الثاني/يناير، وهي مفتوحة لم تحسم بعد. وسوف نركّز في الفقرات التالية على انتفاضة الريف، وأشكال الحراك الفلاحي قبل كانون الثاني/يناير وأثناءها وبعدها لارتباطها بإشكالية الدراسة.

١ ـ الفلاح وحيداً: انتفاضة الفلاحين (١٩٩٦ ـ ٢٠١٣)

مثلت انتفاضة الفلاحين ضد تطبيق قانون المالك والمستأجر عام ١٩٩٧ نقطة تحول أساسية في علاقة المواطنين بالسلطة في عصر مبارك، إذ تمت هذه الحركة الاحتجاجية وسط أجواء مشحونة بـ «شحن وطني» في إطار «الحرب على الجماعات التكفيرية». فقد شهدت الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٧ صراعاً عنيفاً بين الدولة والجماعات. وفي عام ١٩٩٠، قتلت جماعة الجهاد الإسلامي رئيس مجلس الشعب المحجوب، واستمرت أعمال التخريب واستهداف الشخصيات العامة والأقلية المسيحية والسياحة الأجنبية حتى حادث الأقصر عام ١٩٩٧، حيث قتل ٦٢ سائحاً. استغل نظام مبارك هذه الفترة لقمع الانتفاضات كافة، ولإسكات كل الأصوات تحت شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة». لكن النظام نفسه بدأ عام ١٩٩٣ في فتح قنوات مع التنظيمات، حتى وصل إلى مبادرة وقف العنف التي أقرّتها الجماعة الإسلامية والحكومة عام ١٩٩٨. وكانت إحدى النتائج الأساسية لهذه الفترة هي تمكّن جهاز الشرطة من السيطرة على الأقاليم، وإحكام القبضة الأمنية على القرى، ومنع أو تحجيم أي نشاط سياسي. وقد تم إخضاع المثقفين والمعارضين أيضاً، والانضواء تحت غطاء الدولة. وفي هذه الأثناء، وتحت غطاء الإجماع الوطني، كان يتم تمرير سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي (النيوليبرالية). ولم تربط السلطة بين نمو الجماعات التكفيرية في محافظات الفيوم والمنيا وأسيوط، وهي من أفقر المناطق الريفية، وسياساتها الزراعية.

وما بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وأيار/مايو ١٩٩٨، وثق مركز الأرض لحقوق الإنسان اشتباكات عنيفة في أكثر من ١٠٠ قرية، سجلت ٣٢ حالة وفاة، إضافة إلى إصابة ٧٥١ فلاحاً، واعتقال ٢٤١٠ فلاحين في الريف المصري، نتيجة الاحتجاجات والصدامات مع الشرطة والملاك من جراء تنفيذ ذلك القانون. وقد تعرّض الكثير من الفلاحين للترهيب والاحتجاز غير القانوني والتعذيب من جانب قوات الشرطة[١٣].

---

(١٢) الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية»: هي تجمُّع فضفاض من مختلف القوى السياسية المصرية، تهدف إلى تأسيس شرعية جديدة في مصر. تأسّست بعد التغيير الوزاري المصري في تموز/يوليو ٢٠٠٤، حيث صاغ ثلاثمئة من المثقفين والشخصيات العامة المصرية وثيقة تأسيسية تطالب بتغيير سياسي حقيقي في مصر. وكانت العضوية في الحركة شخصية وليست تمثيلية.

(١٣) **أحوال الفلاحين في ريف مصر: تقرير** (القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠٠١)؛ **أوضاع الفلاحين وقطاع الزراعة في ظل العولمة: تقرير** (القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠٠٢)، و**حقوق الفلاحين في خطر: تقرير** (القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠٠٣).

ورغم نجاح السلطة في إخماد الانتفاضة الفلاحية، إلا أن مظاهر العنف الريفي تجاه الدولة زادت. فمن الوقائع المهمة الجديرة بالذكر، واقعة مواجهة قرية نما للدولة بسبب قتل طفل لها من قبل أشخاص مرّوا بسيارة على الطريق السريع، فقرر الأهالي إغلاق الطريق ومنع المرور منه في تحدّ للدولة. يقول رمضان: «علينا أن نقف طويلاً بالتحليل أمام ثورة أهالي قرية ميت نما، فوفقاً للمعاينة التي قام بها أعضاء النيابة الذين انتقلوا إلى مكان الثورة، فإن الأهالي قاموا بوضع حواجز خرسانية وجذوع أشجار لقطع الطريق، وقاموا بإتلاف ١٣ سيارة، من بينها سيارتان إحداهما للشرطة، والأخرى للمطافئ، فضلاً عن أوتوبيس هيئة نقل عام، وسيارة نقل. وحصلت تلفيات جسيمة، وتم تهشيم ٨ سيارات ملاكي وأجرة، بينها سيارة خاصة بجريدة **الأهرام**. واشترك في الثورة ما يزيد على ٣ آلاف شخص». ويعتبر عبد العظيم رمضان هذه الواقعة مؤشراً على «ثورة ريفية».

إن العلاقة بين الانتفاضات الفلاحية والحركة الوطنية ليست وليدة اليوم، بل إنها قديمة قدم الصراع على السلطة والموارد في مصر.

وقد وقفت أغلبية القوى السياسية في صف تطبيق القانون، وانحازت إلى الدولة ضد الفلاحين، سواء بشكل علني، مثل موقف الإخوان المساند للقانون[١٤] أو اليسار الذي لم يدعم الفلاحين، ففي شهادتها قالت شاهندة مقلد، زعيمة الفلاحين: «لقد جزلنا التجمع»[١٥]. لكن الحزب الناصري، وكان حزباً هامشياً في ذلك الوقت، وقف إلى جانب الفلاحين، مع بعض المحامين، ومركز الأرض، وبعض الأكاديميين. إلا أنه لا يمكن تجاهل العلاقة بين تنكّر النخب المركزية لحركة الفلاحين، وحالة الشحن الوطني، والاصطفاف خلف مبارك لمواجهة الجماعات التكفيرية[١٦].

ورغم تجاهل أغلبية النخب الحضرية لانتفاضة الفلاحين، إلا أنها استطاعت أن تكسر حالة الإجماع الوطني حول مواجهة الإرهاب، وأنهت حالة الصمت تجاه السياسات النيوليبرالية للحكومة، وأحدثت شرخاً أو ثقباً في جدار الخوف البوليسي الذي بنته الدولة. لذلك تلتها موجات

---

(١٤) يؤكّد محمود عبد الحليم في كتابه **الإخوان المسلمون، أحداث غيّرت التاريخ**، أن حركة الإخوان تريد توزيع الأراضي المصادرة بقانون الإصلاح الزراعي على الفلاحين الأثرياء وليس على المعدمين، لأن الأثرياء لديهم القدرة على الإنفاق على الأرض، إذ إن النقابات الفلاحية بعد سقوط مبارك طرحت إلغاء القانون، لكن المتحدث باسم اللجنة الاقتصادية في حزب «الحرية والعدالة»، محمد جودة، أكّد رفض الجماعة لتعديل القانون أو إلغائه قائلاً: «إنه من غير المقبول عقلاً ولا شرعاً أن يتقاسم المستأجر ملكية الأرض مع مالكها».

(١٥) مقابلة أُجريَت معها عام ٢٠٠٨، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، هو أحد أبرز الأحزاب اليسارية المصرية، تأسّس الحزب مع إعادة تأسيس الأحزاب عام ١٩٧٦.

(١٦) من محاضرة عامة للمخرج «يسري نصر الله» حيث قال: «إن نظام مبارك خيَّر المثقفين بينه وبين الإرهاب فاختاروا مبارك».

متلاحقة من احتجاجات المهمشين في المدينة واحتجاجات العمال والموظفين، ثم احتجاجات وسط المدينة، وصولاً إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٢ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠١١: «ثورة في قلب المدينة» أم «ثورة قلب المدينة»؟

للإجابة عن هذا التساؤل، يجب تفكيك الـ ١٨ يوماً التي على أساسها ولد التصور الحضري للثورة المصرية. ويمكن القول إن يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ تحديداً كان يوماً حضرياً بامتياز، ويعبر عن حركة حقوقية مطالبة بوقف ممارسات الداخلية من التعذيب، وتتكون بالأساس من شباب الطبقة الوسطى الحضرية بأطيافها المختلفة. كان العدد في ذلك اليوم حوالى ٤٠ ألفاً[(١٧)].

لكن خلال الأيام التالية، وصل العدد إلى بضعة ملايين، وكان انضمام الأقاليم مؤثراً جداً في سير الأحداث. لقد كان اعتصام ميدان التحرير يضم أفراداً من المحافظات الريفية الذين تقطعت بهم السبل بعد إغلاق طرق العودة، وانخرط الكثيرون منهم في عمليات حماية وتأمين الميدان[(١٨)].

وقد أتت أيضاً أكبر المسيرات، خاصة يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، من مناطق ذات طابع ريفي في الجيزة والقليوبية الملاصقة للقاهرة. وهذه الملاحظات تطرح تساؤلات حول الانتماءات الجغرافية، لا السياسية فقط، لهذه الحشود المتجمعة في الميادين الحضرية؟ هذا السؤال لم يطرح، سواء من قبل المحليين أو من قبل قيادات الحركة الاجتماعية أنفسهم. وكان ولا يزال السؤال المسيطر هو من يقود هذه الجموع؟ لذلك تركزت الدراسات حول المجموعات والحركات الشبابية الحضرية المنظمة ليوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٣ ـ ما بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١١

رغم أن السياسات الزراعية لم تتغيّر عشية رحيل مبارك، إلا أن رحيله مثّل رأسمالاً رمزياً للفلاحين؛ فقد شعر الفلاحون أن فرصتهم لاستعادة حقوقهم قد أتت. هذا الشعور ترجم إلى أربعة أشكال رئيسية من الحراك والفعل: **الأول** هو التنظيم والانخراط في حركة نقابية فلاحية، و**الثاني** هو التظاهر والاعتصام، و**الثالث** هو الفعل المباشر للنفاذ على الأرض والسكن، و**الرابع** والأخير هو دسترة الحقوق. هذه المظاهر الأربعة ليست مرتبة أو متعاقبة أو تتم بشكل منسق.

---

(١٧) يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أُجرِيَت مقابلة تلفزيونية مع أحد أعضاء حركة الاشتراكين الثوريين قال: «ما يحدث تاريخي، لقد وصل عددنا إلى ٤٠ ألف شخص لأول مرّة في تاريخ مظاهراتنا، إنها الثورة يا عزيزي».

(١٨) كانت خيام المعتصمين خلال الـ ١٨ يوماً تحمل أسماء التنظيمات التي ينتمون إليها أو المحافظات التي قدموا منها، كان هناك خيمة أسوان والمنوفية وسوهاج وغيرها من المحافظات الريفية.

فعبر حوالى ٤٦٧٣ قرية مصرية، تتقاطع هذه الأشكال بطرق مختلفة. وفي الفقرات التالية سنتناول هذه الأشكال بمزيد من التفصيل.

الجدول الرقم (٤)

النقابات والاتحادات الفلاحية المؤسسة منذ عام ٢٠١١

المنظمة الفلاحية	تاريخ ومكان التأسيس	التوزيع الجغرافي	الفئة المستهدفة	معلومات إضافية
اتحاد الفلاحين المصريين	٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ في قرية كمشيش	١٦ نقابة فرعية ـ حوالى ٥٠ ألف عضو (٢٠١٢)	صغار ومتوسطو الفلاحين (أقل من ١٠ فدادين)	تأسس من ٣٢٠ فلاحاً من ١٥ محافظة بشكل غير رسمي عام ١٩٨٣ ـ شاهندة مقلد
النقابة العامة للفلاحين	١١ نيسان/أبريل ٢٠١١	٢٧ نقابة فرعية ـ حوالى نصف مليون عضو (٢٠١٢)	الفلاحون وعمال الزراعة والمهندسون الزراعيون	دعم من وزارة الزراعة ـ أول نقيب محمد عبد القادر
نقابة الفلاحين المستقلة	٤ آذار/مارس ٢٠١١ نقابة الصحافيين	١٦ نقابة فرعية	صغار الفلاحين ـ أقل من ٥ فدادين	دعم مركز الأرض لحقوق الإنسان
اتحاد فلاحي مصر	١٧ أيار/مايو ٢٠١١، نادي الأطباء	٢١ نقابة فرعية (حوالى ١٠٠ ألف مشترك آذار/مارس ٢٠١٣)	فلاحو الإخوان	النقيب عبد الرحمن شكري، عضو بجماعة الإخوان المسلمين

المصدر: موقع اتحاد الفلاحين المصرين، مقابلات ميدانية، ومقابلات صحفية، ومحمد حلمي أحمد نوار وتهاني عبد الحكيم، «الوضع الحالي والآفاق المستقبلية لاتحادات ونقابات المزارعين في مصر،» **رسالة «السيام»**، العدد ٢٦ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، <http://www.ciheam.org/index.php/en/publications/watch-letters>.

كما يوضح الجدول الرقم (٤)، تأسست بعد رحيل مبارك أربع منظمات ريفية. في البداية، استطاع اتحاد الفلاحين المصريين أن يجذب آلاف الفلاحين، ووصل عدد المنضمين إليه أكثر من ٧٠ ألف فلاح. لكن الدعم التنظيمي الذي حصلت عليه النقابة العامة للفلاحين من وزارة الزراعة رفع عدد المشتركين فيها إلى ٥٠٠ ألف، بينما بقيت الأولى في حدود المئة ألف مشترك، كما هو موضح في الجدول. كذلك، فإن حركة الإخوان المسلمين حاولت أن تجمع الفلاحين المنخرطين فيها حتى لا ينضموا إلى نقابة أخرى ذات توجهات مختلفة، فسارعت إلى تأسيس نقابة اجتذبت قطاعاً لا يستهان به في الريف.

إجمالاً، هناك حوالى ٧٠٠ ألف فلاح «مشترك» في واحدة من النقابات المستقلة التي نشأت أو أعلنت خلال الثلاث سنوات الأخيرة. لقد أخذ تزاحم القوى السياسية المختلفة على تنظيم الفلاحين في صفوفها، بعد سقوط مبارك، شكلاً قوياً. وقد تمثل **الشكل الأول** من أشكال الحراك الفلاحي بالتنظيم والانخراط في حركة نقابية فلاحية، إلا أن تعقّد المشهد النقابي الذي يوضحه الجدول الرقم (٤) يبعدنا من افتراض انخراط الفلاحين في حركة نقابية راديكالية متجانسة،

كما يشير صقر[١٩]، لكن الإشكالية الأساسية في أغلبية تلك الاتحادات الفلاحية هي أنها تكونت عبر تأسيس اتحاد نقابي مركزي فوقي من دون بناء نقابة قاعدية متماسكة على مستوى القرى والنجوع، وهذا يعتبر قفزاً على واقع الحركة الاجتماعية.

الشكل الثاني من أشكال الحراك الفلاحي هو المشاركة في الحركة الاحتجاجية، وقد استعيدت المطالب القديمة؛ فقد طالب فلاحو الإصلاح الزراعي باستعادة أراضيهم[٢٠]. وطالب مزارعو الأرز بحصص إضافية من المياه، كما طالب المتضرّرون من القانون الرقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢ باستعادة أراضيهم التي كانوا يستأجرونها.

يشيّر تقرير لمركز الأرض صدر عام ٢٠١٢ إلى أن الفلاحين قاموا بـ ١٥٨ احتجاجاً فلاحياً تمثلت بـ ٧٤ اعتصاماً، و٨٤ تظاهرة. ويوضح الجدول الرقم (٥) أن ٩٥ بالمئة من مطالب الفلاحين المحتجّين كان معظمها بسبب النفاذ إلى الموارد، ومثلت الأرض والمياه والسماد أكثر هذه الموارد.

الجدول الرقم (٥)

عدد وأسباب احتجاجات الفلاحين عام ٢٠١٢

	أسباب الاحتجاج			
	ملكية الأرض الزراعية	نقص الأسمدة	نقص مياه الريّ	أسباب أخرى
عدد الاحتجاجات	٣٢	٥٤	٦٢	١٠

المصدر: مركز الأرض لحقوق الإنسان (القاهرة)، <http://www.lchr-eg.org/>.

الشكل الثالث من أشكال الحراك الفلاحي هو الفعل المباشر لاستعادة النفاذ إلى الموارد. ويشير كرم صابر، مدير مركز الأرض لحقوق الإنسان، إلى أنه جرت حوادث وصدامات لاستعادة الأراضي في أكثر من ٥٠ قرية استطاع فيها الفلاحون الاستحواذ على الأرض لزراعتها[٢١]. ومن أشكال الفعل المباشر أيضاً البناء على الأراضي الزراعية، حيث إنه توجد قوانين تمنع البناء على هذه الأراضي، لكن لا توجد خطط لحلّ مشكلة السكن في الريف. ويشير تقرير لمجلس الوزراء

(١٩) بشير صقر، «الفلاحون والثورة واسترداد الحقوق،» في: ربيع وهبة، محرّر، **الأرض ومن عليها.. حقوق ومصير الشعوب في منطقة الشرق الأوسط ـ شمال إفريقيا** (القاهرة: مصر المحروسة، ٢٠١٣)، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٤، و El Nour, «Dynamiques contemporaines de la pauvreté dans l'Égypte rurale: Cas de Nazlet Salmân».

(٢٠) Raphaël Kempf, «En Egypte: Les Paysans aussi sont dans la révolution,» Reporterre (5 mars 2011), <http://www.reporterre.net/spip.php?article1697>.

(٢١) Paul Davies Fayed, «Farmers in Egypt Press Fights for Land: Debt Relief,» *The Militant*, vol. 77, no. 31 (26 August 2013), <http://www.themilitant.com/2013/7731/773154.html>.

أوردته **الأهرام**[٢٢] إلى وجود حوالى مليون ومئتي حالة تعدٍّ على الأراضي الزراعية بالبناء خلال السنوات الثلاث الماضية، نتج منها «فقد» حوالى ٣٧ ألف فدان. وإذا أخذنا في الاعتبار أن الفدان يساوي ٤٢٠٠ متر مربع، وافترضنا أن كل المخالفات متساوية في المساحة، فإن كل مخالفة كانت من أجل البناء على ١٢٩ متراً مربعاً، وهي مساحة محدودة جداً، وتوضح مدى الحاجة إلى بناء منازل في الريف.

على عكس ثورة ١٩١٩، كانت حركة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢، تريد تغيير البنية الاجتماعية، وتقويض قوة البرجوازية العليا وملّاك الأراضي.

أما **الشكل الرابع** والأخير، فهو إقرار السيادة الغذائية في دستور ٢٠١٤ تحت ضغط من النقابات الفلاحية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في الحقل البيئي والحقوقي، وبعض الأكاديميين. وتنص المادة الرقم (٧٩) على ما يلي: «لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكاف، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوّع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال». بالتأكيد، يحتاج هذا النصّ الدستوري إلى تحويله إلى حزمة من القوانين والسياسات، لكنه يعبّر عن دسترة حق أصيل لم يكن ممكناً من دون وجود حركة فلاحية ناشئة تحاول فرض نفسها على المسرح السياسي والفضاء الاجتماعي.

إجمالاً، يمكن القول إن التحركات الفلاحية التي تلت كانون الثاني/يناير ٢٠١١ تجمع ما بين التنظيم والفعل العفوي المباشر الذي يصفه عشماوي[٢٣] بـ «الحركة الاجتماعية العفوية»، في حين يسمّيه آصف بيّات[٢٤] «اللاحركات الاجتماعية». ويعرّف بيّات اللاحركات الاجتماعية بأنها «الفعل الجماعي لفاعلين متفرّقين وغير منظّمين». وينصبّ اهتمام الفاعلين في «اللاحركات الاجتماعية» على تحسين فرص حياتهم، وعادة ما تفتقد اللاحركات الاجتماعية إلى القيادة والأيديولوجيا والبناء التنظيمي، ولا يكون لديها هدف الإطاحة بالنظام القائم. ويرى بيّات أن الانتفاضات العربية لم تلغ اللاحراك، بل إن «اللاحركات» تحتفظ بفاعليها دائماً في حالة تعبئة متواصلة. ويعني هذا أن فاعلي اللاحراك الاجتماعي عندما يشعرون بوجود فرصة، يرجّح قيامهم باحتجاجات جماعية متّسقة أو يندمجون في تعبئة سياسية واجتماعية أوسع، وهذا لاحظناه مع الفلاحين.

---

(٢٢) «Building on Egypt's Arable Land is an Honour Crime: Ministers,» *Ahram Online* (10 June 2014), <http://english.ahram.org.eg/News/103379.aspx>.

(٢٣) سيد عشماوي، **الفلاحون والسلطة: على ضوء الحركات الفلاحية المصرية (١٩١٩ ـ ١٩٩٩)** (القاهرة: دار ميريت، ٢٠٠١).

(٢٤) Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East* (Stanford, CT: Stanford University Press, 2013).

رابعاً: العلاقة التاريخية بين الانتفاضات الفلاحية والحركة الوطنية

إن العلاقة بين الانتفاضات الفلاحية والحركة الوطنية ليست وليدة اليوم، بل إنها قديمة قدم الصراع على السلطة والموارد في مصر. سوف نحاول في هذه المبحث تفكيك هذه العلاقة التاريخية المعقّدة، ونناقش فرضية الارتباط التاريخي بين انتفاضة الفلاحين والانتفاضة الشعبية العامة، وكيف تكرر هذا المشهد عبر التاريخ، ثم بعد ذلك نتطرق إلى طبيعة العلاقة بين النخب الحضرية والمطالب الريفية عبر النظر إلى ثورة ١٩١٩ وحركة الضباط في تموز/يوليو ١٩٥٢.

١ ـ الفلاح يثور أولاً

من الملاحظات التي تلفت الانتباه عند إجراء قراءة تاريخية للانتفاضات الشعبية في مصر خلال القرن الماضي، أنه عادة ما يتلازم الحراك الفلاحي مع الحركة الوطنية في بعض الأحيان، أو تسبق الانتفاضة الفلاحية الحركة الوطنية البرجوازية بخطوة أو خطوات. وسنتوقف هنا عند حدثين مهمين، هما ثورة ١٩١٩ وحركة يوليو ١٩٥٢.

من أوائل آذار/مارس إلى أواخر نيسان/أبريل عام ١٩١٩، عاشت مصر واحدة من أكبر الثورات في القرن العشرين. وقد بدأت الأحداث حين تم اعتقال قادة الحركة الوطنية في ٩ آذار/مارس ١٩١٩، ونفيهم إلى خارج البلاد. وبحسب تصنيف غولدبيرغ[٢٥]، تعتبر هذه الثورة واحدة من أكبر الثورات الفلاحية في العصر الحديث في دول الجنوب.

لم تكن انتفاضة الفلاحين ضد الاحتلال الإنكليزي فقط، ولكن ضد شلّة كبار الملاك أيضاً، حتى إن بعض الباشاوات خشوا أن تتحوّل الثورة ضد الاحتلال الإنكليزي إلى ثورة ضدهم. وخلال هذه الانتفاضة هاجم الفلاحون قصور الباشاوات، وحصلوا على ما فيها من غلال ومؤن، ورفضوا دفع الإيجارات الباهظة. وكانت حركة الفلاحين قوية في جميع أقاليم مصر، حتى إن القوات الإنكليزية لجأت إلى العنف الزائد لردعها. ويشير حجازي، نقلاً عن عبد الملك[٢٦]، إلى أن الفلاحين استطاعوا أن يستولوا على قطع الأرض، وأقاموا تحت قيادة محامين ومثقفين دويلات وجمهوريات مثلما حصل في المنيا وزفتي، ولكنها لم تدم فترة طويلة. وكانت انتفاضة الفلاحين تحمل إلى جانب شق التحرر الوطني من الاستعمار شقّاً اقتصادياً واجتماعياً، وكان ذلك مخالفاً لقيادة الوفد والقيادات البرجوازية لثورة عام ١٩١٩. كما يشير حجازي[٢٧] ، وفقاً لمؤرخين مصريين، وللوثائق الإنكليزية، إلى أنه لولا مشاركة الفلاحين لم تكن الثورة لتخرج إلى النور.

---

(٢٥) Ellis Goldberg, «Peasants in Revolt: Egypt 1919,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 24, no. 2 (1992), pp. 261-280.

(٢٦) أنور عبد الملك، مشرف، **الجيش والحركة الوطنية: مصر ـ فيتنام ـ الباكستان ـ أندونيسيا ـ اليابان ـ الصين ـ الكونغو**، ترجمة حسن قبيسي (بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، ١٩٧١)، ص ٦١.

(٢٧) أحمد حجازي، **الفلاح المصري بين التمرد والاستكانة: تحليل سوسيولوجي لحركات الفلاحين** (القاهرة: الدار المصرية ـ السعودية، ٢٠٠٥).

أما حركة الضباط في عام ١٩٥٢، فقد سبقها حراك طويل امتد من عام ١٩٤٤ إلى عام ١٩٥١. ففي عام ١٩٤٥، رفع الملاك الإيجارات الزراعية متحجّجين بارتفاع الحاصلات، فتذمّر الفلاحون، وبدأت موجة احتجاجية في مناطق متفرقة. وكانت الحركات الاحتجاجية عفوية نتيجة للإرهاق الزائد للإيجارات الزراعية، ولقسوة الإدارة وتعسفها. ومثلت الاحتجاجات عوامل زعزعة للنظام، فقد ارتفع معدل الإيجارات الزراعية خلال ١٤ عاماً، أي بين عامي ١٩٣٦ و١٩٥٠، بمعدل ٤٧٢ بالمئة. على سبيل المثال، أضرب فلاحو أجا في عام ١٩٥١ عن جمع القطن احتجاجاً على ارتفاع الإيجارات الزراعية، وامتنع فلاحو بهتوت وكفور نجم عن سداد ديونهم للملاك، ورفض بعض فلاحي كمشيش ـ المنوفية العمل بالسخرة، وفي الجيزة حاصرت القوات بلدة ناهية في مركز أمبابة[٢٨]. وفي صيف ١٩٥١ سجّلت الحركات الاحتجاجية في الريف ارتفاعاً، حيث شهد الريف ٤٩ إضراباً، كما شهد مواجهات عنيفة بين الفلاحين والإقطاعيين، كان أبرزها في بهتوت وسنارة وكفور نجم وزنين في الجيزة، وميت فضالة في أجا، والسرو فارسكور ـ الدقهلية.

في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥١، كتب أحمد حسين في **الاشتراكية**، جريدة حزب مصر الفتاة، مقالاً بعنوان «ثورة... ثورة... ثورة»، ينذر فيه بانطلاق ثورة من الفلاحين والعاطلين من العمل في المدن نتيجة تردّي الأوضاع وإضرابات الفلاحين[٢٩]. ووصف جاك بيرك[٣٠] هذه الانتفاضة للفلاحين عام ١٩٥١ بأنها كانت نتيجة لضآلة الأجور وفداحة الضرائب، لذلك اتخذ احتجاج الفلاحين شكلاً هجومياً لم يسبق له مثيل في طبيعته وانتشاره. أما خالد محيي الدين، أحد أفراد المكتب السياسي للضباط الأحرار، فقد وصف الإيجارات الزراعية في بداية الخمسينيات من القرن العشرين بـ «صكوك الموت». لقد مثلت الانتفاضات الفلاحية أحد الجذور العميقة للحركة الوطنية، ولكن كيف تعاملت هذه الحركة مع المطالب الريفية؟

٢ ـ العلاقة بين البرجوازية المصرية والفلاح المصري

لم يكن التجاهل الذي ووجهت به انتفاضة الفلاحين في عام ١٩٩٧ جديداً، فقد أشار يحيى حقي، في كتاب **صفحات من تاريخ مصر**، إلى أنه حين خرج الفلاحون في ثورة ١٩١٩ ينادون بالاستقلال والحرية، كانوا يهتفون «نحن هنا، طال نسيانكم لنا، نسيان أشبه بالاحتقار، لنرفع جميعاً أيدينا معاً ليكون مرد الحكم إلى الشعب، لا لشهوة الحكم، بل للعدل، لتحقيق التكافل الاجتماعي»[٣١]. كما أشار أنور عبد الملك في تعليقه على أسباب فشل ثورة ١٩١٩ إلى أن «الوفد» لم يكن يهدف إلى تغيير البنية الاجتماعية القائمة أو الثورة ضد البرجوازية العليا وكبار الإقطاعيين. لذلك تبنّي إصلاحات زراعية لم تكن واردة.

---

(٢٨) عشماوي، **الفلاحون والسلطة: على ضوء الحركات الفلاحية المصرية (١٩١٩ ـ ١٩٩٩)**، ص ١٨٦.

(٢٩) أحمد حسين، «الثورة... الثورة... الثورة، الاشتراكية،» **حركة مصر الفتاة**، ٢/٩/١٩٥١.

(٣٠) Jacques Berque, *L'Egypte impérialisme et révolution* (Paris: Gallimard, 1967).

(٣١) نقلًا عن: عشماوي، **الفلاحون والسلطة: على ضوء الحركات الفلاحية المصرية (١٩١٩ ـ ١٩٩٩)**.

وعلى عكس ثورة ١٩١٩، كانت حركة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢، تريد تغيير البنية الاجتماعية، وتقويض قوة البرجوازية العليا وملّاك الأراضي. ولم يكن الإصلاح الزراعي الذي تبنّاه الضباط الأحرار كلياً، كما أشيع، كما أنه لم تستفد منه أغلبية الفلاحين. فالدراسة الرصينة لمحمود عبد الفضيل تؤكد أن إجمالي الأراضي التي تم توزيعها كانت ضئيلة جداً. ويشير عبد الفضيل إلى أنه في إطار قوانين الإصلاح الزراعي، أعيد توزيع حوالى ١٥ بالمئة من جملة الأراضي المزروعة، واستفاد من عمليات إعادة التوزيع حوالى ٩ بالمئة من السكان[٣٢]. ورغم ذلك الانحياز الجزئي لحركة يوليو للفلاحين، الا أن نظام يوليو بدأ ينسحب تدريجياً، ويشكّل جيلاً جديداً من البرجوازية الحضرية، وبذلك تم إهمال الريف وتقويض الحركة الفلاحية.

لا يرتبط التغيّر الذي حدث بانتفاضات الفلاحين فقط، فهي ليست بالضرورة السبب المباشر والأوحد للانتفاضة الشعبية التي عرفتها مصر، ولكنها تمثّل عنصراً مركزياً وسط سلسلة من الأحداث والخبرات.

لكن لم تكن السلطة المصرية الحاكمة وحدها هي التي تتجاهل الفلاحين وحركتهم ومطالبهم، ولكن المعارضة الحضرية أيضاً، فعلاقتها بالريف أخذت أشكالاً متعددة لظاهرة واحدة يسمّيها غيوم لوبلان[٣٣] ظاهرة «عدم الرؤية الاجتماعية»، وهي على ثلاثة أشكال: الشكل **الأول** هو «التبعية»، وهي تعني أن مجموعة من الأشخاص خاضعين لسلطاني، وأنهم تحت تصرّفي وتابعين لقراري، فإذا وافقت وافقوا، وإن رفضت رفضوا؛ أنا من أقرر لهم، في كل الأحوال، وهذا ليس نتيجة اختيار منهم أو اختيارهم لي، ولكن لأنني أرى أن ذلك صائب. أما الشكل **الثاني**، فهو «التهميش» الذي يعني أن يكون الغير على هامش الصورة، أي داخل الكادر، ولكن في طرفه موجود فقط لاستكمال الصورة، ولا صوت له، ويمكن أن يكون له حق إبداء الرأي، ولكن رأيه لا يؤخذ بالضرورة بالاعتبار. أما الشكل **الثالث**، فهو «غير المرئي»، ويعني التجاهل التام للغير، والتصرّف على أنه غير موجود. ففي هذه الحالة، فإن «غير المرئي» هو شخص غير موجود، وإن وجد فهو غير مرئي.

خاتمة

حاولنا عبر هذا البحث تقديم قراءة تاريخية طويلة المدى لعلاقة الفلاحين بالثورة، مع التركيز على اللحظة الثورية الحالية. وقد أوضحت الدراسة العلاقة الارتباطية بين حركات الفلاحين والتحولات على مستوى مصر، فلا يمكن إغفال استباق الانتفاضات الفلاحية لثلاثة أحداث

(٣٢) محمود عبد الفضيل، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠)** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ٢١.

(٣٣) Guillaume Le Blanc, *L'invisibilité Sociale*, Pratiques Théoriques (Paris: Presses Universitaire de France, 2009).

تاريخية كبرى. وهذه العلاقة غير منفصلة عن المحتوى العام، فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي سبقت الأحداث الثلاثة الكبرى هي ملمح أساسي **أول** يجمع بين هذه الأحداث الثلاثة. أما الملمح الأساسي **الثاني**، فهو بروز إرهاصات الأزمة بشكل أكبر في الريف نتيجة التهميش الذي عاناه ويعانيه على مر العصور، وإلى اليوم تنتشر ظاهرة الفقر في ريف مصر بدرجة أكبر[٣٤]. وقد أشرنا إلى عمق الأزمة الاقتصادية وآثار أزمات الغذاء التي سبقت ثورة ١٩١٩، وكذلك أزمة الضرائب والإيجارات الزراعية التي سبقت عام ١٩٥٢، وأخيراً أزمة الإيجارات وطرد المستأجرين عام ١٩٩٧. إن أزمة الغذاء والنفاذ إلى الموارد، خاصة على الأرض والضرائب، كانت على مدار التاريخ محركات أساسية لانتفاضات الفلاحين.

إن النظر إلى الثورة على أنها ثورة قاهرية، أو ثورة لحظية، أي منفصلة الجذور، ليس وليد الصدفة، ولكنه وليد عملية تشييد اجتماعي تهدف في النهاية إلى تحديد المسار الذي تسلكه الثورة.

يقول إيريك وولف: «إن أثر الأحداث لا يزول بسهولة، فهو غالباً ما يظلّ في حالة سكون في الذاكرة الثقافية، إلى أن يبرز من جديد حدث مهم آخر»[٣٥]. وقد مثلت انتفاضة الفلاحين في عام ١٩٩٧ رافداً أولياً لتفكيك الحاجز الذي صنعته الدولة عبر التفاهم الخاص بمحاربة الإرهاب، كغطاء لتمرير سياساتها النيوليبرالية، وللتحولات السياسية التي كانت تديرها. ويرى وولف[٣٦] أن تمرّدات الفلاحين ليست مجرد ردّ فعل على مشاكل محلية فقط، ولكنها استجابات محلية للتصدّعات الكبرى الناشئة عن انقلاب الوضع في المجتمع نفسه. ويؤكد أن نظام السوق الذي يقتلع البشر من جذورهم، ويقطع العلاقات الاجتماعية بينهم، هو الذي يؤدي إلى هذه الاضطرابات الفلاحية. إن استخدام الريف كمعمل اختبار لسياسات التحرير الاقتصادي هو الذي أدى إلى الانتفاضة الريفية. لذلك حين خرجت المدن الكبرى يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير، لم يجد النظام له أنصاراً في الريف يقفون معه للحؤول دون تحول الانتفاضة الحضرية المحدودة إلى انتفاضة شعبية كبيرة. لذلك لا يرتبط التغيّر الذي حدث بانتفاضات الفلاحين فقط، فهي ليست بالضرورة السبب المباشر والأوحد للانتفاضة الشعبية التي عرفتها مصر، ولكنها تمثل عنصراً مركزياً وسط سلسلة من الأحداث والخبرات التي غيّرت في طبيعة علاقات المواطنين مع السلطة، وطريقة تعاملهم مع الإخفاقات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

---

(٣٤) El Nour, «Dynamiques Contemporaines de la pauvreté dans l'Égypte rurale: Cas de Nazlet Salmân,» and Sarah Sabry, «Poverty Lines in Greater Cairo: Underestimating and Misrepresenting Poverty,» Poverty Reduction in Urban areas Series, Working Paper; vol. 21 (2009), <http://www.northsouth.ethz.ch/education/colloquium/past_colloquia/collo_2009/presentation_sabry.pdf>.

(٣٥) أريك وولف، **حروب الفلاحين في القرن العشرين**، ترجمة أكرم رفاعي (بيروت: دار الحقيقة للطبع والنشر، ١٩٧٧)، ص ٢٦٩.

(٣٦) المصدر نفسه.

ويبرز تتبّعنا لمسار الاحتجاجات الفلاحية وتطورها مشاركة الفلاحين في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وأنه بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١١ استمر نشاط الحركات العفوية المنفصل عن الحركات الاجتماعية في شكل ممارسات مباشرة للنفاذ إلى الموارد، في حين اندمج كثير من الفلاحين في الحركة الاجتماعية، وأسسوا نقابات ومنظّمات، بل نسّقوا مع أحزاب وحركات اجتماعية.

إن النظر إلى الثورة على أنها ثورة قاهرية، أو ثورة لحظية، أي منفصلة الجذور، ليس وليد الصدفة، ولكنه وليد عملية تشييد اجتماعي تهدف في النهاية إلى تحديد المسار الذي تسلكه الثورة. لذلك يمكن اعتبار استبعاد الفلاحين مقصوداً به تحجيم مسار الثورة في التحول الديمقراطي، وليس التغيير الجذري لبنية الاقتصاد والعدالة الجغرافية والاجتماعية بين الأقاليم والمناطق □

مراجع إضافية

ميتشل، تيموثي. **حكم الخبراء: مصر، التكنو ـ سياسة، الحداثة.** ترجمة بشير السباعي وشريف يونس. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠.

Abdel Aal, Mohamed. «Agrarian Reform and Tenancy in Upper Egypt.» in: Bush Ray (ed.). *Counter-Revolution in Egypt's Countryside: Land and Farmers in the Era of Economic Reform*. London: Zed Books, 2002. pp. 139-159.

Abul-Magd, Zeinab. «Rebellion in the Time of Cholera: Failed Empire, Unfinished Nation in Egypt, 1840-1920.» *Journal of World History*: vol. 21, no. 4, December 2010.

Arab Republic of Egypt: A Poverty Assessment Update. Washington, DC: World Bank, Ministry of Economic Development of the Arab Republic of Egypt, 2007. (Report no. 39885-EGY). 2 vols.

Bush, Ray. *Economic Crisis and the Politics of Reform in Egypt*. Boulder, CO: Westview Press, 1999.

El-Ghonemy, Riad. *The Political Economy of Rural Poverty*. London; New York: Routledge, 1990.

United Nations Development Programme [UNDP]. *Human Development Report 2009*. Cairo: UNDP, 2009.

الحركة الإسلامية في اليمن (دراسة في الفكر والممارسة): التجمع اليمني للإصلاح نموذجاً(*)

عبد القوي حسّان(**)

ناشط ومدرب في مجال حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية ـ اليمن.

ـ ١ ـ

تتشكل خارطة الحركات والجماعات الإسلامية في اليمن من تيارات متباينة ومتنوعة، تنوع الفكر والتصور والأهداف والوسائل. كما أنها تتباين وتختلف في الحجم والأهمية في صناعة الأحداث السياسية والفكرية والثقافية.

فالتيارات السلفية، برغم نشأتها تحت تأثير ظاهرة الإحياء السلفي في السعودية والخليج، تمزقت إلى تكتلات وجماعات صغيرة؛ نتيجة الآراء المتشددة التي تبناها المؤسس الأول مقبل الوادعي.

يجمع تلك التيارات عدم امتلاكها مشروعاً سياسياً أو استحالة دمجها في العملية السياسية، وإن كانت جمعية الإحسان ـ أحد تلك التيارات ـ أقرب إلى القبول بالعملية السياسية، بل إنها دشنت العمل السياسي بتأسيس حزب الرشاد اليمني في ٢٠١٢/٦/٢٤، بخلفيته الدينية الواضحة. يعود سبب هذا التطور السياسي إلى بعض العوامل؛ منها الارتباط المباشر بين الجمعية ومحمد سرور صاحب الخلفية السياسية التي ورثها من انتمائه السابق لحركة الإخوان المسلمين.

أمّا تيار الشيخ مقبل الوادعي ـ التيار الأكثر تشدداً ـ فقد عُرف بالجمود والحرفية والتعسير في الفتوى والابتعاد عن هموم الواقع والاقتصار على دراسة علوم الشريعة وبالأخص علم الحديث النبوي، في حين يسير التيار الثالث ـ تيار جمعية الحكمة ـ بخطى بطيئة نحو الواقع السياسي، والتحرر من أسر التاريخ والاستفادة من ثقافة العصر.

(*) تمثّل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه (٣٢٠ ص).

(**) البريد الإلكتروني: a_hassanyemen@yahoo.com.

ومن جهة تنظيم القاعدة، فقد وجد بغيته في اليمن بسبب توافر معظم عناصر النجاح السببية، ولا سيَّما بعد قيام الوحدة بحسب منظّر الفكر الجهادي أبو مصعب السوري. بدأ التنظيم نشاطه في اليمن مطلع الثمانينيات، ومع تأسيس «الجبهة العالمية لمقاتلة اليهود والصليبيين» عام ١٩٩٨، أخذ التيار الجهادي يتسم بالخطورة، وخصوصاً مع استهداف اليمن كمحطة جديدة ينطلق منها، وبدأ يتسع وينتشر، حيث أقدم على عمليات اختطافٍ وتفجيرٍ واستهدافٍ لمنشآت أمريكية وأوروبية.

وبعد هروب قيادات التنظيم من سجن الأمن السياسي في صنعاء بتاريخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، بدأ تنظيم القاعدة في اليمن مرحلة جديدة اتسمت بالتنظيم والتخطيط أكثر من ذي قبل حيث أعلن في مطلع العام ٢٠٠٩ عن تشكيل قيادة إقليمية جديدة للتنظيم، تحت مسمّى «تنظيم القاعدة في جزيرة العرب»، الأمر الذي نقله من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم.

حاول حزب الإصلاح الاقتراب من المنهج التحريري لقضايا المرأة، إلا أن المخاوف من إعطائها كامل حقوقها السياسية والثقافية، تبدو متجذرة في أوساط المجتمع اليمني، وحتى من بعض قيادة الإصلاح نفسه.

أما الصوفيون فبرغم استنكافهم وعزوفهم عن العمل السياسي، فإنهم دخلوا في مصالحة وارتباط مع سلطة الرئيس السابق علي عبد الله صالح، الأمر الذي ساعد على الانتشار والتوسع في أكثر من مكان.

ـ ٢ ـ

وبالنسبة إلى «الحركة الإسلامية في اليمن» ـ موضوع البحث ـ التي عُنيت بها حركة الإخوان المسلمين والتي انبثق منها حزب التجمع اليمني للإصلاح، في عام ١٩٩٠، فقد تم التركيز على هذا الحزب كونه من أكبر الأحزاب السياسية الإسلامية في اليمن. إضافة إلى أن ما كتب عنه يمكن وصفه بأنه التقاط للصورة من الخارج ـ أي من خارج الإصلاح ـ الأمر الذي حتّم على المؤلف الاقتراب أكثر في محاولة رسم صورة من داخل الإصلاح، تساهم في رصد وتحليل مواقفه تجاه العديد من القضايا، سعياً لفهم المسار وتقييم المسيرة.

كان التجمع اليمني للإصلاح، وما زال ابن بيئته، وإن كان يمثل امتداداً فكرياً وتنظيمياً لحركة الإخوان المسلمين. ويزعم ياسين عبد العزيز (أحد القادة المؤسسين) أن الحركة الإسلامية اليمنية هي امتداد لحركة الإخوان المسلمين ابتداءً، والتجمع اليمني للإصلاح انتهاءً. وقد عمل الإصلاح على إيجاد رؤى فكرية وصيغ تنظيمية مناسبة لبيئته، ولم تكن تجربته مجرد استدعاء ومحاكاة للنموذج المصري، بحسب محمد قحطان (أحد قادة الإصلاح).

عاشت الحركة الإسلامية في اليمن ممثلة بالتجمع اليمني للإصلاح مرحلتين: **الأولى**، مرحلة سرية تمتد إلى ما قبل ثورة ١٩٤٨ الدستورية، لكن التأسيس الفعلي تم في القاهرة عام ١٩٦٣

على يد مجموعة من الشباب أبرزهم عبده محمد المخلافي؛ و**الثانية** مع تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠، حينها خرجت الحركة الإسلامية إلى العلن تحت مسمى التجمع اليمني للإصلاح، في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

كانت شعبية الإصلاح أثناء الفترة الانتقالية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣، تزداد يوماً بعد يوم، بسبب قوة خطابه الإعلامي، ومواقفه السياسية؛ لكن ظهرت مواقف محسوبة على الإصلاح وصفت بـ «الغوغائية»، حسب محمد المقالح. تجسدت هذه المشكلة ـ وفقاً لمحمد الصبري ـ «في امتزاج واختلاط الكفاح السياسي لدى أعضاء الإصلاح بالجهاد لأجل الدين والدفاع عنه».

كان الحزب الاشتراكي اليمني ـ القادم من الجنوب ـ بمنزلة الخصم الذي ساهم وجوده في تعزيز العلاقة بين حزبي الإصلاح والمؤتمر، إلا أن هزيمة الاشتراكي في ٧ تموز/يوليو ١٩٩٤، خلقت دينامية جديدة في السياسة اليمنية، حيث أصبح بإمكان حزب المؤتمر الذي ازداد قوة، أن يستغني عن تحالفه مع الإصلاح. وبالفعل فقد بدأ الرئيس اليمني علي عبد الله صالح يفكر في كيفية التخلص من شركاء الأمس، الذين يحملون مشروعاً يتصادم جملةً وتفصيلاً مع توجهاته، الأمر الذي جعله يكرر في أكثر من مناسبة أنه يتربع فوق رؤوس الثعابين.

لكن محاولة المؤتمر الشعبي العام الحصول على الأغلبية المريحة قبل الانتخابات عام ١٩٩٧، دفع الإصلاح إلى تفجير موقف سياسي، تَمثَّل بإعلانه عن بدء حوار رسمي بينه وبين الحزب الاشتراكي اليمني وحلفائه، وهو الحوار الذي خلط الأوراق السياسية على الساحة اليمنية.

يؤخذ على الإصلاح [...] رغم تبلور فكره من روافد عديدة، أنه لم يُدوّن فكراً ذاتياً متصلاً به، مع من فيه من مفكرين قادرين على صوغ فكر تغيير إصلاحي وبلورته بما ينسجم مع الواقع ومتطلباته.

شكَّل هذا الاتفاق المعروف بـ «تكتل اللقاء المشترك» نقلة نوعية في تاريخ العمل السياسي في اليمن؛ لأن ذلك يعني ظهور تكتل قادر على تشكيل معارضة أقوى نسبياً، وإعادة شيء من التوازن السياسي. كما مَثَّل هذا التكتل أول تجربة يتم فيها التنسيق بين أحزاب مختلفة في الرؤية الأيديولوجية، إذ جمع التوجُّه الإسلامي، والقومي، والاشتراكي. في سياق التطورات السياسية، ظلت مساحة أحزاب تكتل اللقاء المشترك تتسع، والثقة بين أطرافه تتعمق، إدراكاً منهم بشروط ومبررات استحضاره كحاجة وطنية ضرورية لحماية المشروع الديمقراطي من الانتكاس.

ـ ٣ ـ

شهد عام ٢٠٠٦ حدثاً سياسياً مهماً جداً، تمثَّل بإجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية الثانية، التي كانت محطة تاريخية جديدة شكَّلت نقلة نوعية في التحول الديمقراطي، وبداية التأسيس الفعلي للتداول السلمي للسلطة. ومع بداية المرحلة الثانية من الانتخابات، أحدثت أحزاب اللقاء

المشترك مفاجأة لكثير من السياسيين، وإرباكاً في أوساط السلطة، وتغييراً جذرياً في قواعد اللعبة السياسية، تمثلت بترشيحها فيصل بن شملان للانتخابات الرئاسية. شكّل هذا الإعلان تنافساً حقيقياً بين أحزاب اللقاء المشترك وحزب المؤتمر الشعبي العام، الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة بين الطرفين ونشوء مرحلة صراع سياسي حاد، كان آخره اندلاع ثورة ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١ ضد الرئيس صالح.

خاض الإصلاح تجربتين مع المؤتمر الشعبي العام: تجربة التحالفات والعلاقات الاستراتيجية، وتجربة فك الارتباط ومن ثم إعلان النضال السلمي من أجل تعزيز المسار الديمقراطي وتداول السلطة سلمياً. وهذا ما انسحب على العلاقة مع الأحزاب الأخرى، حيث انتقل الإصلاح من مرحلة العداء والصراع الأيديولوجي مع بعض الأحزاب اليمنية التي كانت تختلف معه فكرياً إلى مرحلة الالتقاء على القواسم المشتركة، إلى أن تطور الحال وتم الإعلان عن تكتل لأحزاب اللقاء المشترك.

وفي ما يخص علاقة الإصلاح بالجماعات الإسلامية، وبرغم تأكيد الإصلاح أهمية الحوار؛ فإن هيمنة الجانب السياسي وطُغيان الأحداث المتتابعة أثَّرا في اهتمامات ومناشط الإصلاح، فلم يكن الحوار مع التيارات الإسلامية والعمل الدعوي من أولوياته.

وفي ما يتعلق بموضوع المرأة، حاول حزب الإصلاح الاقتراب من المنهج التحريري لقضايا المرأة، إلا أن المخاوف من إعطائها كامل حقوقها السياسية والثقافية، تبدو متجذرة في أوساط المجتمع اليمني، وحتى من بعض قيادة الإصلاح نفسه، الذين يقفون موقفاً متشدداً تجاه المرأة، حيث تبنَّى الشيخ عبد المجيد الزنداني ـ ومعه بعض العلماء ـ موقفاً رافضاً لدخولها مجلس شورى الإصلاح، ثم رفضهم تحويل المكتب النسوي في الأمانة العامة للإصلاح إلى دائرة. يطرح هؤلاء العلماء بعض الأدلة التي تمنع الاختلاط بين الرجال والنساء، إلا لضرورة وحاجة.

يظهر تأثير هؤلاء العلماء المتشددين في تعاطي الإصلاح مع قضية المرأة، إضافة إلى العادات والتقاليد المُستَحكِمة في المجتمع اليمني. وتشكل قضية المرأة ـ حسب عبد الباري طاهر ـ نقطة ضعف لدى الإخوان المسلمين بوجه عام، وبالأخص اليمن. ورغم العجز في تعاطي الإصلاح مع قضية المرأة، فإنه في الفترات القليلة الماضية، بدأ يتجه بخطوات أكثر جرأة نحو تمكينها من حقوقها السياسية والثقافية، حيث تم اعتماد دائرة للمرأة ضمن دوائر الأمانة العامة، وتوسيع مشاركتها في مجلس الشورى.

ـ ٤ ـ

تشكل البناء الفكري لحزب الإصلاح من مجموعة روافد: الرافد **الأول**، داخلي، يرجع في أصوله إلى حركة الإصلاح والتجديد الإسلامية في اليمن، التي أرسى معالمها العديد من الفقهاء والعلماء والمفكرين في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، أمثال: ابن الوزير، وابن الأمير الصنعاني، ومحمد بن علي الشوكاني.

والرافد **الثاني**، خارجي، من حركة الإخوان المسلمين. فحزب الإصلاح، شأنه شأن الكثير من الحركات والأحزاب الإسلامية التي نشأت، شكّل امتداداً فكرياً أو تنظيمياً لحركة الإخوان المسلمين في مصر، ولم يكن الإصلاح استثناءً من تلك القاعدة، بل كان أول الأحزاب والحركات بذلك؛ نظراً إلى التَّلاحم والتداخل المصري ـ اليمني، وخصوصاً في فترة الخمسينيات والستينيات.

الرافد **الثالث**، أفكار السلفية الوهابية. فبسبب ذهاب الكثير من الشباب إلى السعودية في الستينيات والسبعينيات من أجل الدراسة أو البحث عن الرزق، التحق بعضهم بالمدارس والجامعات السعودية، ولما عادوا إلى اليمن كانوا يَجمَعون بين رؤية المدرسة الوهابية وبين رؤية حركة الإخوان المسلمين التي تأثروا بها من خلال بعض مشايخ الإخوان في السعودية.

نشير هنا إلى أن حركة الإخوان في اليمن، وخصوصاً في فترة السبعينيات، شهدت طغيان المكوِّن الفكري السلفي عليها؛ وهو ما أبعدها عن المكونات الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، وأحدث نوعاً من العزلة في لحظة تاريخية عن المجتمع، وألحق أضراراً في مسار الحركة على المستوى السياسي والثقافي، أخَّر كثيراً من الأفكار، إضافة إلى تجميد حركية الاجتهاد العلمي والدعوي والتنظيمي.

وفي مطلع ثمانينيات القرن الماضي، أجريت عملية مراجعة وتقييم واستدراك لكثير من الأفكار، ساهمت في حجب توجهات التيار السلفي إلى حين، فكانت مرحلة كمون للتيار الإخواني. وبالرغم من عدم تأثير هذا التيار في مستقبل الحركة؛ فإنه لا يزال حياً، وتأثيره في صناعة القرار والتوجيه ضعيفاً.

الرافد **الرابع**، هو دعاة التنوير الإسلامي، الذين رووا الفكر الحركي الإصلاحي في اليمن، أمثال: الشيخ الراحل محمد الغزالي، والشيخ يوسف القرضاوي، وأحمد كمال أبو المجد، ومحمد سليم العوا، وطارق البشري، وفهمي هويدي. كان ذلك من خلال تضمين المنهج التربوي التنظيمي للحركة لبعض كتبهم. ولكن يؤخذ على الإصلاح في هذا السياق، رغم تبلور فكره من روافد عديدة، أنه لم يُدوّن فكراً ذاتياً متصلاً به، مع من فيه من مفكرين قادرين على صوغ فكر تغيير إصلاحي وبلورته بما ينسجم مع الواقع ومتطلباته.

ـ ٥ ـ

تواجه الكثير من الأحزاب والحركات الإسلامية تحديات فكرية تتمثل بثنائيات ضدية داخلية وخارجية. ويتوقف على حسن التعامل معها مسار كل حزب أو حركة ومآلها. تتركز أبرز الثنائيات الداخلية بخمس ثنائيات، هي: الإسرار والإعلان، الوحدة التنظيمية والتباين الفكري، جدلية الكمّ والكيف، الشوروية والدكتاتورية، القيادة والقواعد.

ـ وقعت الحركة الإسلامية في اليمن بخطأ منهجي، كونها شدَّدت على موضوع السرية ـ بحسب عبد الملك الشيباني ـ إلى درجة وَلَّدت الخوف عند الكثيرين. ومع إعلان التعددية السياسية في اليمن، في الثاني والعشرين من أيار/مايو ١٩٩٠، تهيأت الحركة لمرحلة العلنية،

فتأسس التجمع اليمني للإصلاح في ١٣ أيلول/سبتمبر من العام نفسه. وبرغم انفتاح الحركة وانتقالها إلى المرحلة العلنية، فإن بعض المراقبين لمسيرتها يؤكدون استمرارية تأثير النمط السري لنشاطها في علاقاتها بالجماهير، بل واستمرار هذا النمط بصور مختلفة في ظل التعددية الحزبية العلنية.

إن الحركة الإسلامية في اليمن دخلت في مصالحة مع جغرافيتها، فلم تتقوقع أو تنزوِ أو تتمترس داخل الانتماء للأمة تاركة وطنها، فهي وليدة مجتمع بثقافته، وهويته، وتقاليده، وتجاوزاته، وهناته، وحضارته.

ـ في ثنائية الوحدة التنظيمية والتباين الفكري، حاول التجمع اليمني للإصلاح تجنُّب الوقوع في مصيدة التعصب المذهبي، بل سعى إلى تجميع أبناء الشعب على أصول الإسلام المعروفة، والمسائل المتفق عليها، وتركت ما يجوز الخلاف فيه للاجتهادات الذاتية، فانخرط في مسيرة الإصلاح اليمنيون من أغلب المناطق الجغرافية. ونتيجة لهذه المساحة المتاحة في تعدد الآراء، فإن حزب الإصلاح يضم بين جناحيه تيارين متباينين، لهما رؤى واجتهادات مختلفة، **أحدهما** يمكن وصفه بالمحافظ، و**الآخر** بالمُنْفَتِح. تبدو نقاط الاتفاق بين التيارين أقل من نقاط الاختلاف، فيتبنى بعض المحافظين أطروحات سلفية تتجاوز وسطية الإصلاح، في حين يتبنى بعض المنفتحين أطروحات مختلفة لا تتلاءم مع الوسطية.

حال هذا التباين، برغم أنه ظاهرة صحية للإصلاح، دون قدرة الحزب على تطوير برنامج واضح المعالم. لكنه لا يعني سلامة الإصلاح من الانشقاقات. لكن الإصلاح لا يزال ـ إلى الوقت الحالي ـ يتمتع بقوة متماسكة تجمع أعضاءه في إطار عام، وأرضية تنظيمية واحدة.

ـ في جدلية الكمّ والكيف، ظلت الحركة الإسلامية اليمنية ـ وخصوصاً قبل مرحلة العلنية ـ لفترات طويلة تعيش حالة من الصفوية، وهي ـ حسب البعض ـ لا تزال تعاني بعض سلبياتها. ومع إعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ انتقلت الحركة من الصفوية والنخبوية إلى الجماهيرية والشعبية، تَمَثَّل هذا الانتقال بالإعلان عن التجمع اليمني للإصلاح، في ١٣ أيلول/سبتمبر من العام نفسه. وهو ما استطاع أن يفرض وجوده تارةً في المعارضة، وأخرى في الحكم. ورغم استمرار هذا الانفتاح، والتوسع في أوساط الجماهير، فإن عجز البناء القيادي، وقصور الرؤية الاستراتيجية، وعدم توظيف قدرات ومواهب الأعضاء، لا تزال تقيِّده.

ـ وبشأن ثنائية الشوروية والدكتاتورية، يعلن الإصلاح من خلال أدبياته أنه ملتزم بالشورى سلوكاً وممارسة، وتقبُّل الرأي الآخر، والالتزام برأي الأغلبية. وعلى أرض الواقع، تبدو المفارقة نسبية ومختلفة، بحسب المكان والزمان والمواقع القيادية، فكلما كان الموقع قيادياً، كانت نسبة الشورى فيه أكثر، لتَضعف تدريجياً كلما اتجهت نحو القواعد، حسب أحمد سعيد فرحان (أحد قيادات الإصلاح).

ـ تكمن أهمية ثنائية القيادة والقواعد في تحديد مسار ترابط الحزب ووحدته أو انشقاقه، وتبدو هذه الثنائية واحدة من المشكلات التي تُعانيها الحركات الإسلامية عموماً. وفي اليمن يعاني حزب الإصلاح بعض المشكلات القيادية، أبرزها: الخطأ في تصور وظيفة القيادة، ومِحْوَرية القائد الفرد، وضعف المؤهلات الموضوعية والكفاءات المهنية في الهياكل القيادية.

ـ ٦ ـ

أما الثنائيات الخارجية فأبرزها: الجماعة الدينية والحزب المدني، الدولة الدينية والدولة المدنية، الدولة والأمة، الدولة والقبيلة.

ـ ثنائية الجماعة الدينية والحزب المدني: تُعد هذه الثنائية من أبرز التحديات للحركات الإسلامية عموماً، حيث تتداخل الجماعة الدينية مع الحزب المدني. وفي ما يخص حركة الإخوان المسلمين في اليمن، فقد انبثق منها في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ التجمع اليمني للإصلاح، وهو ـ وفقاً لأحد قادته ـ على كلمة سواء مع جماعة الإخوان المسلمين في الغايات والأهداف ومُجْمَل الوسائل.

ومع إعلان التجمع اليمني للإصلاح «الحزب السياسي»، شَكَّل هذا التحول صراعاً غير متكافئ بين رموز المكوّن التاريخي للإصلاح (حركة الإخوان المسلمين في اليمن)، وبين المعبِّرين عن التجمع بصيغته السياسية. ظل هذا الصراع حاداً داخل الإصلاح، ففي بداية أيامه تؤكد المواقف أن أصوات أصحاب الاتجاه السياسي الجديد ظلت خافتة ومقموعة، مع تأثير الإرث التاريخي في مسيرة ومواقف الإصلاح.

وفي الفترات المتأخرة، ابتداءً من المؤتمر العام الثالث، في ٢٠٠٢، يمكن القول: اكتسب حيز السياسة مكانةً أكبر في الخطاب الإصلاحي «الإخواني» على حساب الحيز «الديني» المقدس. ورغم الجنوح السياسي الذي انتهجه الإصلاح، فإنه من الصعب اعتبار الإصلاحيين على أنهم حركة وتنظيم سياسي فقط. فكثيراً ما يتعامل عدد كبير من أفراد الإصلاح، وبخاصة في المستويات الوسطى والقواعد على أنهم حركة إسلامية دينية. وعليه تظل الإشكالية الكبرى لإخوان اليمن هي: عدم نجاحهم في الفصل بين الحيز الديني والسياسي، وإن كان سعيهم بشكل سلمي للوصول إلى السلطة، يتم وفق الآليات الديمقراطية.

ـ تبدو ثنائية الدولة الدينية والدولة المدنية أنها الأقل تحدياً للكثير من الحركات الإسلامية، بسبب حسم الموقف لمصلحة مدنيَّة الدولة. لا تختلف رؤية التجمع اليمني للإصلاح كثيراً عن رؤية حركة الإخوان المسلمين في مصر، التي «بدأت بالدعوة إلى الخلافة، وانتهت إلى تسمية واسعة بـ «النظام الإسلامي»». وهذا ما يعتمده إخوان اليمن، فالسعي لإقامة الحكم الإسلامي، من الأهداف التي وضعها الإصلاحيون في اليمن، تَمثَّل بالعمل على أن يكون الحكم إسلامياً، يراعي مقاصد الدين، ويحقق حاجات الناس ومصالحهم، باعتبار الشريعة الإسلامية مصدر التشريعات جميعاً.

إن ربط الدولة المدنية بالمرجعية الإسلامية، أو اعتبار الشريعة الإسلامية مصدر التشريعات جميعاً، ربما لا يكون المشكلة، إذا كان المقصود بالمرجعية الإسلامية مجموعة قيم ومبادئ عامة، إذ إن من قواعد النظام الإسلامي العدل، بما فيه المساواة أمام القانون، والعدل مع الأقليات الدينية، والشورى ومسؤولية الحاكم. لكن المشكلة تبرز إذا كانت المرجعية الإسلامية أيديولوجية، تعطي الإسلاميين حقوقاً ولا تمنحها لغيرهم، فالولاء مسألة خلافية، هل هو للدولة أم للدين، ومسألة غير المسلمين في الدولة الإسلامية لا تزال شائكة، كما أنّ مسألة ولاء المسلمين المواطنين في دول غير مسلمة هي مسألة أكثر تعقيداً.

في القضايا التفصيلية المتعلقة بهوية الدولة، يمكن ملاحظة التطور الذي انتهجه الإصلاح في رؤيته السياسية لمفهوم الدولة، حيث أفضى هذا التطور إلى تبني مدنيَّة الدولة بمفهومها الحديث، التي تساوي بين مواطنيها على أساس المواطنة المتساوية، وتعطي الشعب الحق في اختيار ممثليه. ورغم تبني الإصلاح لهذه الرؤية، إلا أن هذا لا يمنع وجود تيار داخل الإصلاح ممن يعتبر أن قيام دولة مدنية مناقض ومناهض للإسلام؛ وقد تكرر موقف هذا التيار طوال السنوات السابقة، وعلى رأسه عبد المجيد الزنداني. ابتداءً من الشعار الذي رُفع في مؤتمر الوحدة والسلام (القرآن والسنة فوق الدستور والقانون) الذي نظمه الزنداني، وهو ما أظهر تعارضاً بين الاعتراف بإرادة الشعب وسلطة الفقهاء المستندة إلى حاكمية الله. وأخيراً ذلك الموقف الذي أثاره الزنداني نفسه أيضاً في أحداث الثورة الشعبية السلمية، مطالباً بإقامة «دولة إسلامية حضارية شوروية معاصرة»، ومؤكداً أن الدولة المدنية ترفض أي شيء له صلة بالله.

ـ ومن الإشكاليات التي تواجه الكثير من الحركات الإسلامية، قضية الازدواجية بين الدولة والأمة، فمفهوم الأمة لدى الإسلاميين هو «الأمة الإسلامية»، أي جميع المسلمين في العالم. وبالتأكيد، فإن هذا المفهوم العقدي يختلف جذرياً مع مفهوم «الأمة» في الدولة الحديثة. أدَّى هذا المفهوم للأمة إلى اعتبار أن مفهوم الدولة القطرية دولة «مؤقتة» في إطار مشروع أممي (الخلافة)، في ثنايا ما يعرف بدعوة «الوحدة الإسلامية».

إن إشكالية الخصوصية والعالمية لا تزال قابعة على صدر الكثير من الحركات الإسلامية ولم تستطع تجاوزها أو حسمها بسهولة، لاختلاط العقائدي بالمدني، وعدم الحسم في دور الحركات الإسلامية بين الهدف الدعوي أو الهدف السياسي؛ بين الفكر الشمولي الذي ينتسب إلى مشروع هداية، وفكر نسبي يُمثل نواة برنامج سياسي وطني تحمله حركة سياسية مدنية؛ وهو ما يؤكد هذه الإشكالية عند حركة الإخوان المسلمين، وعدم الفصل بين خصوصية الموقع الجغرافي (الدولة القطرية)، وعموميات الأخوَّة الإسلامية (الأمة) أو ما يعرف بـ «التنظيم الدولي».

تدل النقاط المُنَظِمة لطبيعة العلاقة بين القيادة العامة للإخوان وبين الأقطار، على وجود خلل فكري وسياسي وتنظيمي، حيث إنها تلُزم قيادات الأقطار بالحصول على موافقة القيادة العامة في مصر عند اتخاذ أي قرار سياسي مهم، مع أن قيادات الأقطار هي أدرى بواقعها وبظروف اتخاذ القرار.

ولتوضيح صورة العلاقة بين حركة الإخوان في اليمن والتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، يمكن القول إن العلاقة بين الجانبين علاقة تنسيق وتعاون طوعيَّين، وفقاً لأحمد القمير (أحد قادة الحركة) كحال تنظيم الإخوان في السودان. وخلاصة لما سبق يمكن التأكيد أن الحركة الإسلامية في اليمن دخلت في مصالحة مع جغرافيتها، فلم تتقوقع أو تنزوِ أو تتمترس داخل الانتماء للأمة تاركة وطنها، فهي وليدة مجتمع بثقافته، وهويته، وتقاليده، وتجاوزاته، وهناته، وحضارته.

ـ في اليمن تُعَدُّ القبيلة مكوناً أساسياً للمجتمع اليمني، كما أنها من أكثر العناصر الاجتماعية والسياسية فاعلية، ومن أهم المتغيِّرات التفسيرية للواقع الاجتماعي لليمن. يمكن القبول بصحة تأثير القبيلة على الأحزاب ـ والإصلاح بشكل خاص ـ في البدايات الأولى من دولة الوحدة. ومع قطع العلاقة بين المؤتمر والإصلاح في عام ٢٠٠١، يمكن ملاحظة ضعف الهيمنة القبلية داخل الإصلاح، ووفقاً لبعض المراقبين، فهو قلّل من اعتماده على زعماء القبائل، وخلق بيئة داخلية أكثر تقبّلاً لفعالية الحزب. ويبقى التحدي الحقيقي أمام الأحزاب بشكل عام، والإصلاح على وجه الخصوص، ليس الابتعاد عن القبلية وقطع العلاقة معها، ولكن كيفية دمج القبيلة ضمن آليات التحديث السياسي والاجتماعي ومتطلباته، وجعلها جزءاً من المجتمع المدني، إن لم يكن الجزء الأساسي منه.

ـ ٧ ـ

في المجال السياسي تواجه الكثير من الحركات والأحزاب الإسلامية مجموعة كبيرة من التحديات والإشكاليات. يتمحور الإشكال الرئيسي حول مفهوم الدولة وموقع الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحريات العامة، والمواطنة المتساوية في مشروع الإصلاح السياسي الإسلامي ـ الذي تتبنّاه ـ واستراتيجيات هذا المشروع، ومراحله في التغيير.

فالدولة في التصور السياسي للتجمع اليمني للإصلاح ضرورة اجتماعية، ووسيلة شرعية لازمة، غايتها حراسة الدين، وبسط العدل، ورعاية مصالح المواطنين. والإصلاح بهذا المفهوم، يحاول نزع صفة القداسة عن الدولة، كونها في الأصل ضرورة اجتماعية، وإن كانت وسيلة شرعية لازمة؛ جاعلاً بذلك من العقل والشرع طريقاً يوجب إقامة الدول، رابطاً في الوقت نفسه بين هذا الوجوب والغاية من إقامتها.

ورغم هذا التطور في رؤية الإصلاح لمفهوم الدولة ومرتكزات النظام السياسي، فإن وجود مصطلح «الخلافة» ضمن أدبياته، يُثير الالتباس أحياناً، فرغم تأييد الإصلاح للنظام الجمهوري الذي يُمثل منجزاً حضارياً، فهو يُشِير بعد ذلك إلى الاستخلاف والخلافة المسؤولة. وما يلبث المرء أن يتفحص الدلالات والأبعاد ليكتشف أن الموضوع برمّته قُصد به الالتزام بمبادئ الحكم الأساسية التي نشأت في عهد الخلافة الإسلامية الأولى، من دون أن يعني الالتزام بالمبادئ الأخذ بمسمى «الخلافة» كإطار وشكل للنظام السياسي، إذ يدور الموضوع حول جوهر المسألة، لا حول شكلها الخارجي.

فالخلافة بدلالاتها السياسية العامة، أقرب ما تكون في رؤية الإصلاح مُرادفةً لمعنى السلطة المسؤولة؛ فهم يعدّون السلطة وظيفة اجتماعية، وخلافة مسؤولة، يتحملها الكافة؛ فكل فرد مسؤول عنها ومحاسب عليها، باعتبارها أداة المجتمع المهمة لتنمية الإنجاز الاجتماعي في خدمة أهدافه المشتركة، وتعزيز رصيده الحضاري والإنساني داخل المحيط الدولي. كما يرى محمد قحطان (عضو الهيئة العليا للإصلاح) أن الخلافة هي «شكل تاريخي عبَّرت عن اجتهاد المسلمين في تنزيل أحكام الإسلام، مع الإيمان بوحدة المسلمين، لكن شكل الوحدة أمر يخضع للتطورات والأزمات». ويقترب هذا المعنى من المفهوم الذي دعا إليه علي عبد الرازق من قبل.

وعند إلقاء الضوء على رؤية التجمع اليمني للإصلاح لمفهوم الديمقراطية، نجد أن البرنامج السياسي للإصلاح خصص للشورى والديمقراطية بنداً في الأُسس والمنطلقات، وأسهب في الحديث عن الديمقراطية معتبراً أن التجسيد الأمثل لمفاهيم الشورى في عصرنا الراهن، يُوجب الأخذ بأحسن ما وصلت إليه المجتمعات الإنسانية في ممارستها الديمقراطية، من أشكال وقواعد وطُرُق إجرائية وفنية لتنظيم استخلاص الإجماع، وتحسين ممارسة السلطة، وضمان تداولها سلمياً، وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية فيها، وتفعيل المراقبة عليها. فالإصلاح وفقاً لبعض المراقبين، من أكثر الأحزاب اليمنية تجاوباً مع النهج الديمقراطي التعددي، وهو الحزب السياسي الوحيد الذي مارس التداول السلمي للسلطة، إذ جاء إليها وخرج منها عبر صناديق الاقتراع، ولم يتردد في خوض الانتخابات النيابية بهدف الحفاظ على الديمقراطية التعددية، ولو في حدها الأدنى.

يبقى التحدي الحقيقي أمام الأحزاب بشكل عام، والإصلاح على وجه الخصوص، ليس الابتعاد عن القبلية وقطع العلاقة معها، ولكن كيفية دمج القبيلة ضمن آليات التحديث السياسي والاجتماعي ومتطلباته.

وعلى الرغم من أن التطور والتحول في الخطاب السياسي للتجمع اليمني للإصلاح تجاوزا مرحلة الأيديولوجيا وادعاء امتلاك الحقيقة، إلا أن ذلك لا ينفي أن هناك اتجاهاً ـ أو أفراداً حسب توصيف محمد قحطان ـ داخل الإصلاح يُمثل امتداداً لمرحلة الخطاب الأيديولوجي وادعاء امتلاك الحقيقة، متمسكاً بأفكاره، على الأقل في ما يتعلق بالسجال الفكري داخل الإصلاح حول مناهج التغيير، وقضايا المرأة، والمواطنة المتساوية، والعلاقة مع الأحزاب والقوى العلمانية الأخرى.

الأمر الآخر، مع هذه المتغيرات الجديدة في الخطاب السياسي، هو تراجع فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية، ليحل محلها تحقيق العدالة والمساواة، والارتقاء بمستوى معيشة المواطن، وتحقيق كرامته بحرية الاختيار، وحفظ حقوقه المادية والمعنوية، والتشديد على مسؤولية الحاكم في الحفاظ على أموال الشعب ومُقَدراته، وضرورة محاربة الفساد بكل أشكاله. هنا يمكن ملاحظة ازدياد الصبغة السياسية وتراجع الصبغة الدينية، بمعنى أنه تقدمت فكرة «بناء الدولة الوطنية»، وتراجعت فكرة «إقامة الخلافة». ولا شك هنا، في أن الإخوان في اليمن قفزوا خطوات

باتجاه التمدن، من خلال الانخراط شبه الكامل في العمل السياسي، والتخلي عن الصبغة الدينية المحضة، التي وسمتهم ـ خصوصاً ـ في بداية التسعينيات.

ـ ٨ ـ

إن مستقبل أي حزب أو تنظيم، يمكن استشرافه من خلال معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، وتعامله مع هذه النقاط، من حيث مدى تنمية الأولى واحتواء الثانية.

في غِمَار هذا التحول، يبقى السؤال الذي يطرحه بعض الباحثين والمراقبين: هل يمكن وصف هذا التطور السياسي في الخطاب مصلحة براغماتية، وأهدافاً تكتيكية سياسية، أم أنه مبدأ استقر في بنيوية وفلسفة الإطار الفكري العام للإصلاح؟

فالاعتقاد بالديمقراطية وقيمها ليس قراراً سياسياً، بقدر ما هو عملية تاريخية متطورة، ترسو إلى ثقافة مستقرة بعد أزمات وصراعات، أو مخاض فكري وثقافي. ويكمن التساؤل هنا في ما إذا كان الإصلاحيون مرّوا فعلاً بهذا المخاض الفكري والتاريخي ووصلوا إلى هذا الاقتناع، أم أن الإعلان عن قبول الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية هو محاولة براغماتية لاستثمار الظرف التاريخي؟ وهل يقبل الإصلاحيون في اليمن إذا وصلوا إلى السلطة بنشاطات لعلمانيين وليبراليين مثلاً على مستوى الحريات العامة والخاصة؟ أم أنهم سيعملون على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية حتى لو كان هناك تعارض بينها وبين سؤال الحريات؟

من خلال الوقائع التاريخية، والمواقف السياسية المختلفة، وقبول الإصلاحيين بنتائج الانتخابات؛ سواء التي أوصلتهم إلى السلطة أو التي أخرجتهم منها أو من خلال معارضتهم لبعض القرارات والسياسات الخاطئة، وسواء كانوا في الحكم أو في المعارضة؛ يمكن القول: إن اعتقادهم بالديمقراطية «يُعد مبدأ لا يمكن التنازل عنه»، كما أن الإصلاحيين يطمحون ويسعون لإقامة دولة العدالة والمساواة، التي ستعمل على تحقيق جوهر الإسلام، بدلاً من حرفياته الظاهرة المتمثلة بالحدود والأحكام الفقهية.

وعن مواقف الإصلاح من بعض المتغيرات المحلية، فبرغم إصداره العديد من البيانات التي تؤكد وقوفه مع القضية الجنوبية، فإن الموقف على أرض الواقع كان ضعيفاً ومتردداً، ولم يكن بالمستوى المطلوب وفقاً لبعض المراقبين. وكذلك الحال للموقف من قضية صعدة، أو ما بات يعرف بالحوثيين، إذ اتسم موقف الإصلاح تجاه هذه القضية بالتناقض والحيرة والارتباك، حيث بدا الإصلاح مرتبكاً، ووقع في إشكال التوفيق بين وجوده في اللقاء المشترك مع قوى سياسية مؤيدة للحوثي، ومن فتنة تهدد الأمن والسلام في البلد، مع ما تَحْمِله من فكر يتعارض مع مبادئ الإصلاح والقواعد التي ينطلق منها.

وبشأن رؤية الإصلاح للمستقبل، فقد أكدت وثائق التجمع اليمني للإصلاح، أنه يعمل من أجل تحقيق رؤية استراتيجية، يأمل الوصول إليها. ومن خلال تتبع هذه الرؤية وقراءتها، يتضح أن الإصلاح قدم رؤيةً ومشروعاً سياسياً لبناء دولة، بخلاف الكثير من الحركات والأحزاب الإسلامية التي لا تحمل على المستوى الفكري مشروعاً بديلاً للأوضاع القائمة. لكن يلاحظ على رؤية الإصلاح أنها أمانٍ أكثر منها أهدافاً، أو أنها برنامج سياسي أكثر منها استراتيجية عمل، حسب عبد الغني قاسمٍ (أحد القادة التاريخيين للحركة). وعليه، ينبغي على الإصلاح بشكل خاص، والحركات الإسلامية بشكل عام، رسم رؤية استراتيجية واضحة محددة الأهداف الزمانية والمكانية، وإخراجها إلى العلن، واضطلاع الأفراد والأعضاء بها؛ ليتسنى لهم جلب الوسائل الممكنة؛ لتحقيق أهداف الرؤية من ناحية، ومحاسبة القادة على تقصيرهم ـ إن حصل ـ من ناحية أخرى.

إن مستقبل أي حزب أو تنظيم، يمكن استشرافه من خلال معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، وتعامله مع هذه النقاط، من حيث مدى تنمية الأولى واحتواء الثانية. التجمع اليمني للإصلاح يمتلك إمكانات متعددة، أَكسَبَته مكانةً وثِقَلاً في الحياة السياسية والاجتماعية، أبرزها: التعدد الثقافي والاجتهادي داخل الصف التنظيمي، والحركة الذاتية للأفراد في إطار الأهداف والغايات، إضافة إلى انسجام المشروع الإصلاحي التغييري للتجمع اليمني للإصلاح مع هوية الأمة وثقافتها، وأخيراً المرونة السياسية التي ينتهجها الإصلاح في مواقفه السياسية. شكلت هذه الإمكانات مؤشراً إيجابياً لمستقبل الإصلاح، فهو لا يُعاني في هذا المجال، في حين تعاني الأحزاب الأخرى عائقاً حقيقياً للتطور والنمو، وخصوصاً أحزاب المعارضة، الأمر الذي يؤكد فرضية الدراسة بوجود علاقة إيجابية بين قدرة الإصلاح على القيام بوظائفه، وبين تحقيق رؤيته؛ بمعنى أنه كلما زادت قدرته على أداء وظائفه، زاد احتمال تحقيق رؤيته للمستقبل المنشود.

ويبقى أمام التجمع اليمني للإصلاح مهمات متعددة ومتنوعة، أبرزها: التأصيل الفقهي القائم على رؤية تجديدية، والاستغلال الأمثل لإمكانات الحزب البشرية والمادية والمعنوية، والتجديد التنظيمي والتربوي، إضافة إلى بسط الحرية في مختلف المواقع والأطر التنظيمية، مع توسيع دائرة النقد والتقويم المستمرين. تُمَثّل هذه المهمات عوائق وتحديات أمام الإصلاح، تؤثر سلباً في مسيرته؛ كون الإصلاح لا يزال يعيش حالة من الانكماش في مواجهة تلك التحديات والعقبات؛ الأمر الذي يوجب على قادته وأعضائه ـ على حد سواء ـ التشخيص السليم للواقع، وإيجاد الوعي الحقيقي بطبيعة المنطق التنافسي والصِرَاعِي ـ أحياناً ـ المُوَاجِه للإصلاح، والتحديات التي تقف في طريق مسيرته، لكي تستجيب لها عملياً، وعدم تركها تتفاعل وتستفحل وتتمدد في عمق الزمان ومتاهات المكان □

المواطنة والدولة في الإسلام:
في نقد الإسلام كنظام سياسي

علي خليفة(*)

أستاذ مساعد في الجامعة اللبنانية،

ودكتور في المواطنة والتربية من جامعة جنيف ـ سويسرا.

مقدمة

ذهبت عدّة مباحث في علم الاجتماع السياسي إلى تفسير التداخل بين السياسة والدين، بشكل عام، من خلال النزعة إلى السلطة عبر توسيل الدين وسيلة للوصول إليها[١]. وتنضوي حركات الإسلام السياسي، على وجه الخصوص، في تجلّيات هذا التداخل وتعبّر عن هذه النزعة، حيث شكّل الإسلام، منذ انهيار السلطنة العثمانية وحتى اليوم، مأوى لمجتمعات ومجموعات لا تستطيع التعبير عن نفسها إزاء السلطة القائمة، فقدّمت الأطروحة الإسلامية عناصر نظام سياسي ـ اجتماعي (غير مكتمل) إزاء نماذج التحديث المادي، هي الأخرى غير المكتملة والتي غزت العالم العربي والإسلامي[٢].

بعيداً من هذا المنحى، يهدف البحث الراهن حول المواطنة والدولة في الإسلام إلى تخطّي توصيف علم الاجتماع السياسي الذي يفضي إلى ربط المواطنة والدولة بالإسلام من منطلق مادي، محوره السلطة، من خلال القيام باستقصاء تاريخي ومفاهيميّ حول ربط (أو عدم ربط) المواطنة والدولة بمنظومة الإسلام.

هنا يبرز تباين، في الأدبيّات الراهنة، بين مقاربتين سائدتين: فقد يأتي ربط المواطنة والدولة بمنظومة الإسلام وفق قاعدة أن الدين الإسلامي في ماهيّته يشتمل على منظومة المواطنة

(*) البريد الإلكتروني: ali.khalife2@gmail.com.

(١) تحفل الأدبيات السياسيّة الغربية بالإضاءة على هذه المقاربة، كما نقرأ في دراسات عديدة منها: مارسيل غوشيه، **الدين في الديمقراطية: مسار العلمنة**، ترجمة وتقديم شفيق محسن؛ مراجعة بسام بركة، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٧)؛ علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام** (بيروت: دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠١١)، وJames Beckford and J-T. Richardson, *Religion and Regulation* (Los Angeles: Sage Publication, 2007).

(٢) محمد عابد الجابري، **الدين والدولة وتطبيق الشريعة**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٩. قضايا الفكر العربي؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٩٦).

والدولة، حيث إن الإسلام والسياسة صنوان لا يفترقان وبمبرّر حاجة الدولة إلى الدين[٣] والحديث عن الخلافة العامة في ظلّ تباين بين المسلمين على اعتماد نظرية الشورى لدى بعضهم واختيار الحاكم لدى بعضهم الآخر وفق قاعدة الأكثرية واعتماد ولاية الفقيه على شؤون المسلمين لدى بعضهم.

ثمّة إمكانيّة لتحديد مفهومين منفصلين للحكمية السياسية والدينية في الإسلام ولا وجوب شرعياً للجمع بينهما، الأمر الذي يسمح بفصل الحكميّة السياسيّة عن الحكميّة الدينيّة، من منطلق مفاهيمي.

وعلى نقيض هذا الاتجاه، فقد يأتي عدم ربط المواطنة والدولة بمنظومة الإسلام في إطار اعتبار أن للدولة والمواطنة ماهيةً خاصّة ومستقلّة عن ماهية الدين، ضمن المسار الذي اهتدت إليه الدولة المدنيّة في الغرب إجمالاً[٤]. وفي حين كانت المقاربة الأولى أسيرة صيغة الدولة الدينيّة وتائهة وراء مفهومٍ للمواطنة لم يكتمل بعد، غداة انعدام التوازن الناتج من انهيار السلطنة العثمانية واحتلال البلاد العربية وإخفاقات كثيرة لاحقة على صعيد بناء الدولة (دينيّةً كانت أم مدنيّة، مفردةً أم إقليميّة)، طغت على المقاربة الثانية شبهة إسقاط المفاهيم والمنظومات الغربية إسقاطاً على المجتمعات العربيّة والإسلاميّة، كمفهوم المواطنة ومنظومة القيم الديمقراطية[٥].

هنا تكمن إشكاليّة البحث الراهن في دراسة العلاقة بين المواطنة والدولة، من جهة، ومقاربة الإسلام، من جهة أخرى، في الإطار التاريخي والمفاهيمي للمنظومة الثقافية للإسلام، بعيداً من هاجس استعادة الكيان الإسلامي السياسي الذي زال مع انهيار الدولة العثمانية؛ وبعيداً من إسقاط مفاهيم ومصطلحات المنظومة الثقافية الغربية على المجتمع العربي، عبر تحليل نقدي لمكوّنات منظومة الإسلام الثقافية في موضوعَي الحكميّة السياسيّة والدينيّة وعلاقتهما بالدولة والمواطنة.

---

(٣) المصدر نفسه، وحامد سلطان، **أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٠).

(٤) Georges Corm, *Contribution à l'étude des sociétés multiconfessionnelles* (Paris: LGDJ, 1971), et Nawaf Salam, *La Citoyenneté en pays d'Islam* (Beyrouth: An-Nahar Publication, 2001).

(٥) ازدهرت هذه المقاربة في إطار نشوء الدول ـ الأمم (Etats-nations) في أوروبا تحديداً وتطوّرت مع تطوّر المجتمعات الغربية، كما أوضح كونستن، في: Fred Constant, *La Citoyenneté* (Paris: Montchrestien, 1998), pp. 26-33, and Thomas Humphrey Marshall, *Class, Citizenship and Social Development* (London: Garden City, 1965).

يمكن أن نقرأ في دراسة شنابر عناصر وافية تضيء على تطوّر مفهوم المواطنة في الغرب وعلاقته بالديمقراطية. انظر: Dominique Schnapper, *Qu'est-ce que la citoyenneté?* (Paris: Gallimard, 2002).

يتفرّع عن هذه الإشكاليّة، سؤالان بحثيّان، هما:

أوّلاً، كيف تعاملت الأطروحة الإسلامية، من منظور مفاهيمي وتاريخي، مع إشكاليّة الحكميّة بشقّيها السياسي والديني لناحية تبنّي (أو عدم تبنّي) مشروع إقامة الدولة؟

ثانياً، كيف يمكن أن تتعامل الأطروحة الإسلامية مع مفهوم المواطنة وما طبيعة علاقة المواطنة الإسلاميّة بمنظومة الدولة (دينيّةً كانت أم مدنيّة، مفردةً أم إقليميّة)؟

لمحاولة تقديم عناصر إجابة عن أسئلة البحث والإحاطة بالإشكاليّة المطروحة، ينتهج هذا البحث المنهج التاريخي عبر مراجعة الأدبيات المتوافرة بشأن الحكميّة السياسيّة والدينيّة في الإسلام، والمنهج التحليلي عبر مراجعة نقديّة لها في ضوء إعادة التفكير بالعامل الديني وعلاقته بالعامل السياسي، وعلاقة السلطة السياسية بالسلطة الدينية عبر ربط (أو عدم ربط) هذه بتلك ومقاربة المواطنة كمفهوم مساند لإقامة الدولة وطبيعة هذه الأخيرة (بصيغتها الدينيّة ـ المفردة أو الإقليميّة ـ أو المدنيّة).

أوّلاً: الحُكميّة في الإسلام[٦]

١ ـ الحُكميّة بشقّيها السياسي والديني في الإسلام: مقاربة مفاهيمية

راج الجمع بين الإسلام والسياسة حتى تكاد تنمحي الحدود بين الحكميّتين: الدينيّة والسياسيّة[٧]. وتتولّد إذ ذاك الشبهة، أو قد يصل الأمر إلى حدوث تضاد في المجتمعات التي يسود فيها نظام حكم غير إسلامي بين الحكميّة الشرعية والحكميّة السياسية إذا ما اعتُبِرت هذه الأخيرة غير شرعيّة، بمعنى أنها مُغْتَصَبة، ولا تعود شرعيّتها إلا إذا تماهت مع الأولى، كما تذهب إليه العديد من المقاربات: «إن الإسلام بحدّ ذاته مبدأ وغايته المجتمع الإسلامي»[٨]، «إن الإسلام دين ودولة ويشمل جميع المجالات والأبواب والتخصّصات ويؤسس ويبني العلاقات داخل المجتمع»[٩].

---

(٦) يعتبر المسلمون من أهل السنة والجماعة أن الخلافة هي رئاسة عامة في الدين والدنيا في حين ينحو الشيعة إلى تسميتها الولاية. ويختلف علماء أهل السنة والجماعة حول مشروعية أو عدم مشروعية مؤسسة الخلافة في حين يتنازع الشيعة حول ربط (أو عدم ربط) الولاية الدينيّة والولاية السياسية.

نعتمد، في هذا البحث، تسمية «حكمية» للإشارة إلى الخلافة أو الولاية.

(٧) لعلّ أصل الشبهة عائد إلى علم الفقه حيث الأحكام بيد «الحاكم الشرعي»، بحيث يُفهم أنه أيضاً الحاكم في ظلّ السلطة السياسية المنبثقة من نظام سياسي ما.

(٨) **الحركات الإسلامية في لبنان** (بيروت: جمعيّة مسار؛ ومؤسسة فريدريش إيبرت، ٢٠٠٩)، ص ١١٢.

(٩) المصدر نفسه، ص ٨٦.

بيد أن ثمة تحديدين مفاهيميّين منفصلين للحكميّة الدينية وللحكميّة السياسية في الأطروحة الإسلاميّة، على اختلاف المذاهب والتيارات والحركات الإسلاميّة، وبغضّ النظر عن ربط (أو عدم ربط) هاتين الحكميّتين[١٠]:

ـ فأمّا الحاكم الشرعي، بمصطلح الفقه، فنتعرّف من خلال أدبيات المذاهب كافة إلى صفاته الشرعيّة: فهو «الفقيه الجامع لشرائط الفتوى على من لا ولاية له والناظر إلى أهليّة إصدار الفتاوى والأحكام الشرعيّة» (الميرزا النائيني)، أو «هو الذي يملك خبرةً في الفقه والنظرة الاقتصاديّة»[١١]، وتحدّث آخرون من الشيعة الإماميّة عن الحاكم الشرعي بمعنى الإمامة بما هي زعامة ورئاسة إلهية عامة على جميع الناس، يرجعون إليه في أمور دينهم ودنياهم، بغية إرشادهم إلى ما فيه خيرهم وصلاحهم ولا تكون إلا بالنص من الله على لسان النبي أو لسان الإمام الذي قبله، وليست بالشورى والبيعة (الشيرازي، الخامنئي،...). وفي أدبيات أهل السنة والجماعة هو «المهتمّ بقسم العبادات من الفقه، يوجب العقوبة، والتعزيز في الصلاة، والزكاة... ويقوم بسنَّ تشريعات، تتَّصل بحياة الفرد والأسرة والمجتمع والدولة»[١٢]؛

ـ وأمّا الحاكم السياسي، بمعنى الأمير، فنتعرّف من خلال أدبيات المذاهب كافة إلى صفاته السياسيّة: فهو الناظر إلى الحكومة الفعليّة والسلطة السياسيّة المنبثقة من نظامٍ سياسي، أيّاً يكن هذا النظام، دينيّاً أو غير ديني[١٣] أو هو، في أدبيات أهل السنة والجماعة، «القوي الأمين، المؤهل للقيادة، الجامع لشروطها، يختاره بكل حرية: أهل الحل والعقد، وتُبايعه العامة من الأمة، وتتوجّب عليه الشورى بعد ذلك، وتكون مسؤوليته أمام الأمة»[١٤].

إن اكتمال تحديدين منفصلين للحكمية السياسية والدينية، بغض النظر عن ربطهما، أو عدم ربطهما، في الأطروحة الدينية الخاصة بكلّ مذهب أو تيار أو حركة، من شأنه أن يفتح الباب أمام إمكانية انشقاق السلطة السياسيّة عن الحكميّة الدينيّة. وما الجمع بينهما إلا بالأمر الذي يفرض تبيان وجوبه الشرعي (إذا ما وجد)، وإلا، فردّه وبطلانه. ولسوف نعرض محطّاتٍ

---

(١٠) يمكن استخلاص كلّ تحديد بشكل منفصلٍ عن الآخر وهما مرتبطان أو غير مرتبطين بحسب صاحب الأطروحة، وهذان التحديدان موجودان على اختلاف المذاهب الإسلاميّة: عند فقهاء الشافعية، انظر: يوسف القرضاوي، **الدين والسياسة: تأصيل وردّ شبهات** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧)، وعند الشيعة الجعفريّة والإماميّة، انظر: الميرزا محمد حسن النائيني، **تنبيه الأمّة وتنزيه الملّة**، تعريب ومراجعة عبد الحسن آل نجف ([د. م.: د. ن.، د. ت.])، ومحمد مهدي شمس الدين، **الحوار الإسلامي ـ المسيحي: نحو مشروع للنضال المشترك** (بيروت: مؤسسة الإمام شمس الدين للحوار، ٢٠٠٤).

(١١) انظر: محمد حسين فضل الله، في: **الحركات الإسلامية في لبنان**، ص ١٧٠.

(١٢) القرضاوي، المصدر نفسه، ص ٨١.

(١٣) شمس الدين، **الحوار الإسلامي ـ المسيحي: نحو مشروع للنضال المشترك**.

(١٤) القرضاوي، المصدر نفسه، ص ٨١.

على لسان النبي محمد والإمام علي وإخوان الصفاء[١٥]، وأخرى من دراسة عبد الرازق[١٦] تشرح أهمّية فصل السلطة السياسيّة عن الحكميّة الدينيّة في الإسلام وتؤول إلى بطلان الخلافة.

بعدما خصّصه الله بمقام ولاية البيان والتذكير والحكومة على الناس: ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِما أَرَاكَ اللَّهُ**﴾[١٧]؛ ﴿**النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ**﴾[١٨]، تتجلّى الولاية ببعديها السياسي والديني في شخصيّة النبي محمد بلا أدنى شك. ولكن، هذه الولاية، بالصورة التي خصّه الله بها، هي ولاية لا يمكن أن يماثل النبي فيها أي شخص لا في زمانه ولا بعده، بدليل: يقول النبي محمّد بصيغة الوصيّة لأتباعه: «أنتم أعلم بأمور دنياكم»... أي أنّه فصل بين الحكميّة الدينيّة التي هو مرجعها، كيفما انقلبت العصور وتبدّلت الأحوال[١٩]، والحكميّة السياسيّة التي للناس من بعده مرجعُها ومآلها بحسب المجتمعات والعصور وناجزها الحضاري. وما قول الله: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾[٢٠] إلا في عدم حصر الولاية بغير الله والرسول وجعلها في مجموع المؤمنين، ومن هنا ولاية الأمة، دونما أي تخصيص لأحد في الولاية على غرار ولي الله والرسول. وفي سورة الشورى، تأكيد آخر على حصر الولاية في هذا المعنى ﴿**أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ**﴾[٢١].

إذاً، ما كان قائماً أيّام النبي محمّد، في ما هو جمعٌ بين الحكميتين، إنما هو استخدام خصّصه الله للنبي: فالنبي بما هو صاحب رسالة وبلاغ، لم يكن بأي شكل ليضع رسالته وبلاغه على ذات مستوى الاعتبارات السياسيّة المرافقة لقيام الدولة. بل قد يكون لجأ، هو، إلى استخدام السياسة لأجل الدين، أي إقامة الدولة لنشر الدين، ومن هنا الجمع بين الحكميتين بما رآه النبي ضرورةً ليقوم بمقام ولاية البيان والتذكير والحكومة على الناس، وهو ما خصّصه الله به، دون أحدٍ سواه من بعده. لكن، لم يعد الأمر كذلك، في المراحل الزمنيّة التي تلت الدعوة، حيث راج الخلط بين الحكميّة الدينية والحكميّة السياسية في الأطروحة الإسلاميّة من زاوية استخدام الدين

---

(١٥) إخوان الصفاء، **رسائل إخوان الصفاء**، ٤ ج (بيروت: الدار الإسلاميّة، [د. ت.])، ج ٣.

(١٦) عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام**.

(١٧) **القرآن الكريم**، «سورة النساء،» الآية ١٠٥.

(١٨) المصدر نفسه، «سورة الأحزاب،» الآية ٦.

(١٩) يبقى السؤال الإشكالي هو الآخر، وهو خارج بحثنا الراهن، حول المرجعيّة الدينيّة: هل من الوجوب وجود مرجعيّة دينيّة بعد النبي محمد (ﷺ) تقوم بدور بيان الدين ورفع الاختلاف في دلالات الكتاب وتأويله أم لا؟ ذهبت بعض الدراسات إلى أن «بيان الدين يحتاج بشكلٍ دائم إلى وجود عالم بحقيقة الدين وحقيقة الكتاب، فيكون عنده علم الكتاب، وتكون وظيفته بيان حقائق الدين والتعبير المصيب عن الكتاب ورفع الاختلاف فيه». انظر: محمد شقير، «في فلسفة الإمامة الدينيّة ومنطق الاجتماع المعرفي الديني،» **صوت الجامعة** (الجامعة الإسلاميّة في لبنان) (٢٠١٣)، ص ٥٥. بيد أنّنا أميل إلى اعتبار أن في الأمر، بالإضافة إلى النزعة السلطويّة، ما قد يجعل الدين يخضع لأهواء وتقلّبات (وحتى إضافات) يحسبها الناس تدريجيّاً في صلب الدين، بكونها تطغى تدرجيّاً على تمثيلاتهم الاجتماعيّة له.

(٢٠) **القرآن الكريم**، «سورة المائدة،» الآية ٥٥.

(٢١) المصدر نفسه، «سورة الشورى،» الآية ٩.

لخدمة السياسة، أي على عكس ما قام به النبي ظرفيّاً في زمن الدعوة وأوصى بعده بالنأي عن الجمع بين الحكميّتين.

لم تعرف الجزيرة العربية قبل الإسلام أي مفهوم للدولة، فقد نشأت هذه الأخيرة في كنف الإسلام لخدمة انتشار الدين الجديد وليس كتنظيم اجتماعي.

ويقول الإمام علي بوجه الخوارج، عندما ثاروا بوجه حكمه وطالبوه بالتنحي قائلين: «ليس لك الحكم يا علي، الحكم لله»، فأجابهم: «لا حكم إلا لله، كلمة حق يراد بها باطل. نعم لا حكم إلا لله، ولكن هؤلاء يقولون لا إمرة إلا لله. ولكن لا بدّ للناس من أمير برّ أو فاجر، يعمل في إمرته المؤمن ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع به الفيء ويقاتل به العدو وتأمن به السّبل ويؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح برٌّ ويُستراح من فاجر...»؛ ويُنسَب إلى الإمام علي، في موضع آخر، قوله: «سلطان ظلوم خير من فتن تدوم» و«إن الناس لا بد لهم من إمرة برٍّ أو فاجر»... معنى ذلك أن الأمير المولج بالحكمية السياسية قد يكون برّاً أو فاجراً، في سياق التركيز على وجوب الحكميّة السياسيّة. فإذا كان الجمع بين الحكمية السياسية والحكمية الدينية في الإسلام موجباً، وكان الأمير فاجراً، فكيف تستوي الأمور بكون الفتاوى الدينية تصدر عن فاجر؟ ما يجدر رفضه إذن، بالاستدلال العكسي، هو ما أفضى إلى هذه النتيجة المغلوطة، أي عامل الجمع بين الحكميّتين.

وفي سياق عرضهم لإشكاليّة العلاقة بين الحكميّة الدينيّة والحكميّة السياسيّة، يقدّم إخوان الصفاء في الـ «**رسائل**» بيّنات في التحليل لأهم الجوانب في أوجه هذه العلاقة الإشكاليّة[٢٢]. وبالرغم من الاختلاف مع ما آلت إليه بعض تحليلاتهم في هذا الصدد، فإنّنا نودّ عرض اقتباس مهمّ يدعم توجّهنا بضرورة الفصل بين الحكميتين: «أول خصال النبوة الوحي، ثم إظهار الدعوة في الأمّة، ثم وضع السّنن المركّبة، ومداواة النفوس المريضة من المذاهب الفاسدة، والآراء السخيفة، والعادات الرديئة. ومن خصال النبوّة أيضاً إجراء السنة في الشريعة، وإيضاح المنهج في الملّة، وتبيّن الحلال والحرام، وتفصيل الحدود والأحكام في أمور الدنيا جميعاً... فأمّا خصال الملك فأوّلها أخذ البيعة على الأتباع المستجيبين، وترتيب الخاص والعام مراتبهم، وجباية الخراج والعشر والجزية من الملّة، وتفريق الأرزاق على الجند والحاشية، وحفظ الثغور، وقبول الصلح والمهادنة من الملوك والرؤساء... ثم اعلم أنّه ربّما تجتمع هذه الخصال في شخص واحد من البشر في وقت من الزمان فيكون هو النبي المبعوث وهو الملك، وربّما تكون في شخصين اثنين: أحدهما النبي المبعوث إلى تلك الأمّة، والآخر المسلّط عليها»[٢٣].

وتظهر دراسة الباحث الأزهري علي عبد الرازق أن من باب إرهاق بعض آيات القرآن أن يقال إن للمسلمين قوماً منهم ترجع إليهم الأمور. ويتابع عبد الرازق[٢٤]، «ذلك معنى، أوسع كثيراً

---

(٢٢) إخوان الصفاء، **رسائل إخوان الصفاء**، ج ٣.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٩٤ ـ ٤٩٥.

(٢٤) عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام**، ص ٢١.

وأعمّ من تلك الخلافة بالمعنى الذي يذكرون بل ذلك معنى يخالف الآخر ولا يكاد يتّصل به». وفي هذا السياق، يتابع عبد الرازق: «ليس القرآن وحده هو الذي أهمل تلك الخلافة ولم يتصدَّ لها، بل السنة كالقرآن أيضاً، قد تركتها ولم تتعرّض لها. يدلّك على هذا أن العلماء لم يستطيعوا أن يستدلّوا بهذا الباب بشيء من الحديث، ولو وجدوا لهم في الحديث دليلاً لقدموه في الاستدلال على الإجماع ممّا لم ينقل له سند»[٢٥].

إذن، ثمّة إمكانيّة لتحديد مفهومين منفصلين للحكمية السياسية والدينية في الإسلام ولا وجوب شرعياً للجمع بينهما، الأمر الذي يسمح بفصل الحكميّة السياسيّة عن الحكميّة الدينيّة، من منطلق مفاهيمي.

٢ ـ مقاربة تاريخية للدولة الإسلاميّة: بين محطّات التاريخ الفاشلة، وصيغ الحاضر المستحيلة

لم تعرف الجزيرة العربية قبل الإسلام أي مفهوم للدولة، فقد نشأت هذه الأخيرة في كنف الإسلام لخدمة انتشار الدين الجديد وليس كتنظيم اجتماعي.

وفي ما يمكن ملاحظته على الدولة النبويّة، فإن التأمّل في مقوّماتها يرجع إلى معنى واحد، ألا وهو خلوّها من تلك المظاهر التي صارت اليوم عند علماء السياسة وعلم الاجتماع السياسي من أركان الحكومة المدنية. فحكومة النبي كانت حكومة الفطرة التي ترفض كلّ تكلّف وكل ما لا حاجة بالفطرة البسيطة إليه. ولقد كان هناك أيضاً اتجاه لدى النبي، يقضي بربط الأمور الدنيويّة بخلفيّة دينيّة حتميّة[٢٦].

وبغياب النبي، غابت الخلفيّة الدينيّة لكلّ شاردة وواردة ولم تعد الفطرة بكافية، واستمرّت المعضلة تكمن في كون البعض من فرق المسلمين وقضاة الشرع والفقهاء جروا على هذا الاتجاه بما قد يحمل إلى طغيان قضايا ظرفية يحسبها أصحابها مطلقة، بفعل ربطهم إياها بالعامل الديني، حتى غدوا يسخّرون الدين لها وللمطالبة بها وللمناداة بالله لتحقيقها... وذلك على مدى الحقبات الزمنيّة التي تلت الدولة النبويّة وحتّى اليوم، الأمر الذي أدّى إلى صراعات اجتماعيّة واضطرابات خنقت التطور الطبيعي للمجتمعات العربية والإسلامية نحو صيغ العقد الاجتماعي والبناء السياسي في ظل هيمنة العامل الديني وشيوع استعمالاته الخاطئة.

ويضيف عبد الرازق أن البحث عن تاريخ القضاء ونظام الحكم النبوي يشوبه الإبهام والغموض وعدم الكفاية: «كثيرٌ ممّا نسمّيه اليوم أركان الحكومة، وأنظمة الدولة، وأساس الحكم، إنما هي اصطلاحات عارضة، وأوضاع مصنوعة»[٢٧]، ولم تكن بالتالي بمتناول الدولة النبويّة ولا تستطيع دولة كالتي بناها النبي أن تواكب ما اجترحته العلوم السياسيّة اليوم.

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٦٢.

ولكن، علاوةً على كلّ ما ورد، ينبغي التساؤل عن الحيثيّات التي استندت إليها الحركات الإسلاميّة الأصوليّة التي نشطت في الوطن العربي لاسترجاع نموذج الدولة النبويّة. وقد عزّزت هذه الحركات الهزائم المتكرّرة للأنظمة العربية في مواجهة دولة إسرائيل وقيام الثورة في إيران والتي آلت بعد حين إلى وصول الإسلام إلى الحكم... وهو ما جعل العامل الديني يقفز إلى واجهة الأحداث، وتحديداً اليوم مع ما يشهده الوطن العربي من تحرّكات وتغيّرات. جعلت هذه الحيثيّات بعض الحركات الأصوليّة تدعو إلى وحدة المسلمين على اختلاف أجناسهم وأقطارهم استناداً إلى الشعور الديني الذي يجمع بينهم، مستلهمين نموذج الوحدة الدينيّة والسياسيّة في عهد النبي محمد منذ بداية الدعوة وانتشارها واستلهام نموذج الدولة الدينيّة وإعادة التشديد على الجمع بين السلطتين الدينيّة والسياسيّة كما كانت في زمن النبي. بيد أن في ذلك عدم مشروعية، كما أن الجمع بين الحكميّة السياسيّة والحكميّة الدينيّة في الإسلام غير موجب، من منظور مفاهيمي، كما تحقّقنا في الفقرة السابقة.

أما إعادة استلهام نماذج دولة الخلافة، منذ دولة الخلفاء الراشدين مروراً بدولة بني أمية ودولة العباسيين في بغداد ومصر وصولاً إلى دولة العثمانيّين، فدون ذلك عناصر فشل كثيرة، يظهرها التاريخ السياسي لهذه الدول. فمنذ الخليفة الراشدي الأول، يظهر التاريخ السياسي فشل دولة الخلافة أو تحوّلها إلى مُلك. فقد دامت الخلافة الراشديّة من عام ١١ للهجرة لغاية عام ٤٠ للهجرة (ما بين وفاة النبي وتخلّي الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية). وكان يُختار الخليفة ويُبَايَع بالشورى، وذلك مدى الحياة. واتّسمت هذه الفترة بالخلافات والانقسامات السياسية (مقتل ثلاثة خلفاء وإرغام الإمام الحسن على التنازل عن البيعة، فضلاً عن القلاقل في الداخل وإشاعة الفتن وبخاصة في ظل خلافة عثمان وعلي)[٢٨].

نستدلّ على عدم ثبات دولة الخلافة وعدم استقرارها من خلال الجدول الرقم (١) الذي يُبرز فترة حكم كلّ من الخلفاء وطريقة تسلمه الحكم وتسليمه إياه:

الجدول الرقم (١)

معطيات حول الحكم في دولة الخلافة الراشديّة

	أبو بكر الصدّيق	عمر بن الخطاب	عثمان بن عفان	علي بن أبي طالب	الحسن بن علي
مدّة الحكم (بالسنوات)	٢	١٠	١٢	٥	٠,٥
طريقة تسلُّم الحكم	وفاة الرسول	وفاة أبي بكر	مقتل عمر	مقتل عثمان	مقتل علي
طريقة تسليم الحكم	وفاة	مقتله	مقتله	مقتله	تنازل

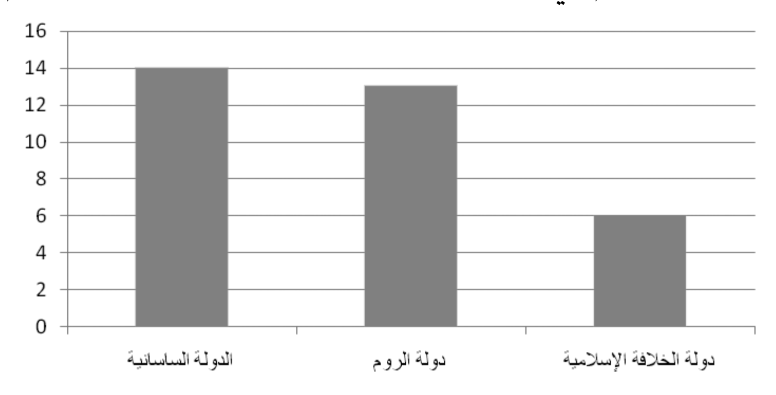
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: منير البعلبكي، **موسوعة المورد** (بيروت : دار العلم للملايين، ٢٠١٣).

(٢٨) منير البعلبكي، **موسوعة المورد** (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠١٣)، «الخلفاء الراشدون».

فيكون معدّل سنوات الحكم، في ظلّ دولة الخلافة، نحو ٦ سنوات، وهو معدّل قصير نسبيّاً بالمقارنة مع معدّل سنوات الحكم في دولة الخلافة الإسلامية وفي الدولة الساسانية وفي دولة الروم، السائدة في الحقبة ذاتها، كما يظهر من خلال الشكل الرقم (١):

الشكل الرقم (١)

معدّل سنوات الحكم في دولة الخلافة الراشديّة والدولة الساسانية ودولة الروم

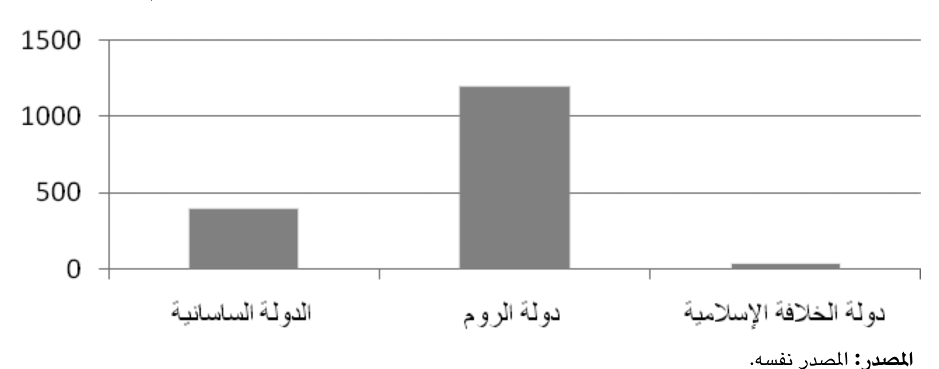


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: منير البعلبكي، **موسوعة المورد** (بيروت : دار العلم للملايين، ٢٠١٣).

وعلى صعيد المقارنة في عمر هذه الدول، نجد أيضاً أن دولة الخلافة الإسلامية الراشدية كان النموذج الأقلّ قابليّة للاستمرار، من زاوية التاريخ السياسي (انظر الشكل (الرقم ٢)).

الشكل الرقم (٢)

فترة بقاء دولة الخلافة الراشديّة والدولة الساسانية ودولة الروم



المصدر: المصدر نفسه.

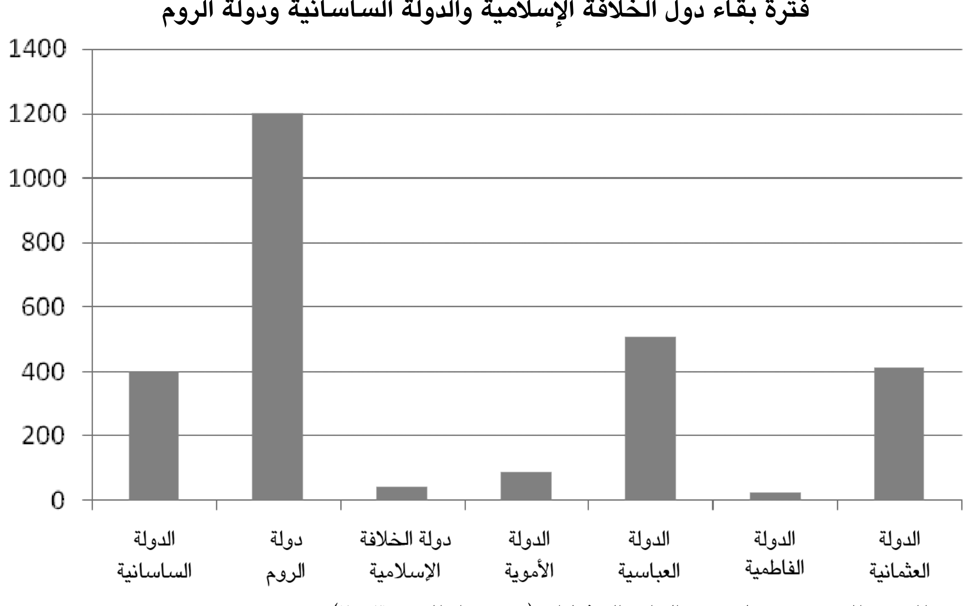
وبعد فشل صيغة الخلافة المبنيّة على الشورى والمبايعة، أخذ كلّ خليفة بتعيين ولي للعهد، منذ عهد الدولة الأمويّة، بل إن بعضهم عمدوا إلى تسمية أكثر من ولي للعهد (كما حصل بين الأمين والمأمون)، وهو ما أدى إلى فشل في الحكميّة خلال فترات طويلة من عمر الدولة العباسية

في بغداد والدولة العثمانية. وبالرغم من ابتعاد نماذج الدولة الأموية والدولة العباسية والدولة العثمانية عن دولة الخلافة، إلا أن الخلفاء أقبلوا أحياناً على الجمع بين الحكميتين أو أدبروا طوعاً عنها ليشكلوا رمز الدولة فحسب، بما يشبه الملكيات السائدة في عصرهم. في حين نادى الخلفاء العثمانيون بصيغة «خليفة المسلمين وسلطان العثمانيين»، أي أن الخليفة هو رأس الهرم والإمام الأول دينياً ويمكن ألا يجمع في منصبه صفة الحكم.

وجميع هذه النماذج، بصيغة الخلافة الإسلامية، منذ دولة الخلافة وصولاً إلى الدولة العثمانية، بقيت غير مستقرّة، ولم ينافس عمر تجربتها عمر مثيلاتها من الدول السائدة في تلك الحقبة[٢٩]، كما يظهر الشكل الرقم (٣) التالي:

الشكل الرقم (٣)

فترة بقاء دول الخلافة الإسلامية والدولة الساسانية ودولة الروم



المصدر: المصدر نفسه، ولبيب عبد الساتر، **الحضارات** (بيروت: دار المشرق، ٢٠٠٣).

وقد حفل التاريخ السياسي لدولة الإسلام (فضلاً عن عوامل عدم الاستقرار: انخفاض معدّل سنوات الحكم وقابليّة الكيان السياسي للاستمرار)، بتحوّل العامل الديني، في بعض الحقبات، إلى انعدام القدرة على الإصلاح السياسي والاجتماعي: كدعوة أبي الهدى الصيادي إلى أيديولوجية

(٢٩) دامت الدولة الأموية ٨٩ عاماً، شهدت فتوحات وثورات وقلاقل وبلغ معدّل سنوات الحكم فيها ٦ أعوام، ودامت نحو ١٠٠ عام في الأندلس وبلغ ١١عاماً معدل الحكم فيها، والدولة العباسية دامت نحو ٥٠٨ أعوام حتى اجتياح هولاكو لبغداد و٢٥٠ عاماً في مصر، بمعدّل ١٣ سنة في بغداد ونحو ١١ سنة حكم في مصر. ودامت الدولة العثمانية ٤١٢ عاماً والمعدّل ١٣ عاماً والدولة الفاطمية نحو ٢٠٤ أعوام ومعدل الحكم فيها ١٤ عاماً. انظر: المصدر نفسه.

الطاعة والاتحاد والانقياد إلى السلطة السياسيّة[٣٠] وإن استبدّت وجارت: «وكلّ مزية محمودة، وكل منقبة رفيعة. فالأمر ملزم لمن اتّصف بالحمية الدينية أو ادعى المدنية الوقتية» تفرض طاعة أولي الأمر والانقياد للحاكم السياسي، مثلما تفرض «الحميّة الدينيّة»؛ هذا فضلاً عن الكمّ الهائل من التشريعات التي صدرت غبّ الطلب في أواخر العهد الأموي وبداية العهد العباسي، ومعظمها لتبرير نقل السلطة. وقد كانت محنة ابن حنبل خير دليل على مدى هيمنة السلطة على التوجه الديني وتسخيره لها. وتحوّل العامل الديني في دولة الإسلام إلى بعد أيديولوجي في أكثر من مرحلة حيث أدى دوراً مؤثّراً في التعصّب، وأظهر العديد من الخلفاء أو الطامعين بالخلافة أو المنصرفين عنها ميلاً إلى اتخاذ الدين قناعاً في المجالين الاجتماعي والسياسي، لكلّ أنواع الأفعال القاسية التي يرتكبونها، وقد يصوّر قناع التديّن لهم تعبيرات جميلة، لكنه في قرارة نفسه يخفي دوافع آثمة، ففي معظم هذه الحقبات تمّ استغلال العامل الديني من أجل إضفاء نوعٍ من القدسيّة على النظام الموجود.

هذا الأمر حدا بالكواكبي إلى اعتبار الاستبداد المآل الذي سيؤول إليه كلّ حكمٍ إسلامي، وما مناداته بالديمقراطية (لا الشورى) وبحرية الفكر (لا التقليد الشرعي) وبولاية الأمّة (لا ولاية أمر المسلمين إلى أي كان) إلا تسليم بضرورة قيام الدولة المدنية. ولكن الاعتماد على الدولة المدنية يفرض أن تكون (هذه الأخيرة) مرتبطة بالمجتمع وتتطوّر وفقاً لمنظومته الثقافية. وهنا، يجدر البحث لمعرفة كيف تعاملت الأطروحة الإسلامية مع مفهوم المواطنة وما طبيعة علاقة المواطنة الإسلاميّة بمنظومة الدولة، للإجابة عن السؤال الثاني للبحث.

ثانياً: المواطنة في الإسلام ومنظومة الدولة

١ ـ مفهوم المواطنة الإسلاميّة

لم تكتمل مقاربة مفهوم المواطنة في الإسلام بصورة وافية، فضلاً عن كون العديد من الباحثين وقعوا في متاهات شتى، حيث تمّ تحميل الأطروحة الإسلاميّة تبعات تطوّر مفاهيم المواطنة في مجتمعات أوروبا وإسقاطها على المنظومة الثقافية لدينا، في ظلّ إغفال كامل لثقافة المجتمعات الإسلاميّة[٣١]. في حين أن المواطنة في الإسلام لا تُطرح بموازاة الأوضاع التي انقلبت إليها منظومة المواطنة في الغرب. فللإسلام منظومته الخاصة التي تحتاج إلى أن تكتمل وأن يُنظَر إلى علاقتها بشكل الدولة، في ظل تباين بين الفكر الأوروبي تحديداً والغربي عموماً

---

(٣٠) محمد بن حسن وادي أبو الهدى الصيادي، **داعي الرشاد لسبيل الاتحاد والانقياد** ([د. م.]: المطبعة السلطانية، [د. ت.])، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٣١) كما في دراسة نواف سلام التي انبرت تحصي مكوّنات المواطنة الديمقراطيّة في الغرب وتعتبرها لزوم تحقيق المواطنة في بلاد الإسلام وطفقت تستدعي وجوب تحقيق النزعة الفرديّة ومنظومة قيم ملحقة لا طائل منها... انظر: Salam, *La Citoyenneté en pays d'Islam.*

من جهة، والفكر الإسلامي من جهة أخرى، وذلك على أكثر من مستوى كتعريف مصطلح ومفهوم الوطن وتحديد ماهيّة الدولة وتنظيم العلاقات الاجتماعيّة:

ـ على مستوى تعريف مصطلح ومفهوم الوطن، هو «المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحلّه...»، بحسب ابن منظور(٣٢). لكن، هذا الوطن لا يعني أرضاً محدّدة. ففي التاريخ الثقافي الإسلامي، لا مستقرّ جغرافيّاً محدّداً ولا دائماً. كما أن لمفهوم الوطن، من الخلفيّة الدينيّة، رؤية مغايرة لتعريف المصطلح الآنف الذكر، فهو ليس بالموطن الجغرافي الأرضي ذي الحدود السياسيّة، بل هو الجنة(٣٣).

حفل التاريخ السياسي لدولة الإسلام [...] بتحوّل العامل الديني، في بعض الحقبات، إلى انعدام القدرة على الإصلاح السياسي والاجتماعي.

وفي الفكر الإسلامي، ترتفع أولويّة الأمّة، بمقابل المستقرّ الجغرافي المحدّد. بل إن تاريخ الإسلام بأسره هو تاريخ الهجرة، حيث المهاجر في الجغرافيا الطبيعية هو مهاجرٌ أيضاً على طريق الحق. بأي معنى؟ إن الأمة الإسلامية تجمعها الرابطة، حيث كلّ قضية مشتركة تساهم في هذا الإطار في توثيق عرى هذه الرابطة. وقد أشار الأفغاني في منتهى أبحاثه(٣٤)، إلى الرابطة الملّية، التي تتجاوز عند المسلمين جميع العصبيات والروابط القوميّة(٣٥).

ـ على مستوى تنظيم العلاقات الاجتماعيّة ونوعيتها وسبل ممارستها، ارتكزت منظومة المواطنة على قاعدة المصلحة العامة في الإطار المجتمعي، حيث المدينة بمنظومتها الجغرافية والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، أو الدولة بمؤسساتها وكل قطاعاتها الملحقة، الإطار الناظم لعلاقة المواطنين في ما بينهم وتجاه المجتمع(٣٦)؛ في حين تتميّز منظومة الإسلام بكونها ترتكز على روابط التقوى والإيمان في الإطار الطائفي، حيث الطائفة بمعناها السوسيولوجي (أو الملّة أو الجماعة أو الأمّة بمعنى مجموع المدينين بالدّين) هي الإطار الناظم لعلاقة المدينين

(٣٢) أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني، **مختار الأغاني في الأخبار والتهاني**، اختيار محمد بن مكرم بن منظور؛ حقّقه وقدّم له عبد العزيز أحمد، تراثنا (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٥).

(٣٣) يمكن مراجعة ناصيف نصار في تعريفاته المقترحة للوطن. انظر: ناصيف نصار، **التربية والسياسة** (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٠)، ص ١٤، وحسين مرعي، **القاموس الفقهي** (بيروت: دار المجتبى، ١٩٩٢)، ص ٢٢٢-٢٢٣ في إشارته إلى نوعين من الأوطان: الوطن العرفي والوطن الشرعي.

(٣٤) جمال الدين الأفغاني، **الكتابات السياسيّة**، ج ٢، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٣٥) تصطدم هذه المقاربة بنشأة وتطوّر الدولة القوميّة (الوطنيّة) في الفكر السياسي الغربي، حيث المواطنون يتبعون دولتهم القائمة وينشدون حمايتها.

(٣٦) Ferdinand Tönnies, *Communauté et Société: Catégories fondamentales de la sociologie*, traduit de Joseph Leif (Paris: Presses Universitaires de France, 1998).

(أو المؤمنين) في ما بينهم وتجاه الأمة. هذه المقابلة بين المقاربتين المذكورتين، تظهر منحى تصادميّاً بين ما يُمكن أن يشكّل تعارضاً بين منظومة المواطنة في المجتمعات الديمقراطيّة الغربيّة ومنظومة الإسلام: حول المساواة بالحقوق الفردية مثلاً والواجبات في المجتمعات القائمة على منظومة المواطنة والتوزيع التفاضلي لهذه الحقوق والواجبات، ولا سيّما المدنية منها، من وجهة نظر إسلامية، على أساس الجنس والعقيدة؛ ويمكن التطرّق إلى شعور الانتماء لدى الجماعة التي تقول بمنظومة الإسلام ـ كالانتماء الديني أو الطائفي مثلاً ـ في مقابل إمكانيّة تغيير هذا الشعور لدى الفرد أو حتى إمكانيّة رفض أي شعور انتماء في المجتمعات التي تقول بمنظومة المواطنة الديمقراطية؛ ونذكر أيضاً حريّة تكوين رأي الفرد وقناعاته واستنتاجاته في مقابل ما ترفضه الجماعة الدينية باعتباره من المحرّمات، وبخاصة الدينيّة منها، التي لا تسمح للفرد أن يقول رأيه فيها أو يناقشها أو يرفضها.

ثم إن المواطنة في الاسلام، في ما يخصّ المسلمين أنفسهم، لا تقوم على رابطة قومية كما في الغرب، ولا على رابطة مكتسبة بقدر ما تقوم على رابطة عضوية مرتبطة بعامل التقوى. إن قول «لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى» يشير بالفعل، من منظور اجتماعي، إلى تفضيل أو أسبقية للرابطة الملّية على الرابطة القومية، ما بين المسلمين أنفسهم. فلو رجعنا إلى المواطنة القائمة على الروابط المكتسبة كما في الغرب أو الرابطة القومية، لما أوجب أن يكون ثمة فضل لعربي على أعجمي بوجود أو بعدم وجود عامل التقوى. أمّا المواطنة في الإسلام، في ما يخصّ غير المسلمين، فقد اتّسمت بوجود أهل الذّمة، بالرّغم مما رافق هذا المصطلح من رفض شائع في أيّامنا الراهنة. يرى الشيخ شمس الدين في الدلالة اللغوية للمصطلح «ما يشير إلى الرفعة والكرامة وليس إلى الدونية»[٣٧].

تحوّل العامل الديني في دولة الإسـلام إلى بعد أيديولوجي في أكثر من مرحلة حيث أدى دوراً مؤثّراً في التعصّب، وأظهر العديد من الخلفاء أو الطامعين بالخلافة أو المنصرفين عنها ميلاً إلى اتخاذ الدين قناعاً في المجالين الاجتماعي والسياسي.

ومعنى كون المسيحي واليهودي ذمّيّاً فهو اعتراف بالتنوّع الديني من خلال الاعتراف بكونه مختلفاً عقائديّاً وثقافيّاً عن المسلمين في الانتماء الديني داخل المجتمع المدني. وأن يكون مثلاً اليهود والنصارى أهل ذمة أو أهل دار الإسلام، فبمعنى آخر: هم مواطنون بمنظور المواطنة الإسلاميّة. وذهب القرضاوي إلى الاستنتاج[٣٨]، في معرض تطرّقه للجزية، إن كانت ضريبة مقابل الجهاد والدفاع، أن لا مانع من تغيير اسمها أو إلغائها إن اشترك أهل الكتاب في الدفاع عن الوطن كما الحال الآن حيث أصبح التجنيد إجبارياً.

---

(٣٧) شمس الدين، **الحوار الإسلامي ـ المسيحي: نحو مشروع للنضال المشترك**، ص ١٩٤.

(٣٨) القرضاوي، **الدين والسياسة: تأصيل وردّ شبهات**.

وتضمّنت المنظومة القيميّة للمواطنة الإسلامية قيم الحرّية والعدالة وأيضاً الحثّ على رفض الاستعمار ومناوأة الهيمنة الخارجيّة على الموارد والثروات[٣٩]. وجعل الإسلام حقوق الإنسان في معظم الأحيان فرائض وواجبات، إذ إن الحق يجوز للإنسان أن يتنازل عنه، أما الفرض والواجب اللازم، فلا يجوز فيه ذلك، وبخاصة حقوق الضعفاء لدى الأقوياء.

كما تبنّت منظومة المواطنة منطلق الشورى عوضاً من الديمقراطية وارتبطت به. بيد أن آليّاته تبقى على المحك، وليس ثمّة اتفاق على طريقة ممارستها حتى بين الفقهاء، ولا سيّما المحقّقين منهم.

هذا ما استطعنا التفكير فيه بهدف إظهار التمايز الذي تتسم به المواطنة الإسلاميّة عن النماذج النظيرة في المجتمعات الغربيّة تحديداً. فما هو أخيراً مسار الدولة الناظمة لنشوء وتبلور مفهوم المواطنة الإسلاميّة؟

٢ ـ علاقة المواطنة الإسلاميّة بمنظومة الدولة

في إطار الدولة المدنيّة التي قد تكون على مستوى الدولة المفردة، أو على المستوى الإقليمي أو حتى الدولي، قد تنشأ منظومة للمواطنة الإسلاميّة وتزدهر بلا أي رابط يُذكر مع إقامة (أو وجوب إقامة) الدولة الإسلاميّة. ونصل إلى ذلك بواسطة الاستدلال التاريخي.

إن بذور المواطنة الإسلاميّة التي قمنا برسم بعض ملامحها في الفقرة السابقة يمكن أن تعود إلى الأيّام الأولى للدعوة الإسلاميّة في إطارٍ مدنيّ، لا ديني: كان ذلك حين عقد النبي صحيفة المدينة، وهي عقد اجتماعي بين النبي المهاجر إلى المدينة والمسلمين وقبائل عربية ويهودية. وقد كفلت الصحيفة إقامة مجتمع تعاقدي بين المسلمين وغير المسلمين ضمن أطر عامة متفق عليها في التعايش وفي الدفاع وفي احترام الخصوصيات... هذا العقد الاجتماعي للدولة المدنية لم يكن ما يضفي عليه الطابع الديني، واستطراداً على الدولة القائمة، سوى شخصيّة النبي الدينيّة وجمعه للحكميّة السياسيّة والدينيّة في آن.

يبقى بالنتيجة أن المواطنة الإسلامية ترسي حقوق المواطنين من خلال منظومتها الخاصة لدى جميع سكان الدولة المدنيّة أكانوا مسلمين أم غير مسلمين.

يؤسس هذا الفكر الراعي لاكتمال منظومة المواطنة الإسلامية لقيام الدولة المدنيّة حيث السلطة السياسية ضرورية الوجود لناحية الابتعاد عن الاستبداد وهي شرعية بحكم أنها تهدف إلى حفظ النظام العام وتحقيق مصالح الناس ودفع الأضرار والمفاسد وجلب المصالح والمنافع التي يقوم عليها المجتمع.

وما إمكانية اكتمال منظومة المواطنة الإسلاميّة في إطار الدولة المدنيّة إلا من باب مواكبة التطورات الثقافية والسياسية التي تستهدف تغيير الذهنيات القائمة لمصلحة هدف سياسي

---

(٣٩) سلطان، **أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية.**

كبير قد يصل إلى مستوى إنتاج الدولة وأن يدخل المسلم في هذه التجربة، كي لا يكون متخلّفاً عن تطوير منظومته الثقافية، التي توقفت عند انهيار السلطنة العثمانية، وتمثلت بسوء قراءة الأطروحة الإسلامية على مرّ العديد من المراحل.

خاتمة

لم تكتمل مقاربة مفهوم المواطنة في الإسلام بصورة وافية، فضلاً عن كون العديد من الباحثين وقعوا في متاهات شتى، حيث تمّ تحميل الأطروحة الإسلاميّة تبعات تطوّر مفاهيم المواطنة في مجتمعات أوروبا وإسقاطها على المنظومة الثقافية لدينا.

أفضى البحث، عبر مقاربته التحليليّة، حول العلاقة الشائكة بين المواطنة والإسلام ومصدر السلطة في الدولة إلى التمييز على أساس مفاهيمي بين الحكميّة السياسيّة والحكميّة الدينيّة في الإسلام، وبالتالي تغييب الجمع بين الحكميّة السياسيّة والحكميّة الدينيّة لعدم وجوبه، وتغييب مؤسّسة الخلافة لعدم مشروعيتها.

وأظهرت المقاربة التاريخيّة الآيلة إلى تتبّع مسار دولة الإسلام، منذ دولة الخلافة الراشديّة وحتى انهيار دولة الخلافة العثمانية، عدم قابليّة الكيان السياسي لهذه الدولة على الاستمرار، مقارنة بالنماذج السياسية السائدة في وقتها لجهة تدنّي معدّل الحكم في الدولة وزمانها، حيث لا يكاد التاريخ الإسلامي يعرف خليفة إلا عليه خارج، فشهد الكثيرون من الخلفاء حتفهم، ويفرد التاريخ في كلّ حقبات الدولة الإسلاميّة مساحاتٍ واسعة للقلاقل والفتن، إضافة إلى تحوّل العامل الديني، في بعض الحقبات، إلى عامل انعدام القدرة على الإصلاح السياسي والاجتماعي.

في المقابل، قامت المواطنة الإسلامية على منظومة متمايزة في الهويّة وشعور الانتماء والرابطة القائمة بين المواطنين والقيم التي تجمعهم وأنظمة الحكم وآليّاته. وأظهر البحث أن اكتمال منظومة المواطنة في الإسلام غير مرتبط، لا مفاهيميّاً ولا تاريخيّاً، بقيام الدولة الإسلاميّة، لا المفردة ولا الإقليميّة، التي هي نتيجة شبهة بين الحكميّة الدينية والحكميّة السياسية في الأطروحة الإسلاميّة، في غياب أي تأصيل فقهي أو ضرورة شرعيّة لها، لتصبح الدولة المدنية وناجز الحضارة الذي حققته العلوم السياسية والاجتماعيّة هي الأَولى للإسلام وللمسلمين، من دون إغفال المنظومة الثقافية الخاصة بالمجتمعات العربية والإسلاميّة □

الهجرة القسرية في الوطن العربي: إشكاليات قديمة جديدة(*)

ساري حنفي(**)

أستاذ مشارك في علم الاجتماع، الجامعة الأميركية في بيروت.

«المخيّمات هي رمز للشرط الاجتماعي الناتج من اقتران الحرب بالفعل الإنساني، والموقع الذي يتشكل فيه هذا الشرط على نحو محكم، باعتباره حياة ظلت مستبعَدة عن العالم الاجتماعي والسياسي العادي، وهي مختبر للانعزالات الكبيرة التي يجري إنشاؤها على نطاق واسع»(***).

مقدّمة

إن للنزوح القسري من الوطن العربي وإليه وضمنه تاريخاً طويلاً. كما تعدّدت أسباب النزوح القسري في القرنين العشرين والحادي والعشرين، وهي تتضمن المفاعيل الاستعمارية (كما في حالة طرد الفلسطينيين من أرضهم) وسياقات ما بعد الاستعمار (مثل اللاجئين الصحراويين والأكراد)، والحرب الأهلية (مثل اللاجئين اللبنانيين) وأوضاع الصراع وما بعد الصراع (مثل اللاجئين العراقيين). وإضافة إلى تجارب النزوح الداخلي، شهدت المنطقة أيضاً عمليات متقاطعة لنزوح قسري وتوطين قسري لسكان رحّل وبدو تشكّل الحركة والترحال عنصرين محوريَّين في حياتهم ومعيشتهم.

منذ إقامة الدول القومية في المنطقة لا تزال الحدود التي تفصل بين دولها هشة، وهو ما مكّن اللاجئين من التنقّل بسهولة نسبياً في مختلف أرجاء هذه المنطقة دون الإقليمية طوال

(*) تعتمد هذه المقالة على نصّ أوّلي نُشِرَ بالإنكليزية في: Sari Hanafi, «Forced Migration in the Middle East and North Africa,» in: Elena Fiddian-Qasmiyeh [et al.], eds., *The Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies* (Oxford: Oxford University Press, 2014).

ويرغب المؤلّف في أن يشكر إلينا فيديان قاسمية لمراجعتها هذا النص.

(**) البريد الإلكتروني: sh41@aub.edu.lb.

(***) Michel Agier, «Between War and City: Towards an Urban Anthropology of Refugee Camps,» *Ethnography*, vol. 3 (2002), pp. 317-366.

القرن الماضي، والوصول إلى دول أبدت تسامحاً كبيراً مع وجودهم على مستوى رسمي. نحن نتكلم على نحو ٨٠٠,٠٠٠ فلسطيني تستضيفهم المنطقة منذ أربعينيات القرن الماضي، وعلى نحو مليوني إلى أربعة ملايين سوداني فرّوا إلى مصر منذ ثمانينيات القرن الماضي[١]، ومليون عراقي نزحوا في تسعينيات ذلك القرن، و٢,٤ مليون عراقي هاجروا منذ سنة ٢٠٠٣. لكنّ هذه الحركة العالية النشاط من ناحية، والتسامح الرسمي من ناحية أخرى، لا ينفي أن أقطار الوطن العربي همّشت أعداداً كبيرة من السكّان، حارمة إيّاهم من «حقّ امتلاك الحقّ» بحسب تعبير حنة أرينت[٢].

إن للمنطقة العربية خاصّيات ثلاث تجعل الناسَ، المتأثرين بالضغوط البيئية خصوصاً، عرضة للنزوح، وهي ندرة المياه، والطبيعة العابرة للحدود لهذه المياه، والزحف العمراني.

بالنظر إلى النطاق الواسع لحالات النزوح في منطقة الوطن العربي، اخترنا في هذا الدراسة عيّنة صغيرة من دراسات الحالة لإبراز تنوّع الحالات والتجارب والردود على الهجرة القسرية من زوايا مختلفة. سنعرض طائفة من أزمات اللجوء والأشخاص النازحين محلّياً، بما في ذلك أزمة اللاجئين العراقيين الذين فرّوا من بلادهم بسبب الحرب الأهلية؛ وأزمة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي طال الزمن في لبنان، ومؤخراً حراك قسري للاجئين والنازحين السوريين بسبب قمع النظم المستبدّة في أثناء الربيع العربي. كما نناقش بإيجاز صوراً أخرى للحراك، مع الإشارة إلى النزوح بسبب المناخ، والاتّجار بالبشر، وانعدام الجنسية، وهي صور كان لها في مجملها وقْع كبير على التجارب الفردية والجمعية والوطنية في المنطقة. إشكالياً، تركّز هذه الدراسة على العلاقات بين الدولة المضيفة والنازحين، وعلى التحدّيات الكبيرة المتمثلة باستخدام مخيمات اللاجئين كحلّ سكني للاجئين في المنطقة عندما يكون اللجوء مديداً.

أولاً: الأطر الإقليمية السياسية والقانونية

حتى عام ٢٠١١، شكّل الفلسطينيون الأغلبية العظمى من اللاجئين في الوطن العربي، إذْ يبلغ عددهم نحو ٤,٣ مليون لاجئ من أصل ٥,١ مليون لاجئ مقيم في المنطقة حالياً (٥٦ بالمئة من مجموع اللاجئين القسريين). بعد ذلك أصبحوا في المرتبة الثانية بعد السوريين. وفي ضوء النزوح الفلسطيني المديد، نشأت علاقة خاصّة بين الأقطار العربية والنظام «الدولي» للاجئين (International Refugee Regime). وإذا كان ماضي وحاضر وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل

(١) Munzoul Assal, «Refugees from, and to Sudan,» paper presented at: Conference on Migration and Refugee Movements in the Middle East and North-Eastern Africa, Cairo: The Forced Migration and Refugee Studies (FMRS) at the American University in Cairo (AUC), 23-25 October 2007.

(٢) Hannah Arendt, *Origins of Totalitarianism* (New York: Meridian, 1985).

اللاجئين الفلسطينيين (الأونـروا) وعلاقتها بالمفوّضية العليا للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) محطّ تركيز كثير من الباحثين، مثل مارك بريلسفورد (Mark Brailsford)، حريّ بنا الآن تقديم لمحة عامّة موجزة عن النظام الإقليمي القائم لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين.

فوّضت الجمعيةُ العامّة للأمم المتّحدة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٧٩ وكالتين أمميتين منفصلتين لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وحمايتهم، هما لجنة التوفيق التابعة للأمم المتّحدة والخاصة بفلسطين (UNCCP)، ووكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونـروا)[٣]. تضمّن تفويض لجنة التوفيق توفير الحماية لجميع اللاجئين والأشخاص النازحين في فلسطين وتسهيل التوصّل إلى حلول دائمة، كما هو مبيّن في الفقرة ١١ من القرار (أي العودة والاسترداد والتعويض بناء على اختيار اللاجئ الفردي). إن إفراد الفلسطينيين بوكالة أممية، جعل علاقة الدول العربية المعنية بلجنة التوفيق التابعة للأمم المتّحدة والخاصّة بفلسطين معقدة جداً: تردّدت هذه الدول، باستثناء اليمن، في المصادقة على اتّفاقية سنة ١٩٥١ وبروتوكولها مخافة أن تدعم اللجنةُ حلولاً دائمة قائمة على دمج الفلسطينيين محلّياً أو إعادة توطينهم على حساب حقّهم في العودة. وفي المقابل، جميع دول شمال أفريقيا (باستثناء ليبيا ومصر) موقّعة على اتفاقية سنة ١٩٥١ وبروتوكولها لسنة ١٩٦٧، وإن لم يطوّر أيٌّ منها إلى هذه الساعة نظم لجوء وطنية.

مع أن لجنة التوفيق تشكّلت لتوفير حماية دولية والبحث عن حلول دائمة للاجئين في العالم أجمع، اعتُبرت وكالة الأونروا غداة تشكيلها في سنة ١٩٥٠ منظّمة تقديم خدمات للاجئين الفلسطينيين، وقد منحتها الأمم المتّحدة تفويضاً خاصاً لا يشمل حمايتهم ولا إعادتهم. لكنّ هذا التفويض الصارم لم يمنع الأونروا من تجاوزه أحياناً خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، كما من خلال توفير «حماية سلبية» للاجئين الفلسطينيين في أثناء الانتفاضة الأولى. في الحقيقة، ربطت الأونروا منذ اجتماعها الخاصّ بالدول المانحة في جنيف في سنة ٢٠٠٤ تقديم خدماتها بالحصول على الدعم، لتبرز مقاربة معتمدة على الحقوق في تفويضها الإنساني. وتستخدم الأونروا في منشوراتها لغة قوية اللهجة نسبياً على نحو ملموس للفت انتباه المجتمع الدولي إلى استمرار محنة اللاجئين الفلسطينيين. لكنّ التركيز على الإسكان وحقوق الطفل والمرأة، وعلى الحقوق الأخرى، لا يعني أن حقّ العودة بات جزءاً من استراتيجية الدعم التي تعتمدها الوكالة. من الناحية الفعلية، ترى الولايات المتّحدة وعدد من الدول الأوروبية التي تقدّم للأونروا المنح أنه إذا كانت الوكالة تسعى إلى حل دائم مثل العودة، سيطرأ على تفويضها تسييس خطر، لكنّ حالة لجنة التوفيق أظهرت من الناحية العملية أن المشاركة في البحث عن حلول دائمة لا يتعارض مع تفويضها الإنساني[٤].

---

(٣) T. Rempel, «UNHCR, Palestinian Refugees, and Durable Solutions,» BADIL- Information and Discussion Brief, Issue no. 7 (2002).

(٤) Lex Takkenberg, «The Search for Durable Solutions for Palestinian Refugees: A Role for UN-RWA?,» in: Sari Hanafi, Eyal Benvenisti, and Chaim Gans, eds., *Palestinian Refugees and Israel* (Heidelberg: Max Planck Institute for Comparative Public and International Law, 2006), pp. 231-250.

إذا كانت الأونروا قد اضطلعت بدور عظيم الأهمّية في تمكين اللاجئين الفلسطينيين من توفير الخدمات التعليمية والصحية، بل والعمل أحياناً، فذلك لم يكن كافياً لتمكين الفلسطينيين من الاندماج في المجتمعات التي تستضيفهم، بل إن الوكالة وافقت في بعض الأحيان على سياسات الدول المضيفة التي تقضي بالإبقاء على مخيمات اللاجئين كمساكن مؤقّتة. وقد كانت محاسن الإسكان الذاتي ومساوئه وفرصه ومخاطره وسياسة الإيواء في المخيمات والدمج المحلّي للاجئين، محلّ نقاش مكثف، لكن يلزم إجراء بحث إضافي لمعاينة نقدية لإيثار أقطار الوطن العربي أنواعاً معيّنة من مخيمات اللاجئين في المنطقة. فقد فُرض على العديد من جماعات اللاجئين (بما في ذلك جماعات الفلسطينيين في دول المشرق والصحراويين في الجزائر) فصل مكاني في المخيمات المقامة في المدن وفي الصحراء، مع إتاحة أدنى قدر من الفرص للدمج الاجتماعي والثقافي على مرّ عقود كثيرة، لكنّ سورية استقبلت في العقد الأول من القرن الحالي أكبر مجموعة من اللاجئين الحضريين في الوطن العربي ودمجتهم بسرعة في المدن المختلفة. من الناحية الفعلية، أُغلق في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ مخيم كان قد أقيم في الحسكة لاستضافة اللاجئين العراقيين في تموز/يوليو ٢٠٠٣[٥].

وينبغي أن نتقصّى بالتفصيل الأسباب التي جعلت دولاً معيّنة تستضيف سكاناً لاجئين معيّنين في مخيمات، فيما شجّعت جماعاتٍ لاجئة أخرى على الاندماج محلّياً في مناطق حضرية، ولا سيَّما في ضوء ردود الأقطار العربية على النزوح عقب الربيع العربي.

إضافة إلى الإطار القانوني للأمم المتّحدة الخاصّ باللاجئين الفلسطينيين، طوّرت الأقطار العربية حلولاً من خلال جامعة الدول العربية لتسهيل الأوضاع السكنية والمعيشية للفلسطينيين في الأقطار العربية التي تستضيفهم. وصادق بعض هذه الأقطار على بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الأقطار العربية لسنة ١٩٦٥ (الذي يُعرف باسم بروتوكول الدار البيضاء)، الذي منح اللاجئين الفلسطينيين حقّ العمل والتملّك في الأقطار الموقّعة. وقد صادقت سبعة أقطار على البروتوكول من دون تحفّظ (وهي الأردن والجزائر والسودان والعراق وسورية ومصر واليمن)، وصادق لبنان والكويت وليبيا على بروتوكول الدار البيضاء مع التحفّظ (مثل حرمان الفلسطينيين حقّ العمل في قطاعات معيّنة)، في حين لم تصادق العربية السعودية والدولة المغربية وتونس لغاية سنة ٢٠١٣ على البروتوكول.

هناك هيئتان وثيقتا الصلة إلى جانب جامعة الدول العربية، **الأولى** منظّمة المؤتمر الإسلامي واللجنة الإسلامية للهلال الدولي التابعة لها، والتي تأسست في سنة ١٩٧٧، وكُلّفت بـ «المساعدة على تخفيف أسباب المعاناة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والحروب».

---

(٥) Mohamed Kamel Doraï, «Iraqi Refugees in Syria,» paper presented at: Conference on Migration and Refugee Movements in the Middle East and North-Eastern Africa, Cairo: The Forced Migration and Refugee Studies (FMRS) at the American University in Cairo (AUC), 23-25 October 2007, p. 9.

تضم **الثانية** عدداً من دول شمال أفريقيا الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الموقِّعة على اتفاقية منظّمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا لسنة ١٩٦٩. وهذه الاتفاقية صالحة للتطبيق في الجزائر ومصر وليبيا وتونس، وهي تتيح إمكان تقييم حالات طلب اللجوء بناء على التعريف الواسع للاجئ الإقليمي، إضافة إلى تعريف اتفاقية جنيف لسنة ١٩٥١.

وفي ما يتعلق بالأشخاص النازحين محلّياً، وقّعت خمسة أقطار (هي الجزائر وليبيا ومصر وتونس والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية)[٦] بحلول ربيع العام ٢٠١٣ على اتّفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص النازحين محلّياً في أفريقيا، وإن كان لا يزال ينبغي تقييم وقْع هذه الاتّفاقية الإقليمية على الدول الموقّعة عليها.

ثانياً: الاتجاهات الإقليمية المتّصلة بأسباب النزوح وأنواعه

١ ـ اللاجئون والنازحون

شملت جموع السكّان اللاجئين الرئيسيين في المنطقة في العقد الأول من القرن الحالي لاجئين عراقيين في سورية والأردن، ولاجئين صوماليين وإثيوبيين وسودانيين في مصر، ولاجئين صوماليين وإريتريين في مصر واليمن، ولاجئين سوريين نزحوا إلى الأردن ولبنان وتركيا في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

إن عمليات تهريب البشر لافتة للنظر في المنطقة العربية، ولا سيّما على صعيد استغلال العمّال في منطقة الخليج، بمن في ذلك العمّال المحلّيون والعمال الوافدون من دول شرق وجنوب شرق آسيا.

وتشير إحصاءات سنة ٢٠١١ بوضوح إلى أنه إضافة إلى استقبال ٦,٦٨٠,٦٣٥ لاجئاً من المجموعات التي تقدّم ذكرها، كانت المنطقة العربية الموطن الأصلي لـ ٧,٥١٢,٩٦٨ لاجئاً وطالب لجوء، منهم ٤,٣١٩,٩٩١ لاجئاً فلسطينياً (انظر الجدولين الرقمين (١) و(٢)). وتصدّرت الأراضي الفلسطينية والأردن ولبنان الدولَ التي استقبلت لاجئين من حيث النسبة المئوية لسكان هذه الدول، في حين يُؤوي العراق وليبيا واليمن أكبر عدد من السكّان النازحين محلّياً من المسجلين لدى المفوّضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين (١,٧٧٣,٢٤٢ نازحاً).

---

(٦) الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية هي عضو كامل العضوية في الاتحاد الأفريقي، ولذلك فهي دولة موقّعة على الاتفاقية وإن لم تعترف بها الأمم المتّحدة كدولة. انظر: Elena Fiddian-Qasmiyeh, «Protracted Sahrawi Displacement: Challenges and Opportunities beyond Encampment,» Refugee Studies Centre (Oxford), Policy Briefing; 7 (May 2011).

الجدول الرقم (١)
المهاجرون القسريون في الوطن العربي بحسب مكان اللجوء

	طالبو اللجوء	الأشخاص النازحون محلّياً	اللاجئون	المجموع
الأردن	٤٩٧٥		٤٥١٠٠٩	٤٥٥٩٨٤
الإمارات العربية المتّحدة	٤٥		٦٧٧	٧٢٢
البحرين	١٦٠		١٩٩	٣٥٩
تونس	٥٥٥		٣٠٤٨	٣٦٠٣
الجزائر	٨١٦		٩٤١٤٨	٩٤٩٦٤
السعودية	٨٠		٥٧٢	٦٥٢
سورية	١٨٣٠		٧٥٥٤٤٥	٧٥٧٢٧٥
العراق	٤١٩٦	١٣٣٢٣٨٢	٣٥١٨٩	١٣٧١٧٦٧
عُمان	٤٣		٨٣	١٢٦
فلسطين			٥١٠٠٠٠٠	٥١٠٠٠٠٠
قطر	٤٩		٨٠	١٢٩
الكويت	١١١٨		٣٣٥	١٤٥٣
لبنان	١٧٣٦		٨٨٤٥	١٠٥٨١
ليبيا	٢٨٩٤	٩٣٥٦٥	٧٥٤٠	١٠٣٩٩٩
مصر	١٨٩٣٨		٩٥٠٨٧	١١٤٠٢٥
المغرب	٦١٥		٧٣٦	١٣٥١
اليمن	٥٨٧٨	٣٤٧٢٩٥	٢١٤٧٤٠	٥٦٧٩١٣
المجموع	**٤٣٩٢٨**	**١٧٧٣٢٤٢**	**٦٧٦٧٧٣٣**	**٨٥٨٤٩٠٣**

المصدر: «Statistics on Displaced Iraqis around the World,» UNHCR (September 2011), Global Overview.

٢ ـ ذوو اللجوء الطويل الأمد

إن أكثر من ثلثي اللاجئين في العالم عالقون في أوضاع لجوء مديدة، وتختصّ المنطقة العربية بأهم حالات اللجوء: فلسطينيون هُجّروا منذ أربعينيات القرن الماضي؛ وأكراد نزحوا عن العراق وسورية وتركيا وإيران؛ والصحراويون الذين ذكرت المفوّضية العليا للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين أنهم يعيشون «أحد أكثر أوضاع اللجوء الطويل الأمد في العالم»، ويناظرون ثاني أقدم حالة لجوء لدى المنظّمة[٧].

تُظهر هذه الحالات المصاعب الكبيرة في إيجاد حلول دائمة والتحدياتِ التي واجهها أفراد وأُسر وجماعات في هذه السياقات. إن أوضاع اللجوء الطويل الأمد ناجمة عن مجموع تأثير عدم القيام بعمل أو العمل الدولي غير المستدام، سواء في بلد الأصل أم في بلد اللجوء، حيث يتدبّر اللاجئون أمر معيشتهم غالباً من دون حقوق اجتماعية اقتصادية أو مدنية، مثل حقّ العمل ومزاولة المهن وإدارة الأعمال التجارية وحيازة الملكية.

غالباً ما يقيم اللاجئون الذين يعيشون أوضاعاً طويلة الأمد في مخيمات أو في مستوطنات معزولة يعتمدون فيها على المساعدات الإنسانية من الناحية الفعلية. ومع أن المراقبين الغربيين وصفوا مخيمات اللاجئين الصحراويين في جنوب غرب الجزائر بأنها مخيمات «مثالية» مكتفية ذاتياً، وأشادوا بهياكلها الديمقراطية والعلمانية والسياسية الاجتماعية المؤاتية للمرأة[٨]، اعتُبرت مخيمات اللاجئين في أماكن أخرى في المنطقة «جزراً أمنية» (وهي عبارة استخدمتها الأحزاب السياسية اليمينية في لبنان)، وأنها تعامَل كحيّز استثنائي ومختبر لإجراء التجارب على كيفية السيطرة والمراقبة[٩].

تعاملت الدول المضيفة والمنظمات الإنسانية على السواء في هذه السياقات مع اللاجئين الذين يعيشون أوضاعاً مديدة كأفراد ينبغي إدارتهم عوضاً عن أن يكونوا أفراداً خاضعين لأفعال تاريخية أو اجتماعية. لكنّ ذلك لا يعني أن اللاجئين الذين يعيشون أوضاعاً مطوّلة لا يستطيعون النهوض ومقاومة هذه السيطرة، ولكن يعني سيادة الدولة والمساعي الحكومية الإنسانية لتقليص المسارات الذاتية لهؤلاء الأفراد.

---

(٧) المصدر نفسه.

(٨) Elena Fiddian-Qasmiyeh, «Invisible Refugees and/or Overlapping Refugeedom?: Protecting Sahrawis and Palestinians Displaced by the 2011 Libyan Uprising,» *International Journal of Refugee Law*, vol. 24, no. 2 (May 2012), pp. 263-293.

(٩) ساري حنفي «إدارة مخيمات اللاجئين في لبنان: حالة الاستثناء والبيوسياسية،» في: محمد علي الخالدي، محرّر، **تجليات الهوية: الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٠).

الجدول الرقم (٢)
المهاجرون القسريون في الوطن العربي بحسب البلد الأمّ

	طالبو اللجوء	الأشخاص النازحون محلّياً	اللاجئون	اللاجئون الخاضعون لسلطة الأونروا	المجموع
الأردن	٥١٩		٢٢٤٨	١٨٥٨٣٦٢	١٨٦١١٢٩
الإمارات العربية المتّحدة	١٢		٤٨٦		٤٩٨
البحرين	٤٦		٢١٥		٢٦١
تونس	١٥٩٩		١٩٥١		٣٥٥٠
الجزائر	١٩٩١		٦١٢٠		٨١١١
السعودية	٩٨		٧٤٥		٨٤٣
سورية	١٤١١٧		١٩٩٠٠	٤٤٢٣٦٣	٤٧٦٣٨٠
العراق	٢٣٩٨١	١٣٣٢٣٨٢	١٤٢٨٣٠٨		٢٧٨٤٦٧١
عُمان	٢		٦٠		٦٢
فلسطين	١٦٣٥		٩٤١٢١	١٧٣٩٢٦٦	١٨٣٥٠٢٢
قطر	٧		٩٥		١٠٢
الكويت	١٢١		١١٢٠		١٢٤١
لبنان	١٣٥٤		١٥٠١٣	٢٧٠٠٠٠	٢٨٦٣٦٧
ليبيا	١٥٠٥	٩٣٥٦٥	٣٣٣٥		٩٨٤٠٥
مصر	٢٤٧٧		٧٩٣٤		١٠٤١١
المغرب	١١٠٤		٢٣١٢		٣٤١٦
اليمن	١١١٤	٣٤٧٢٩٥	٢٣٢٢		٣٥٠٧٣١
المجموع	**٥١٦٨٢**	**١٧٧٣٢٤٢**	**١٥٨٦٢٨٥**	**٤٣٠٩٩٩١**	**٧٧٢١٢٠٠**

المصدر: «Statistics on Displaced Iraqis around the World,» UNHCR (September 2011), and Elena Fiddian-Qasmiyeh, *The Ideal Refugees: Gender, Islam and the Sahrawi Politics of Survival* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2014).

برغم وجود أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني مسجّل لدى الأونروا حالياً، لا يقيم في لبنان حالياً غير ٢٧٠,٠٠٠ في الوقت الحالي، وذلك استناداً إلى مسح أجرته الجامعة الأمريكية في بيروت ووكالة الأونروا[١٠].

إن وجود اللاجئين الفلسطينيين حالة وثيقة الصلة على الخصوص لتميّزها بانقسامات إثنية ووطنية عميقة، وبمواجهة سياسية وخلاف أيديولوجي في السنين التي أعقبت الحرب الأهلية. ومن بين اللاجئين الـ ٢٦٠,٠٠٠ ـ ٢٧٠,٠٠٠ المقيمين في لبنان، تخدم الأونروا ما يصل إلى ثلثي المقيمين في مخيمات اللاجئين أو في مجتمعات صغيرة (تُسمَّى «تجمعات») مجاورة للمخيمات، حيث يحصل الناس على خدمات الأونـروا، وعلى الخدمات التي تقدّمها منظمات فلسطينية ومنظمات غير حكومية أخرى.

إن حالة انعدام الثقة بين اللاجئين والمواطنين في لبنان موثَّقة جيداً، إذْ يحمّل العديدُ من المواطنين اللبنانيين (ولا سيَّما الموارنة المسيحيين) اللاجئين الفلسطينيين مسؤولية إشعال الحرب الأهلية. وتعارض أغلبية المواطنين اللبنانيين بشدة دمجاً دائماً للفلسطينيين في بلادهم[١١]. كما يرفض الفلسطينيون التوطين بقوة، ويتمسّكون بحقّ العودة إلى فلسطين. وغالباً ما تزيد الإشارة إلى التوطين فوبيا الحقوق الأساسية للفلسطينيين. والنقاشات الدائرة حول الحقوق المدنية والاقتصادية للفلسطينيين تبدأ في العادة بالتشديد على وجوب ألا يكون الهدف توطينهم، مع الاستعاضة بطريقة منهجية عن حقوق الفلسطينيين بحلول إنسانية أو أمنية. في الحقيقة، الأرضية الوحيدة المشتركة بين الأحزاب السياسية اللبنانية المتنوعة في سياق سياسي وطائفي شديد الانقسام هي أن التوطين من المحرّمات. كما يُترجَم الموقف اللبناني من الدمج المحلي للفلسطينيين في سياسات تمييزية، لأنه بعد ٦٠ سنة من العيش في لبنان، تبقى الوضعية القانونية للاجئين الفلسطينيين وضعية أجانب مع انتهاج الدولة اللبنانية سياسات تقييدية حيال حقوق الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية والمدنية[١٢].

إن سياسة الإيواء المطوَّل في المخيمات مثار إشكاليات كثيرة على مستويات عدة. وفي حالة اللاجئين الفلسطينيين في الأراضـي الفلسطينية وفي لبنان، يلاحظ المرء أن سكان المخيمات طوّروا هوية معيّنة ذات صلة بطبيعة هذه المخيمات. يهيّئ المخيم، باعتباره حيّزاً مغلَقاً، الأوضاعَ التي تسهّل استخدام أنواع محدّدة من السياسات التي تنتهجها الدول المضيفة ووكالة الأونـروا، كون اللاجئين متجمّعين في مكان مركزي خاضع للسيطرة، ويجعلهم تحت رقابة

---

(١٠) ساري حنفي، جاد شعبان وكارين سيفيرت، «الإقصاء الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان: تأمّلات في الآليات التي تعزّز فقرهم الدائم،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩١ (٢٠١٢)، ص ٣٥ ـ ٥٢.

(١١) أدهشني كيفية استخدم اليمين اللبناني لمصطلح «اندماج» وبطريقة سلبية. فعلى سبيل المثال، صرّح أمين الجميل، رئيس حزب الكتائب اللبناني، أن «سنّ قانون جديد يسهّل دخول اللاجئين الفلسطينيين إلى سوق العمل في لبنان هو خطوة على طريق دمجهم، وأنا أعارض ذلك». إذاً اليمين اللبناني هو الوحيد في العالم الذي يرى في الاندماج الاقتصادي ـ الاجتماعي أمراً سيّئاً.

(١٢) المصدر نفسه.

مستمرّة. وبحجة تسهيل تقديم الخدمات، يُنظر إلى المخيم على أنه المكان الوحيد المتاح، لكن نظام «الرعاية والعلاج والسيطرة» هذا حوّل مخيمات اللاجئين إلى أماكن لفرض النظام أو إلى أماكن لعزل غير المرغوب فيهم.

لدى معاينة حالة مخيمات الصحراويين المقامة في الجزائر، تشير الدراسات التي أجرتها إلينا فيديان ـ قاسمية[١٣] إلى نمط حوكمة مثار للإشكاليات أيضاً. أقيمت مخيمات اللاجئين الصحراويين بجهود جبهة البوليساريو بدعم جزائري بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦، ويقدَّر بأنها تُؤوي ما بين ٩٠,٠٠٠ و١٢٥,٠٠٠ لاجئ، وهي خاضعة لإدارة البوليساريو، وتحظى بدعم قوي من جانب الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية وشبكات المجتمع المدني. وتقيّم إلينا فيديان ـ قاسمية بأسلوب نقدي[١٤] الوضعَ الإجمالي لتلك المخيمات على الوجه التالي:

إذا كانت [جبهة البوليساريو] تقدّم المخيمات للمراقبين الإنسانيين دائماً على أنها مخيمات لاجئين «مثالية» ومكتفية ذاتياً، وتحقّق أولويات المانحين على صعيد «الحوكمة الرشيدة»، [هناك] حاجة ماسّة إلى التشكيك في الفرضيات السائدة بشأن الأوضاع والديناميات داخل مخيمات اللاجئين الصحراويين، وإلى تطوير سياسة وردود برمجية بناء على ذلك. ولذلك أهمية خاصّة بالنظر إلى أنّ التصوير المثالي للحياة في مخيمات اللاجئين الصحراويين يحمل في طيّاته خطراً محتملاً يتمثل بتطبيع الوضع الراهن، وبالتالي إخفاء الطبيعة الشاذّة لنزوح الصحراويين المطوَّل، وللفشل في دراسة الأسباب السياسية والتأثيرات والحلول المحتملة للصراع.

إضافة إلى أهمية العلاقة بين الدولة المضيفة واللاجئين، والتي سلّطنا عليها الضوء في حالة الفلسطينيين المقيمين في لبنان، تُظهر حالة اللاجئين الصحراويين طرق تأثير الجهات الدولية، بما في ذلك المفوضية العليا للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، وكذلك شبكات المجتمع المدني الأوروبية والأمريكية الشمالية والمنظمات غير الحكومية، في التجارب التي يعيشها اللاجئون وتجلّيات الإيواء المطوَّل في المخيمات في المنطقة. إن مضامين هذه التدخلات الوطنية والدولية، التي تتراوح بين خطابات «الحوكمة الرشيدة» وشروط المساعدات و/أو السياسات التي تشجّع على الاكتفاء الذاتي أو تعيقه، هي نواحٍ تكتسي أهمية خاصة ينبغي معاينتها ودراساتها في سياق عمليات النزوح المستمرة الأخيرة نتيجة الربيع العربي.

ثالثاً: الصراعات الحديثة منذ تسعينيات القرن الماضي

لا يَظهر في الجدولين الرقمين (١) و(٢) ديناميات النزوح التي ظهرت في المنطقة بمرور الوقت، كما أنهما لا يُبيّنان كيفية ردّ الأفراد والأُسر على أوضاع الصراع التي حملتهم على النزوح

---

(١٣) Elena Fiddian-Qasmiyeh: «Protracted Sahrawi Displacement: Challenges and Opportunities beyond Encampment,» and *The Ideal Refugees: Gender, Islam and the Sahrawi Politics of Survival* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2014).

(١٤) Fiddian-Qasmiyeh, «Protracted Sahrawi Displacement: Challenges and Opportunities beyond Encampment,» p. 1.

داخل أوطانهم الأمّ، والنزوح إلى الدول المجاورة في المنطقة العربية. على سبيل المثال، شكّل العراقيون أكبر مجموعة من الأشخاص الذين نزحوا حديثاً في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحالي. ويقدَّر بأنه يوجد أكثر ٤,٤ مليون نازح عراقي في العالم لغاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧[١٥]، منهم نحو ٢,٢ مليون نازح محلّي داخل العراق، وعدد مشابه في الدول المجاورة، حيث استقبل الأردن وسورية الحصّة الأكبر منهم، إذْ وصل إلى الأردن ٤٥٠,٠٠٠ ـ ٥٠٠,٠٠٠ نازح، في حين وصل إلى سورية ٨٠٠,٠٠٠ نازح[١٦]، إضافة إلى استضافة نحو ٢٠٠,٠٠٠ نازح في أماكن بعيدة، بحسب المفوضية العليا للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين[١٧].

حدّد مسح فافو بعض الخصائص الرئيسية لواقع الأسر والأفراد العراقيين في الأردن في أيار/مايو ٢٠٠٧: نزوح العراقيين إلى الأردن نزوح أُسري في الغالب، حيث انتقل أكبر عدد من هؤلاء النازحين في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، بحسب سلطات الحدود الأردنية. يعيش عامّة هؤلاء العراقيين على مدّخراتهم أو على حوالات مالية، إذ يتسلّم ٤٢ بالمئة منهم حوالات مالية من العراق. وهذا يجعل شريحة واسعة من العراقيين المقيمين في الأردن معرضين للخطر لنضوب مدّخراتهم، بحيث إن واحداً من أصل كل خمسة عراقيين خطّط فعلياً للهجرة إلى دولة ثالثة في سنة ٢٠٠٧. كما أننا نجد لدى كافة شرائح النازحين العراقيين رغبة في التوجه إلى دولة ثالثة، لكنها تصحّ خصوصاً في حالة المجموعات الأشدّ فقراً والأشخاص من أتباع الديانات غير الدِّين الإسلامي. ومع شيوع الدمار والنزوح الناشئ عن الربيع العربي الذي حلّ مؤخراً، يواجه اللاجئون العراقيون في دول متأثرة بالصراع، مثل سورية، مأزق البقاء في سياق استضافتهم غير الآمنة على نحو متزايد أو العودة إلى الفلتان الأمني المستمرّ في العراق.

لا ريب في أن الثورات الأخيرة التي عمّت الوطن العربي أطلقت موجات نزوح جماعي وهجرة مختلطة داخل مصر وليبيا وتونس وسورية، وبين هذه الدول. لكنّ حالة اللاجئين السوريين دقيقة خصوصاً، إذْ أشارت تقديرات المفوضية العليا للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين في حزيران/يونيو ٢٠١٤ إلى نزوح ٣,٨ مليون شخص داخل البلاد، وإلى فرار ٣ ملايين سوري آخرين إلى تركيا والأردن ولبنان. يشوب مخيماتِ اللاجئين السوريين في الأردن وأماكن استضافتهم الحضرية في لبنان كراهيةُ الأجانب وأوضاعٌ معيشية غير إنسانية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه في حين سارع الأردن إلى إقامة مخيم الزعتري لإيواء اللاجئين السوريين، رفضت الحكومة اللبنانية إقامة مخيمات لاجئين لهؤلاء السوريين الذين عبروا الحدود (وللفلسطينيين طبعاً الذين كانت تستضيفهم سورية)، لأسباب منها الخوف من إمكان ترسّخ وضعية لجوء طويلة الأمد أخرى على أراضيها.

---

(١٥) «Statistics on Displaced Iraqis around the World,» UNHCR (September 2007), Global Overview, <http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=SUBSITES& id=470387fc2>.

(١٦) *Iraqis in Jordan: Their Number and Characteristics* (Oslo: Fafo, 2007), <http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/Analasis_Reports/Iraqis%20in%20Jordan/Iraqis%20in%20Jordan.pdf>.

(١٧) «Statistics on Displaced Iraqis around the World».

رابعاً: التحدّيات والتطورات السياسية الجارية

١ ـ الرابط بين البيئة والنزوح

إن للمنطقة العربية خاصّيات ثلاث تجعل الناسَ، المتأثرين بالضغوط البيئية خصوصاً، عرضة للنزوح، وهي ندرة المياه، والطبيعة العابرة للحدود لهذه المياه، والزحف العمراني. وبناء على قاعدة بيانات الكوارث الدولية لمكتب المساعدة الخارجية الأمريكية المعنيّة بالكوارث (OFDA)، ومركز بحوث أوبئة الكوارث (CRED) في الجامعة الكاثوليكية في لوفان، يستعرض الجدول الرقم (٣) البيانات الخاصّة بالأقطار العربية والدول الرئيسية المجاورة. تشمل قاعدة البيانات ٣٤٢ كارثة[١٨] وقعت خلال السنوات العشرين الماضية (١٩٩١ ـ ٢٠١٠) وطالت تأثيراتُها أكثر من ٣٣ مليون شخص عبر اقتلاعهم من مواطنهم الأساسية وتهجيرهم من الأماكن التي نزلت بها الكوارث. ولعل السودان والصومال وموريتانيا هي الأكثر تأثراً، حيث اضطر الكثير من السكّان إلى النزوح والهجرة واجتياز الحدود للوصول إلى الأقطار العربية المجاورة. وبحسب قاعدة البيانات، يُعتبر السودان أكثر الأقطار العربية تأثّراً لنزوح ١٨ مليوناً من أبنائه بسبب الكوارث الطبيعية (أي نصف إجمالي عدد النازحين في الوطن العربي بأسره)، يليه الصومال (٨ ملايين)، وموريتانيا (٢ مليون)، وسورية (١،٦ مليون) (انظر الجدول الرقم (٣)). وتشكّل الفيضانات أكثر أنواع الكوارث شيوعاً، إذْ حصل ٣٨٢٠ فيضاناً في شمال أفريقيا والقرن الأفريقي، و١٠٩٣ فيضاناً في المشرق العربي بين عامي ١٩٩١ و٢٠١٠.

لكنّ أعداد السكّان المتأثرين محدودة، كونها لا تحدّد إن كان الترحال والنزوح مؤقّتَين أو دائمَين. وفي الحقيقة، يمكن اعتبار شيوع الهجرة الدائرية القصيرة المسافات في سياق تردّي حالة الأرض والتصحّر، ولا سيَّما في المناطق المعتمدة على الزراعة المطرية أساساً، شكلاً من أشكال تنويع الدخل ربما يشمل النشاط ذاته ـ الزراعة ـ في أماكن مختلفة، أو الانخراط في أنشطة مؤقّتة غير زراعية، وبخاصّة عندما تقلّ الحاجة إلى العمالة في الحقول. وربما ينتقل أفراد الأُسر إلى المراكز الحضرية أيضاً، ولا سيَّما حين يكون هناك طلب على العمالة المهاجرة، ويرسلون حوالات مالية إلى الديار بشكل منتظم. ومع أنه لا يوجد بحوث كثيرة تعاين بشكل مباشر وقْع العوامل البيئية على تنويع الدخل والترحال في المنطقة، تُظهر أدلّة كثيرة أن هذه الاستراتيجيات المترابطة عناصر جوهرية في معايش سكّان الريف والحضر على السواء[١٩]. بناء على ذلك، يمكن توقّع أن يصبح تنوّع الدخل هذا، المعتمد على الأنماط والاتجاهات الحاليّة، عنصراً يزداد أهمّية في التكيّف مع التغيّر المناخي البطيء في المنطقة.

---

(١٨) تُدرَج الكوارث في قاعدة البيانات إذا كانت تحقّق أحد المعايير التالية على الأقل: تسبُّب الكارثة بمقتل ١٠ أشخاص أو أكثر؛ تأثّر مئة شخص أو أكثر؛ إعلان حالة طوارئ؛ طلب مساعدة دولية.

(١٩) Cecilia Tacoli, «Crisis or Adaptation?: Migration and Climate Change in a Context of High Mobility,» paper prepared for: Expert Group Meeting on Population Dynamics and Climate Change, UNFPA and IIED in Collaboration with UN-HABITAT and the Population Division, UN/DESA, 24-25 June 2009.

الجدول الرقم (٣)
وقْع الكوارث الطبيعية في الأقطار العربية (١٩٩١ ـ ٢٠١٠)

الدولة	عدد الكوارث	عدد القتلى	إجمالي عدد المتأثّرين	قيمة الأضرار ($)
الأردن	٩	٤١	٣٤٨٢٣٧	٤٠١٠٠٠
الإمارات العربية المتّحدة	ـ	ـ	ـ	ـ
البحرين	ـ	ـ	ـ	ـ
تونس	٥	٤٥	٣٣٧٠٨	ـ
الجزائر	٥٠	٤٠١٢	٤٨٠١٣٦	٥٧٦٢٨٤٦
جزر القمر	١١	٨٦	٢٩٤١١٢	ـ
جيبوتي	١٤	٢٨٨	٩٧٧٥٧٢	٢١١٩
السعودية	١٠	٤٢٨	٢٤١١٨	٩٠٠٠٠٠
السودان	٦٠	٧٥٩٤	١٨٢٧٢٨١٠	٥٢٦٢٠٠
سورية	٦	١١٨	١٦٢٩٣٧٥	ـ
الصومال	٥٦	٦٣٩٦	٨٤٨٦٠٢٢	١٠٠٠٢٠
العراق	١٢	٨٣	٧٧٧٨٣	١٣٠٠
عُمان	٤	١٢٩	٢٠٠٨٣	٣٩٥١٠٠٠
فلسطين	٢	ـ	٥٠٠	ـ
قطر	ـ	ـ	ـ	ـ
الكويت	٢	٢	٢٠١	ـ
لبنان	٤	٢٦	١٢١٥٩٠	١٥٥٠٠٠
ليبيا	١	ـ	ـ	٤٢٢٠٠
مصر	٢٠	١٤٥١	٢٦٢٨١٣	١٣٤٢٠٠٠
المغرب	٢٣	١٧٤٠	٤٤٤٣٥٢	١٥٦٧٠٥٩
موريتانيا	٢٣	١٥٧	١٩٣٨٢٠٢	ـ
اليمن	٣٠	٩٤٣	٣٩٠٦٥٨	١٦١١٥٠٠
المجموع	**٣٤٢**	**٢٣٥٣٩**	**٣٣٨٠٢٢٧٢**	**١٦٣٦٢٢٤٤**

المصدر: EM-DAT: The OFDA/CRED International Disaster Database, <http://www.em-dat.net>, Universite Catholique de Lovain-Brussels-Belguim.

٢ ـ الاتّجار بالبشر

إن عمليات تهريب البشر لافتة للنظر في المنطقة العربية، ولا سيَّما على صعيد استغلال العمّال في منطقة الخليج، بمن في ذلك العمّال المحليون والعمال الوافدون من دول شرق وجنوب شرق آسيا. ومع أن ١٣ من أقطار المنطقة وقّعت على بروتوكول مكافحة الاتّجار بالبشر (بروتوكول باليرمو) بحلول نهاية سنة ٢٠١٣، هناك القليل من المؤشرات الدالّة على تراجع حجم الاتّجار بالبشر في المنطقة. لقد اتسمت ردود فعل الأقطار العربية بخجلها في التعامل مع الصور المتنوّعة للاتّجار بالبشر في المنطقة. وفي الحقيقة، برغم زيادة الاهتمام بالعمالة القسرية، اختُزل الخطابُ المتّصل بالاتّجار بالبشر بفئة وحيدة هي العمالة الجنسية للفتيات والأطفال(٢٠). وفي ما يتصل بالقضية الأخيرة، لطالما كان الاتّجار بالبشر والاستغلال الجنسي للنساء مشكلة في العراق، على سبيل المثال، ذلك أنهنّ يُرغَمن على الزواج، وعلى العبودية المنزلية. لكن ذُكر أن عدد النساء اللاتي هُرّبن إلى الأردن وسورية، وإلى السعودية والإمارات العربية المتّحدة كذلك، زاد زيادة كبيرة منذ غزو العراق بقيادة الولايات المتّحدة(٢١).

سيبقى اللاجئون والأشخاص النازحون محلّياً وجماعات المهاجرين القسريين الأخرى قضية شائكة في العالم بعامّة، وفي المنطقة العربية بخاصّة، بسبب وضعية مخيمات اللجوء الطويل الأمد المثيرة للإشكاليات في المنطقة.

في الحقيقة، الإمارات العربية المتّحدة مكان رئيسي لهذه الممارسات. وبحسب تقرير الاتّجار بالأشخاص الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في سنة ٢٠٠٨:

الإمارات العربية المتّحدة دولة مقصودة للرجال والنساء اللاتي يتاجَر بهنّ لغايات العمل والاستغلال الجنسي التجاري... [نحن ننصح للإمارات العربية المتّحدة] بمواصلة تعزيز جهود فرض القانون لتحديد هويات القيّمين على الاتّجار الجنسي ومقاضاتهم ومعاقبتهم... من الناحية العملية، لا تزال السلطات الحكومية تفسّر قانون مكافحة الاتّجار بالبشر على نحو يستثني بعض من يُستغلّون قسراً في العمالة الجنسية التجارية.

ونجد الظاهرة نفسها الآن لدى اللاجئات السوريات في الأردن ولبنان.

إضافة إلى التحدّيات التي تواجهها الأقطار العربية في سياق صياغة تشريعات تكافح الاتّجار بالبشر، وتفسيرها بما ينسجم مع بروتوكول باليرمو، نُظّمت حملات دولية وغير حكومية

---

(٢٠) Pardis Mahdavi and Christine Sargent, «Questioning the Discursive Construction of Trafficking and Forced Labor in the United Arab Emirates,» *Journal of Middle East Women's Studies*, vol. 7 (2011), pp. 6-35.

(٢١) J. Sarhan, «Arab Spring Doesn't Curb Trafficking of Women,» Policy Mic (2011), <http://www.policymic.com/articles/arab-spring-doesn-t-curb-trafficking-of-women>.

لتشجيع أقطار المنطقة على كبح الاتّجار بالبشر. زد على ذلك أن البحوث الأكاديمية تنتقد تركيز بروتوكول باليرمو على الاتّجار العابر للحدود بتسليط الضوء على وجود حالات اتّجار داخلي، وعلى مضامينه ضمن أقطار المنطقة، وهي القضية التي عاينها جُرَيديني، على سبيل المثال، من خلال حالة العمالة المنزلية المستغلَّة في مصر، والتي قدم أفرادها من مناطق ريفية وجُنّدوا من خلال وكالات محلّية(٢٢).

٣ ـ انعدام الجنسية

إضافة إلى الفلسطينيين العديمي الجنسية، يُعتبَر انعدام الجنسية ظاهرة مشاهَدة في منطقة الخليج أساساً. يوجد نحو ١٠٠,٠٠٠ من البدون أو الأشخاص عديمي الجنسية في الكويت، وهم يشكّلون ١٠ بالمئة من السكّان المحليين. تعود أصول هؤلاء إلى قبائل شمال شبه الجزيرة العربية، ولا يمكن تمييزهم من المواطنين الكويتيين، وهم مع ذلك محرومون الجنسية. لكنّ دورهم في بناء الدولة الحديثة، لم يمنع من تصنيفهم «مهاجرين غير شرعيين» في سنة ١٩٨٦، ولا يزال وضع البدون الضبابي مسألة محلّية خفية(٢٣).

لكنّ بعض السياسات الحكومية في الخليج بدأت مؤخراً بالتعامل مع مشكلة انعدام الجنسية العويصة. مثال ذلك، صيغ قانون الجنسية في عُمان لدمج السكّان الذين رُحّلوا من زنجبار؛ وفي البحرين، عولجت القضية في سنة ٢٠٠١ حين منح الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد آنذاك الجنسيةَ البحرينية لما بين ١٠,٠٠٠ و٢٠,٠٠٠ من البدون ذوي الأصول الإيرانية في معظمهم (عجم) كـ «مكرُمة ملكية» في محاولة لتنفيس التوتّرات الاجتماعية والطائفية. ثم طفت القضية على السطح في الإمارات العربية المتّحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ حين تعهّد أميرها الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بحلّها، وهو ما أدّى بعد سنتين إلى تسجيل طلبات حصول على الجنسية. وفي السعودية وقطر، لم يتحوّل انعدام الجنسية إلى قضية بارزة بعد، مع أنه يؤثّر في السعودية تأثيراً كبيراً بلا شك، لكن لا يُعرف إن كان يؤثّر في قطر بالقدر ذاته.

خاتمة

سيبقى اللاجئون والأشخاص النازحون محلّياً وجماعات المهاجرين القسريين الأخرى قضية شائكة في العالم بعامّة، وفي المنطقة العربية بخاصّة، بسبب وضعية مخيمات اللجوء الطويل الأمد المثيرة للإشكاليات الآنفة الذكر في المنطقة، وكذلك بالنظر إلى عمليات تشكّل الهوية الوطنية الجارية والتحدّيات المستمرّة التي تواجه من يعيشون أوضاع لجوء مطوَّل في المنطقة.

---

(٢٢) Ray Jureidini, «Are Contract Migrant Domestic Workers Trafficked?,» (2010), <http://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/microsites/IDM/workshops/ensuring_protec.tion_070909/human_trafficking_new_directions_for_research.pdf>.

(٢٣) Claire Beaugrand, «Statelessness and Transnationalism in Northern Arabia: Biduns and State Building in Kuwait, 1959-2009,» (Ph.D. Thesis, London School of Economics and Political Science, 2010).

ومع أن بناء الهوية الوطنية في المنطقة العربية بدأ في أيام الانتداب البريطاني والانتداب الفرنسي أولاً، يظلّ تبلور هذه الهوية الوطنية ظاهرة حديثة نسبياً، وهي ظاهرة لا تزال حاضرة في سياقات عديدة من الناحية الفعلية. وبالنظر إلى الهشاشة النسبية لعملية التبلور هذه، أضحت الدولة في المنطقة العربية دولة لخلق الشعور الوطني لدى سكانها (Nationalizing State)، أعني بذلك أنه بعد تكوين سورية ولبنان وتونس والأردن، واجهت هذه الأقطار تحدّي تحديد من هم السوريون والتونسيون والأردنيون. إن لعملية تكوين الدولة وقْعاً كبيراً على تكوين الهوية، وكذلك بالطبع عمليات الثورات وإعادة البناء بعد الصراع التي تؤثّر وتُوجد مواطنين ولاجئين على حدّ سواء. وتصبح العلاقة بين الدولة والمواطن قوّةً إقصائية تجسّد التقنيات والعمليات التي تؤمّن من خلالها الدولُ شرعيتها في عيون المواطنين الذين تحكمهم، لكن يمكن فكّ تلازم هذه العلاقة بالمثل حين يتزعزع استقرار تلك الشرعية وسلامة الدولة القومية، كما هي الحال في الربيع العربي. إن العمليات التي تشكّل الأساس لتكوين المواطنة وترسيخها ليست مرتبطة بإحلال الديمقراطية (أو إحلال الاستبداد بالطبع) وحسب، بل مرتبطة بالصراعات الدائرة في نواة استراتيجيات تشريع الدولة، بما في ذلك تشكّل وتحوّل الهويات والمجتمعات السياسية؛ وتوزيع الحقوق والمسؤوليات والموارد وإعادة توزيعها؛ والمفاوضات المتّصلة بالتمثيل والمشاركة. وفي الوقت الذي تواصل الأقطار العربية صراعها للتشديد على شرعيتها، وفيما يتحدّاها مواطنوها واللاجئون فيها والسكّان عديمو الجنسية على حدّ سواء، ستبقى عمليات النزوح والتهجير المتنوّعة تميّز المنطقة.

إن النموذج الحالي للدولة القومية، القائم على «ثالوث» القومية ـ الدولة ـ الأرض، لا يسمح بالإتيان بحل لمشكلة اللاجئين، وخاصة الفلسطينيين منهم.

إضافة إلى حالات النزوح الأخيرة والمستمرّة والمستقبلية على الأرجح، سيبقى اللجوء الطويل الأمد وضعاً إشكالياً على نحو استثنائي في مختلف أرجاء المنطقة. إن الهجرة الجماعية للعمّال اللاجئين الفلسطينيين الذين طُردوا من الكويت إلى الأردن وسورية ولبنان في تسعينيات القرن الماضي عقب الغزو العراقي لذلك البلد، إضافة إلى حالة العمّال والطلاب اللاجئين الصحراويين والفلسطينيين الأخيرة الذين أُجبروا على النزوح بسبب الثورة الليبية في سنة ٢٠١١، تُظهر حاجة ماسّة، بحسب إلينا فيديان ـ قاسمية[٢٤]، إلى «تقييم نقدي للآليات الحمائية المعتمَدة لدعم اللاجئين الذين يهاجرون «طوعاً» لغايات اقتصادية وتعليمية. ومثل هذا التقييم مهمّ، خصوصاً لزيادة اهتمام صنّاع السياسة بتقديم الترحال كـ «حلّ دائم رابع». ترى إلينا فيديان ـ قاسمية أنه يتعيّن عدم الحكم على من يعيشون أوضاع لجوء طويلة الأمد، ويلجأون إلى «الهجرة الطوعية» بحثاً عن عمل في الدول المجاورة بأنهم خسروا حقّ المطالبة بوصف اللاجئ والحماية. وهي

(٢٤) Fiddian-Qasmiyeh, «Invisible Refugees and/or Overlapping Refugeedom?: Protecting Sahrawis and Palestinians Displaced by the 2011 Libyan Uprising,» pp. 263-293.

تدعو، في المقابل، إلى إطار عمل مفاهيمي جديد لوضعيات اللجوء «المتداخلة» و«المتعدّدة» (٢٠١٢) الذي يناسب سياق المنطقة العربية على الخصوص، حيث كثيراً ما عانى الأشخاص الذين يعيشون أوضاع لجوء طويلة الأمد عمليات نزوح ثانية وثالثة من الأقطار التي تستضيفهم، والذين سيعايشون هذه العمليات في المستقبل المنظور على الأرجح.

أخيراً، إن النموذج الحالي للدولة القومية، القائم على «ثالوث» القومية ـ الدولة ـ الأرض، لا يسمح بالإتيان بحل لمشكلة اللاجئين، وخاصة الفلسطينيين منهم. ينبغي إذاً وضع تصور مفاهيمي لنموذج جديد من الدولة القومية يقوم على أساس الحدود المرنة، والمواطَنة(٢٥) المرنة، وانفصال من نوع ما بين القومية والدولة، أي ما أدعوه بدولة قومية امتدادية (Extra-territorial Nation-state). وهذا نموذج بنيوي من الدولة القومية، وهو يمثل نموذجاً متوسطاً بين «الدولة القومية ذات الحيّز الجغرافي المحدد» (Territorially-based Nation-State)، و«الدولة القومية غير المعرّفة جغرافياً» (De-territorialized Nation-state)(٢٦) □

(٢٥) في هذا البحث أميّز بين الجنسية والمواطَنة. فالمواطَنة أفهمها بالمعنى الذي أعطته الأدبيات الفرنسية، وهي الحصول على كافة الحقوق الاقتصادية ـ الاجتماعية والمدنية في بلد الإقامة، حتى ولو كان الفرد لا يحمل جنسية.

(٢٦) لمزيد من التفصيل، انظر: ساري حنفي، «الدولة ـ القومية غير المرنة والمواطَنة المرنة في الوطن العربي،» **المجلة العربية لعلم الاجتماع (إضافات)**، العدد ١٠ (٢٠١٠)، ص ٢٩ ـ ٥٦.

السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد الغزو الأمريكي ۲۰۰۳

طلال زيد العازمي(*)

أكاديمي متخصص في سياسات الشرق الأوسط ـ الكويت.

مقدمة

شهد العراق فوضى سياسية وأمنية تمثلت بالأعمال الإرهابية ضد المدنيين، واندلاع النزاعات الطائفية بين شيعة وسنّة، أسفرت عن ظاهرة «الميليشيات العسكرية» في بعض المناطق العراقية. وقد تأثرت الكويت من سوء الأوضاع السياسية والأمنية في العراق بسبب موقعها الجغرافي المجاور للعراق، وتركيبتها السكانية المنقسمة بين السنّة والشيعة أيضاً. وعليه، يهدف هذا البحث إلى تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي حدّدت أطر التحرك السياسي الكويتي تجاه العراق منذ الغزو الأمريكي وإسقاط نظام صدام حسين في عام ۲۰۰۳. ويركز البحث على الإجابة عن السؤال التالي: كيف أثّرت العوامل الداخلية والخارجية في تحركات السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق منذ الغزو الأمريكي وإسقاط نظام صدام حسين؟

تنبع تصرفات الدول في سياستها الخارجية وفق هولستي من عوامل «البيئة الخارجية» لهذه الدول، والظروف التي تتم فيها صياغة هذه «السياسة»، والتي قسمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية[١]. كما يرى روزناو أن الدول في قراراتها الخارجية تتأثر بعوامل داخلية وعوامل خارجية تقع داخل محيطها الإقليمي والدولي[٢]. في حين يرى ألكسندر ونت (Alexander Wendt) أن الهوية كعامل فكري أدت دوراً رئيسياً في التقارب أو التباعد بين الدول من خلال التحديات الأيديولوجية وتقاسم الأفكار والمعتقدات السياسية والقيم في العلاقات الدولية[٣]. كما يجادل جوناثان فوكس بأن المعتقدات الدينية كانت عاملاً مؤثراً في

(*) البريد الإلكتروني: demcraty@yahoo.com.

(١) Kalevi Jaakko Holsti, *International Politics: A Framework for Analysis* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967), p. 21.

(٢) James Rosenau, *The Scientific Study of Foreign Policy* (New York: Free Press, 1971), p. 96.

(٣) Maja Zehfuss, «Constructivism and Identity: A Dangerous Liaison,» *European Journal of International Relations*, vol. 7, no. 3 (September 2010), p. 316.

الصراعات الدولية[٤]. لذلك أطلق دايفيد إيستون (David Easton) نظرية تأثير العوامل الداخلية والعوامل الخارجية (كحاجات ومطالب) في المدخلات في صانع القرار السياسي، ومدى تأثيرها في القرارات الخارجية للدول (كاستجابة) في المخرجات[٥]. وعليه، فإن هذه العوامل، سواء منها الداخلية أو الخارجية، أدت دوراً مؤثراً في الكويت في تحركاتها الخارجية تجاه العراق قبل وبعد سقوط نظام صدام حسين، بحكم موقعها الجغرافي المجاور للعراق. لذلك يركّز هولستي على أن العامل الجغرافي هو من أكثر العوامل المؤثرة في سياسات الدول (الصغيرة) التي تتأثر بسياسات الدول المجاورة لها[٦].

سيسلط هذا البحث الضوء على أثر العوامل الداخلية، التي تناولها علماء السياسة، في العلاقات الكويتية ـ العراقية، كالموقع الجغرافي، والتركيبة السكانية، سواء الإثنية أو الدينية، وأثرها في القرار السياسي في الدولة، والعامل الاقتصادي، كقوة اقتصاد هذه الدولة، ومدى حاجاتها المالية ومواردها، وأثرها في تأجيج الصراعات، إضافة إلى العوامل الخارجية، كالبيئة الإقليمية والدولية، وأثر طبيعة المشكلات الإقليمية والدولية في محيط الدولة في القرار السياسي الخارجي للدولة. وهذه العوامل مجتمعة تتفاعل في ما بينها، لتؤثر في صنّاع السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق على شكل «مدخلات» و«مخرجات»، كما سيوضحه البحث.

عـزّز الاحـتـلال الأجـنـبي للـعـراق، وخصوصاً خلال فترة حكم بول بريمر، مفهوم العنصرية في إثارة النزاعات الطائفية في البلاد.

أولاً: العوامل الداخلية

١ ـ العامل الجغرافي

أشار بعض علماء السياسة إلى أن «الطبيعة الجغرافية هي من يحدد عمل نظام السياسة الخارجية للدول»[٧]، في حين أشار البعض إلى أن «السياسة الخارجية يمكن رؤيتها من خلال العناصر الجغرافية»[٨]. وعلى نطاق أوسع، تعتبر الحدود المشتركة عاملاً رئيسياً في النزاعات

---

(٤) Jonathan Fox, «Religion as an Overlooked Element of International Relations,» *International Studies Review*, vol. 3, no. 3 (2001), pp. 53-68.

(٥) إسماعيل صبري مقلد، «دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية،» **العلوم الإنسانية** (الكويت)، السنة ٩، العدد ١ (آذار/مارس ١٩٨١)، ص ٢٧ ـ ٣٤.

(٦) Holsti, *International Politics: A Framework for Analysis*, p. 30.

(٧) Chris Farrands, «The Context of Foreign Policy Systems,» in: Michael Clarke and Brain White, eds., *An Introduction to Foreign Policy Analysis: The Foreign Policy System* (Ormskirk; Northridge: G.W. and A. Hesketh, 1981), p. 36.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٤.

بين الدول[٩]. وعند تسليط أثر هذا العامل، نجد أن الكويت تقع في الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي، ويحدّها من الجنوب العربية السعودية، ومن الشمال العراق، ومن الشرق حدود بحرية مع جمهورية إيران الإسلامية، وتقدَّر مساحتها بـ ١٧,٨١٨ كيلومتراً مربعاً[١٠].

ولاعتبارات جيوسياسية، فإن الكويت تقع بين ثلاث قوى ضاربة من حيث عدد السكان، وحجم المساحة، والقوة العسكرية. وقد أشارت برقية السفارة الأمريكية السرية في الكويت في عام ١٩٧٥ إلى ذلك كما يلي: «إن سياسة الكويت الخارجية محدّدة من خلال حقيقة جيوسياسية بأنها دولة صغيرة وضعيفة وذات أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة»[١١]. لذلك أدى هذا العامل دوراً رئيسياً في العلاقات الكويتية ـ العراقية، بسبب تقاسم البلدين حدوداً دولية برية وبحرية قدرت بـ ٢٤٠ كيلومتراً (١٤٩ ميلاً)[١٢]، والتي أصبحت سبباً رئيسياً في توتر العلاقات بين البلدين بسبب الأزمات الحدودية في عامي ١٩٦٦[١٣] و١٩٦٧[١٤].

وقد تكررت الأحداث في عام ١٩٧٣ (أزمة الصامتة) بسبب مطالب العراق الإقليمية[١٥]، حيث سعى العراق منذ القرن الماضي إلى الحصول على تنازلات إقليمية من الكويت في جزيرتي «وربة» و«بوبيان» الكويتيتين، بسبب موقعهما الجغرافي الاستراتيجي لمواجهة إيران. وهذا ما دعا إيران إلى أن تحذِّر الكويت، في عام ١٩٨٤، من أي تنازلات إقليمية لصالح العراق[١٦]. وهذا أيضاً ما دعا مجلس الأمن الدولي إلى إنشاء لجنة دولية لترسيم الحدود بين البلدين في عام ١٩٩١، لإنهاء هذه القضية. وقد أنهت اللجنة أعمال ترسيم هذه الحدود في عام ١٩٩٣، بموجب قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (٨٣٣). كما أنشأت أيضاً بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الحدود الدولية بين البلدين باسم «يونيكوم»، التي انتهت أعمالها في عام ٢٠٠٣[١٧]، بعد الغزو الأمريكي للعراق وإسقاط نظام صدام حسين. كما أدى هذا العامل دوراً مؤثراً في الكويت،

---

(٩) Patrick McGowan and Howard Shapiro, eds., *The Comparative Study of Foreign Policy: A Survey of Scientific Finding* (London: Sage Publication, 1973), p. 163.

(١٠) **الكتاب السنوي ١٩٩٨** (الكويت: وزارة الإعلام، ١٩٩٨)، ص ٢١.

(١١) «Kuwait's Foreign Policy: A Tightrope Philosoph,» WikiLeaks, Reference ID; 1975 KUWAIT00546_b, Secret, Embassy Kuwait, 3/2/1975.

(١٢) **الكويت: حقائق وأرقام** (الكويت: وزارة الإعلام، ١٩٩٩)، ص ١٨.

(١٣) محمد نايف العنزي، **تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة من ١٩٦١ ـ ١٩٧٣** (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠١)، ص ١٨١.

(١٤) أحمد الرشيدي [وآخرون]، **الكويت من الإمارة إلى الدولة** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات، جامعة القاهرة، ١٩٩٣)، ص ٦١١.

(١٥) لجنة من المختصين، **ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية: الحق التاريخي والإرادة الدولية**، ط ٣ (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٣)، ص ٨١.

(١٦) Richard Schofield, *Arabian Geopolitics Regional 3: Documentary Studies: The Iraq - Kuwait Dispute, 1830-1994*, 4 vols. (Southampton: Hobbs Ltd., 1994), p. 473.

(١٧) «Report of the Secretary - General on the United Nations Iraq-Kuwait Observation Commission, from 1994 to 2003,» Security Council, Reports of the Secretary - General.

خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، بسبب موقعها الجغرافي القريب من دائرة هذه الحرب، عندما تعرضت ناقلاتها النفطية والتجارية للقصف من قبل الجانبين الإيراني والعراقي، والمعروفة باسم «حرب الناقلات»[١٨]، التي قدرت بـ ٦ بالمئة من مجموع الناقلات الدولية المقصوفة[١٩].

كما عاد هذا العامل ليؤدي دوراً في تعزيز التخوّفات الكويتية منذ سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، حين أصبحت قضية الانفلات الأمني، والأعمال الإرهابية، وسوء الأوضاع السياسية الناتجة من احتلال قوات التحالف للعراق، مصدر قلق للكويت بسبب تخوّفها من انتقال العمليات الإرهابية إليها ومنها لزعزعة استقرارها[٢٠]. وهذا ما عانته الكويت بسبب تسلل بعض العناصر الإرهابية منها، للمشاركة في الحرب الطائفية التي اندلعت بين السنّة والشيعة في العراق[٢١]. وهذا ما عبّر عنه أحد المسؤولين الكويتيين للسفير الأمريكي في الكويت لو بارون (Le Baron) في عام ٢٠٠٦، مبدياً قلق الكويت من هذه القضية[٢٢].

كما بدأت الكويت تتخوّف من قيام إيران باستغلال الانفلات الأمني في العراق في منطقة البصرة المجاورة للحدود الكويتية لزعزعة استقرارها الداخلي. وهذا ما عبّر عنه أحد المسؤولين الكويتيين للقنصل الأمريكي في الكويت زيليكو (Zelikow) في عام ٢٠٠٦ قائلاً: «إن قلق الكويت الأول يكمن في جنوب العراق... الذي يعتبر أحد المشاكل الرئيسية التي سوف تواجه الكويت في المستقبل»[٢٣]. لذلك، فإن انهيار المنظومة الأمنية في العراق، التي من المحتمل أن ينتج منها تحوّل العراق إلى «دولة فاشلة» يسيطر عليها الإرهابيون، هي من أهم التخوفات الكويتية الرئيسية بسبب موقعها الجغرافي وفقاً لوثائق ويكيليس[٢٤].

---

(١٨) Anthony H. Cordesman and Abraham R. Wagner, «The Iran-Iraq War,» in: Anthony H. Cordesman and Abraham R. Wagner, eds., *The Lessons of Modern War*, Henceforth Referred to as Lessons, 2 vols. (Boulder, CO: Westview Press, 1990), pp. XIV and 17-18.

(١٩) Stephen Andrew Kelley, «Better Lucky Than Good: Operation Earnest Will as Gunboat Diplomacy,» (Master's Thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California, 2007), pp. 30-64.

(٢٠) مقابلة للشيخ محمد صباح السالم الصباح، وزير الخارجية الكويتي، في: **القبس** (الكويت)، ٢٠١٠/١/١٧.

(٢١) «Kuwaiti Detainees in Gitmo and Iraq: ARB Demarche Delivered; Gok Again Asks about Prisoners In Iraq,» WikiLeaks, Reference ID, 06KUWAIT235, Confidential, Embassy Kuwait, 24/1/2006.

(٢٢) «Security Bureau Chief Says Kuwait to be Example of Islamic Moderation; Praises Ct Cooperation with Neighbors,» WikiLeaks, Reference ID, 06KUWAIT464 Confidential, Embassy Kuwait, 8/2/2006.

(٢٣) «Energy Minister and Counselor Zelikow Discuss Iran, Iraq, Energy Supply Security and Democratization,» WikiLeaks, Reference ID, 06KUWAIT1002, Confidential, Embassy Kuwait, 22/3/2006.

(٢٤) «Kuwaiti FM Troubled By Lebanon, But Identifies Iraq and Iran as Greater Threats to Middle East Security,» WikiLeaks, Reference ID, 06KUWAIT3295, Confidential/Noforn, Embassy Kuwait, 14/8/2006.

٢ ـ العامل السكاني والفكري

يؤدي حجم السكان في الدولة وطبيعة تركيبتهم الاجتماعية والإثنية والدينية دوراً مهماً في السياسة الخارجية للدول[٢٥]. وقد أدت هذه العوامل دوراً رئيسياً في تحركات الكويت تجاه العراق بعد اندلاع النزاعات الطائفية بين الشيعة والسنّة في العراق، بسبب تركيبتها الإثنية والدينية المنقسمة بين الشيعة والسنّة، حيث أشارت بعض الإحصاءات (غير الرسمية)، إلى أن نسبة الشيعة في الكويت هي ما بين ١٥ بالمئة و٢٥ بالمئة[٢٦]، بينما تنتمي الأغلبية إلى الطائفة السنّية[٢٧].

إن الغزو العراقي للكويت جعلها تجد نفسها في دائرة «التحالفات الدولية» مع أمريكا، بسبب الدور الذي أدّته الأخيرة في تحرير أراضيها، خاصة بعد ظهور النظام الدولي الجديد ذي الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة.

لذلك، كان لهذه التركيبة أثر في الكويت، خاصة بعد اندلاع الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩[٢٨]، عندما استخدمت إيران تعاطف بعض الجماعات الشيعية الكويتية، والمقيمين الإيرانيين في الكويت، من أجل أغراض التجسس والقيام بأعمال إرهابية في الكويت خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وهو ما دعا الكويت إلى طرد ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ ألف مقيم أجنبي (أغلبهم عرب وإيرانيون) في عام ١٩٨٢، وما يقارب ٦٢ ألفاً خلال الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٨[٢٩]. وقد عاد هذا القلق، بعد سقوط نظام صدام حسين، عندما شهد العراق نزاعات طائفية بين الشيعة والسنّة[٣٠]، في بلد يمثل فيه الشيعة نسبة ٥٣,٥ بالمئة، بينما يمثّل السنّة ٤٢,٣ بالمئة[٣١].

كانت لهذه النزاعات الطائفية أسباب عديدة، منها الدور الذي أداه الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني في تعزيزها؛ فقد شهد العراق خلال فترة الاحتلال، من نيسان/أبريل

---

(٢٥) Kadri Kaan Renda, «Understanding the European Integration Through the Ideational Factors,» Centre For Strategic Research and Analysis (UK).

(٢٦) فلاح عبد الله المديرس، **الحركة الشيعية في الكويت** (الكويت: دار القرطاس للنشر، ١٩٩٩)، ص ٣٠.

(٢٧) Jon B. Alterman, «Iraq and the Gulf States: The Balance of Fear,» United States Institute of Peace, Special Report, no. 189 (2007), p. 4.

(٢٨) Robin Wright, *The Name of God: The Khomeini Decade* (London: Bloomsbury Publishing Limited, 1990), p. 108.

(٢٩) Lori Plotkin Boghardt, *Kuwait Amid War, Peace and Revolution* ([London]: St. Antony Series, 2006), pp. 32 and 125.

(٣٠) Anthony H. Cordesman, «Iraq's Sectarian and Ethnic Violence and the Evolving Insurgency,» Center for Strategic and International Studies (Washington) (2006), p. 8.

(٣١) فالح عبد الجبار، **الدين والإثنية والتوجهات الأيدلوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل**، سلسلة محاضرات الإمارات؛ ٨٤ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٤)، ص ٢٧.

٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيو ٢٠٠٤، عدة مراحل من الحكم، تمثلت بحكم عسكري أمريكي بواسطة الجنرال جي غارنر (لم يدم طويلاً)، ثم حكم أمريكي مدني بقيادة الحاكم المدني الدبلوماسي بول بريمر منذ أيار/مايو ٢٠٠٣ حتى حزيران/يونيو ٢٠٠٤، ثم الحكم العراقي (الظاهري) منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ حتى الانسحاب الأمريكي من العراق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٣٢]. وقد عزّز الاحتلال الأجنبي للعراق، وخصوصاً خلال فترة حكم بول بريمر، مفهوم العنصرية في إثارة النزاعات الطائفية في البلاد، وبخاصة عندما عيّن بول بريمر مجلس الحكم الانتقالي في تموز/يوليو ٢٠٠٣، على أساس طائفي وعرقي، من خلال توزيع مخصّصات ونسب على الفئات المختلفة، سواء العرقية (الأكراد، والعرب، والتركمان، والآشوريين... إلخ)، أو الإثنية والدينية بين الشيعة والسنّة، أو المسلمين والمسحيين، الأمر الذي أثار النزعة لدى الكلّ على الاعتقاد بأحقيته في الحكم على أساس عرقي أو ديني، وليس وطنياً. وهذا ما أصبح السمة الأساسية في تشكيل أية حكومة عراقية حتى الوقت الحالي، وقد انعكس ذلك على الأوضاع الأمنية في العراق، وأججّ النزاعات الطائفية بين الشيعة والسنّة[٣٣]، التي حصدت ١٥١,٠٠٠ قتيل عراقي خلال الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦، وفقاً لبعض الدراسات[٣٤]، بينما قدّرتها دراسة مجلة **لانست** بـ ٦٠١٠٢٧ شخصاً خلال الفترة نفسها[٣٥].

وقد أسفر تأثير هذه الحرب في الكويت عن تصادم سنّي ـ شيعي فيه، تمثل بالهجوم على بعض المساجد الشيعية والسنّية، إضافة إلى التوتر السياسي بين فئات المجتمع الكويتي[٣٦]. وهذا ما عبّر عنه أحد المسؤولين الكويتيين إلى الأمريكيين في عام ٢٠٠٥ بقوله: «إن العلاقات بين السنّة والشيعة في الكويت أصبحت متوترة بسبب الأحداث الطائفية التي شهدها العراق»[٣٧]. لذلك، صرّح السفير الأمريكي في الكويت لو بارون في عام ٢٠٠٧ قائلاً: «إن التخوف الكويتي يكمن في تهديد العنف الطائفي في العراق على الأمن الداخلي وتماسك التركيبة الاجتماعية في الكويت»[٣٨]. وقد ازداد هذا التوتر بين الشيعة والسنّة بعد قيام مواطنين كويتيين ينتمون

---

(٣٢) Ali A. Allawi, *The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace* (New York: Yale University Press, 2007), p. 166.

(٣٣) عبد الحسين شعبان، «المشهد العراقي بعد عامين من الاحتلال والاحتقان الطائفي والتوتر الإثني: إلى أين؟،» الجزيرة نت، ٧/٤/٢٠٠٥، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/dbb92eed-e466-4926-815c-ed0670450a55>.

(٣٤) Iraq Family Health Survey Study Group, «Violence-Related Mortality in Iraq from 2002 to 2006,» *The New England Journal of Medicine*, vol. 358, no. 5 (31 January 2008), p. 484.

(٣٥) Gilbert Burnham [et al.], «Mortality after the 2003 Invasion of Iraq: A Cross-sectional Cluster Sample Survey,» *The Lancet*, vol. 368, no. 9545 (12 October 2006), p. 1426.

(٣٦) «Update On Shi'a Mosque Incident: Localized Act Blown out of Proportion by Local Media,» Wikileaks, Reference ID, 05KUWAIT4633, Confidential, Embassy Kuwait, 30/10/2005.

(٣٧) «Humanitarian Operations Center Chief on Iraq and His Possible Move to Baghdad as Ambassador,» Wikileaks, Reference ID, 05KUWAIT5032, Confidential, Embassy Kuwait, 6/12/2005.

(٣٨) «Kuwait Scenesetter For May 22 Gulf Security Dialogue,» Wikileaks, Reference ID, 07KUWAIT783, Secret/Noforn, Embassy Kuwait, 17/5/2007.

إلى الطائفة الشيعية بإقامة مجلس عزاء في الكويت للقيادي الشيعي في حزب الله اللبناني عماد مغنية في عام ٢٠٠٨، الذي يزعم البعض أنه كان يقف وراء عمليات إرهابية حصلت في الكويت خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي[٣٩]، هذا إضافة إلى انعكاسات أحداث «الربيع العربي» في البحرين وسورية في عام ٢٠١١ بين فئات المجتمع الكويتي من خلال التظاهرات التي شهدتها الكويت[٤٠]. لذلك كان التخوّف الكويتي أن تؤدي هذه النزاعات الطائفية إلى تقسيم العراق عرقياً ومذهبياً، وقيام دولة «شيعية» في جنوب العراق (البصرة) تكون موالية لإيران تعمل على زعزعة الاستقرار في الكويت[٤١]. وهذا ما دعا الكويت إلى وضع خطه استراتيجية لاستقبال اللاجئين العراقيين بسبب العنف الطائفي في العراق[٤٢].

٣ ـ العامل الاقتصادي

ينعكس الوضع الاقتصادي في الدول على حالة الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه هذه الدول[٤٣]. وقد أدى هذا العامل دوراً أساسياً في فهم طبيعة الأزمات بين الكويت والعراق قبل وبعد سقوط نظام صدام حسين. فقد عانى الاقتصاد العراقي دماراً شاملاً منذ ثمانينيات القرن العشرين، بالرغم من امتلاكه ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم مقدر بـ ١١٥ مليار برميل[٤٤]، بسبب الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، والغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، والعقوبات الاقتصادية على العراق خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣. فمنذ سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، قدرت الأمم المتحدة في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ حاجات العراق المالية خلال الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧ بـ ٥٦ مليار دولار خلال المرحلة المتوسطة المدى فقط[٤٥]. لذلك أيقن صانع القرار الكويتي أهمية دعم الجهود الدولية لإعادة إعمار العراق، كمدخل أساسي لاستقراره السياسي والأمني. وقد قدمت الكويت مساعدات اقتصادية إلى العراق منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٠، قدرت بـ ١,٥٧٥ مليار دولار، موزعة كالآتي:

---

(٣٩) W. Andrew Terrill, «Regional Spillover Effects of the Iraq War,» Strategic Studies Institute (SSI), U.S. Army War College (USA) (2008), p. 45.

(٤٠) Lindsey Stephenson, «A Historical Kuwaiti Sectarianism,» *Foreign Policy Magazine* (29 April 2011).

(٤١) «Kuwaiti FM Troubled by Lebanon, But Identifies Iraq and Iran as Greater Threats to Middle East Security,» Wikileaks, Reference ID, 06KUWAIT3295, Confidential/Noforn, Embassy Kuwait, 14/8/2006.

(٤٢) «On Iraq and Iran, Kuwaiti Ministers Tell Zelikow «We Are in This Together»,» Wikileaks, Reference ID, 06KUWAIT1010, Secret, Embassy Kuwait, 22/3/2006.

(٤٣) Rodney Wilson, «Economy: The Root of The Uprising,» in: Mohammed Abdel-Haq and Leo Docherty, eds., *The Arab Spring: Implications for British Policy* ([New York]: Conservative Middle East Council, 2011), p. 49.

(٤٤) «National Development Strategy, 2005-2007,» Ministry of Planning and Devolvement Cooperation, Republic of Iraq (June 2005), p. 15.

(٤٥) «United Nations/World Bank Joint Iraq Needs Assessment,» United Nations, International Reconstruction Fund Facility for Iraq (2003), pp. 54-56.

ـ مساعدات بقيمة ١ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٣ حتى منصف عام ٢٠٠٤ عن طريق مركز العمليات الإنسانية[٤٦].

ـ ٥٠٠ مليون دولار في مؤتمر مدريد للدول المانحة لإعادة بناء العراق في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

ـ ١٠ ملايين دولار عن طريق الأمم المتحدة والبنك الدولي[٤٧].

ـ ٥ ملايين دولار عن طريق مركز العمليات الإنسانية[٤٨].

ـ الإفراج عن الأصول العراقية المجمّدة في البنوك الكويتية والمقدرة بـ ٧٨ مليون دولار، وتحويلها إلى صندوق التنمية للعراق[٤٩].

ثانياً: العوامل الخارجية

١ ـ العامل الإقليمي

تتأثر الدول بالأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية في محيطها الإقليمي، ويعتمد ذلك على الموقع الجغرافي لهذه الدول[٥٠]. وقد أدى هذا العامل دوراً رئيسياً في تحركات السياسة الكويتية تجاه العراق قبل وبعد الغزو الأمريكي للعراق وإسقاط نظام صدام حسين، وخاصة أن الكويت لا تستطيع أن تعزل نفسها عن محيطها الإقليمي والعربي بسبب موقعها الجغرافي وهويتها العربية. وقد دعاها ذلك إلى إعادة علاقتها الدبلوماسية منذ عام ١٩٩٩ مع ما سمّي «دول الضد»، وهي الدول التي لم يكن لها موقف واضح تجاه الغزو العراقي أو التي لم تتخذ موقفاً تجاه العراق ـ مثل الأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية، واليمن، والسودان، وموريتانيا، وليبيا، والجزائر، وتونس ـ[٥١] حتى لا تعزل نفسها عن محيطها[٥٢].

---

(٤٦) **القبس** (الكويت)، ٢١/٢/٢٠٠٤.

(٤٧) «About the Facility,» United Nations (New York), International Reconstruction Fund Facility for Iraq.

(٤٨) «Kuwait Fund On Iraq, Lebanon, PA and Strategic Investment Initiative,» Wikileaks, Reference ID, 06KUWAIT399, Confidential, Embassy Kuwait, 5/2/2006.

(٤٩) «GOK Response on Release of Iraq Assets to DFI and Info on Al-Fahdli Designation,» Wikileaks, Reference ID, 05KUWAIT1557, Secret, Embassy Kuwait, 18/4/2005.

(٥٠) Gerd Nonneman, *Analyzing the Foreign Policies of the Middle East and North Africa: A Conceptual Framework* (London: Routledge, 2005), p. 13.

(٥١) «مواقف دول التحالف والدول الأخرى من الاحتلال العراقي لدولة الكويت: الجزء الثاني،» وكالة الأنباء الكويتية [كونا] (الكويت) (١٩٩١).

(٥٢) «العلاقات مع الأردن: رقم التصنيف٥ ـ ٢/٦،» مركز الوطن للمعلومات والدراسات (الكويت)، ٢/٣/١٩٩٩.

منذ سقوط نظام صدام حسين في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بدأت الكويت بالتحرك أولاً على المستوى الإقليمي(العربي) لدعم العراق سياسياً واقتصادياً لسدّ الفراغ السياسي الذي عاناه من خلال دعم مجلس الحكم الانتقالي العراقي، الذي أسس في تموز/يوليو ٢٠٠٣، لشغل مقعد العراق في جامعة الدول العربية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بعد مفاوضات شاقة بين الدول العربية[٥٣]. كما حاولت الكويت أن يشغل هذا المجلس مقعد العراق في اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي في ماليزيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، إلا أن ماليزيا رفضت قبول هذا المجلس في الاجتماعات لأسباب «بروتوكولية»، لعدم وجود رئيس لدولة للعراق في ذلك الوقت[٥٤]. وقد ضغطت الكويت على سورية لتغيير سياستها تجاه العراق لدعم مجلس الحكم الانتقالي العراقي، وتغيير سياسة «الحرس القديم» السورية المعارضة للعراق، وفقاً لوثائق ويكيليس[٥٥].

وبعد فشل محاولاتها لإقناع الجانب السوري، عبّرت الكويت عن استيائها من سورية بسبب طريقة التعامل السوري مع هذا المجلس، كما أشارت إلى ذلك وثائق ويكيليس[٥٦]. وهذا ما دعا الكويت إلى دعوة العراق لأول مرة إلى حضور الاجتماع الخامس للدول المجاورة للعراق، الذي استضافته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، لدعم هذا المجلس إقليمياً ودولياً كمدخل إلى استقراره أمنياً وسياسياً[٥٧]. ومنذ عودة العلاقات بين الكويت والعراق في آب/أغسطس ٢٠٠٤[٥٨]، واصلت الكويت دعمها للعراق[٥٩]، طوال فترة العملية الانتقالية السياسية في العراق من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٦، وذلك لأهمية دور العامل الإقليمي في استقرار الكويت والعراق.

٢ ـ العامل الدولي

أدت التحالفات الدولية دوراً بارزاً في السياسة الدولية[٦٠]. كما أدت المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية للدول، خاصة في ظلّ نظام

(٥٣) «Kuwait Supports IGC Participation in the Arab Foreign Minster Meeting- Kulaib,» KUNA (3 September 2003).

(٥٤) «Kuwaiti FM Discusses Aid to Iraq, Afghanistan,» WikiLeaks, Reference ID, 03KUWAIT4486, Confidential, Embassy Kuwait, 10/1/2003.

(٥٥) «Syria: GOK to Host Bashar after Ramadhan,» WikiLeaks, Reference ID, 03KUWAIT4681, Confidential, Embassy Kuwait, 14/10/2003.

(٥٦) «More on Syria's Iraq Meeting,» WikiLeaks, Reference ID, 03KUWAIT4988, Confidential, Embassy Kuwait, 29/10/2003.

(٥٧) «Iraq: Neighboring Countries' Meeting Supports Political Transition,» WikiLeaks, Reference ID, 04KUWAIT539, Confidential, Embassy Kuwait, 17/2/2004.

(٥٨) **التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤** (الكويت: وزارة الخارجية، ٢٠٠٤)، ص ٤٦.

(٥٩) «Kuwait Will Continue to Publicly Support ITG and Consider Transfer of DFI Assets,» WikiLeaks, Reference ID, 05KUWAIT1900, Confidential, Embassy Kuwait, 8/5/2005.

(٦٠) Chris Farrands, «The Context of Foreign Policy Systems,» in: Michael Clarke and Brain White, eds., *An Introduction to Foreign Policy Analysis: The Foreign Policy System* (Ormskirk; Northridge: G.W. and A. Hesketh, 1981), pp. 47-50.

العولمة الجديد[٦١]. ومنذ استقلالها في حزيران/يونيو ١٩٦١، كانت الكويت تؤدي دوراً متوازياً لتحقيق توازنات إقليمية، وأحياناً دولية، للحفاظ على أمنها وكيانها في ظلّ نظام ثنائي القطبية (١٩٤٥ ـ ١٩٩١). وهذا كان واضحاً عندما استغلّت الكويت «التخوف الأمريكي» من الاتحاد السوفياتي للوصول إلى منطقة الخليج العربي خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وهو ما دعاها إلى الموافقة على طلب الكويت برفع الأعلام الأمريكية على الناقلات الكويتية في منطقة الخليج، مخافة أن تتجه الكويت إلى الاستعانة بالاتحاد السوفياتي[٦٢].

إلا أن الغزو العراقي للكويت جعلها تجد نفسها في دائرة «التحالفات الدولية» مع أمريكا، بسبب الدور الذي أدّته الأخيرة في تحرير أراضيها، خاصة بعد ظهور النظام الدولي الجديد ذي الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد تبلور هذا التحالف على شكل تبادل المعلومات بين البلدين في القضايا الأمنية، ومساعدة الأمريكيين في حربها على الإرهاب، إضافة إلى التسهيلات العسكرية واللوجيستية والمالية للقوات الأمريكية لإسقاط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣. وهذا ما دعا الأمريكيين في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، إلى تصنيف الكويت في خانة «حليف استراتيجي» لها خارج حلف الناتو[٦٣]. لذلك أدى هذا التحالف أيضاً دوراً مهماً في فهم القرار الكويتي لإسقاط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣[٦٤] ودعا الكويت أيضاً إلى توثيق علاقتها أكثر مع «الأحلاف العسكرية» في العالم، عندما وقعت مع حلف الناتو في عام ٢٠٠٦، على «مبادرة إسطنبول للتعاون» (ICI) لعام ٢٠٠٤، بهدف تبادل المعلومات الأمنية، ومواجهة الإرهاب، والتعاون العسكري والأمني[٦٥]. ويعلق السفير الأمريكي في الكويت لو بارون على توقيع الكويت على هذه المبادرة في عام ٢٠٠٦، قائلاً إنها «إشارة إلى إيران بأن دول الخليج العربي الصغيرة لديها أصدقاء كبار»[٦٦].

منذ تحرير دولة الكويت حتى اليوم، تركزت تحركات السياسة الكويتية الخارجية تجاه العراق على أساس قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى حرمة الحدود الدولية بين الكويت والعراق.

(٦١) Karen A. Mingst, «Uncovering the Missing Links: Linkage Actors and their Strategies in Foreign Policy Analysis,» in: Laura Neack [et al.], eds. *Foreign Policy Analysis: Continuity and Change in its Second Generation* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1995), pp. 234-238.

(٦٢) Stephen Andrew Kelley, «Better Lucky Than Good: Operation Earnest Will as Gunboat Diplomacy,» (Master's Thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California, 2007), pp. 30-64.

(٦٣) W. Andrew Terrill, «Kuwaiti National Security and the U.S.-Kuwaiti Strategic Relationship after Saddam,» Strategic Studies Institute United States Army War College (SSI, USA) (2007), p. 40.

(٦٤) عبد الله العنزي، «أمن الخليج العربي: دراسة في الأسباب والمعطيات،» **دراسات الخليج والجزيرة العربية** (الكويت)، العدد ٨٣ (١٩٩٦)، ص ٢٦٣.

(٦٥) **التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦** (الكويت: وزارة الخارجية، ٢٠٠٦)، ص ٣٥ ـ ٣٩.

(٦٦) «NATO Istanbul Cooperation Initiative Meeting in Kuwait,» Wikileaks, Reference ID, 06KUWAIT4557, Confidential, Embassy Kuwait, 4/12/2006.

كما أدت المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، دوراً مهماً في سياسة الكويت الخارجية، بسبب دورها في تعزيز أمنها السياسي وكيانها ضد التهديدات العراقية. فمنذ تحرير دولة الكويت حتى اليوم، تركزت تحركات السياسة الكويتية الخارجية تجاه العراق على أساس قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى حرمة الحدود الدولية بين الكويت والعراق، كما رسمتها لجنة الأمم المتحدة الخاصة بترسيم الحدود بين البلدين، ودفع التعويضات الناجمة عن الدمار الذي لحق بالكويت من الغزو العراقي، وإعادة الممتلكات الكويتية المسروقة أثناء فترة الاحتلال، وإعادة الأسرى الكويتيين. لذلك مثلت الأمم المتحدة ووكالتها أحد أهم المحاور الرئيسية في سياسة الكويت الخارجية لحماية أمنها وكيانها منذ تحريرها، خاصة في معالجة القضايا العالقة بين البلدين منذ سقوط نظام صدام حسين.

خاتمة

استطلع هذا البحث تحليل العوامل المؤثرة في تحركات السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق منذ الغزو الأمريكي للعراق وإسقاط نظام صدام حسين من خلال الوثائق السرية الأمريكية المحرّرة من ويكيليس في ظل عدم وجود دراسات سابقة. ويتضح أن العامل الجغرافي أدى دوراً بارزاً في التحركات الكويتية تجاه العراق، بسبب الحدود المشتركة بين البلدين. كما أدت العوامل الفكرية والسكانية، مثل الانقسام الديني بين السنّة والشيعة في العراق، دوراً سلبياً في تأجيج الصراع السياسي الطائفي في الكويت بين السنّة والشيعة. وأيقنت الكويت أهمية دور العامل الاقتصادي بعد سقوط نظام صدام حسين لإعادة الأمن والاستقرار إلى العراق من خلال تقديم المساعدات المالية والدعم السياسي له. وقد أدت منظمة الأمم المتحدة دوراً بارزاً في تحركات السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق، وذلك بسبب الدور التي توليه هذه المنظمة ووكالتها في دعم المطالب الكويتية تجاه العراق، خاصة حول حل القضايا العالقة بين البلدين □

السّياسة الثّقافية الأمريكية تجاه الوطن العربي: دبلوماسية ثقافية أم إمبريالية ثقافية؟

زايد عبيد الله مصباح(*)

أستاذ العلوم السياسية المشارك،
كليّة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس ـ ليبيا.

يبدو أنه من الملائم والمفيد توظيف المدخل الثقافي في دراسة السياسة الخارجية الأمريكية، خلال هذه الفترة، التي أخذ فيها منظّرو هذه السياسة وصانعو قراراتها يعوّلون كثيراً على نجاعة الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه الوسائل الثقافية في إنجاز المقاصد والأهداف الخارجية للسياسة الأمريكية. فقد حظِيَ موضوع الدّبلوماسيّة الثّقافيّة باهتمام متزايد في خطاب العقل الإرشادي الأمريكيّ منذ مطلع القرن الحالي، خاصّة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. فثمّة فيض من الدّراسات التي زخرت بها أدبيّات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تناولت الدّبلوماسيّة الثّقافيّة في جوانب تنظيريّة، ومعالجات تحليليّة تهدف في مجملها إلى تقديم وصفات إرشادية لدوائر صنع السياسة الخارجيّة الأمريكيّة(١).

وكان الاهتمام بالمنطقة العربيّة محوراً مشتركاً لمعظم ـ إن لم يكن جميع ـ تلك الدّراسات. لهذا يتناول هذا البحث بالدّراسة والتّحليل (السّياسة الثّقافيّة الأمريكيّة تجاه الوطن العربي) معتمداً في منطلقاته الفقهيّة على أدبيّات العلاقات الدّوليّة والنّظريّة السياسية، في ما يخصّ تحديد مفهوم الدّبلوماسيّة الثّقافيّة (Cultural Diplomacy)، والتّمييز بينه وبين مفهوم سياسة الهيمنة والتّوسّع الثّقافي، أو الإمبرياليّة الثّقافيّة (Cultural Imperialism) بشيء من العمق المعرفي، نظراً إلى وجود نوع من القصور الملحوظ، في هذا الشأن، لدى عدد من الكتابات الأمريكية عند تناولها للبعد الثقافي للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث يظهر فيها نوع من اللبس بين مفهوم العمل الثقافي في بعده السياسي، ومفهوم الاتّصال الثّقافيّ البيني في بعده الدّبلوماسي.

(*) البريد الإلكتروني: zayedabaid@yahoo.com.

(١) انظر على سبيل المثال: Helena K. Finn, «The Case for Cultural Diplomacy: Engaging Foreign Audiences,» *Foreign Affairs*, vol. 82, no. 6 (November-December 2003), pp. 15-20; John Lenczowski, «Cultural Diplomacy, Political Influence, and Integrated Strategy,» in: J. Michael Waller, ed., *Strategic Influence: Public Diplomacy, Counterpropaganda, and Political Warfare* (Washington, DC: The Institute of World Politics Press, 2008), pp. 74-99, and Joseph S. Nye, Jr., *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: Public Affairs, 2004).

إن هذا القصور الذي لاحظته من خلال مطالعة الأدبيات الأمريكية قد شحذ في نفسي دوافع التّساؤل عن حقيقة أو مجازيّة عبارة «الدّبلوماسيّة الثّقافيّة الأمريكيّة» في توصيف معطيات السّياسة الثّقافيّة الأمريكيّة تجاه المنطقة العربيّة. وينطلق هذا البحث من فرضيّة مفادها أنّ هناك تعمّداً في التّلبيس بين المفهومين لمقاصد تحريضيّة سياسيّة تبرر الهيمنة وميول التّوسّع الثّقافي في دوائر صنع السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة. فهذه العبارة ـ أيّ «الدّبلوماسيّة الثّقافيّة الأمريكيّة» ـ الرّائجة في الكتابات الأمريكيّة، عموماً، تعدّ نوعاً من التّهذيب أو التّبرئة للإمبرياليّة الثّقافيّة. وبالتّالي، فإنّ مضمون هذه الفرضيّة، بهذا المعنى، يجعل من الأهميّة بمكان الاستدلال بما ورد في إحدى دراسات أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة برونل (Brunel)، آدم كوبر (Adam Cooper)، حيث يقول: «الأكاديميون الأمريكيّون يشنّون حروباً ثقافيّة (لكنّ عدد القتلى قليل)»[٢].

ثمة فرق كبير بين الدبلوماسية الثقافية، بوصفها وسيلة معيارية تشترط مبدأ التفاهم المتبادل [...] وبين الإمبريالية الثقافية بوصفها أداة خارجية ذات قوّة ثقافية خفية مسخّرة للتوظيف السياسي خدمة للمصلحة الوطنية المطلقة على حساب الآخرين.

انطلاقاً من المعطيات السّالفة، فإنّ المعالجة التّحليليّة للإشكاليّة المطروحة في هذا البحث تقتضي، في المقام الأوّل، تحديد مفهوميّ «الدّبلوماسيّة الثّقافيّة» و«الإمبرياليّة الثّقافيّة»، وأوجه الفرق أو الاختلاف بينهما. كما تتطلّب، أيضاً، عرض أسباب ودلائل تزايد الاهتمام الثقافي الأمريكي بالوطن العربي، إضافةً إلى تحليل استراتيجيّة السّياسة الثّقافيّة الأمريكيّة تجاه المنطقة العربيّة على مستوى الأهداف ومستوى الأساليب وما ينجم عن هذه الاستراتيجيّة من مخاطر مختلفة على المستويات كافّة.

تأسيساً على ذلك، تتحدّد تقسيمات هذا البحث في ثلاثة مباحث أساسيّة؛ **المبحث الأوّل** منها يختصّ بالمناقشة الأدبيّة للإطار المفاهيميّ. ويهتمّ **المبحث الثاني** بدراسة أسباب ودلائل تزايد الاهتمام الثّقافيّ الأمريكي بالوطن العربي. أمّا **المبحث الثّالث**، فيعالج بالتّحليل استراتيجيّة السياسة الثّقافيّة الأمريكيّة تجاه الوطن العربيّ.

أولاً: المناقشة الأدبية للإطار المفاهيمي

إنّ معطيات الإشكاليّة المطروحة في هذا البحث، كما أوضحت في المقدّمة، تقتضي، بالضّرورة تحديد مفهوم «الدّبلوماسيّة الثّقافيّة»، وتوضيح الفرق أو مكامن الاختلاف بينه وبين

---

(٢) آدم كوبر، «الثقافة: التفسير الأنثروبولوجي،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٥، العدد ٤٠١ (تموز/يوليو ٢٠١٢)، ص ٥٢.

مفهوم «الإمبريالية الثقافية»، إذ إن ضبط المحدد الرئيسي أو الخط الفاصل بينهما يرسم ويحدّد ملامح هويّة كلّ منهما، ويجعل صورة الإدراك الذهني لدى القارئ أكثر شفافية ووضوحاً. وبالتّالي يكون من السهل التعرّف إلى حقيقة السياسة الثقافية الأمريكية تجاه الوطن العربي، في ما يخصّ نعتها بسمات أو هويّة أحد هذَين المفهومين.

عليه، فإن السؤال الذي يمكن طرحه للمناقشة والإجابة، الآن، هو: ما هي الدبلوماسية الثقافية؟ وما الفرق بينها وبين الإمبريالية الثقافية؟

عند التحدّث عن الدبلوماسية الثقافية، فإنّ الحديث يكون متعلّقاً بدور العامل الثقافي في العلاقات الدولية. وإذا كان ذلك يختصّ بالسياسة الخارجية لدولة ما، فإنه يعني محاولة تلك الدّولة ممارسة النفوذ والتأثير في البيئة الدولية من خلال توظيف الركن الثقافي، أو ما يعرف بـ «البعد الرابع للسياسة الخارجية»[٣] بوصفه بعداً مضافاً إلى أبعاد النفوذ التقليديّة الثلاثة: الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية.

وقد تزايدت أهمية الوسائل الثقافية في العلاقات الدولية بحكم التطوّر التقاني الذي شهده العالم، وما صاحب ذلك من تقدم في حركة الاتصالات الدولية على المستويات كافّة، إضافةً إلى سِمة المرونة والإقناع النابعة من القيم الإنسانية التي تتضمّنها الثقافة، وتساعد على فتح قنوات التواصل والحوار، وإزالة حواجز التواصل ونقاط التأزّم، وتحفظ الأبواب مفتوحة في الأوقات والظروف الصعبة[٤]. كما أنّ نتائج التأثيرات المترتّبة على الوسائل الثقافية «تكون أكثر استقراراً واستمراراً من تلك التي يقود إليها استخدام الوسائل العسكريّة والاقتصاديّة»[٥].

ولكون الدبلوماسية هي «فنّ أو ممارسة لإدارة العلاقات الدولية»[٦]، فإنّ الثقافة تبعاً لذلك تؤدي دوراً مهماً في فعالية النشاط الدبلوماسي بين الدول، من خلال تعزيز سبل التفاهم المتبادل، عن طريق الجاذبيّة والإقناع بدلاً من الإرغام[٧]. فهذه المفاهيم الثلاثة: الدبلوماسية، والثقافة، والتفاهم المتبادل، تشكّل في مُجْملها عناصر التفسير الأدبي للدبلوماسية الثقافية. وفي هذا الصدد، يعرّف ميلتون كامينز، الابن (Milton Cummings, Jr.)، أستاذ العلوم السياسية في جامعة هوبكنز، الدبلوماسية الثقافية بأنها «تبادل الأفكار والمعلومات والفن وغيرها من جوانب الثقافة بين الأمم وشعوبها من أجل تعزيز التفاهم المتبادل»[٨].

---

(٣) لويس دوللو، **العلاقات الثقافية الدولية**، ترجمة بهيج شعبان؛ مراجعة هنري زغيب (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٤)، ص ٤٨.

(٤) Kirsten Bound [et al.], *Cultural Diplomacy* (London: Demos, 2007), pp. 52-56.

(٥) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط ٤ (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٥)، ص ٥٦٧.

(٦) Bound [et al.], Ibid., p. 22.

(٧) جوزيف س. ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي؛ تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٠٧)، ص ١٢.

(٨) Lenczowski, «Cultural Diplomacy, Political Influence, and Integrated Strategy,» p. 74.

ويتحدث الناقد فرانك نينكوفيتش (Frank Ninkovich) عن الدبلوماسية الثقافية، ويرى أنها «تعزيز فهم الثقافة الأمريكية في الخارج»[٩]. كما ترى هيلانا فين (Helana K. Finn)، الدبلوماسية الأمريكية ومن كبار الممارسين للشؤون الثقافية في وزارة الخارجية الأمريكية، أن الدبلوماسية الثقافية تتكوّن من جهود لتحسين الفهم الثقافي، وكسب ولاء الأجانب للمشروع الأمريكي طوعياً[١٠].

بهذا المعنى، يمكن فهم «الدبلوماسية الثقافية»، على مستوى النشاط، بأنها نوع من المزج أو التفاعل التكاملي بين ما يسمّيه جوزيف س. ناي (Joseph S. Nye) القوّة الناعمة (Soft Power) التي تعني القدرة على تحقيق الأهداف عن طريق جاذبية الثقافة بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال[١١]، وبين الدبلوماسية العامّة (Public Diplomacy) التي ترعاها الحكومة، وتهدف إلى إعلام الجماهير أو التأثير في الرأي العام في بلدان أخرى[١٢].

يتجلّى مما سبق، أن الدبلوماسية الثقافية تعدّ من ضمن الوسائل الفاعلة في تحقيق أهداف السياسة الخارجيّة، من خلال تسخير موارد القوّة الناعمة المتمثّلة بمقوّمات الثقافة عن طريق الجاذبيّة والإقناع وتطبيق القيم السياسية بإخلاص في الدّاخل والخارج على النحو الذي يجعلها مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية لدى الآخرين في الخارج[١٣].

إنّ هذا المفهوم المتكامل نظرياً، قد يظلّ مثالياً بالنّظر إلى واقع الممارسة الدولية، وبخاصّة في السياسات الثقافية للدول الكبرى التي تسعى جاهدة إلى كسب النفوذ والهيمنة في معترك السياسة الدولية.

فالواقع الدولي يعكس البعد الصراعي على القيم المادية والمعنوية بين الدول. وفي هذا الصدد يقول الباحث الشهير لويس دوللو (Louis Dollot): «... ذلك لأن الأمر يتعلّق بالتنافس، حتى في قلب منظمة الأونسكو والمنظمات الإقليمية، حيث يجب ألّا تخدعنا عبارة «التعاون» الرنّانة، وسواء أتعلّق الأمر بنشر اللّغة والتظاهرات الأدبية أو الفنّية، وإعطاء المنح أو توزيع المساعدة التقنية، فإنّ كل دولة تسعى إلى توطيد تغلغلها الثقافي، وإذا حصلت على منافع فإنّ هذا يكون عامّة على حساب الآخرين...»[١٤].

ومن هذا المنطلق، يمكن تحديد الخيط أو الخطّ الفاصل بين مفهوم «الدبلوماسية الثقافية» ومفهوم «الهيمنة» أو «الإمبريالية الثقافية»؛ فالأول يتصف بالأخلاقية التي تمنحه قيمة معنوية

---

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) Finn, «The Case for Cultural Diplomacy: Engaging Foreign Audiences,» 15-20.

(١١) ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ص ١٢.

(١٢) Carnes Lord, «What «Strategic» Public Diplomacy Is,» in: Waller, ed., *Strategic Influence: Public Diplomacy, Counterpropaganda, and Political Warfare*, p. 43.

(١٣) ناي، المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٤) دوللو، **العلاقات الثقافية الدولية**، ص ٥٤ ـ ٥٥.

رفيعة تجعله مشروعاً ومقبولاً، بينما يفتقر المفهوم الأخير إلى هذه السمة، إذ إنّه يهدف إلى التخلص من القيم السياسية العامة أو الحضارية؛ الأمر الذي يجعله في إطار سياسة التوسع الثقافي أو ما يعبّر عنه بخطر تشويه العلاقات الثقافية[١٥].

وإذا كانت السياسة الإمبريالية «تستهدف قلب الوضع القائم والقيام بمراجعة علاقات القوى بين دولتين أو أكثر»[١٦]، فإنّ الإمبريالية الثقافية هي «محاولة للغزو والسيطرة على عقول الناس كأداة لتغيير علاقات القوى بين دولتين»[١٧].

والواقع أن محاولة السيطرة على العقول تعكس الميول البراغماتية والأساليب اللاأخلاقية المبنية على المكر والخبث، بمعنى أنّها نفعيّة تنطلق من النهج المكيافللي ـ الغاية تبرر الوسيلة. وهذا ما عبّر عنه أبرز أقطاب المدرسة الواقعية هانز مورغنتاو (Hans Morganthau)، في تحليله للسياسات الإمبريالية، بالقول: «.. لعلّ ما نسمّيه بالإمبريالية الثقافية، هو أكثر طرائقها مكراً ودهاء، ولو قدّر لها أنْ تنجح بمفردها، فستكون أكثر السياسات الإمبريالية نجاحاً. فهي تهدف إلى الغزو الإقليمي أو السيطرة على الحياة الاقتصادية، مستخدمة من احتلال عقول الناس والسيطرة عليها الوسيلة لتغيير علاقات القوى بين أيّ بلدين»[١٨].

إنّ الاهتمام الثقافي الأمريكي بالوطن العربي ظهر وتعاظم كنتيجة أو استجابة سياسية لمضمون الخطاب الإرشادي الأمريكي الذي يركّز على أهمية وحيوية الجانب الثقافي في التوجيه السياسي.

ثمة، إذن، فرق كبير بين الدبلوماسية الثقافية، بوصفها وسيلة معيارية تشترط مبدأ التفاهم المتبادل[١٩]، وتستند إلى أسس سياسية أخلاقية ـ معنوية، وتمارس التأثير بطرق تبدو مشروعة من جهة[٢٠]، وبين الإمبريالية الثقافية بوصفها أداة خارجية ذات قوّة ثقافية خفية مسخّرة للتوظيف السياسي خدمة للمصلحة الوطنية المطلقة على حساب الآخرين، في إطار من النزعة

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(١٦) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع؛ الكويت: مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ٧١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(١٨) هانزجي مورجنتاو، **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام**، تعريب وتعليق خيري حماد، ٣ ج (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥)، ج ١، ص ٩٨ ـ ٩٩.

(١٩) Lenczowski, «Cultural Diplomacy, Political Influence, and Integrated Strategy,» p. 75.

(٢٠) انظر وقارن: جيمس كورث، «الولايات المتحدة بوصفها قائداً حضارياً،» في: بيتر جي كاتز نشتاين، محرّر، **الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية**، ترجمة فاضل جتكر، عالم المعرفة؛ ٣٨٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٢)، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

الاحتكارية والرغبة في فرض الهيمنة على الثقافات الأخرى، وضمن أساليب مبنية على الإكراه والإقناع الخداعي (Deceitful Persuasion)، وممارسة التأثير بشكل أحادي بعيداً عن التلقائية ومبدأ التبادل في معطيات التفاهم والمنافع بشكل مشترك.

ثانياً: أسباب ودلائِل تزايد الاهتمام الثقافي الأمريكي بالوطن العربي

تشير أدبيات العلاقات الثقافية(٢١) إلى أن بداية اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالثقافة، كعنصر ملازم لسياستها الخارجية، ترجع إلى الثلاثينيات من القرن العشرين، ففي عام ١٩٣٨ أنشأت وزارة الخارجية الأمريكية قسم العلاقات الثقافية الذي انحصر عمله الرسمي، بداية، في أمريكا اللاتينية، ثم امتد إلى منطقة الشرق الأوسط، وإلى الصين. وبعد أن خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية منتصرة، كقوة دولية بارزة، بدأت تتكيف مع معطيات الواقع الدولي، فتبنّت الدبلوماسية الثقافية كمنهج أساسي في سياستها الخارجية بشكل متداخل ومدعوم في نشاط وكالة الاستخبارات المركزيّة (CIA)(٢٢). وكانت البادرة الأولى في أول آب/أغسطس عام ١٩٤٦ متمثلة بمشروع فولبرايت لتشجيع المبادلات الثقافية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى، ثم تلاه مشروع سميث ـ موند في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ الذي تم بموجبه استحداث دائرة ثقافية في وزارة الخارجية الأمريكية تحمل اسم «الدائرة الدولية للتبادل الثقافي»(٢٣).

ومنذ عام ١٩٥٣، برز دور وكالة الاستعلامات الأمريكية كمؤسسة مركزية للدبلوماسية العامة، وقد أنيطت بها مسؤوليات ثقافية مهمة، وضُمّت إليها محطّة صوت أمريكا في عام ١٩٧٨. وفي عام ١٩٥٩، أُبدلت الدائرة الدولية للتبادل الثقافي في وزارة الخارجية بمكتب الشؤون التربوية والثقافية، الأمر الذي شكّل نقطة البداية لدمج العلاقات الثقافية بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية(٢٤).

وفي الثمانينيات من القرن الماضي، في ظل رئاسة رونالد ريغان، تزايد الاهتمام الأمريكي بالدبلوماسية العامة، كعنصر حيوي للاستراتيجية الوطنية، حيث تم توظيفها لمناهضة الاتحاد السوفياتي والتغلّب عليه(٢٥).

---

(٢١) دوللو، **العلاقات الثقافية الدولية**، ص ١٠٤، وناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ص ١٥٢.

(٢٢) Finn, «The Case for Cultural Diplomacy: Engaging Foreign Audiences,» p. 16.

(٢٣) دوللو، المصدر نفسه، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٢٥) Lord, «What «Strategic» Public Diplomacy Is,» p. 43.

وعلى الرغم من أن اهتمام السياسة الثقافية الأمريكية بالمنطقة العربية قد ظهر منذ بداية الخمسينيات مع بروز أهداف المشروع الإمبريالي الأمريكي ـ الصهيوني في هذه المنطقة، فإن هذا الاهتمام زادت حدّته بشكل ملحوظ في السياسة الثقافية الأمريكية مع العقد الأخير من القرن الماضي، وعلى نحو متعاظم مع مطلع العقد الأول من القرن الحالي، وذلك لسببين رئيسيين متتاليين ومتكاملين؛ السبب **الأول** يتمثل بأثر مفعول جرعات التحريض الفكرية، الناجمة عن مقال وكتاب الباحث الأمريكي الشهير صموئيل هنتنغتون (١٩٩٣، و١٩٩٦)[٢٦]، في أذهان صنّاع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية. فهنتنغتون يركّز على أهمية ومحورية العامل الثقافي في الصراعات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، ويرى أن الصراعات الدولية ستكون صدامات حضارية بين الأمم ومجموعات الانتماءات الثقافية والحضارية المختلفة أكثر مما بين الدول، كما يتنبأ بأسبقية وحتمية الصدام الحضاري بين الثقافة الغربية وثقافة الشرق الإسلامي. أما السبب **الثاني**، فهو وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المتمثلة بالهجمات التي تعرّضت لها مواقع في مدينتي نيويورك وواشنطن وما تلاها من توجيه اتّهام إلى عناصر ومصادر عربية بشأن الضلوع فيها. عقب هذين العاملين، وما يرتبط بهما من أسباب تاريخية وسياسية واقتصادية عديدة، وفي ظل معطيات النظام العالمي الجديد ـ بعد الحرب الباردة ـ أخذت السياسة الأمريكية توجس خيفة من الثقافة العربية الإسلامية، ومن ثم التحدّي لها تحدياً سافراً ومباشراً تحت ذرائع مختلفة[٢٧].

ومن هذه المنطلقات، ارتسمت معالم الاهتمام الثقافي الأمريكي بالوطن العربي في استراتيجية جديدة قوامها الترافد بين مسارين أو نهجين: **الأول** إرشادي ـ تحريضي يتمثل بالكتابات والأبحاث الأكاديمية المتعلقة بهذا الشأن، و**الثاني** تنفيذي يظهر في مساعي وجهود الحكومة الأمريكية المعلن منها والخفي في إطار من التكامل بين أدوات الدبلوماسية التقليدية وأدوات الدبلوماسية العامة. فعلى المستوى الإرشادي ـ التحريضي انكبّ الباحثون الأمريكيون على دراسة إشكالية التعامل مع الثقافة العربية من خلال تفكيك هذه الإشكالية إلى إشكاليتين مترابطتين؛ إشكالية التشخيص، أي معرفة السبب، إلى جانب إشكالية التعامل. ففي ما يتعلّق بمعرفة السبب أظهرت الكتابات الأمريكية تساؤلات عن سبب كراهية العرب لمواقف السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية: «لماذا يكرهوننا»[٢٨].

أما في ما يخصّ كيفية التعامل مع هذه الإشكالية، فقد ركّزت الكتابات الأمريكية على أهمية توظيف الجوانب الثقافية بكل أبعادها ومستوياتها من خلال الاستثمار في أدوات القوة

---

(٢٦) Samuel p. Huntington: «The Clash of Civilizations?,» *Foreign Affairs* (Summer 1993), and *The Clash of Civilizations and The Remarking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

(٢٧) عبد الله عبد الدائم، «مستقبل الثقافة العربية والتحديات التي تواجهها،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٤٣.

(٢٨) John Waterbury, «Hate Your Policies, Love Your Institutions,» *Foreign Affairs* (January-February 2003), p. 58.

الناعمة والحاجة إلى الدبلوماسية العامة للسيطرة على المدارك العقلية عبر الوسائل الإعلامية والمبادلات الثقافية، وحتى المناهج التعليمية، تحت ذرائع الإصلاح الثقافي والسياسي. وفي هذا الصدد، نُشرت أبحاث عديدة تحمل عناوين بارزةً في السياق ذاته، مثل: «إدارة حرب الأفكار بالدبلوماسية العامة»[٢٩]، و«الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة»[٣٠]، و«القلوب والعقول على الإنترنت»[٣١]، وغيرها من الأبحاث التي تحرّض على ضرورة توظيف العنصر الثقافي كوسيلة أساسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الوطن العربي من خلال غزو العقول والسيطرة عليها، واتخاذها منطلقاً للتغلغل وممارسة النفوذ في المنطقة لصالح الاستراتيجية الأمريكية على المستويات كافة.

وقد تركت هذه الكتابات التحريضية أثرها الواضح في صنّاع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت الحكومة الأمريكية، على المستوى التنفيذي، بجملة من الجهود والمساعي الملموسة، في إطار المزج بين الدبلوماسية العامة والدبلوماسية التقليدية بقصد إنجاز أهداف السياسة الثقافية الأمريكية في المحيط العربي. فبعد إلغاء وكالة الاستعلامات الأمريكية في عام ١٩٩٩، عندما قامت وزارة الخارجية باستيعاب وظائفها وصارت قريبة من مراكز السياسة[٣٢]، أنشأ البيت الأبيض مكتباً جديداً للاتصالات العالمية (Office of Global Communications) يعمل على تقديم قياسات لمستوى التحسن في مدى استجابة الحكومة الأمريكية للتغطية الإعلامية في ما يخص الحرب على الإرهاب[٣٣].

كما تم إنشاء دعامتين أساسيتين من دعائم وموارد الدبلوماسية العامة، هما: إذاعة راديو **سوا** بتاريخ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٢، وقناة **الحرّة** الفضائية بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، إذ إنّ الهدف الأساسي من إنشائهما هو البثّ باللغة العربية، للترويج للدبلوماسية الأمريكية في الوطن العربي[٣٤].

وفي خطوة أخرى، تهدف إلى ممارسة التأثير الثقافي من خلال التأثير السياسي تحت عباءة الإصلاح، كما سيتّضح في المبحث الثالث من هذا المقال، تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة متعددة الأطراف انطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تحت اسم «مبادرة شراكة

---

(٢٩) انظر: Robert R. Reilly, «Conducting a War of Ideas With Public Diplomacy: An Insider's View,» in: Waller, ed., *Strategic Influence: Public Diplomacy, Counterpropaganda, and Political Warfare*, pp. 120-136.

(٣٠) انظر: Carnes Lord, «Public Diplomacy and Soft Power,» in: Waller, ed., Ibid., pp. 61- 73.

(٣١) انظر: Hampton Stephens, «Hearts and Minds Online: Internetting the Message in Infospher,» in: Waller, ed., Ibid, pp. 282-294.

(٣٢) ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ص ١٥٥.

(٣٣) Lord, «What «Strategic» Public Diplomacy Is,» p. 44.

(٣٤) مأمون فندي، **حروب كلاميّة الإعلام والسياسة في العالم العربي**، ترجمة تانيا ناجية (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨)، ص ٢٢١ ـ ٢٢٤؛ موقع راديو سوا الإلكتروني، <http://www.radiosawa.com>، وموقع قناة الحرة الإلكتروني، <http://www.alhurra.com>.

الشرق الأوسط» (Middle East Partnership Initiative) تهدف إلى دعم جهود حكومات دول الشرق الأوسط لتعزيز الإصلاح في أربع مجالات، هي: السياسة، والاقتصاد، والتعليم، والنهوض بالمرأة[٣٥]. ففي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ أكّدت أليزابيت ليز تشيني (Elizabeth L. Cheney)، النائب الأول لمساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى ورئيس مبادرة الشراكة، آنذاك، في جلسة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، ضرورة العمل على إحداث تغيير في برامج التعليم في البلدان العربية، خاصّة مناهج التنشئة الدينية والثقافية التي تعتبر في رأي الأمريكيين مصدراً أساسياً لانتشار التطرّف والإرهاب في الوطن العربي. وقد عبّرت عن ذلك بقولها: «مكافحة الإرهاب من خلال التعليم...»[٣٦]. وفي هذا الصدد طلبت إدارة الرئيس السابق جورش بوش (الابن) ٣٠ مليون دولار لتمويل مبادرة شراكة الشرق الأوسط في ما يخصّ البرامج التعليمية للسنة المالية ٢٠٠٦[٣٧].

هكذا، يتّضح أنّ الاهتمام الثقافي الأمريكي بالوطن العربي ظهر وتعاظم كنتيجة أو استجابة سياسية لمضمون الخطاب الإرشادي الأمريكي الذي يركّز على أهمية وحيوية الجانب الثقافي في التوجيه السياسي، لأنه يعمل في الخفاء، ويسعى إلى محاولة تغيير الأفكار والاتجاهات والمدارك الذهنية، ومن ثم تأمين المصالح الأمريكية بشكل دائم، وضمان تدفّق الموارد العربية إليها، مع تفادي الخسائر التي كثيراً ما تنجم عن أسلوب الغزو العسكري المباشر. وهذا ما يمكن وصفه بـ «سياسة إخماد المدافع واستمرار المنافع».

إنّ السؤال المهمّ والجدير بالطّرح والمناقشة الآن هو: كيف يمكن فهم السياسة الثقافية الأمريكية تجاه الوطن العربي في ضوء المعطيات والمفاهيم السالف ذكرها؟ إنّ الإجابة عن هذا السؤال تتطلب، بالضرورة، تحليل استراتيجية هذه السياسة بقصد توضيح أهدافها والأساليب المتّبعة في تحقيقها. وهذا ما يتناوله المبحث الثالث.

ثالثاً: استراتيجية السياسة الثقافية الأمريكية تجاه الوطن العربي: المثالب والمخاطر

المقصود بالاستراتيجية، هنا، الأهداف المحددة في السياسة الخارجية الأمريكية، بشكل علني أو ضمني، بشأن التعامل الثقافي مع البلدان العربية والأساليب المتّبعة في تحقيقها على المستويات كافة. وعليه، فإنّ الأمر يتطلّب، في هذا الخصوص، تحليل هذه الاستراتيجية على مستويين رئيسيين؛ مستوى الأهداف، ومستوى الأساليب.

(٣٥) «State's Cheney Says Educational Reform Key to Fighting Terrorism: Bush Administration Requests $30 Million for Middle East Programs,» IIP Digital (19 April 2005), <http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/texttrans/2005/04/20050419180704cpataruk0.3288385.html#axzz2apavwfzm>.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه.

١ ـ التحليل على مستوى الأهداف

بداية، أودّ الإشارة إلى أنّ الدول كافّة، الكبرى منها والصغرى، لا تعبّر عن نواياها ومقاصدها في صيغة قد تتعارض مع القانون الدولي، أو تتنافى مع مثل وقيم الأخلاقيات الدولية، وإنما تسعى إلى إعلان أهدافها في إطار من التبريرات والبواعث المقبولة دولياً. بيد أنّ ذلك لا يحول، من الناحية التحليلية، دون التعرّف إلى حقيقة وخفايا هذه الأهداف. وهذا ما يمكن اتّباعه في تحليل أهداف السياسة الثقافية الأمريكية تجاه الوطن العربي التي كثيراً ما يتم التعبير عنها في الخطاب الأمريكي، سواء على المستوى الرسمي، أو على المستوى التنظيري الإرشادي، بأنّها تتمثلُ بالإصلاح السياسي ومحاربة الإرهاب. وهذا ما يجعل من الأهمية بمكان التساؤل عن حقيقة وخفايا هذه الأهداف.

إنّ عملية زرع القيم الأمريكية بكل أنماطها ومضامينها وتوجهاتها تؤدي إلى خلق ظروف ومعطيات ثقافية تتمكن من خلالها الولايات المتحدة من تحقيق غاياتها ومصالحها في الوطن العربي.

من الناحية التحليلية، يمكن القول إنّ غايات ومقاصد السياسة الثقافية الأمريكية تجاه المنطقة العربية تتحدد في الأهداف الرئيسية التالية:

أ ـ تأمين الوجود الثقافي الأمريكي على النحو الذي يضمن عملية التأثير المستمر والفاعل في اتجاهات الرأي العام العربي وتطويعها للتكيف مع تطلعات ومصالح السياسة الأمريكية في المنطقة. وهذا ما يمكن فهمه من فحوى التقارير الاستشارية الأمريكية التي كثيراً ما توصي بضرورة الاعتماد على الدبلوماسية الثقافية، لأهمية الدور الذي تؤديه في تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي[٣٨].

ب ـ غرس قيم وأنماط الثقافة الأمريكية في الوطن العربي، وتعزيز دورها على المستوى الذي يكفل فتح أبواب القبول العربي أمام السياسة الأمريكية، ومن ثم تأمين مستقبل المصالح الأمريكية وديمومة حصادها النفعي من الموارد العربية. وتتم عملية زرع القيم الأمريكية في الوطن العربي من خلال جملة من الأساليب لعلّ أهمها: الجهود المتنوعة التي تبذلها أجهزة الدبلوماسية العامة الأمريكية التي ترتكز، في الأساس، على حرب الأفكار وفق فرضية المقاربة الأمريكية التي ترى «أنّ النصر النهائي لا يحدث على أرض المعركة وإنما في العقل البشري»[٣٩].

---

(٣٨) «Advisory Committee on Cultural Diplomacy, Diplomacy Report of the Advisory Committee on Cultural Diplomacy,» Department of State (United States), p. 3, <https://en.wikipedia.org/wiki/Cultural_diplomacy#Definition>.

(٣٩) Reilly, «Conducting a War of Ideas With Public Diplomacy: An Insider's View,» p. 120.

وتكمن خطورة هذه الجهود في كونها تستهدف قيم الوجود والأصالة وإضعاف الولاء والانتماء وتذويب الثقافة العربية، واغتيالها من حيث الغاية[٤٠]. وهذا ما يمكن وصفه بأنه مخطط أو عملية اقتلاع للحضارة العربية، أي الانفصال عن الجذور الثقافية والحضارية للأمة العربية أو ما يعرف بـ «التغريب» (Westernization) الذي يهدف إلى طبع العرب والمسلمين والشرقيين عامة بطابع الحضارة الغربية والثقافة الغربية[٤١].

هكذا، فإنّ عملية زرع القيم الأمريكية بكل أنماطها ومضامينها وتوجهاتها تؤدي إلى خلق ظروف ومعطيات ثقافية تتمكن من خلالها الولايات المتحدة من تحقيق غاياتها ومصالحها في الوطن العربي؛ ذلك لأنّ هذه العملية ترتكز على أساس صياغة العقول وتكييف مزاجيتها بما يتلاءم مع معطيات الثقافة الأمريكية. وفي هذا الصدد، تشير الدراسات المهتمة إلى أنّ الواقع العربي تسوده مظاهر التبعية للإمبريالية الثقافية أو الاستتباع الثقافي المتمثل بالاغتراب اللغوي والثقافي وطمس معالم الشخصية العربية، وتشويه صورة الإنسان العربي، وتحويل الثقافة الوطنية إلى مادة استهلاكية، وما صاحب ذلك من تزايد هجرة كثير من العقول العربية إلى الخارج، إضافة إلى فرض بُنى ثقافية في الوطن العربي ترتبط تبعياً بمراكز الإمبريالية الثقافية العالمية[٤٢]، الأمر الذي جرّ العرب إلى «دائرة الخطر الشديد الذي بات يهدد، ليس ثقافتهم وتراثهم وحضارتهم ولغتهم فحسب، بل أيضاً سيادتهم الوطنية، واستقلالهم السياسي، ووحدتهم القومية»[٤٣]. هذا إلى جانب الرسوخ القوي والمتزايد للغة الإنكليزية في مراحل التعليم عموماً، والتعليم الجامعي خصوصاً؛ كنتيجة للعولمة والريادة الأمريكية في مجال تقانة المعلومات والاتصالات، الأمر الذي أدى إلى تدني وتراجع مكانة اللغة العربية[٤٤]. ولا شك في أنّ ذلك يشكل خطراً على المستقبل العربي باعتبار أن اللغة العربية هي دليل الهوية العربية الفردية والجماعية ووسيلة الارتقاء والنهوض بالثقافة العربية.

وتكمن مخاطر زرع الثقافة الأمريكية في الوطن العربي، أيضاً، في كونها تعمل على ترسيخ أنماط وقيم الليبرالية، وهذا أسهم في ظهور ثنائية هائلة بين فكر ليبرالي وفكر سلفي[٤٥]، إذ

---

(٤٠) علي أسعد وطفة، «الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩٢ (شباط/فبراير ١٩٩٥)، ص ٦٦.

(٤١) محمد محمد حسين، **حصوننا مهددة من داخلها** (الكويت: مكتبة المنار الإسلامية؛ الدوحة: مكتبة الثقافة، ١٩٦٧)، ص ١٦١ ـ ١٦٢.

(٤٢) انظر: مسعود ضاهر، **مجابهة الغزو الثقافي الإمبريالي الصهيوني للمشرق العربي: دراسة في الثقافة المقاومة**، سلسلة مواجهة الغزو الثقافي؛ ١ (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، ١٩٨٩)، ص ٢٩ ـ ٣١.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٤٤) حول موضوع تراجع اللغة العربية، انظر: رياض زكي قاسم، «اللغة العربية: من التراجع إلى التمكين،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٦، العدد ٤١٣ (تموز/يوليو ٢٠١٣)، ص ٨١ ـ ٩٦.

(٤٥) انظر: حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٥١.

إنّ هذه القيم الثقافية الوافدة والغازية أدت إلى ردود أفعال ثقافية في الواقع العربي تمثلت بظواهر التفكير السلفي الذي ترسخ من الناحية الذاتية بمقدار الشعور بالعجز عن مواجهة التحديات الناجمة عن هذه الثقافة الغازية، ومن ثم التمسك بالتقاليد والأعراف، والرجوع إلى أمجاد الماضي، بدل التصدي للحاضر والتطلّع إلى المستقبل[٤٦]. وكنتيجة لذلك، حدثت هذه الثنائية. ولعلّ هذا ما يفسر، ولو جزئياً، ما يحدث من صراعاتٍ مذهبية وحزبية وطائفية حادة في الوطن العربي تعمل على تمزيق الأمة العربية وشلّ حركة تطورها، وهذا ما يخدم أهداف أعدائها المتربصين بها وفق سياسة «فرّق تسُد».

ج ـ تذويب عنصري الانتماء والولاء في الثقافة العربية، بقصد طمس الهويّة العربية، وإحلال هوية جديدة محلّها، مبنية على فلسفة استعمارية ترتكز على أساس إقليمي (هويّة شرق أوسطية)، وغايتها القبول بالآخر الغريب والمفروض استعمارياً (إسرائيل)، وذلك بحكم طبيعة العلاقة الاستراتيجية بين المصالح الأمريكية وإسرائيل في المنطقة العربية. ولهذا نلاحظ أن كلّ المبادرات والمشاريع الأمريكية بشأن القضايا العربية ترد في إطار تسمية «شرق أوسطية» بقصد القضاء على الهويّة العربية عموماً.

إنّ هذه الأهداف الأساسية، وما يرتبط بها من أهداف فرعية على المدى القصير، والمتوسط، والبعيد، يتم إنجازها بأساليب ووسائل متعددة ومتنوعة، كما سيتّضح في ما يلي.

٢ ـ التحليل على مستوى الأساليب

تتعدد وتتنوّع أساليب إنجاز أهداف السياسة الثقافية الأمريكية في الوطن العربي وفقاً للمعطيات والظروف السائدة في أيّ من الأوقات. ويمكن إبراز أهمّ هذه الأساليب في الآتي:

١ ـ أسلوب التسلل الثقافي من خلال النفوذ السياسي. ويرتكز هذا الأسلوب على أساس جعل النفوذ الثقافي يتبع النفوذ السياسي أكثر مما يسبقه، وذلك باعتبار أن الغرس الثقافي للولايات المتحدة الأمريكية «يظهر نتيجة لأوضاعها الدبلوماسية أكثر مما يبدو ربحاً لتوظيفات ثقافية بحتة»[٤٧]. فالولايات المتحدة الأمريكية تختلف، في ارتباطها الثقافي بالوطن العربي، عما هو عليه الحال بالنسبة إلى الدول الأوروبية، كفرنسا التي لها تغلغل ثقافي في بعض البلدان العربية بحكم النفوذ الذي مارسته فيها إبّان المرحلة الاستعمارية. ولهذا أخذت الولايات المتحدة تعمل على تكريس جهودها لتهيئة الظروف السياسية المناسبة التي تفسح المجال أمام تطلعاتها الثقافية في المنطقة العربية، وبخاصة بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وذلك وفق

---

(٤٦) انظر: مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦)، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٤٧) دوللو، **العلاقات الثقافية الدولية**، ص ١١٢.

مقاربة ترتكز على أساس «تغيير الثقافة باستخدام السياسة»[٤٨] من خلال ممارسة أساليب الإغراء والضغوط على الحكومات العربية بهدف تغيير مناهج التعليم في الوطن العربي بما يتلاءم مع أهداف السياسة الأمريكية، وذلك، كما أسلفت الإشارة، تحت غطاء «إصلاح النظام التعليمي». فهل نجحت هذه المقاربة في تحقيق مآربها؟

إنّ الإجابة بـ «نعم» قد نجد ما يدعمها من وقائع ودلائل؛ ففي عام ٢٠٠٤ انطلقت مؤتمرات ومبادرات عديدة تبنّت موضوع الإصلاح والتعليم، من ذلك «مؤتمر قمة الجمعيات الأهلية» المعروفة باسم «المنتدى المدني العربي»، وإعلان الدوحة من أجل الديمقراطية والإصلاح، ووثيقة الإسكندرية، وإعلان صنعاء، والبيان الختامي للقمة العربية في تونس[٤٩].

إنّ قيم الثقافة الأمريكية الغازية للوطن العربي قد أسهمت بدورها في إحداث اختلافات بين اتجاه يرفض الثقافة الوافدة، ويتمسك برصيد الأصالة، واتجاه متأثر بهذه الثقافة، ويسعى إلى تقليدها في مظاهر الحداثة.

وإلى جانب ذلك، ظهرت بوادر ومؤشرات على تغيير مناهج التعليم في البلدان العربية، حيث «أعلن في اليمن عن إلغاء المعاهد الدينية»[٥٠]، كما أعلن في السعودية عن «أنّ اجتماعات قد عقدت بين مسؤولين سعوديين من وزارة المعارف، ومسؤولين أمريكيين، لتوضيح سلامة المنهج التعليمي وعدم حضّه أو تشجيعه على الإرهاب ومعاداة الآخر...»[٥١].

وفي مصر، تم الإعلان، في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٠، عن «إجراء تعديلات بمناهج التربية الدينية في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي من الصف الأول الابتدائي وحتى الصف الثالث الثانوي»[٥٢]، حيث أشار وزير التعليم المصري في مؤتمر عقد يوم ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بحضور مفتي الديار المصرية «إلى أنّ بعض هذه المناهج يحتوي على عبارات التطرف والعنف»[٥٣].

هكذا، يتضح أن أسلوب التغلغل الثقافي من خلال النفوذ السياسي يعتبر من جهة ترجمة لمضامين الكتابات الأمريكية التي تحضّ على العمل بأسلوب المزج أو التكامل بين الدبلوماسية

---

(٤٨) انظر: حسين الحاج علي أحمد، «تغيير الثقافة باستخدام السياسة: الولايات المتحدة وتجربة العراق،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٤ (آب/أغسطس ٢٠٠٣)، ص ٥٣ ـ ٧٦.

(٤٩) أشرف محمد عبد الله ياسين، «السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٢٦ (ربيع ٢٠١٠)، ص ٨٦.

(٥٠) أحمد، المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) «مصر: تغيير مناهج الدين في جميع مراحل التعليم،» **الشرق الأوسط**، ٢٧/٤/٢٠١٠، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=48article=567024&issueno=11473>.

(٥٣) المصدر نفسه.

العامة والدبلوماسية التقليدية[٥٤]، ومن جهة أخرى هو أسلوب مجدٍ وناجح بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأنه يحقق مرادها عن طريق الجاذبية تفادياً لنتائج غير مرغوب فيها، وهي كثيراً ما تنجم عن الأسلوب الحربي المرتكز أساساً على توظيف عنصرَي القوة والإكراه في تحقيق الأهداف، وما يترتب على ذلك من خسائر فادحة على المستويين العسكري والمادي.

ب ـ التسلل الاستخباري تحت غطاء ثقافي. ويتمثل هذا الأسلوب بالنشاط الذي تمارسه السياسة الأمريكية من خلال إنشاء فروع للمؤسسات الثقافية الأمريكية في البلدان العربية، كإقامة الجامعات والمراكز الثقافية والبحثية وغيرها من المؤسسات وما يرتبط بها من أنشطة هادفة؛ كعقد الندوات، وتنظيم المؤتمرات، وبرامج المنح الدراسية والتدريبية، وتشكيل فرق البحث والدراسات الميدانية الإقليمية وغيرها[٥٥]. فهذه المؤسسات في حقيقة وجودها هي بمثابة لافتات يتم من خلالها ممارسة أنشطة هادفة ومشبوهة ومدعومة من طرف وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)[٥٦]. وهي بذلك تؤدي دوراً مهماً ومحورياً في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، لأنها تسهم في تغذية مؤسسات صنع القرار الأمريكي بمعلومات دقيقة من مصادر موثوق بها، إضافة إلى ما تقوم به من دور في التعرّف إلى اتجاهات قادة الرأي والمسؤولين في البلدان العربية، ومن ثم تهيئة أنجع الوسائل والسبل للاتصال بهم والتأثير فيهم[٥٧]. ومن الأمثلة التي يمكن الاستدلال بها، في هذا الصدد، الدور الذي يقوم به مكتب المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي في منطقة الخليج العربي، حيث ثبت أنّ له أهدافاً مشبوهة وغير معلنة[٥٨].

هكذا، يمكن القول إنّ هذه المؤسسات تضطلع بدور أساسي ومزدوج، فهي من ناحية تقوم بدور استخباري يتمثل بجمع المعلومات عن المنطقة العربية، ومن ناحية أخرى تعمل على أمركة هذه المنطقة، أي نشر قيم الثقافة الأمريكية في أوساطها على المستويات كافة.

ج ـ أسلوب التشويق والاجتذاب. وهو يعتمد على الأدوات والوسائل الثقافية بأنواعها المختلفة، سواء البطيئة منها (الكتب والفنون والمبادلات) أو السريعة المتمثلة بوسائل التواصل الرقمية، كالإنترنت والقنوات الفضائية والتقارير الإخبارية التي تنتقل سمعياً أو بصرياً بشكل مباشر وواضح ومثير. فهذه الوسائل تعطي مفعولها التأثيري عن طريق الترويض بأساليب سيكولوجية، كالإغراء والإقناع والجذب، ومن ثمّ السيطرة على القلوب والعقول، حيث تكمن

---

(٥٤) انظر على سبيل المثال: Lord, «What «Strategic» Public Diplomacy Is,» pp. 54-55.

(٥٥) انظر: عبد النبي اصطيف، «الاستشراق الأمريكي من النهضة إلى السقوط: عولمة دراسات المنطقة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٣ (تموز/يوليو ١٩٩٨)، ص ٢٦ و٣٥.

(٥٦) انظر وقارن بـ: المصدر نفسه، ص ٣٥، و Finn, «The Case for Cultural Diplomacy: Engaging Foreign Audiences,» pp. 16- 17.

(٥٧) حسين، **حصوننا مهددة من داخلها**، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٥٨) انظر: جاسم يونس الحريري، «مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٥، العدد ٤١٠ (نيسان/أبريل ٢٠١٣)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

الأهداف الحقيقية لحرب الأفكار التي تتأصل، من حيث بواعثها وأسبابها، على أساس تضارب أو تصادم الإرادات.

وقد اعتمدت المقاربة الأمريكية، في هذا الصدد، على التقانة وتكييفها مع معطيات عصر المعلومات المعولمة لتحقيق أهداف السياسة الثقافية الأمريكية. وهذا ما يمكن فهمه من خطاب كارين هيوز (Karen Hughes) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بوصفها وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الدبلوماسية العامة ـ آنذاك ـ حيث أعلنت فيه عن مبادرة التقانة لاستخدام شبكة الإنترنت والمحادثة عبر هذه الشبكة، إلى جانب الرسائل النصّية في عملية توصيل ونشر القيم والمثل الأمريكية في الخارج[٥٩].

والواقع أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ـ كما أسلفت الإشارة ـ قد تبنّت هذه المقاربة لتنفيذ سياستها الثقافية في الوطن العربي بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ففي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ صوّت الكونغرس على تخصيص مبلغ ٣٤,٦ مليون دولار أمريكي لتأسيس شبكة راديو الشرق الأوسط (Middle East Radio Network (MERN))[٦٠]. وقد بدأت هذه الشبكة بالبث باللغة العربية، حيث تم تشغيل إذاعة راديو **سوا** في شهر آذار/مارس ٢٠٠٢ لتحلّ محلّ إذاعة صوت أمريكا[٦١]. وهي تبثّ فقرات موسيقية عربية، إلى جانب ما يتضمنه موقعها على الإنترنت من مقالات قصيرة مطبوعة، كما تبثّ برامج سمعية مباشرة. وفي خطوة أخرى في المسار نفسه، انطلقت قناة **الحرّة** الفضائية في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤، وتم تزويدها في آب/أغسطس ٢٠٠٥ بموقع جديد على الشبكة الإلكترونية[٦٢].

وعلى المستوى المالي، يتم تغطية أنشطة هذه الوسائل الإعلامية من طرف المؤسسات الحكومية الأمريكية. على سبيل المثال أطلقت وزارة الخارجية الأمريكية في أواخر عام ٢٠٠٢ «حملة القيم المشتركة بميزانية قدرها ١٥ مليون دولار أمريكي استهدفت من خلالها قلوب العرب والمسلمين وعقولهم»[٦٣].

إنّ علامة الاستفهام الأساسية التي يمكن إثارتها حول هذه الوسائل الأمريكية تتمثل بالتساؤل عن مدى دقّة وعدالة مضامينها. فهل تحرص هذه الوسائل على الالتزام بالتلقائية

---

(٥٩) انظر: Stephens, «Hearts and Minds Online: Internetting the Message in the Infosphere,» p. 288.

(٦٠) فندي، **حروب كلاميّة الإعلام والسياسة في العالم العربي**، ص ٢٢١.

(٦١) بدأت إذاعة صوت أمريكا تقديم برامجها المنتظمة الموجهة إلى الوطن العربي باللغة العربية عام ١٩٥٠. ولكن بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أوقفت الإذاعة البرامج باللغة العربية، وفي الوقت نفسه انطلقت إذاعة ساوا. للمزيد انظر: «صوت أمريكا،» ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%d8%b5%d9%88%d8%aa_%d8%a3%d9%85%d8%b1%d9%8a%d9%83%d8%a7>.

(٦٢) انظر: Stephens, «Hearts and Minds Online: Internetting the Message in the Infosphere,» p. 287.

(٦٣) فندي، **حروب كلاميّة الإعلام والسياسة في العالم العربي**، ص ٢١٩.

والدقّة والموضوعية، أم أنها تعمل على لوي عنق الحقائق لتوظيفها في اتجاه يخدم أهداف السياسة الأمريكية؟

تهدف الولايات الأمريكية في سياستها الثقافية تجاه الوطن العربي إلى تأمين وجودها الثقافي على النحو الذي يضمن ديمومة تأثيرها في اتجاهات الرأي العام العربي، وتطويعها للتكيف مع مصالحها.

الواقع أنّ هناك العديد من المآخذ على وسائل الإعلام الأمريكية في تناولها للقضايا العربية، إذ يؤخذ عليها أنها «تُحجِم عن التساؤل بشأن سلوك إسرائيل بوجه عام تجاه الفلسطينيين وعملية السلام العربي ـ الإسرائيلي»[٦٤]، بل إنّ هناك من يشير إلى ظهور دلالة التحيُّز إلى إسرائيل في وسائل الإعلام الأمريكية، من خلال اعتبارها لسلوكيات إسرائيل العدوانية ضد الفلسطينيين جزءاً من الحرب الأمريكية على الإرهاب[٦٥].

هذه المآخذ تدل على أنّ وسائل الإعلام الأمريكية تمارس عملية التأثير والإقناع من خلال تشويه أو إسقاط بعض جوانب الحقيقة لتوظيفها في اتجاه يخدم أهداف السياسة الأمريكية وإسرائيل، وهذا ما يمكن اعتباره «الإقناع الخداعي» وفقاً لتعبير روبرت أ. دال (Robert A. Dahl)[٦٦].

إضافة إلى ما سبق، فإنّ قيم الثقافة الأمريكية الغازية للوطن العربي قد أسهمت بدورها في إحداث اختلافات بين اتجاه يرفض الثقافة الوافدة، ويتمسك برصيد الأصالة، واتجاه متأثر بهذه الثقافة، ويسعى إلى تقليدها في مظاهر الحداثة. وقد أدّت هذه الاختلافات إلى حدوث نوع من التصدّع الثقافي في وعاء الهوية العربية الذي يمكن وصف تداعياته المختلفة بأزمة الهوية.

خاتمة

نخلص من المعالجة التحليلية السابقة إلى النتائج التالية:

١ ـ تأثير الكتابات الأمريكية في مسار السياسة الثقافية الأمريكية تجاه المنطقة العربية. فقد تزايد اتساع دائرة الاهتمام الثقافي الأمريكي بهذه المنطقة مع مطلع هذا القرن تحت تأثير سببين رئيسيين: **الأول** هو صدور كتابات صموئيل هنتنغتون الذي يركز على أهمية العامل الثقافي في الصراعات الدولية، ويتنبّأ بأسبقية وحتمية الصدام الحضاري بين الثقافة الغربية

(٦٤) فواز جرجس، «السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي: كيف تُصنع؟ ومن يصنعها؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٣ (تموز/يوليو ١٩٩٨)، ص ٩٦.

(٦٥) نبيل دجاني، «أجهزة الإعلام الغربية وموضوع الإرهاب،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩١ (أيار/مايو ٢٠٠٣)، ص ٣٣.

(٦٦) في ما يخصّ تعريف الإقناع الخداعي، انظر: روبرت أ. دال، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة علا أبو زيد؛ مراجعة علي الدين هلال، ط ٥ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، [د. ت.])، ص ٦٠ ـ ٦١.

والثقافة الإسلامية. ويتمثل **الثاني** بوقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وما تلاها من توجيه الاتهام إلى أطراف عربية بشأن التورط فيها.

٢ ـ ارتكزت المقاربة الأمريكية في سياستها الثقافية تجاه الوطن العربي على أساس حرب الأفكار، للسيطرة على المدارك العقلية عبر وسائل الإعلام المختلفة، وأيضاً من خلال الضغط على الحكومات العربية لتغيير مناهج التعليم تحت غطاء الإصلاح الثقافي والسياسي.

٣ ـ تهدف الولايات الأمريكية في سياستها الثقافية تجاه الوطن العربي إلى تأمين وجودها الثقافي على النحو الذي يضمن ديمومة تأثيرها في اتجاهات الرأي العام العربي، وتطويعها للتكيف مع مصالحها من خلال غرس قيم وأنماط الثقافة الأمريكية في المنطقة، إلى جانب تذويب عنصري الانتماء والولاء في الثقافة العربية، بقصد طمس الهوية العربية، وإحلال هوية شرق أوسطية محلها.

٤ ـ تتعدد وتتنوع أساليب إنجاز أهداف السياسة الثقافية الأمريكية في الوطن العربي وفقاً للمعطيات والظروف الإقليمية والدولية السائدة في أي وقت من الأوقات. ومن أبرز هذه الأساليب: أسلوب التسلل الثقافي من خلال النفوذ السياسي، وأسلوب التسلل الاستخباري تحت غطاء ثقافي، وأسلوب التشويق والاجتذاب المبني على الإقناع الخداعي.

٥ ـ ملامح التوجه الإمبريالي تتجلى في السياسة الثقافية الأمريكية تجاه الوطن العربي عبر مظاهر عديدة تبرز في وسائلها وأساليبها الثقافية المختلفة؛ كالحرب الفكرية، والإقناع الخداعي، وميول التوسع والهيمنة والتشويه الثقافي. فهذه المظاهر تعكس إلى حدّ بعيد معاني ودلالات الغزو الثقافي □

نكبة العراق: الاحتلال، المذهبية، «داعش»

عبد الإله بلقزيز

مفكّر عربي من المغرب، وعضو اللجنة التنفيذية،
ومجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

ليس من شكّ في أن رحيل نوري المالكي من السلطة في العراق سيريح العراقيين جميعاً: الذين عارضوه بشدة، طوال الأعوام الماضية، والذين حالفوه ومكّنوا له أسباب البقاء قبل الانقلاب عليه، بمن في ذلك أعضاء حزبه وكتلته النيابية. والرحيل هذا اجتمع عليه العالم والإقليم نظيرَ اجتماع العراقيين عليه: ارتضاه وسعى فيه مَن ناهضوه ـ جهرة ـ في الإقليم، وساعدوا المعارضة وسائر العراقيين في الوصول إليه؛ ووافق عليه ـ تحت وطأة الضغط ـ أولياءُ نعمته في الولايات المتحدة الأمريكية وإيران. ونحسَب أنه ما من سابقةٍ، في التاريخ المعاصر، حَصَل فيها مثل هذا الإجماع ـ بين المختلِفين والمتخاصمين ـ على رحيل رجُلٍ من السلطة كما حصل مع المالكي.

مَن يحاول أن يصوّر الرحيل، والإجماع الوطني ـ الإقليمي ـ العالمي عليه، وكأنه «مؤامرة» إنما يعطي المالكي مكانةً تفوقُ حجمه، ويُهين شعب العراق الذي اكتوى بتسلطيته وفساده، طوال ثماني سنوات من حكمه، ويستهين بالقوى المحيطة والدولية التي ائتلفت ضدّه. لقد كان عهدُه السياسي كابوساً ثقيلَ الوطأة على العراقيين ثِقْلاً لا عَهْدَ لهم به قبلاً. وكان الظنّ، في ما مضى، أنه كذلك (أي كابوس) بالنسبة إلى قسمٍ من العراقيين فقط: تحيَّف نظامُ المالكي في حقهم فأقصاهم من المشاركة في السلطة والثروة، نتيجة موقفه الطائفي والمذهبي المغلق والبغيض، وعداوته الشديدة للمقاومة الوطنية أثناء الاحتلال... إلخ، ولكن تبيَّن أنه كان كابوساً عند قسمٍ آخر ظُنَّ أنه حظيَ بالأثرة من نظام المالكي، وأن ثِقْل وطأةِ ذلك الكابوس عليه لم يكن أقلّ ممّا كان عند القسم العراقي الآخر؛ فلقد وزّع الرجلُ أسباب النفور منه على الجميع!

ذهب المالكي غيرَ مأسوف عليه. ولكن هل ذهبت معه أزمةُ النظام السياسي، وأزمة الدولة والكيان الوطني في العراق؟ هل يعني رحيلُه نهايةً لحال التأزُّم السياسي الشديدة والمديدة في البلد، ونهايةً للاستقطاب الداخلي والمنازعات الأهلية المستمرة، التي مزقتِ النسيج الاجتماعي والوطني، وحوَّلتِ العراق من وطنٍ جامع ودولةٍ موحَّدة إلى معازِل أو كانتونات ومناطق مغلقة على نفسها تتقاسم النفوذ والثروة بقوة الأمر الواقع؟

لا نقول هذا الذي نقوله لأن الذي جِيءَ بِهِ ـ بدلاً من المالكي ـ ينتمي إلى البيئة الحزبية والنيابية نفسِها التي ينتمي إليها المالكي، وإنما نُلقي بهذه التساؤلات على أزمةٍ عميقة في العراق لم يكن عهدُ المالكي إلّا واحداً من نتائجها. والأزمات لا تُحلّ بمعالجة نتائجها، وإلّا ولَّدت أخرى إنْ بقيت أسبابُها التكوينية والبنيوية من دون علاج! والأزمة في العراق، أمس واليوم، أزمةُ كيان أو **أزمة الدولة الوطنية**، التي قوَّضها الاحتلال الأمريكي وأعاد تركيبَ النظام السياسي فيها على أسس تفكيكية تضع القواعد والأسباب لتوليد أزمتها باستمرار. ولأزمة الدولة الوطنية في العراق اليوم **مظهران** وعنوانان: **أزمة النظام السياسي**، القائم على الاحتصاص («المحاصصة») الطائفي والمذهبي والإثني، و**أزمة الغزو «الجهادي»** التكفيري الخارجي الذي يمزق النسيج الاجتماعي العراقي.

في الوجه **الأول** من الأزمة، أتت هندسةُ بول بريمر للنظام السياسي (= الطائفي ـ المذهبي ـ الإثني) في العراق تستكمل عملية تدمير الدولة الوطنية التي بدأتْها الغزوةُ الكولونيالية الأمريكية ـ البريطانية في العام ٢٠٠٣. قضت تلك الهندسةُ بتقسيم النظام بين «مكونات» (= عصبيات) ثلاث، وبتقسيم الوطن إلى دويلات ثلاث، وتوفير الشروط المادية لتمكين محافظات أربيل ودهوك والسليمانية (= كردستان العراق) من مقومات «الاستقلال» والذهاب بالحكم الذاتي إلى الانفصال! ولما كان احتلال العراق قد أسفر عن «منتصر» ومهزوم، فقد حظِي «المنتصر» بالقسط الأعظم من «كعكة» السلطة والثروة، وقُذِف للمهزوم بما شَاطَ عن حاجة «المنتصر». أزْمات العراق جميعُها، منذ العام ٢٠٠٣، متولّدةٌ من هذا الخلل الحادّ في التوازن الذي كرّستْه الهندسة الكولونيالية للنظام من طرف بول بريمر، ونظام المالكي ترجمةٌ مادية لذلك الخلل وتلك الهندسة. ولذلك ليس لمشروعٍ طائفي ـ مذهبي حاكم إلّا أن يُنجب مشروعاً نقيضاً ينهل من الأسس عينِها!

ولا يَظنَنَّ أحدٌ أن الردَّ على ذينك الخلل والهندسة يكون بتعديل الميزان وتغليب كفة فريق على فريق، أو بالنَّصَفَة في قسمة «الحقوق» الطائفية والمذهبية والإثنية، وإنما يكون بالخروج عن هذا النظام العصبويّ برمّته إلى نظامٍ وطنيّ جامع قائم على علاقات المواطنة والاندماج الاجتماعي والوطني. وليس ذلك بعزيزٍ على العراقيين ـ ولا غريب عن تاريخهم السياسي المعاصر ـ إنِ اجتمعت إرادتُهم على ذلك، واستقلّوا بقرارهم السياسي والسيادي. قد تطول الطريق إلى هذا الهدف، لكنها وحدها السبيل إلى إعادة بناء الوطن والدولة، وكفِّ أخطار التفكُّك والتقسيم والحرب الأهلية؛ التي تقترحها الطائفية والمذهبية على البلد وشعبه.

وفي الوجه **الثاني** من الأزمة، تُمثّل الغزوة الجامحة لتنظيم «داعش» ـ وقد انتقل نطاقُها من الفلوجة إلى الموصل إلى مدن الشمال إلى مداخل بغداد ـ الضغطَ السياسيَّ والعسكريَّ على كيان العراق، ووحدته الوطنية والإقليمية، بعد ضغط الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني وتداعياته التدميرية والتفكيكية المستمرة مفاعيلُها ـ حتى اليوم ـ من دون انقطاع. وتعادل نتائجُ هذه الغزوة «الجهادية» النتائجَ عينَها التي خلّفها الغزو الكولونيالي الأمريكي؛ فإلى أنها أزهقت أرواح العراقيين ـ في المناطق التي حطَّت فيها رحالها ـ شرّدت مئات الآلاف من مدنهم وقراهم

ومساكنهم، ورمت بهم في الجبال أو في الفيافي هائمين على وجوههم، ومزّقتِ البقية الباقية من الروابط التي تجمع بين العراقيين من المِلل والنِّحل كافة، وكفّرت مخالفيها من المسلمين، حتى من «أهل الجماعة والسّنّة»، وأخذتِ البيعة لأميرها (الذي صار «خليفة») كَرْهاً بالحديد والنار، ووضَعَتْ يدها على بعض مقدّرات الشعب العراقي، وأوّلُها النِّفْط، وهي اليوم تهدِّد بأن تتحوّل إلى دولةٍ حقيقية لن يكون زوالُها سهلاً على أحدٍ في المستقبل المنظور!

وليست خافية الأسباب التي سمحت لـ «داعش» بهذا النموّ السريع، والتمدد الخرافي لابتلاع ما يقرب من ثلث العراق في بحر أسابيع معدودات؛ فمن جوف البنية الطائفية والمذهبية العامّة في العراق خرجت، وعلى صهوة البيئة النفسية المسكونة بمشاعر المظلومية والغبن والحرمان ـ السائدة في بعضٍ كبيرٍ من بلاد الرافدين ـ ركبَتْ وركَّبتْ مشروعها السياسي الغريب عن ثقافة العراقيين وتقاليدهم. ولا يستسهلنّ أحدٌ أمر هذا التنظيم، ويعلّق الأمل في وقْف زحفه على طائرات الأجنبي وقرارات مجلس الأمن (وآخرها القرار ٢١٧٠ الصادر في ٢٠١٤/٨/١٥). إن العراقيين وحدهم يملكون إنهاء هذا التنظيم وكفّ أخطاره على بلادهم ووحدتها. وليس المقصود، هنا، الإنهاء العسكري فحسب، وإنما الإنهاء السياسي والاجتماعي. وبيانُ ذلك أن الاهتداء إلى مشروع وطني يعيد بناء الدولة والوطن على قاعدة المواطنة ومنظومة الحقوق المدنية والسياسية، ومبدأ المشاركة في السلطة، ودولة القانون والمؤسسات...، سيولّد نتائجه على صعيد البيئات الحاضنة لمثل «داعش»، فيدفعها إلى الصيرورة بيئةً نابذة. غيرُ ذلك ستبقى «داعش» حيث هي، وقد يخرج إلى الوجود غداً ما هو أهْول! □

«الحراك العربي»: سراب الثورة، واقع اللاثورة

محمد الاخصاصي

سفير المغرب في سورية، سابقاً.

أستاذ تاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس ـ الرباط.

أولاً: ملاحظات منهجية أربع

١ ـ الملاحظة الأولى

تتعلق الملاحظة الأولى بالإشكال المفهومي لظاهرة «الحراك العربي». وفعلاً، فإن ظاهرة ما بات يسمى «الحراك العربي» تطرح إشكالاً مفهومياً غير مسبوق في سيرورة التحولات السوسيو ـ سياسية في الوطن العربي.

فبخلاف المفاهيم السوسيو ـ تاريخية ـ سياسية، كمفهوم «النهضة العربية»، في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومفهوم «التحرر الوطني»، منذ الأربعينيات منه، ومفهوم «القومية العربية»، بمختلف مدارسها الفكرية والسياسية، منذ الخمسينيات منه ـ فإن تمثل «الربيع العربي» ما انفكَّ يشكل مثار جدل مستمر في حقل الفكر السياسي والاجتماعي اليوم؛ ذلك أن إشكالية هذا المفهوم تكمن في كونه لا يعبِّر عن توصيف سياسي متطابق للظاهرة، في تعدد مسارحها، ولا يترجم مفهوماً سوسيولوجياً متجانساً لها.

ويكفي للدلالة على حدة السجال، وتباين التمثلات لظاهرة «الحراك الشعبي العربي»، الذي تفجّر في «ربيع» ٢٠١١، استحضار بعض عناوين الدراسات التي تناولته، مواكبة وتمحيصاً منها على سبيل المثال:

ـ «التمردات العربية: جيوبوليتيك ورهانات» (مصري فكي، بالفرنسية، ٢٠١١)؛

ـ «صدمة الثورات العربية»، (Mathieu Guidère, Ed. Autrement, Paris, 2011)؛

ـ «ثورات وخيبات» (عبد الإله بلقزيز، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٢)؛

ـ «الوجه المخفي لثورات عربية» (مجموعة من المؤلفين، تحت إشراف Eric Denécé, Ellipson, Paris, 2012);

ـ «ثورات قلقة: مقاربات سوسيو ـ استراتيجية للحراك العربي» (مجموعة من المؤلفين، إعداد وتقديم محمود حيدر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت ٢٠١٢)؛

ـ «الربيع العربي: ثورات ملغومة» (عبد القادر زاوي، دار النشر المغربية، ٢٠١٤)؛

ـ «الربيع العربي: عملية تلاعب»، (Max Mila, le Printemps Arabe, une Manipulation, Essais-Documents, Paris, 2012);

ـ «الثورات العربية بين المطامح والمطامع»، (نديم منصوري، الثورات العربية بين المطامح والمطامع، قراءة تحليلية، منتدى المعارف، بيروت ٢٠١٢)؛

ـ «الآفاق المرعبة والمذهلة للثورة العربية»، (منصف المرزوقي، في: «الربيع العربي.. إلى أين؟ أفق جديدة للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢)... إلخ.

٢ ـ الملاحظة الثانية

تتصل الملاحظة الثانية بمدى ملاءمة مصطلح «الربيع العربي» للتعبير عن كنه ظاهرة الانتفاضات العربية في مستهل عام ٢٠١١.

ذلك أن المصطلح المتداول (الربيع العربي)، إنما يحيل على نماذج الانتفاضات الشعبية التي عرفتها أقطار أوروبية، في غمرة سياقات سوسيو ـ سياسية، وسوسيو ـ تاريخية مختلفة، في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته.

وتعود المرجعية الأولى للمصطلح إلى «ربيع براغ»، عام ١٩٦٨، عندما انتفضت شرائح ثقافية وطلابية وحزبية على الهيمنة السوفياتية على تشيكوسلوفاكيا القديمة، بقيادة دوبشيك، الأمين العام، آنئذ، للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي.

كما يتخذ المصطلح من «ربيع أوروبا الشرقية»، في منعطف الثمانينيات من القرن الماضي، مرجعيته الثانية. ويتعلق الأمر هنا بحركة الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت دول أوروبا الشرقية، والتي شكّلت سنداً سياسياً وقانونياً لانسلاخ دولها عن منظومة «الاتحاد السوفياتي»، واحدة تلو الأخرى، عقب انهيار جدار برلين (عام ١٩٨٩)، وتفكك «المعسكر الشرقي».

وفي كلتا الحالتين، فإن سياق «الربيع» الأوروبي، بمرجعيتيه، التشيكوسلوفاكية، والشرق الأوروبية، إنما يترجم انتفاضة شعوب أوروبية شرقية ضد الهيمنة الخارجية، ممثلة بالقبضة السوفياتية ومحطاتها (Relais) المحلية: الأنظمة الشمولية القائمة بها، في سياق تحولات جيو ـ سياسية، وجيو ـ استراتيجية، دولية حاسمة. وبالتالي، فقد تضافرت إشكالية «البراني» وإشكالية «الداخلي»، في حفْز وتأطير هذه الانتفاضات الشعبية الأوروبية.

بينما تترجم الانتفاضات العربية بالأساس، تمرداً شعبياً أصيلاً ضد استبداد الأنظمة السياسية الحاكمة، وضد الفساد الذي بات غازياً لدواليب سلطتها. ومن ثم فقد شكلت إشكالية «الداخلي» مرتكزاً أساسياً في دينامية «الثورات العربية».

٣ ـ الملاحظة الثالثة

إن الرصد الدقيق لماجريات الأحداث في أقطار «الربيع العربي»، منذ مستهل عام ٢٠١١ إلى يومنا الراهن (ربيع ٢٠١٤)، بمختلف مساراتها «الثورية» والتأسيسية، والعسكريتارية، ليقتضي الأخذ بناصية التقدير الحذر في مجال توصيفها. فمن الصعوبة بمكان صوغ توصيف نهائي لما بات يعرف بـ «الربيع العربي»، في ظل ما تمحّض عنه من انهيارات متفاوتة الدرجة لأنظمة سياسية استبدادية، ومن ولوجات متباينة النضج والرشد لمرحلة انتقال سياسي لا تزال مترددة... ذلك أن جزءاً كبيراً من ظاهرة «الربيع العربي» لا يزال «مشروعاً قيد التشكل»، يحتاج إلى سنوات من المد والجزر لكي تستقر ملامحه وتتجذر مقوماته.

لكن الأمر المؤكد أن «دينامية تغييرية جديدة» قد أُطلقت عبر أقطار المنطقة العربية، محمولة بوعي سياسي جديد، ومدفوعة بإرادة شعبية عارمة، باتت متمردة على كل أشكال الاستبداد والاستلاب، ومخترقة كل حواجز الخوف والاستسلام.

وتوجه هذه الدينامية التغييرية الجديدة، المحمولة بإرادة شعبية أصيلة، صفعة قوية لأساطير «المحافظين الجدد»، وأوهام دعاتهم الموتورين، على شاكلة «برنارد لويس»، الذين يهرفون بما لا يعرفون فأشاعوا بأن «التغيير» في الوطن العربي «الراكد»، لم يكن يحدث في الماضي إلا على يد «حكام أوروبيين»، ولن يحدث في الحاضر والمستقبل، إلا عبر تدخلات الغرب «الخلاصية».

٤ ـ الملاحظة الرابعة

تتعلق هذه الملاحظة بضرورة التمييز بين الأقطار العربية الواقعة في مركز الهزات السياسية الاجتماعية التي حدثت في سياق «الربيع العربي»، وهي أقطار تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسورية، وبين الأقطار التي وقعت في خط ارتداداتها، وهي عمان والأردن والجزائر والمغرب.

ويؤشر هذا التمييز بين دول «الثورات» الشعبية الجارفة من جانب، ودول الاحتجاجات «الجانبية» المحدودة من جانب آخر، إلى «واقع التفاوت القائم» ما بين دول فاشلة، تجذرت فيها بُنى الاستبداد وثقافة الفساد، الأمر الذي استدعى خيار «الثورة»، كما حدث في تونس ومصر وليبيا بصفة خاصة، وبين دول «ناهضة» تمكنت من استباق زلزال «الثورة»، بفضل حركة الإصلاحات المؤسسية والسياسية والحقوقية التي انخرطت فيها، قبل «الربيع العربي» وبعده، كما هو الحال بالمغرب، وبين دول «صامدة» في وجه «الحراك» والإرهاب معاً، كما هو حال سورية.

ثانياً: ملابسات «الربيع العربي»

أحاطت بـ «الحراك الشعبي» في أقطار «الربيع العربي» مجموعة من الملابسات المتداخلة، داخلية وخارجية، وطنية وإقليمية ودولية، تعوق فهم مساره، وإدراك تعرجاته، من دون استيعابها والإحاطة بها.

١ ـ في ما يرتبط بالمستوى الداخلي، الوطني، هناك أولاً «معطى المأزومية الحادة» التي باتت تطبع الأوضاع السياسية والاجتماعية في أقطار «الربيع العربي»:

أ ـ فعلى مستوى هذا المعطى السوسيو ـ سياسي ـ الذي تترجمه التشخيصات الكمية والنوعية التي باتت معروفة ومتداولة ـ ، فقد أصابت حالة «المأزومية المتفاقمة» الأنظمة السياسية المستبدة بالسلطة، وقوى المعارضة السياسية التقليدية المناوئة لها، في الآن نفسه. ذلك أن «الربيع العربي» لم يأت من فراغ، بل هو وليد تراكمات وخيبات، وحصيلة تحركات ونضالات وانتفاضات سابقة، اندلعت هنا وهناك، من دون أن تتمكن من فرض التغيير المنشود.

ب ـ فلا غرو والحالة هذه، أن تكون الاحتجاجات، التي تطورت بشكل مفاجئ إلى انتفاضات شعبية عاصفة، منبثقة من الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتردي، ومن المأزق السياسي المستحكم. فحسب تقارير المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن كلاً من تونس ومصر كانتا «نموذجين ناجحين» في مضمار التنمية الليبرالية، من حيث نسبة النمو (٦ ـ ٧ بالمئة)، وانتعاش الاقتصادات القطاعية (السياحة ـ الخدمات)، وازدهار أنشطة «الرأسمالية الوطنية».

لكن سوء توزيع الثروة، وتغوُّل الفساد، وطغيان الاستبداد، وتفاحش ممارسات الاحتكار واقتصاد الريع، وغيرها من عوامل الفساد والاستغلال، قد أقصى الأغلبية الساحقة من الشعب من دائرة التنمية، وزج بها في مربع الفقر والبطالة والإقصاء.

ج ـ وقد اقترنت السياسة الطبقية في المجال الاقتصادي والاجتماعي بسياسة الإقصاء والاحتواء في المجال السياسي، بغية التحكم في المشهد الحزبي، الوطني، عن طريق تقليص دور الأحزاب الوطنية غير الموالية، في تأطير المجتمع والتعبير عن معاناته وترجمة تطلعاته...

وترتب عن هذه السياسة الإقصائية الممنهجة، في حق المعارضة الوطنية، تهميش دورها السياسي، وإضعاف قدراتها التأطيرية، وتبديد حظوظها التمثيلية.

د ـ وقد أفضى «التزامن الأزماتي» ما بين الأنظمة الاستبدادية المتهرئة، وقوى المعارضة التقليدية المتكلسة، إلى استحكام «مأزق سياسي، مجتمعي غير مسبوق».

٢ ـ وفي ما يتصل بالمستوى الخارجي، ببعديه الإقليمي والدولي، فقد حمل بدوره تناقضات سياسية وأيديولوجية وجيو ـ سياسية، فاقمت حالة المأزومية الداخلية، الوطنية، من جهة، وحفزت دينامية الانفجارات الشعبية من جهة أخرى.

أ ـ يتجلى مفعول التناقضات السياسية ـ الأيديولوجية، على الصعيد الإقليمي، في «خطوط القطيعة» الجديدة التي أحدثتها قوى «الإسلام السياسي» في النسيج المجتمعي العربي، منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، أي عقب «الثورة الإسلامية» بإيران عام ١٩٧٩.

ففي سياق تصاعد فكر قوى «الإسلام السياسي» وفعلها، كوافد جديد، سياسي وأيديولوجي، على المشهد السياسي في الوطن العربي، نشأ «خط قطيعة» أولى، بلورته حالة تنازع وتصارع أيديولوجي، لكن بخلفية سياسية، وجيو ـ سياسية، بين محور «سني» ومحور «شيعي»، قبل أن تتفاقم حالة الانقسام السياسي ـ الأيديولوجي في حظيرة الصف السني ذاته، بين تيار «إسلامي» سياسي معتدل، وتيار «إسلامي» تكفيري، متطرف.

ب ـ ومن جهة أخرى، فإن التحولات الحاصلة في إطار الهيمنة الخارجية على مقدرات وخيارات الأقطار العربية، منذ مستهل القرن الحادي والعشرين، أسهمت بدورها في تعميق حالة المأزومية الداخلية من جانب، وفي «مرافقة» دينامية الانتفاضات الشعبية، في سياق «الربيع العربي» من جانب آخر.

ويتعلق الأمر هنا بمتغيرات السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ففي سياق البعد الاستراتيجي الذي اتخذته سياسة محاربة الإرهاب على الصعيد الدولي، بلورت مراكز صوغ القرار الاستراتيجي في الولايات المتحدة، توجهاً أمريكياً جديداً، يتوخى «تحيين» و«تكييف» الاستراتيجية الأمريكية مع مستجدات أوضاع المنطقة واحتمالات تطوراتها المستقبلية.

وقد استندت هذه الاستراتيجية التكييفية الجديدة على مرتكزين اثنين:

أولهما، اعتماد مفهوم «القوة الناعمة» (Soft Power) الذي يقوم على أهمية الثقافة والقيم الإنسانية والأفكار الخلّاقة في التأثير في الآخرين، وذلك مقارنة بمنهجية «القوة الصلبة» (Hard Power) التي تعتمد منطق الإجبار والضغط على مختلف المستويات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية.

وقد تبلور هذا التوجه، بصفة خاصة، بعد حرب العراق واحتلاله، وأصبح مرتكزاً أساسياً للرؤية الاستراتيجية لإدارة باراك أوباما منذ عام ٢٠٠٩، وهي الرؤية التي استندت إلى ما أصبح يُعرف باعتماد «القوة الذكية» (Smart Power) التي تجمع بين «القوة الناعمة» و«القوة الخشنة»، في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجهها الولايات المتحدة.

وفي سياق هذه المفاهيم الاستراتيجية الجديدة، سلكت الإدارة الأمريكية طرقاً استباقية مستجدة في التعامل مع دول منطقة «الربيع العربي»، عبر اعتماد وسائل وطرق مستجدة، منها:

(١) دعوة حلفائها من قادة دول المنطقة، إلى نهج سبيل «الحكم الديمقراطي»، والإصلاح المجتمعي، لتعزيز عوامل الاستقرار السياسي.

(٢) تطوير دور الإعلام، ليتحول إلى «قوة ناعمة»، قادرة على تجسيد الأفكار والقيم والتمثلات بالصورة الملائمة لعصر تتزاوج فيه «سياسة المعرفة» مع «عصر الاتصالات».

وفي هذا الإطار فقد تم تفعيل مبدأ «الانفتاح الإعلامي»، مقترناً بحرية تجوال المعلومات، كما تمت تعبئة الشبكات المعلوماتية الجديدة: الشبكة الإلكترونية ومختلف «مواقع التواصل الاجتماعي».

(٣) مد قنوات التواصل مع المجتمعات المدنية في الوطن العربي، مع التركيز على إعداد وتكوين مجموعات من الأطر والقيادات الشبابية العربية، على التقنيات اللاعنفية في مجال التغيير الديمقراطي المنشود.

وقد انخرط في تفعيل هذه الاستراتيجية الناعمة الجديدة عدد من المؤسسات الأمريكية غير الحكومية، لكن بتمويل حكومي أمريكي، منذ عام ٢٠٠٥، من بينها «المعهد الجمهوري الدولي»، و«الصندوق القومي للديمقراطية»، و«المعهد الديمقراطي الوطني»، ومؤسسة «بيت الحرية»، و«مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية» (The Middle East Partnership) وغيرها من المؤسسات غير الحكومية.

ولعل هذا الانخراط الإرادوي القوي لمنظمات غير حكومية أمريكية، منذ عام ٢٠٠٥ بصفة خاصة، في «تنوير» و«تحريك» الرأي العام في أقطار «الربيع العربي»، في اتجاه إنجاز التغيير الديمقراطي، هو ما دفع بمراقبين وخبراء في شؤون الشرق الأوسط إلى تقدير مفاده «أن المبادرة لتغيير الأنظمة العربية ليست منبثقة من داخل الوطن العربي» وأن الفكرة وصلت من الخارج، وأن من قام بتحريكها منظمة غير حكومية أمريكية اسمها «إدارة الأعمال للعمل الدبلوماسي» (Business for Diplomatic Action) كما جاء في تصريح الخبير الروسي فيتشيسلاف ماتوزوف لقناة «روسيا اليوم»، في ٣ آذار/مارس ٢٠١١.

ثانيهما: البحث المكتوم عن صيغة جديدة لجغرافية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمكن من تصحيح التقسيمات الجغرافية التي أفرزتها التسوية البريطانية ـ الفرنسية، في إطار اتفاقية «سايس ـ بيكو»، عام ١٩١٦ من جهة **أولى**، وتستوعب ديناميات الاستقطابات الطائفية والإثنية والمذهبية الجارية من جهة **ثانية**، وتحصِّن المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، من جهة **ثالثة**.

وكما هو معلوم، فإن هذه المصالح الاستراتيجية الأمريكية تقوم على ثوابت ثلاث: **أولاها**، التحكم في تدفقات النفط والغاز؛ **وثانيها**، حماية وجود وأمن إسرائيل؛ **وثالثها**، منع قيام زعامات إقليمية، غير منضبطة (Leaderships Non Maîtrisés)، يمكن أن تهدد المصالح الغربية في المنطقة، على غرار ما حدث في ظل الزعامة الناصرية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أو الزعامة العراقية في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات منه.

وفي هذا الاتجاه، فقد بلور المخطط الذي أنجزه برنارد لويس، بتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية، وأقرَّه الكونغرس الأمريكي في جلسة سرية، عام ١٩٨٣، «مشروعاً تفكيكياً» للوحدات

الترابية والدستورية لمجموعة من الدول العربية والإسلامية، تشمل المجال الجغرافي الممتد من أفريقيا الشمالية ومصر والسودان غرباً، إلى سورية ولبنان والعراق والخليج العربي وما ورائها شرقاً، يتم بموجبه تفتيت المنطقة إلى مجموعة من الدويلات الكانتونية، على مقياس الانتماءات العرقية، والدينية، والمذهبية، والطائفية. وقد أرفق لويس مشروعه التقسيمي هذا بخرائط جغرافية للتقسيم الجديد.

ثالثاً : دلالات «الربيع العربي»

تطرح دينامية «الانتفاضات الشعبية»، بزخم أحداثها، وتنوع تناقضاتها، ووحدة صراعاتها، إشكالية الإطار النظري الكفيل باستكناه مدلولاتها الاجتماعية، واستقراء مغازيها السياسية، واستشراف مساراتها المستقبلية. وفي هذا المضمار تُطرح تساؤلات مشروعة، حادة وملحاحة، حول دلالات ما جرى ويجري في العالم العربي من ديناميات وتحولات.

١ ـ في الدلالة «الثورية» لأحداث «الربيع العربي»

إن التساؤل المرتبط بطبيعة المخاض السياسي ـ الاجتماعي الذي يغشى أقطار «الربيع العربي» لهو من التساؤلات الجديرة بالتأمل:

أ ـ هل الوطن العربي بصدد الانخراط في «عملية ثورية» ناجزة، ذات مرجعية معيارية ثورية، أم أننا أمام «عملية تغيير سياسي» غير مكتملة، قد تفضي إلى ما دون الأهداف المعبر عنها؟

ب ـ هل الوطن العربي بات منغمساً في غمرة حالة ثورية بالمفهوم التاريخي، السوسيو ـ سياسي، الذي كرّسته الثورات الشعبية الكبرى، الفرنسية، والأمريكية، والروسية، والصينية والإيرانية... إلخ، أم أن الأمر يتعلق بحالات «تمرد»، وأوضاع «عصيان»، لا ترقى إلى مستوى الوضع الثوري الموصوف؟

إذا كان من السابق لأوانه صوغ أجوبة قاطعة، حاسمة، عن هذه التساؤلات المشروعة، فإن رصد ومراقبة ما يجري من أحداث، في أكثر من سياق عربي من جانب، والاستئناس بالدراسات الجادة حول توصيف الثورات الكبرى، عبر محدداتها وماجرياتها ونتائجها من جانب آخر، إنما يؤشران، بالجملة، إلى «الطابع غير المكتمل» لوضع ثوري معياري في الوطن العربي.

ذلك أن مصطلح «الثورة» مفهوم يُشار به إلى نظام اجتماعي، سياسي، ثقافي جديد، يولد من رحم «التغيير الثوري» الذي تتقاطع، في مسلسل أحداثه، حركة اجتماعية في العمق، وريادة سياسية في الطليعة، في سياق تفاعل جدلي بينهما، تتولد منه «روح ثورية» تفضي، إلى تغيير جذري، يقود بدوره إلى قيام كيان سياسي جديد ديدنه الحرية، ووجهته تدبير آليات ممارستها على صعيد الدولة والمجتمع.

وهكذا، فإن «التغيير السياسي» الذي لا يقود إلى تغيير في بنية النظام الاجتماعي والاقتصادي، لا يكون ثورياً، كما أن السلطة الجديدة الناجمة عنه ليست بالضرورة «سلطة ثورية».

كما لا تتحدد ثورية حركة اجتماعية أو سياسية بأسلوب التغيير الذي تعتمده (التمرد/العصيان/الانتفاضة... إلخ)، وإنما تتحدد ثوريتها بمضمون **المشروع** الذي تحمله، هل يُغير علاقات السلطة والثروة، أم يعيد إنتاجها بشكل جديد.

وفي ضوء هذه العناصر المرجعية، فإن ما يطلق عليه «الربيع العربي» يعبِّر، تحديداً، عن حركة مطلبية اجتماعية ـ سياسية، عبرت عنها انتفاضات شعبية، سلمية، تلقائية، حول شعارات سياسية واجتماعية راديكالية، لكن في غياب قيادات فكرية ريادية، ومشاريع مجتمعية ثورية، ورؤية مستقبلية واضحة ومؤطرة.

٢ ـ في الديناميات المؤطرة لـ «الربيع العربي»

لعل ما يميز ظاهرة «الربيع العربي»، أنها ظاهرة تتقاطع فيها ثلاث ديناميات سياسية واجتماعية وجيوسياسية، وهو ما يمثل الصنف الثاني من دلالات «الحراك العربي»:

تنصبّ **أولى** هذه الديناميات على **الدينامية السياسية** التي تولدت من واقع الإحباط المعيش، الناجم عن فشل مشروع بناء «دولة وطنية حديثة»، غداة التحصل على الاستقلال الوطني، وهو الإحباط المتراكم على مدى عدة عقود من الزمن. ولقد جرت الأمور في العديد من دول «الربيع العربي» وكأن آليات التفكيك والإقصاء للمجتمع أقوى من آليات الدمج والصهر لمختلف مكوناته وشرائحه.

وقد ازداد الإحباط تفاقماً منذ تسعينيات القرن الماضي، في ظل بروز وهيمنة النظام الدولي المعولم، وفشل تجارب العديد من الدول الوطنية العربية في تنظيم وضبط الانخراط في نظام العولمة، وهو ما حول العديد منها إلى وضع «**الدولة الوكيلة**»، وما ترتب عن ذلك من تهافتات وانزلاقات للسياسات العامة، الاقتصادية والاجتماعية والأمنية...

ثانية الديناميات تتصل بـ «**دينامية التغيير**» المنطلقة من صميم حركية الانتفاض والاحتجاج ذاتهما. ولقد اتسمت، هذه الدينامية التغييرية، ولا تزال بمخاض عسير، يعكس عُسره ما يجري حالياً في تونس ومصر وليبيا واليمن من صراعات سياسية، واحتقانات اجتماعية، وانهيارات اقتصادية، واستقطابات مذهبية، وتكتلات عشائرية، ومشاحنات طائفية.

بيد أن هذه التوترات والاستقطابات التي باتت تسم مسار «التغيير» لا تمثل في الحقيقة سوى «أعراض جانبية» لصراعات سياسية ـ اجتماعية ـ أيديولوجية، في سياق انهيار أنظمة موصوفة بالاستبداد والفساد، وهي صراعات تتمحور حول مشروعين مجتمعيين متعارضين، **أحدهما** مدني «علماني»، و**ثانيهما** «تقليداني»، مذهبي.

ولئن كانت هذه الثنائية الفكرية ـ القيمية متجذرة في فكر النهضة العربية ـ الإسلامية، منذ نهاية القرن التاسع عشر، في ما أضحى يُطلق عليه فكر «النزعة الحداثية»، وفكر «الصحوة الإسلامية»، فإن هذه الثنائية الفكرية ـ السياسية ازدادت اكتساحاً وحدَّة واحتداماً في المرحلة الانتقالية لما بعد الانتفاضات الشعبية.

وتكمن أسباب هذا الاكتساح والاحتدام بين عنصري الثنائية، الديني والعلماني، في مرحلة ما بعد «الثورات» العربية في المستجدات التالية:

ـ تحول الخيارات القيمية المتعارضة التي تنطوي عليها هذه الثنائية من مستواها النخبوي إلى المستوى الشعبي، بفعل ظاهرة الاكتساح السياسي ـ الميداني الذي حققته قوى «الإسلام السياسي».

ـ قدرة «القوى الإسلامية» على التسلل إلى قيادة المد الشعبي، في موجاته الأولى، بفصل رصيدها الرمزي، وحنكتها التنظيمية، وشبكاتها الاجتماعية، ومواردها التمويلية.

ـ حساسية «المتغير الديني» لدى أوساط واسعة من الشعوب العربية ـ الإسلامية، وازدياد منسوب تعلقها بمرجعيتها الدينية، في ظل ما عانته من ظلم اجتماعي، وفساد أخلاقي، واستبداد سياسي.

و**ثالثة الديناميات** فهي تحيل على إشكالية **العلاقة بين الداخل والخارج** في سياق التحولات المجتمعية التي تغشى عالمنا المعاصر.

وينصب المتغير الخارجي على مناهج وآليات تعامل القوى الخارجية، وبخاصة الغربية منها، مع التحولات الجارية في أقطار «الربيع العربي»، وذلك في اتجاه تكييفها مع المصالح الاستراتيجية، والاعتبارات الجيو ـ سياسية لها، أو في اتجاه العمل على مواءمتها مع المرجعيات والقيم الكونية، وفق ما يقتضيه منطق العولمة.

وفي هذا المضمار، فإن فعل وتأثير المتغيِّر الخارجي في مجرى التحولات الجارية في أقطار «الربيع العربي»، لا يشكلان حالة استثنائية، بل أمسَيا «ثابتاً» (Constance) في سياسات الغرب إزاء ديناميات التحولات السياسية الحاصلة، منذ انتهاء مرحلة «الحرب الباردة» بصفة خاصة. وقد اكتسى المتغير الخارجي في حركية التحولات السياسية طابعاً مكشوفاً في أزمة البلقان، لكسر قوة صربيا وشوكتها، وفي الشرق الأوسط، في ظل مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، ثم «الجديد»، وفي منطقة جنوب وشرق أوروبا تحت شعار «الانتقال الديمقراطي»...

رابعاً: في التحديات المحدقة،
والرهانات الواعدة لحدث «الربيع العربي»

١ ـ إن ما يطبع هذه المرحلة الحرجة في سياق الانتقالات السياسية الجارية في الوطن العربي، هو تلاطم أمواج «زخم سوسيولوجي» يتجلى في حدة التوترات السياسية، والتجاذبات

المذهبية، والانقسامات المجتمعية، والانزلاقات العنيفة، وهو ما بات يهدد الصيرورة «الثورية» لنضال شعوب «الربيع العربي».

ولئن بدت هذه المخاضات العسيرة، وكأنها ظاهرة طبيعية، معتادة في منطق وتجارب التحولات السياسية الكبرى ـ فإن استمراريتها لمدة زمنية طويلة، تحمل في سياقها مخاطر حقيقية، من شأنها تهديد الانتفاضات الشعبية في ذات تطلعاتها السياسية، ومطامحها الاجتماعية.

أولى هذه المخاطر الماثلة: **خطر «الاسترداد»** (Restauration) الذي بدأت تلوح بعض إرهاصاته هنا وهناك، في غمرة المصاعب والتعثرات التي تنتاب مسارات الانتقال السياسي. وكما هو شأن الظاهرة «الاستردادية» التي ابتُليت بها تجارب ثورية في سياقات تاريخية معروفة، فإن خطر «الاسترداد»، يطارد اليوم الطموح «الثوري» لشعوب «الربيع العربي»، ليعود به القهقري نحو وضع «اللاثورة».

ثانية المخاطر: **خطر «الاستتباع»** الذي يعيد أقطار «الربيع العربي» إلى الدوران في فلك «التبعية» لمراكز النفوذ والثروة والاستقواء الخارجية؛ ففي ظل الاحتداد المتصاعد بين مشاريع جيو ـ سياسية إقليمية، لصيقة بمجرى التحولات العميقة التي تغشى موازين القوى الدولية، وانعكاساتها المباشرة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ازدادت حدة الاستقطاب الإقليمي والدولي الذي يستهدف دولها، ويتهدد مقدّراتها، ويرهن مستقبلها، بخاصة في شروط انفراط عقد تضامنها، وغياب مشروع قومي يحمي استقلالية قرارها ويكرس مشروعية مصالحها.

ثالثة المخاطر: **خطر الانقسام** المتربص بكياناتها الوطنية؛ ففي ظل الهشاشة التي تطبع كيانات الدول الوطنية في العديد من أقطار «الربيع العربي»، مقرونة بمفاعيل الاستقطابات المذهبية والطائفية المتفشية، ومرفوقة بالأجندات التقسيمية التي يغذيها المتغير الخارجي، المنخرط في نسق الديناميات المؤطرة لـ «الربيع العربي»، يأخذ خطر التشرذم بعداً كبيراً في منظومة المخاطر المحدقة بمستقبل «الربيع العربي».

٢ ـ وتحسباً لهذه المخاطر المتربصة بمآل «الثورات العربية»، تصبح مسألة إعادة وتعزيز الارتباط بتطلعات ومطامح شعوب «الربيع العربي» أولوية الأولويات في وعي وفعل مختلف القوى السياسية والاجتماعية المنخرطة في زخم «الثورات العربية».

وتنبني هذه الأولوية الحيوية على مقتضى الاعتصام بحبل أربعة توجهات، تبدو لنا كفيلة بالتدبير العقلاني لمرحلة الانتقال السياسي.

أولى هذه التوجهات، تستدعي إعادة الاعتبار لقيمة الحوار والتوافق؛ ذلك أن تفعيل قيم الحوار والتوافق من أجل احتواء دينامية التنازع والتصارع، وما يتولد عنهما من عنف مادي، وإخلال بالاستقرار الأهلي، كما هو واقع الحال اليوم في ليبيا ومصر والبحرين، وبشكل أكثر حدة وضراوة في سورية ـ أمسى يشكل عنوان المرحلة الانتقالية الجارية وضمان عبورها بأمان ونجاح.

ففي مناخ الحوار والبحث عن التوافقات الممكنة، والانخراط في التنازلات المتبادلة، يمكن تجاوز حدة الخلافات الفكرية والمذهبية والسياسية التي يبدو حسمها مستعصياً في المدى القريب.

ثاني التوجهات، ينصب على خيار الأخذ بنظرية الديمقراطية التشاركية التي تنطوي على إمكان قيام نظم ديمقراطية مستقرة في المجتمعات المنقسمة على نفسها، سياسياً أو عرقياً أو مذهبياً أو طائفياً... ويكمن رهان إعمال الديمقراطية التشاركية في هذه المرحلة الحرجة من مراحل «الانتقال» في الوطن العربي، في تحقيق هدفين: **الأول**، تحييد المتغير الديني في المجال السياسي، ما دام الإسلام شكل ويشكل على الدوام الأساس العقدي، والإطار الحضاري، والمرتكز الثقافي الجامع لأفراد المجتمع؛ **الثاني**، احتواء الشحنة العاطفية التي تؤججها مقاربة الصراع السياسي ـ الفكري بالاستقطاب المذهبي.

ثالث التوجهات، ينصبّ على أولوية احتواء السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتدهورة التي تغذي الاحتقان السياسي المحتدم. وغني عن الإشارة أن مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية العميقة، القائمة في بلدان «الربيع العربي»، في سبيل توفير شروط وقف تدهور الأوضاع الاجتماعية لشعوب هذه البلدان، وتحسين معيشة الملايين من شبيبتها ومنتجيها؛ إنما تتم، أساساً، عبر الانخراط في صوغ برنامج اقتصادي، اجتماعي، تنموي، كفيل بتحقيق مستوى معقول من النمو الاقتصادي، وبخفضٍ محسوس لسقف البطالة المتفشية، وبتحسين ملموس للقدرة الشرائية للمواطن، وذلك في إطار تنمية اجتماعية واقتصادية وبشرية مستدامة.

رابع التوجهات، وينصبّ على آفة الإرهاب المتفاحش. ولئن شكلت الظاهرة الإرهابية، في حدة تصاعدها، واتساع دائرة تمدُّدها، أخطر ما يتهدد «الربيع العربي» من انكسار وإحباط، لما تمارسه هذه الظاهرة الأثيمة من نسف لعملية «الانتقال السياسي» التي تشكل مرحلة حاسمة في سيرورة «الثورات العربية» ـ فضلاً عما تتسبب فيه من أذية دراماتيكية بالغة للمجتمع المدني بمختلف مكوناته ـ فإن احتواءها وقطع دابرها لا يتم بوسائل القوة العسكرية وحدها، بلغت ما بلغت من عنفوان وضراوة، بل إن مواجهتها واجتثاث جذورها يقتضيان تعبئة فكرية وسياسية ومجتمعية شاملة، وخطة إقليمية مندمجة، بأبعاد أمنية وسياسية وبيداغوجية متضافرة، انطلاقاً من قناعة جماعية راسخة، قوامها أن الإرهاب فكراً وثقافة وممارسة، لا تحكمه عقيدة، ولا تزعه «رسالة»، ولا يحتويه منطق، ولا تؤطره إنسانية.

وفي هذا الاتجاه، فإن عقد مؤتمر إقليمي حول الإرهاب ووسائل مواجهته، تنخرط فيه الفعاليات السياسية والعلمية والثقافية والمجتمعية من مختلف الأقطار العربية، ويتمخض عنه «ميثاق قومي» جامع حول مخاطر الإرهاب ووسائل اجتثاثه ـ ليشكل اليوم مبادرة ذات موضوع بل ذات حيوية فائقة على طريق تعزيز مسيرة الانتقال الديمقراطي في أقطار «الربيع العربي»، وتحصين وتعزيز تطلعات شعوبه نحو الحرية والعدالة والأمن والاستقرار.

خاتمة

إن الأخذ بناصية هذه التوجهات الرشيدة، التي تمثل إطاراً عاماً، لكن حيوياً، من شأنه الارتقاء بظاهرة «الربيع العربي» إلى مستوى «ربيع ديمقراطي»، حقيقي، ناجز ـ ليسائل القوى المجتمعية البناءة في الوطن العربي، من أجل إعادة الارتباط الوثيق بالمرجعية الشعبية الراسخة في عالم اليوم، وهي مرجعية الديمقراطية، والتنمية، والعدالة الاجتماعية.

إن معيار «الثورية» في تجربة ومسار «الربيع العربي»، ليظل كامناً في ارتفاع منسوب إنجاز هذه المقومات الحيوية، والمرتكزات الرصينة، لتطلعات الشعوب العربية.

ومن يدري، فقد يشكل ارتقاء «الربيع العربي» من مستوى الاستقطابات الهجينة، المذهبية، والأيديولوجية، والطائفية، إلى مستوى التقاطبات الديمقراطية، والالتحامات النهضوية، «نموذجاً ثورياً» مستجداً بمنطق وشروط القرن الحادي والعشرين □

التيار القومي التقدمي في تونس من التنظيم السرّي إلى الحزب السياسي

سالم لبيض(*)

أستاذ التعليم العالي في علم الاجتماع السياسي، ووزير سابق ـ تونس.

ـ ١ ـ

السياسة هي السوق الأعظم، بل هي أم الأسواق جميعاً، فهل يدخلها التيار القومي ويلتزم قانونها الأساسي القائم على إتقان التفاوض ومبدأها الرئيسي المرتكز على فكرة تحقيق الممكن، وهدفها المنشود القائم على تحقيق الحدّ الأدنى المطلوب، واستيفاء فنّييها المعروفين بالقدرة على التأثير في الجمهور والمهارة في تسيير شؤونه؟

للتذكير فقط نقول إن التيار القومي في تونس عريق أصيل ضاربة جذوره في تاريخ تونس، كما في تاريخ الوطن العربي برمّته، فهو لم ينشأ في الأمس القريب، لأن عمقه الفكري المعاصر يعود إلى عبد العزيز الثعالبي، الزعيم الحقيقي للفكر الإصلاحي، وأب الفكرة العروبية ـ الإسلامية في تونس، وإلى الفاضل بن عاشور الذي لم يُخف انتماءه إلى تلك الفكرة. وعمقه السياسي يرجع إلى الزعيم الكبير الشهيد صالح بن يوسف الذي قاد حركة المقاومة السياسية والعسكرية ضد الاستعمار الفرنسي، ورفض توقيع اتفاقيات الاستقلال الداخلي والاستقلال التام التي وقعها بورقيبة مع حكومة «الأمة الحامية»، لأنها لم تكن منقوصة أو فاقدة لسيادة حقيقية فقط، وإنما لأنها تخلّت عن المبدأ الذي وقّعه بورقيبة نفسه في لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة القائل إن استقلال بلد مغاربي لا يحول دون مواصلة النضال من أجل البقية المحتلة، وهو ما اعتبره بن يوسف تخلّياً عن الجزائر وثورتها، وخيانة لها وللمليون شهيد الذين قدموا أنفسهم قرابين على مذابح الحرية والاستقلال الحقيقي.

تلك هي الفكرة القومية في أبسط تجلّياتها، لأن الجزائر وتونس والمغرب، وكل من ينطق عربية، ويدين إسلاماً، يشكّل شعباً واحداً وأمة واحدة لا انفصام في عراها. وعلى تلك الأرضية، تعتبر حركة الأمانة العامة التي أسسها الشهيد بن يوسف وجيشها الشعبي المقاوم، وتنظيمها العسكري ـ المدني الذي قام بمحاولة سنة ١٩٦٢ التصحيحية لإطاحة بورقيبة، ردّاً على حرب

(*) البريد الإلكتروني: labiadhsalem@yahoo.fr.

بنزرت التي شهدت تصفية ما تبقى من اليوسفيين والمقاومة المسلحة، وردّاً على اغتيال بن يوسف نفسه، وردّاً على دعوة بورقيبة التونسيين إلى الإفطار في رمضان، أول حزب قومي عروبي ـ إسلامي في تونس، ويعتبر حزب الشعب الثوري الذي كان يقوده المناضل اليوسفي ابراهيم طوبال ثاني تلك التنظيمات، كما تعتبر الجبهة القومية التقدمية التي حوكمت قياداتها وهم من اليوسفيين القدامى في مطلع السبعينيات، وشاركت في المقاومة الفلسطينية، وتدرّبت على يديها، وساهمت في تحرير الصحراء الغربية في صفوف البوليساريو، ونفذت عملية قفصة المسلحة سنة ١٩٨٠، وتعرض قادتها للإعدام، ثالث جيل تنظيمي في الحركة القومية العربية «التونسية»، وكذلك يعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي في فروعه القطرية التي تأسست في الستينيات من القرن الماضي، وما خاضته من نضالات من أجل ترسيخ عروبة تونس، الجزء الرابع في المشهد القومي العربي في تونس. ولقد تميّزت تلك التجارب جميعاً بالانصهار بين السياسي والعمل المسلّح العنيف في خياراتها، ردّاً على سياسة الحديد والنار التي انتهجتها في مواجهتها الحكومات البورقيبية المتتالية، كما قدمت الحركة القومية العروبية مجسدة في تلك التجارب التضحيات الكبيرة من أجل مبادئها وخياراتها، فكانت الأكبر وزناً في سجل الشهداء والمساجين والمشرّدين والمقهورين والمقموعين والمهجّرين والمنفيين والمقبورين جماعياً، الذين نالتهم العذابات بأصنافها، من بين جميع ألوان الطيف السياسي الذي عرفته تونس، حتى تحول الانتماء القومي العربي إلى تهمة في حدّ ذاتها يُحرم المرء بموجبها حقوقاً كثيرة، مثل حق العمل أو حق مزاولة التعليم الجامعي، وقد يصل الأمر إلى درجة وصفه بالخيانة الوطنية التي ينجرّ عنها الحرمان من الحياة والدفن في مقابر جماعية خاصة، وهو ما وقع في حالات كثيرة من أبرزها أحداث عام ١٩٦٢ وعملية قفصة عام ١٩٨٠.

ـ ٢ ـ

على قاعدة ذلك الإرث الكبير من النضال والمعاناة، ولد ما بات يعرف اليوم بالتيار القومي التقدمي، فقد ولد في شهر نيسان/أبريل من سنة ١٩٧٧[(١)] بعدما ظهرت إرهاصات

(١) تتكوّن المجموعة المؤسسة للتيار القومي التقدمي من السادة:

أحمد القاسمي (اختصاص أدب عربي، أصيل سيدي بوزيد) ـ عبد الكريم عمر (اختصاص تاريخ، أصيل قبلي) ـ بلقاسم الثليجاني (اختصاص عربية، أصيل قفصة) ـ الهادي الشراد (اختصاص تاريخ، أصيل جرجيس) ـ محمد سعد (اختصاص حقوق، أصيل سيدي بوزيد) ـ الشاذلي ربيع (اختصاص جيولوجيا، أصيل جرجيس) ـ المرحوم بوبكر رحيم (اختصاص عربية، أصيل مارث) ـ محمد عبد العظيم (اختصاص عربية، أصيل قبلي) ـ عبد السلام السالمي (اختصاص عربية، أصيل قابس) ـ الكافي البراهمي (اختصاص تاريخ، أصيل سيدي بوزيد) ـ سعيد بحيرة (اختصاص تاريخ، أصيل القيروان) ـ محمد الصحراوي (اختصاص طب، أصيل توزر) ـ عبد الله بن خليفة (اختصاص رياضيات، أصيل قفصة) ـ عز الدين الصميتي (اختصاص هندسة، أصيل الحامة) ـ صالح العرفاوي (اختصاص عربية، أصيل عين دراهم) ـ نجيب الهش (اختصاص علوم طبيعية، أصيل قابس) ـ محمد بوكريبة (اختصاص رياضيات، أصيل قفصة) ـ الطاهر الحويوي (أصيل مدنين). =

تلك الولادة منذ سنة ١٩٧٥، وُلد معتبراً نفسه امتداداً للجنة صوت الطالب الزيتوني ذات التوجه العروبي ـ الإسلامي التي انحازت إلى جانب صالح بن يوسف، وقدمت الشهداء في الصراع ضد الاستعمار الفرنسي قبل أن ينكّل بها النظام البورقيبي ويقوم بحلها على خلفية توجهها وانتمائها؛ ولد في أروقة الجامعة التونسية من رحم النضال الطلابي؛ ولد في ذكرى اليوم العالمي لمقاومة الإمبريالية، ولد في ساحة سياسية تهيمن عليها الفصائل الماركسية ويتحسّس فيها اتجاه جديد، هو الاتجاه الإسلامي، طريقه إلى التوسع والانتشار وافتكاك المواقع والمساحات؛ ولد التيار القومي التقدمي في ظل دولة قمعية بوليسية انبنت منذ أيامها الأولى على الجريمة السياسية وعلى الفساد السياسي، رغم شعارات الحداثة التي كانت ترفعها؛ ولد التيار القومي التقدمي والبلاد تئنّ تحت هيمنة الحزب الواحد الأوحد هو الحزب الاشتراكي الدستوري الذي انصهر في الدولة وتقمّص دورها إلى أن أصبح هو هي، والعكس صحيح؛ ولد التيار القومي التقدمي في ظلّ دولة لا تخفي حكومتها ولاءها وارتباطها العضوي بالأمة الحامية أو المستعمر القديم؛ ولد التيار القومي التقدمي حاملاً ذكرى التنظيمات القومية التي سبقته ومستبطناً نضالها ضد البورقيبية وخياراتها الفرنكو ـ تغريبية؛ ولد مناضلاً ضد «الدولة الإقليمية» لأن مشروعه الوحدوي كان نقيضاً لها ولوجودها؛ ولد باحثاً عن ضالة سياسية، فوجدها في إرث جمال عبد الناصر، وفي الناصرية، وأخرى فكرية فوجدها في أعمال عصمت سيف الدولة، وفي نظريته للثورة العربية؛ ولد في شكل تنظيم أو منظمة لا فرق في الأسماء، يسمّى «الطلبة العرب التقدميون الوحدويون»؛ ولد مدافعاً عن فلسطين بالدرجة الأولى، وعن كل قضايا الأمة العربية، وقد تحرك كلما تعرض قطر عربي للاعتداء أو الاحتلال، سواء كان على سواحل المحيط أو في صحاري الخليج، في المشرق أو في المغرب؛ نشأ مسانداً للقضايا العربية، الوطنية منها والقومية، مع أنه لم يعرف عنه الارتباط أو حتى مجرد التعامل بأي شكل من الأشكال مع أي من الأنظمة العربية بما في ذلك تلك التي تبنّت التوجه القومي العربي، فقد كان ذلك كفراً لا يغتفر، وانحرافاً لا يقبل الإصلاح، ولد واستمر يتيماً من الناحيتين المادية والسياسية، فلا مادّ يد العون المالي له سوى جيوب مناضليه الأوفياء المقرّبين، ولا سند سياسي له من الأحزاب والدول سوى قدرته على النضال والتضحية في ساحة الميدان.

= ومن أبرز رموز التيار القومي التقدمي ممثلاً في الطلبة العرب التقدميين الوحدويين في الفترة الممتدة من سنة ١٩٧٩ إلى سنة ١٩٩٢ كلٌّ من: «عبد السلام بوعائشة» و«البشير الغيلوفي» و«كمال الساكري» و«حسن العيادي» و«فتحي بلحاج» و«عز الدين إبيضي» بكلية الآداب بمنوبة، «محمد علي الوسلاتي» و«عمران المدوري» و«علي عواينية» و«زهير المغزاوي» و«منجي العيادي» و«أحمد عمرو عمر» الشاهد بالمركب الجامعي في تونس، و«سالم لبيض» و«حسان اليحمدي» و«رشيد التريكي» و«منصف السباح» في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ٩ نيسان/أبريل في تونس، و«كاظم الوسلاتي» في كلية الشريعة وأصول الدين، و«حسن الودرني» بالمدرسة العليا للتعليم التقني بتونس، و«جمال الزرن» بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار، و«مبروك كرشيد» و«محمد مطيمط» و«لطفي العيادي» بكلية الحقوق بسوسة، و«رضا الأبيض» بكلية الآداب بسوسة، و«الجيلاني مساعدة» و«منصف في وزازية» في كلية الاقتصاد والتصرف في صفاقس، و«عبد المجيد الهمامي» و«سعيد حمادي» في كلية الحقوق بصفاقس، و«محمد الطيب العوني» في كلية الآداب في القيروان... إلخ.

كان التيار القومي التقدمي حاضراً في المحطات السياسية المهمة، مندّداً بزيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس وتوقيع اتفاقية كامب دايفيد سنة ١٩٧٩، ومجرّماً إياها، ومتظاهراً ضد غزو لبنان واحتلال عاصمة المقاومة العربية بيروت، ومجزرة صبرا وشاتيلا سنة ١٩٨٢، وضد قصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في حمام الشط سنة ١٩٨٥، وضد الاعتداء على ليبيا سنة ١٩٨٦، وضد عدوان ٣٩ دولة على العراق سنة ١٩٩١. لقد كان حاضراً في كل المحطات العربية، ولكنه لم يغب عن المحطات الوطنية، مثل الإضراب العام سنة ١٩٧٨ المعروف بالخميس الأسود، وأحداث قفصة المسلحة سنة ١٩٨٠، وفي انتفاضة مدينة جرجيس المسكوت عنها ضد مجازر صبرا وشاتيلا سنة ١٩٨٢، وانتفاضة الخبز سنة ١٩٨٤. كان حاضراً في كل الصراعات الطلابية حول قضايا الاتحاد العام لطلبة تونس، وتجاذب المؤتمر ١٨، وفكرة التأسيس الموازية، وأفق التجاوز في ظل الأزمة المزمنة التي دامت طيلة الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٧١ و١٩٨٨.

لم يهادن التيار القومي التقدمي في تونس نظامي بورقيبة وبن علي، ولم يعترف بشرعيتهما البتّة، وكان يصفهما بالإقليمية وحماية تجزئة الوطن العربي الواحد، وبالعمالة والتبعية والرجعية والولاء للقوى الحامية القديمة والجديدة، وهما الاستعماران الأوروبي والأمريكي. ومن هذا المنطلق نفهم موقف منظمة «الطلبة العرب التقدميين الوحدويين» من مجيء بن علي إلى هرم السلطة سنة ١٩٨٧، وذلك في بيانها التاريخي الذي خالف آنذاك القوى السياسية كافة من دون استثناء، الليبرالية منها واليسارية، وحتى الإسلامية التي اصطدمت ببن علي لاحقاً ونزعت عنه ثقتها، لكن بعد فوات الأوان. وقد صدر ذلك البيان يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، ووُزع في مختلف الكليات التابعة للجامعة التونسية، حاملاً عنوان «لا تخدعوا، إنها تتغير.. لا تتغير منها سوى الأغلفة».

واعتبر ذلك البيان حدث ٧ تشرين الثاني/نوفمبر انقلاباً في صلب النظام تولّته وكالة الاستخبارات الأمريكية، ناهيك بأنه إجهاض للحراك السياسي والاجتماعي، وللانتفاضات الشعبية التي عرفتها تونس خلال السنوات الثلاثين التي سبقت من أجل التخلّص من الاستبداد السياسي البورقيبي، ومن أجل بناء الدولة الراعية الحقيقية لجميع أبنائها. وبناء عليه تحدّدت طبيعة العلاقة العدائية بين التيار القومي التقدمي وحكم بن علي، واستمرت كذلك إلى يوم سقوطه في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ولم تثق أجهزة ذلك النظام في انخراط بعض القوميين التقدميين في أحزاب المعارضة القانونية أبداً، مثل الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، فكان أن حرمتهم دائماً من تولي مناصب مهمة مكّنت منها غيرهم من نشطاء بعض التنظيمات السياسية التي كانت تشتغل في السرية وعارضت حكم بورقيبة، ولا سيّما اليسارية منها، مثل «آفاق» و«العامل التونسي»، التي شغل بعض رموزها مناصب وزارية مهمة، مثل وزارة التربية التي تولاها محمد الشرفي، وتولى البعض الآخر مناصب قيادية في التجمع الدستوري الديمقراطي تلك الآلة الرهيبة التي كانت تراقب كل دابة سياسية تمشي على الأرض، علّها تكون يوماً ما منافساً لبن علي وعائلته في الحكم.

ـ ٣ ـ

ولد التيار القومي التقدمي، وخاض معارك فكرية شرسة مع اليساريين الماركسيين، ومع طلبة الاتجاه الإسلامي، وكل من عاش الجامعة التونسية في تلك الفترة يعرف ذلك جيداً، واستطاع أن يكسر ثنائية اليسار ـ اليمين، فأرسى خطاً سياسياً وسطياً بين الطرفين سرعان ما تنامى حجمه وتوسّع أنصاره حتى شدّ إليه أنظار كل المهتمين بالشأن الطلابي والسياسي عموماً قبل أن تضرب حكومة بن علي الحركة الطلابية بيد من حديد سنة ١٩٩٢ في إطار صراعها مع حركة النهضة، وتقضي على أي وجود سياسي طلابي ولو إلى حين.

نشأ التيار القومي التقدمي وتوسع، فتحول من منظمة طلابية تقابلك نصوصها ومنشوراتها وبياناتها على حيطان الجامعة التونسية كل صباح، وتعترضك اجتماعاتها وحلقات نقاشاتها وتجمعاتها في مختلف المؤسسات الجامعية، الكبيرة منها وحتى الصغيرة، وفي المبيتات الجامعية في كل الأيام والأوقات طوال الفترة الممتدة من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٩٢، ليتحول إلى تيار شعبي له امتدادات في الأوساط الشعبية والمنظمات الجماهيرية النقابية والحقوقية، وحتى الطلابية، من خلال تنظيم جديد يحمل اسم «طلبة قوميون» الذين خاضوا كل النضالات الطلابية ضد نظام بن علي منذ أواسط التسعينيات، وإلى حين سقوطه سنة ٢٠١١، بعدما لجأوا إلى تغيير تكتيكاتهم عبر الانخراط في النقابة الطلابية المعروفة بالاتحاد العام لطلبة تونس، والاحتماء بها وممارسة فعلهم السياسي والفكري والأيديولوجي من خلالها، خاصة لما تضيق بهم السبل وتشتدّ وتائر القمع الذي تترجمه سلطة بن علي إلى اعتقالات في السجون ومحاكمات لم تشمل الطلبة القوميين فقط، وإنما لحق أذاها مختلف الطلاب الناشطين السياسيين والنقابيين على اختلاف ألوانهم السياسية والأيديولوجية.

لم يستطع التيار القومي التقدمي، رغم الامتداد الشعبي الذي خلقه لنفسه، حلّ المعادلة الصعبة التي وجد نفسه فيها بين خطابه القومي وبنيته البشرية، وحتى التنظيمية، القطرية «الإقليمية»، وهو ما جعله يعيش نزيفاً من التجارب التنظيمية المتقاطعة بين السرية والنضالية التي اقتضتها الطبيعة الدكتاتورية لنظامي بورقيبة وبن علي التي لا تسمح بالعمل السياسي العلني والقانوني الحرّ والمستقل، ورغبة الكثير من أبناء ذلك التيار في مثل ذلك الانتظام الذي ترجمه البعض انخراطاً في بعض الأحزاب القانونية، مثل التجمع الاشتراكي التقدمي (الحزب الديمقراطي التقدمي لاحقاً) أو الاتحاد الديمقراطي الوحدوي الذي لا تزال ملابسات تأسيسه غامضة، رغم صدق أبناء التيار القومي التقدمي الذين انخرطوا فيه ورغبتهم في العمل الجاد والبنّاء، لكن الأمر يعكس قدرة السلطة على التدخل في شأن القوميين، وخاصة أن ذلك تزامن مع الانقلاب على تجربة حزبية قومية أخرى كان أسسها المحامي البشير الصيد، وعرفت بالتجمع القومي العربي، وترجمه البعض الآخر في فترات تاريخية وجيزة وغير بعيدة تنظيماً سرياً يسمّى «الوحدويون الناصريون»، كان ينشد بدوره الانتظام القانوني، وتقدم سنة ٢٠٠٨ بطلب إلى وزارة الداخلية لإنشاء صحيفة تسمّى **الناصرية**، لكن مطلبه قُوبل بالرفض.

وقد اختارت الأغلبية الساحقة الاحتماء بالنشاط النقابي والحقوقي والطلابي. فالتيار القومي كان طرفاً يتم التفاوض معه على تلك الخلفية في مؤتمرات الاتحاد العام التونسي للشغل، وعند توزيع المناصب والمسؤوليات ضمن هياكله، وفي الجلسات العامة لهيئة المحامين وتشكيل عمادتها، وفي جمعية المحامين الشبان. ولقد وجد التيار القومي التقدمي في مثل تلك الأطر والمنظمات ملجأ له هو وجلّ الحركات اليسارية، يحتمي به ضد آلة القمع التي كانت تنتجها سلطة بن علي، فعاش التيار القومي كل المحطات النضالية ضد نظام بن علي من داخل المنظمة النقابية الكبرى، وساهم في إضراباتها وتحركاتها، وكثيراً ما كان يقود تلك التحرّكات على رأس النقابات المحلية والجهوية الكبرى، مثل نقابتي التعليم الثانوي والابتدائي، وقاد التحركات المناوئة لاحتلال العراق سنة ٢٠٠٣، واستطاع أن يحرك الشارع في تظاهرات جماهيرية قلّ نظيرها، وتصدّى بقوة لدعوة الحكومة التونسية شارون إلى زيارة تونس والمشاركة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات سنة ٢٠٠٥، وانتصر لخط المقاومة في الحرب المدمرة التي شنّتها الآلة العسكرية الصهيونية على جنوب لبنان، وعلى حزب الله سنة ٢٠٠٦، وساهم في تحريك الشارع انتصاراً لغزة ضد العدوان الصهيوني الهمجي عليها سنة ٢٠٠٨، وفي السنة نفسها كان حاضراً في انتفاضة الحوض المنجمي وقدم المساجين، ولم يغب عن أحداث بنقردان سنة ٢٠١٠.

ومن غير المبالغة القول إن التيار القومي التقدمي كان فاعلاً متميّزاً في انتفاضة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ التي انتهت إلى ثورة أسقطت نظام بن علي، وكانت له رموز وقيادات محلية اشتغلت ميدانياً على خط الثورة في مختلف المدن التي شهدت التحركات بداية من منزل بوزيان وسيدي بوزيد، مروراً بالمكناسي والرقاب وتالة والقصرين وجرجيس وصفاقس، وصولاً إلى تونس العاصمة. وقد أصدر التيار القومي التقدمي بياناً يحمّل فيه المسؤولية الكاملة لذلك النظام عما جرى في سيدي بوزيد بعد أسبوع فقط من انطلاقة الأحداث التي أدت إلى يوم الهروب الكبير. ولقد بات الناس في سيدي بوزيد والقصرين وتالة وقبلي، وفي جرجيس وفي صفاقس، وفي جندوبة، وفي العاصمة وفي غيرها من المدن والحواضر، يعرفون جيداً الأسماء النقابية التي كانت تنتمي إلى ذلك التيار، ولم تتخلّف أبداً عن صدارة الأحداث والتظاهرات والمواجهات منذ أن أحرق البوعزيزي نفسه يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وإلى يوم ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١ يوم سقطت حكومة الغنوشي الثانية، وسقط معها نظام بن علي نهائياً، ولم تدّخر العناصر القومية جهداً في إنجاح اعتصامي القصبة الأول والثاني، على الرغم من أن النتائج السياسية لتلك الاعتصامات والتحركات قد حصدها غيرهم ممن يمتلك خبرة ومرونة سياسية أوسع. فقد كانت تمثيلية التيار القومي التقدمي ضعيفة أو منعدمة في هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي ذات اللون اليساري ـ الفرنكوفوني الغالب، والتي جاءت على أنقاض مجلس حماية الثورة، القيادة الحقيقية التي وقع إجهاض تجربتها، والمشكّلة من تنظيمات وأحزاب وقوى نقابية وحقوقية عُرفت بنضالها وتضحياتها بما في ذلك التنظيمات والشخصيات القومية التقدمية والناصرية والبعثية.

ـ ٤ ـ

لقد فكّت الثورة التونسية أسر التيار القومي التقدمي في تونس، كما هو حال كل التنظيمات والمجموعات والأحزاب التي كانت محظورة وممنوعة من حقها في النشاط السياسي العلني والقانوني المفضي إلى المشاركة في الشأن العام وتولي السلطة. لكن الاختبار الأول الذي خاضه التيار القومي من أجل الانتظام الحزبي والمشاركة في الانتخابات، قصد الدخول إلى المجلس الوطني التأسيسي المؤتمن على المستقبل السياسي للبلاد وفق مطالب الثورة، أفضى إلى فشل ذريع، وإلى خيبة أمل لم يعشها القوميون في تونس حتى في أحلك الفترات التي عاشتها تونس والوطن العربي، ومعها الحركة القومية العربية ككلّ. لقد أفضى الاختبار إلى أن دعاة الوحدة العربية والإيمان بوحدانية الخالق، وأصحاب مقولة الوحدة الفكرية والصلابة النظرية، كما تعكس ذلك أدبياتهم الفكرية والسياسية، هم أكثر الناس ميلاً إلى التشتت والانقسام، وهم أكبر المجموعات والتنظيمات السياسية ميلاً إلى الزعامة المفرغة من أي رصيد قيادي أو زعامي حقيقي. فكل مناضل بدا أنه أمة بحالها يسكنه هاجس الزعيم الأوحد، مع أن تجربة السرية التي امتدت طوال نظام بن علي، لم تفرز زعيماً أو قائداً مُجمعاً عليه من قبل أبناء التيار القومي يستطيع أن يحظى بإجماع الداخل، ويملأ عيون مريديه في الخارج، بسبب دوره الإعلامي والدعائي والنضالي، وقدرته على المحاججة والإقناع. فالسياسة اليوم ثلثها نشاط داخلي حزبي، وثلثاها نشاط خارجي ودعائي وإعلامي. وبسبب ذلك برزت الزعامات الخالية من مثل ذلك الرصيد، وانتهت أول تجربة حزبية إلى تأسيس حزبين (حركة الشعب، وحركة الشعب الوحدوية التقدمية)، كل يدّعي تمثيله للتيار القومي، وغياب آخرين عن كليهما (رابطة القوميين التقدميين، والتيار الاستراتيجي، وجمعية الوحدويين الناصريين)، لاعتقادهم أن كلا الحزبين لا يمثل ذلك التيار.

ورغم محاولات التوحيد، فإن وجود الحزبين كان هو الحقيقة العارية من كل مسوغ أخلاقي، التي ميزت المشاركة في الانتخابات، وكانت معها حقائق أخرى تمثلت بوجود قائمتين مستقلتين على الأقل في كل دائرة انتخابية على رأسها أحد أعضاء التيار القومي التقدمي، أو حتى كل أعضاءها من هذا التيار، الأمر الذي يعني أن التيار القومي خاض انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بأربع قوائم على الأقل في كل دائرة، يضاف إليها قوائم قومية أخرى، بعثية وعروبية يسارية، وشخصيات عروبية مستقلة. ولقد أفضت تلك الحقائق المتعددة إلى حقيقة مرّة، هي أكبر الحقائق، تمثلت بأن خمسين سنة من نضال الحركة القومية في تونس، بيوسفييها وناصرييها وبعثييها، قد ذهبت سدى، ولم تكسب تلك الحركة عدا مقعدين يتيمين في المجلس التأسيسي أو برلمان الثورة التونسية التي أفنى كثير من القوميين أعمارهم من أجل رؤية حصادها، ولم تسعفهم أعمارهم بذلك. ولم يكن الفوز بمقعدين عن جدارة، وإنما بواسطة أفضل البقايا مكرمة من المرسوم الانتخابي. ولم تحرم تلك الأنانيات المفرطة والقصور الهيكلي المترسب في السلوك السياسي لبعض زعامات مرحلة ما بعد الثورة في المستويين المركزي والمحلي، القوميين فقط من المشاركة في وضع الدستور الذي حدّد

مصير تونس لعقود طويلة، ويضعهم على قدم المساواة مع القوى التي لا تفوقهم نضالية وتضحية في سبيل هذا البلد، وحضوراً جماهيرياً، بل هم يتفوقون عليها في ذلك، ويحتلون مرتبة متقدمة في سلَّم التراتب النضالي والمقاومة السياسية ضد الاستعمار والاستبداد. ولعل ما أشاع شعوراً بالحسرة والمرارة وفقدان الثقة في النفس لدى أنصار التيار القومي، وفي صفوف مناضلاته ومناضليه، عبّرت عنه إحداهن في عبارة مكثفة في إثر الإعلان عن نتائج الانتخابات في مناخ سيطر عليه الحزن والبكاء لدى المنهزمين، ومنهم أبناء التيار القومي التقدمي، ونشرت في الفضاء الاجتماعي الافتراضي مفادها: «ماذا فعلنا لشعبنا لكي يجازينا بهذه الطريقة، فيعاقبنا شر عقوبة، ولا نحصل على عدد يذكر من مقاعد المجلس التأسيسي؟».

إن الواقع يجيب عن هذا السؤال المرير بأن الشعب كان دائماً ينظر بعين الاحترام والإيجابية إلى التيار القومي، وإلى كل من ناضل من التيارات والأحزاب الأخرى ضد استبداد نظام بن علي وفساده، وفي أقل الأحوال لمن لم ينخرط فيه. ولكن التيار القومي، أو مَن قاده في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ تونس وصل إلى التشظّي والانقسام، بل التراشق بالسب والشتم على أعمدة الصحف الورقية والمواقع الإلكترونية، وقد بلغ الأمر حدّ العنف المتبادل رمزياً ومادياً بين إخوة الأمس. ولم تتحمّل تلك القيادات مسؤوليتها التاريخية، بل لم تعِ أهمية اللحظة التاريخية، فتتغالب نفسها وتتنازل عن مواقع الزعامة التي خذلتها مواصفاتها المطلوبة. كما لم يفد شيئاً وجود النظرية العلمية التي تُؤمّن الوحدة الفكرية التي لطالما تباهى بها القوميون وافتخروا ونازلوا بواسطتها خصومهم الأيديولوجيين، وكذلك لم تفد في الحؤول دون تلك الانقسامات والصراعات والاقتتال على المواقع القيادية أو حتى مجرد الحدّ من آثارها الجانبية القاتلة والمدمرة، الأمر الذي وضع المشروع القومي برمّته في وضع المساءلة عمّا اقترفت أيادي أبنائه من آثام، ليس في المستوى السياسي فقط، وإنما في المستوى الأخلاقي الذي يعتبره القوميون نقطة قوتهم التي لا يمكن أن يصيبها الشك. ولكن الشك أصاب هذه المرة النظرية الأخلاقية الطليعية برمتها، وأصبح القوميون في تونس يقفون على أرض أخلاقية مسترابة وهشّة بعدما بلغهم الوباء الأخلاقي الذي كانوا يعايرون به حركات سياسية أخرى، يسارية وليبرالية، وحتى إسلامية، من قبل الكذب والنفاق والتشويه والتآمر وتغليب المصلحة الخاصة الذاتية والفئوية، وحتى الجهوية والقبلية، والأمثلة على ذلك كثيرة ومنشورة على صفحات الجرائد الخاصة لبعض القوميين على الفايسبوك.

ـ ٥ ـ

استيقظ الضمير بعدما كانت نكبة الفرقاء القوميين كبيرة، وعاد الإخوة الأعداء من جديد إلى فكرة التوحيد على ما في ذلك من تأخر ومناورة من قبل البعض عسى أن يفرزوا حركة سياسية جديدة واحدة موحّدة. لكن ذلك مشروط بشروط عسيرة هي الآتية:

ـ إن المرحلة جديدة، ولتأمين نجاحها، لا يمكن أن تقودها وجوه قديمة ارتبطت أسماؤها بالفشل الانتخابي والانقسام الحزبي، مهما كانت نقاوتها ومصداقيتها. وإن ذلك من أصول العمل

السياسي المحترف كما هو متعارف عليه في الديمقراطيات العريقة، ولا يتعلق الأمر بالحزب القومي، وإنما بكافة الأحزاب على اختلاف أفكارها، فمن يريد إعادة إنتاج الفشل عليه إعادة تسويق الأشخاص القدامى الفاشلين أنفسهم.

ـ تقتضي شروط اللعبة السياسية في ظل الثورة والديمقراطية تغيير قوالب لعبة التحالفات القديمة والانفتاح السياسي على مختلف الأحزاب والكتل السياسية، وعدم الاقتصار على البعض منها ممن كانت معه صداقة ومصالح في المنظمة النقابية أو الحقوقية أو غيرها، فتلك التحالفات كانت صالحة لزمانها، ولا تفيد شيئاً في العمل السياسي بمفهومه الجديد الواسع والجماهيري، وأن ممارسة الانتخابات بآليات العملية النقابية أو الحقوقية، وبمعاييرها المحدودة والقاصرة، لا تفرز إلا الفشل، كما ثبت ذلك في انتخابات التأسيسي.

ـ إن التيار القومي في تونس، وعلى عكس العديد من الأحزاب الأخرى، لا يعيش غربة عن مجتمعه، فأرضية العروبة والإسلام التي يفترشها، والمتأصلة في فكر رواد الحركة الإصلاحية في المغرب العربي، من أمثال الثعالبي التونسي، وابن باديس الجزائري، وعلال الفاسي المغربي، وفي الفكر السياسي لدى صالح بن يوسف زعيم المقاومة التونسية، وأحمد بن بلة قائد الثورة الجزائرية، وعبد الكريم الخطابي قائد ثورة الريف المغربية، والمهدي بن بركة رمز الوطنية المغربية والمغاربية والعروبية الذي اغتالته الاستخبارات الفرنسية في اليوم نفسه الذي اغتالت فيه الصهيونية العالمية حلم العرب ودولتهم النواة في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، والمختلفة نسبياً عن الأرضية التي نشأت عليها الحركة القومية العربية في المشرق، بسبب افتراشها للأرضية المسيحية في بداياتها، توفر له مصداقية لدى شعبه وتمكّنه من كسب ثقته على أن يفعّل رؤيته للعروبة ويخرج بها من الطوباوية المعلّقة إلى الترجمات العملية الملموسة من خلال برامج وأنشطة سياسية ومدنية وميدانية يومية لا تكلّ ولا تملّ أبداً مهما طال أمدها، وأن يفعّل رؤيته للإسلام ويخرج بها من مجرد الالتزام ببعض العبادات التي يقوم بها أنصاره شأنهم شأن عامة الناس، إلى وضع تصورات كبرى تعالج من خلالها قضايا المجتمع الحقيقية، وليس القضايا الوهمية الخارجة عن حقائق التاريخ والجغرافيا التي تقوم بها بعض التنظيمات الدينية التي باتت تمارس وصاية علنية على شأن مشترك هو الشأن الديني.

ـ إن إعادة إنتاج النظريات والأيديولوجيات القومية التي تملأ الكتب والمجلدات، والتي صيغت في زمن الحلم العربي والمدّ القومي في ستينيات القرن العشرين، وهو الزمن العربي المختلف المتميز بالانتشار الواسع للحركة القومية، وبوجود زعيم تأتمر بأمره تلك الحركة بمجرد أن يخطب فيها من إحدى الشرفات أو يخاطبها من إذاعة «صوت العرب»، قد ولّت، وأن تلك الحالة القومية باتت أثراً بعد عين، وأن إعادة إنتاجها في القريب العاجل، أو حتى الآجل، باتت ضرباً من الخيال، وأن دور القوميين ولو في مجرد تنظيمها لم يعُد متاحاً، فسقطت بذلك أفكار وأطروحات عديدة كانت في الأمس القريب من المسلّمات، وبات من واجب التيار القومي اليوم وضع برامج سياسية واقعية وخطط طريق في كيفية تنفيذها ليعيد الاعتبار لنفسه أولاً، ثم يعمل على تنظيم صفوفه والانتشار مجدداً ثانياً. وفي غياب تلك الرؤية السياسية لن يستطيع

التيار القومي الاستمرار، وإنما سينتهي إلى التآكل والاندثار، ولن ينفعه كذلك تكديس النظريات والمجلدات ورفع الصور وترديد الشعارات، لأن الناس لا يأكلون نظريات أو شعارات أو صور الزعامات، وإنما يأكلون خبزاً، بأن المقولات الفكرية الكبرى للقوميين قد تفرّقت في السنوات الأخيرة بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، وباتت ملكاً مشاعاً بينها، مثل فكرة الهوية العربية الإسلامية لتونس، والدفاع عن القضية الفلسطينية وبقية القضايا العربية، حتى إن مقولتي الأمة العربية والوحدة العربية أصبحتا تشكلان قاسماً مشتركاً مع العديد من الحركات اليسارية والإسلامية على حدّ السواء، وأن ما يميّز الأحزاب السياسية اليوم هو برامجها السياسية ومدى مرونتها من أجل تحقيق أهدافها، فكم من أفكار وأطروحات سياسية نبيلة ذهبت أدراج الرياح، لأن أصحابها لم يحسنوا ترجمتها سياسياً؟ وكم من أحزاب صغيرة ليس لها تمثيل يذكر، كان لها أضعاف مقاعد التيار القومي في المجلس التأسيسي، وهو التيار الشعبي العريق، كما يصفه أنصاره ومريدوه؟

ـ إن رسالة جديدة يجب أن يبلّغ فحواها إلى الأصدقاء قبل الأعداء، وهي أن العروبة الجديدة تأبى الاستبداد مهما كانت مبرّراته ومسوّغاته، ولو كان باسم القومية العربية أو باسم الإسلام، أو باسم حقوق الإنسان؛ وأن الديمقراطية هي صمام أمان العيش المشترك ونظامه، وهي الآلية الوحيدة لتنظيم الاختلاف والتعدد في المجتمع الواحد، وعلى أرضيتها يحدد التيار القومي علاقاته وتحالفاته مع الأقربين في الهوية الفكرية، وفي المشروع المجتمعي ككلّ، فلا يغلّب القوميون مصالحهم السياسية الضيقة التي تعطيهم بعض المواقع المحدودة هنا وهناك في هذه المنظمة أو تلك، ويتخلون عن حلفاء حقيقيين يمكن أن يشتركوا معهم في المشروع الكبير الذي لا يتحقق في حدّه الأدنى إلا ضمن فكرة الكتلة التاريخية أو الجبهة العريضة من القوى السياسية المقتنعة بالمشروع نفسه.

ـ إن ملاءمة رؤية اقتصادية وتنموية واقعية لدى التيار القومي قابلة للتنفيذ، آخذة بعين الاعتبار التشابك الحاصل اليوم في الاقتصاد العالمي بين الاقتصادات الوطنية والشركات الكبرى والدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية القارضة في التحكّم في تلك الاقتصادات، مع رغبة ذلك التيار وحنينه إلى المقولات الاشتراكية التي وضعها منظّروه، هو السبيل الوحيد الذي يحول دون الوقوع المدوّي في أول مشاركة في السلطة قد يوفرها له صندوق الاقتراع، إذا هو استجاب للشروط التي يقتضيها سوق السياسة.

ـ ٦ ـ

عموماً، يمكن الإقرار بأن التيار القومي في تونس الذي بات يشتغل سياسياً بعد أن كان أقرب إلى الجمعية الفكرية أو الثقافية، قد أفرز حزباً ناشئاً بعد الثورة اختار له اسم «حركة الشعب» وعقد مؤتمره التأسيسي الموحّد في الأسبوع الأخير من شهر شباط/فبراير ٢٠١٢، والذي سرعان ما انشقت عنه أربع مجموعات تأسست لاحقاً في أحزاب قومية موازية، هي حزب المرابطون، وحزب الثوابت، وحزب الغد، والتيار الشعبي الذي اغتيل مؤسسه الشهيد محمد البراهمي غدراً

بالرصاص الحي أمام منزله يوم ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣، الأمر الذي دعم النزوع إلى الانقسام والتفتّت الذي ميّز التجارب القومية عموماً، وجعل من فكرة التوحيد مجرد «نوستالجيا» يتذكرها القوميون ويسترجعون لذّتها كلما تبادلوا أطراف الحديث في منتدياتهم ومجالسهم ومقاهيهم، وهي شبيهة بـ «نوستالجيات» كثيرة تجيء ذكراها عند استعراض تجارب الحركات القومية، وهي على رأس السلطة في أكثر من بلد العربي. ومع ذلك، فإن هذا التيار يتميّز بميزة ربما لا تتوفر لغيره من الأحزاب السياسية الناشئة، أو حتى القديمة منها، وهي الانتشار الواسع في الطبقة الوسطى، وفي مختلف مناطق البلاد بآلاف المريدين والأنصار والمتعاطفين معه، وتمكّنه من خوض الانتخابات في ٢٩ دائرة انتخابية من مجموع ٣٢ دائرة، ولو كان ذلك على أكثر من قائمة حزبية ومستقلة، وله فرع طلابي وإن كان مشتّتاً تشتت القوميين أنفسهم بسبب الولاءات للأفراد، وليس للأفكار والمبادئ، وله مناصرون في المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل، وفي مختلف هياكله المركزية والجهوية والمحلية، ويتميز بوجود نخبة وسطى وقيادات محلية لا يستهان بها، فهل سيكون التيار القومي قادراً على دخول لعبة السلطة والحكم مستقبلاً، وهو مآل أي عمل سياسي وجماهيري منظم وقانوني؟ وهل له من الكفاءات والكوادر والتكنوقراط القادر على إدارة مثل تلك اللعبة؟ وهل يمتلك رؤية للسياسة الخارجية يستطيع معها التحكّم أو حتى أخذ موقع في خارطة لعبة دولية معقّدة جداً، وموازين القوى العالمية فيها، وحتى الإقليمية، تعمل في عداء تام مع المشروع الوطني والقومي والعروبي برمّته، وقد تمكّنت من إجهاضه في ثلاث تجارب تاريخية، وتمكّنت من تشويهها في ذهن المثقف والمواطن العادي على حد سواء؟ وأي موقع سيتخذه التيار القومي التقدمي في تونس في الانتخابات القادمة، إذا هو استوفى شروط سوق السياسة؟ □

في نقد الأيديولوجيا:
حوار فكري مع عبد الله العروي(*)

أن تُجرِيَ حواراً فكرياً مع عبد الله العروي، اليوم، فأنت تصنع حدثاً ثقافياً بامتياز؛ وهو حدث ثقافي، لأن الرجل قامةٌ كبيرة في الفكر العربي خاصة، وفي الفكر الإنساني عامة، ولأن الحوار معه يُنضِج، أكثر، أسئلةً تطرحها كتاباتُه على قرّائها، وتفتح أمامهم بواباتٍ جديدةً لفهم ما استغلق فهمُهُ عليهم. وهذا، بالضبط، ما تميّز به هذا الحوار مع **عميد الفكر العربي المعاصر**.

شاء العروي أن يُفصح فيه عمّا لم يكن في الوسع إدراكُه، لدى السواد الأعظم من قرّائه، في ما خصَّ استراتيجيته الفكرية والمعرفية التي يخوض فيها منذ قريبٍ من خمسة وخمسين عاماً. وإلى ذلك، فإن هذا الحوار يُطِلُّ على مجمل الإنتاج الفكري للعروي، وهو مّا نَدَرَ حصوله في سوابق الحوارات الفكرية التي أُجريت معه.

وقد شاءت مجلة **المستقبل العربي** أن تنشر هذا الحوار الفكري مع عبد الله العروي حول نقد الأيديولوجيا كي يكون مدخلاً إلى التعريف بمعظم أعماله.

***

قبل الإجابة عن الأسئلة، استهلّ العروي اللقاء بتوطئةٍ أرادها بياناً لإنتاجه الفكري خلال مساره العلمي، منذ مستهل الستينيات من القرن العشرين حتى اليوم، ولما بين كتبه من صلاتِ تَرابُط. ولقد كانت هذه التوطئة التي تفضَّل بها **عميد الفكر العربي** مشكوراً، إضاءةً في غاية الأهمية لعالمه الفكري، وللوشائج القائمة بين نصوصه، كما سيلاحظ القراء ذلك.

توطئة

□ **العروي:** قبل أن أجيب عن الأسئلة المفصّلة، أريد أن أقول كلمة حول مجموع إنتاجي الفكري، مشدّداً على أنه يمثل وحدة تتجاوب وتتكامل أجزاؤها.

(*) في الأصل، نشر هذا الحوار في مجلة **النهضة**، العدد ٨ (ربيع – صيف ٢٠١٤)، ص ٩-٢٥.

دليل هذه الوحدة هو الآتي: أول عمل نشر لي هو الحوار التلفزيوني المعنون بـ «رجل الذكرى»، الذي كتب في سنة ١٩٦١، والذي سيعاد نشره هذه السنّة. يتناول هذا الحوار موضوع الذاكرة. وقد تناولت الموضوع نفسه بعد عقود في قصة **الآفة**، وفي كتاب **السنّة والإصلاح**.

ينقسم كتاب **الأيديولوجيا العربية المعاصرة** إلى أربعة فصول:

ـ العرب والأصالة.

ـ العرب والاستمرار التاريخي.

ـ العرب والعقل الكوني.

ـ العرب والتعبير عن الذات.

ويمكن تجزئة أعمالي إلى أربعة محاور، وكل محور مرتبط بأحد هذه الفصول: الأيديولوجيا، والبحث التاريخي، والتأصيل، والتعبير.

المحور الأول: وصفٌ وترتيب لمقالات العرب عن أنفسهم في العصر الحديث. لم أدرس الفكر العربي أو الفلسفة العربية أو الثقافة العربية، بل الأيديولوجيا فقط. هذا موضوع محدّد. اخترت من الإنتاج الفكري العربي المعاصر ما اعتبرته أيديولوجياً.

من يُسَمّ هذا الفكر أو ذَاكَ بالأيديولوجيا، عليه أن يبرّر هذا الحكم. بالنسبة إلى أي شيء يكون الفكر أيديولوجياً؟ ثم، قبل أي شيء، ما الذي تعنيه هذه الكلمة؟

هذا ما فعلته في ثلاثة مؤلفات: **مفهوم الأيديولوجيا**، و**مفهوم الحرية**، و**مفهوم الدولة**. وزِدتُ الأمور توضيحاً في عدة مقالات جمعتها في كتابيّ **أزمة المثقفين العرب**، و**ثقافتنا في ضوء التاريخ**. زد إلى هذين المؤلفين المحاضرة التي صدرت تحت عنوان «عوائق التحديث». هذا **الجزء الأول** من أعمالي يُكوِّن وحدةً حول الأيديولوجيا وما يميّزها من الواقعية والموضوعية.

الجزء الثاني يتعلق بالبحث الموضوعي في المجتمع الذي تسود فيه تلك الأيديولوجيا. والغرض منه إظهار أن الأيديولوجيا أيديولوجيا بالفعل، أي تصور خاطئ غير مطابق للواقع. دراسة الأيديولوجيا يجوز أن تكون عامة، تشمل كل البلاد العربية، لكن البحث التاريخي يمسّ بالضرورة بلداً بعينه، أي المغرب في ما يخصّني. لذلك كتبتُ **مجمل تاريخ المغرب**، و**جذور الوطنية المغربية**، و**المغرب والحسن الثاني**، ومقالات جمعتها في مؤلف **مباحث تاريخية**.

الجزء الثالث من أعمالي هو تعميقٌ للقسم الثالث من **الأيديولوجيا العربية المعاصرة**، أي تأصيل للتاريخانية. وهنا لا بد من تجاوز التأريخية إلى التاريخانية. نقول إن هذه التحليلات [تحليلات الشيخ ورجل السياسة والمولع بالتقنيات] أيديولوجية، لأنها لا تطبق المنهج السليم لدراسة الحاضر والماضي. لولا أننا نذهب أبعد من هذا الاستنتاج، نقول إن هذه التحليلات إذا تحوّلت إلى سياسة تُخفق لا محالة، وإن التحليلات المناقضة لها تضمن وحدها النجاح. هذا الاستنتاج الثاني هو الذي أسميه أنا «تاريخاني». فوجب أن أبرّره، وأن أُؤَسّس له. وهو ما فعلته في **مفهوم التاريخ**، ثم **مفهوم العقل**. يُضاف إلى هذين الكتابين **السنّة والإصلاح**، و**من ديوان السياسة**. هذه محاولة مني في تأصيل التاريخانية بوصفها بوصلة العمل السياسي الهادف.

وأخيراً **الجزء الرابع** الذي يتقاطع مع محتوى الفصل الرابع من **الأيديولوجيا العربية المعاصرة**، يُعنى بالتعبير. وهو يتكوّن من خواطر الصباح التي تسجل وقْعَ الأحداث اليومية في النفس من دون أدنى تنظير أو تعقيل. ومن الأعمال الأدبية، تستحضر **الغربة** و**اليتيم** و**أوراق** بكثير من الحنين إلى ذكريات الصبا، في حين يصف **الفريق** و**غيلة** أوضاع الحاضر، وتستكشف **الآفة** آفاق مستقبل مظلم. لا دور هنا للعقل، كل شيء مبني على الحدس والخيال.

انكبّ جلّ المحلّلين العرب على الجزء الأول فقط، ظنّاً منهم أن الباقي كله شرحٌ وتوظيف لما جاء فيه. تصرّفوا كما لو كنت أقدم أيديولوجيا جديدة عوض الأيديولوجيات التي انتقدتها. لم أقدّم التاريخانية كأيديولوجيا بديلة، بل كوسيلة للتخلص من كل أنواع الأيديولوجيا، وللالتصاق بالواقع لنضمن بعض النجاح لما نقدم عليه من تدبير.

لذلك أقترح أن نخصّص هذا الحوار لمسألة نقد الأيديولوجيا بما أنه يمثل ٩٠ بالمئة مما كتب عن أعمالي.

***

■ **دعوتَ إلى التاريخانية كمنهج للتفكير، وكنظرةٍ تحترم موضوعيةَ التطور التاريخي، في مقابل نمطٍ سائدٍ في التفكير يعاني نقصاً فادحاً في الحسّ التاريخي (بنيوي، نصّي، أيديولوجي، طوباوي...). بعد قرابة نصفِ قرنٍ من هذه الدعوة؛ هل لا يزال لها ـ اليوم ـ من شرعيةٍ لكي يُسْتَأنَف القولُ بها؟**

□ **العروي:** عارضتُ بين التحليل الأيديولوجي والدراسة التاريخية ذات الأفق التاريخاني بهدف التمسك بالواقع. طبقتُ المنهج المقترح على وضعية الستينيات وخرجت بنتائج. من يطبّق نفس المنهج على الوضع الحالي يخرج بنتائج مغايرة. هذا واضح: عالم الفيزياء يخرج بنتائج مختلفة كلما اختلفت الظروف. هل يُطلب منه أن يغيّر منهاجه كل مرة؟

هنا لا بد من توضيح مسألة. بعدما رسمت الخطوط العريضة للذهنية التاريخانية الحديثة، انكببت على دراسة حالة معيّنة، مغرب القرن التاسع عشر. ولم أدّع أبداً أن ما استخلصته من هذه الدراسة العينية ينطبق على البلدان العربية الأخرى. وحتى في الأيديولوجيا العربية المعاصرة لم أتطرّق إلى أوضاع مصر إلا لأن الزعماء المغاربة كانوا يتخذون مصر مثالاً... كان محمد عبده بالنسبة إليّ مفتاح فكر علال الفاسي.

من العبث مقابلة التاريخانية بمناهج أخرى مثل التفكيكية أو البنيوية مثلاً. هل أنصار التفكيكية وضعوا نهجاً لفهم السياسة؟ كل منهاج صالح لمجال معرفي خاص به.

قيل منذ القديم إن التاريخ مختبر السياسة. القائد السياسي يتّبع حتماً في تصرّفه الفعلي المنهج التاريخاني. وأنا لم أهتم إلا بانكباب الفكر على العمل السياسي.

■ **بَدَا لك نقد التأخر التاريخي الذي يعانيه المجتمع العربي، المدخلَ الموضوعيَّ والضروري إلى إعادة تمثُّل معضلات الدولة والسلطة والنخب والتنمية والأيديولوجيا، والمدخلَ إلى نهوض الفكر والثقافة بالدور المنتظَر منهما اجتماعياً. وكان ذلك في**

أساس عنايتك بمركزية المسألة الثقافية في أيّ تحليلٍ للاجتماع مقابل طغيانٍ للتحليل الاقتصادوي في الوعي العربي آنئذ. هل ما زلتَ تَحْسَب مسألةَ التأخر التاريخي أمَّ المسائل في المجتمع العربي؟ وهل ما زالت عوامل الشبه بين حالتيْ ألمانيا وروسيا وحالة المجتمع العربي قائمة في تقديرك، أم أن إدخالَكَ الحالةَ العربية ـ قبل أربعة عقود ـ في دائرة المقارنة بألمانيا في القرن التاسع عشر، وروسيا البلشفية، أتى محاولةً منك لتبرير دعوتك التي أطلقتَ عليها اسم «الماركسية الموضوعية»؟

□ **العروي:** كلامنا على المجتمعات التاريخية، كلها في اتّصال بعضِها ببعض. إذا أخذنا مجتمعاً بعينه في لحظة معينة، فهو إما متفوّق على المجتمعات المحيطة به، وإما متكافئٌ معها أو متخلفٌ عنها. مقياس ذلك نجده في الحرب أو في التجارة. أيام الجاحظ كان العرب يشعرون بالتفوّق، أيام ابن خلدون بدأوا يشعرون بالتخلّف. العبارة عن هذا الشعور واضحة عند هذا وعند ذاك.

كتبتُ عمّن يعي التخلف، يعترف به ويبحث عن وسائل استدراكه. ولم ألتفت إلى من يتجاهله أو ينفيه. من خصائص الفكر الأيديولوجي الانكباب على هذه النقطة وحدها.

هذه إذن حالةٌ عادية في التاريخ. من الطبيعي أن نجد لحالة العرب ما يماثلها في مجتمعات أخرى. لستُ أول من تكلم على التجربة الروسية أو الألمانية أو الإيطالية، بل سبقني إلى ذلك كُتّاب عهد النهضة. كل ما فعلتُه هو أني زدت الأمر تدقيقاً.

هذا التدقيق هو الذي جعلني أخلص إلى أن التفكير في التخلف والإصلاح يؤدي إلى فهم «حقيقة» التاريخ، وهذه ترادف معنى الماركسية الموضوعية.

تبيّن لي عن بَحْثٍ وتمحيص أن الماركسية الموضوعية ليست موضوعة (proposition) تُناقش، بل هي وضعية (situation) تُشاهد وتوصف.

■ **أدركتَ مبكّراً أن دراساتك دارت ـ سنوات الستينيات والسبعينيات ـ على سؤالٍ إشكالي هو: كيف يمكن استيعاب مكتسبات الليبرالية قبل ـ ومن دون ـ المرور بمرحلة ليبرالية؟ هل ما زالت الإشكالية دقيقة اليوم، أم أن «المرور بمرحلة ليبرالية» أمرٌ لا غنًى عنه، ولا مَهْرب منه؟**

□ **العروي:** يعتقد الكثيرون أن المواجهة بين الماركسية الشيوعية والرأسمالية الليبرالية انتهت بانتصار هذه الأخيرة، والانتصار تجسَّد في العولمة. فلم يعُد هناك مبرّرٌ للقول إن في إمكان مجتمع ما اختزال المرحلة الليبرالية والدخول رأساً إلى الاشتراكية، إذ لم يعُد لهذا النظام أي مستقبل. أرى أن الموضوع ليس بهذه البساطة. لم يختف التطلع إلى العدالة والمساواة، وليس في إمكان العولمة أن تحققه فعلاً.

قلت في مقالي عن الماركسية والعالم الثالث إن الماركسية الموضوعية [وهي وجه من أوجه العولمة] ليست بوّابة إلى الاشتراكية، بل إلى تعميم القيم الليبرالية في مجتمع متخلِّف مرّ بثورة تقول عن نفسها إنها اشتراكية أو شيوعية.

حتى لو تصورنا أن المجتمعات كافة انخرطت بنجاح في العولمة، وهذا غير مضمون البتة، سيظلّ بعضُها يحتفظ بميزة السبق.

■ آخـذْتَ على فكر الشيخ، وعلى الفكر العربي عموماً، أنه يعمد إلى الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها عليه الآخر (= الغرب)، هل ما بَرِحَ الفكر العربي يفكّر، اليوم، من داخل الأطر الإشكالية التي يرسمها له الآخر ويحدّدها، أو نَحا منحى توليد أسئلته من رحم واقعه المجتمعي والثقافي؟

□ **العروي:** أكّد ابن خلدون أن المغلوب مولع بتقليد الغالب. والغالب في عينه كان الإسلام. القاعدة عامة، غير متعلقة بهوية الغالب أو المغلوب.

الغالب هو الذي يملك المبادرة. يطرح السؤال الذي يتولى المغلوب الإجابة عنه. إذا لم يع المغلوب المسألةَ، فإنه يصبح على التوّ خارج التاريخ، كحال هنود أمريكا. من ينحو هذا المنحى يلجأ إلى الفن أو الفلسفة، يحتمي بالأزل ليتحرر من ربقة الزمن. كان يقال الغالب هو الله، واليوم نقول الحاكم هو التاريخ. المعنى واحد.

المفكّر الجادّ عندما يطرح مسألة التخلّف، ويحاول تصور حلّ لها، لا يحاور غيره بقدر ما يحاسب نفسه. يستنتج من حكم التاريخ ما يستنتج. أما خصمه فإنه ينفي المسألة من الأساس. له الحق في ذلك، لكنه ينطق بمنطق غير سياسي، ومع ذلك يظن أنه يقول كلاماً سياسياً!

■ هل كان الشروع في إنجاز الكتب المفهومية الخمسة إيذاناً بالانتقال من التاريخانية إلى الحداثة، أم أن خيط الاتصال بين اللحظتين المعرفيتيْن ظل مستمراً؟

□ **العروي:** التاريخانية هي منهج الحداثة. إذا كانت هذه محقّقة صار المنهج التاريخي عادياً يُفهم بكيفية عفوية، بل لا يُتصور اللجوء إلى غيره في مجال السياسة بالذات. أما في غير السياسة، فالأمر مختلف.

إذا كان المجتمع غير حداثي، أو ناقماً على حداثة مفروضة عليه، فلا مناص من حملة توضيحية، وهي حملة صعبة. ما يبدو بديهياً للفكر التاريخي يبدو متهافتاً لغيره، لأن التاريخاني يميّز بين مجالات المعرفة، في حين أن خصمه يرفض التمييز.

■ بدوتَ منصفاً، كثيراً، للمقالة الليبرالية العربية، على الرغم من تسجيلك مفارقتَها، وخلطَها بين لحْظات الليبرالية الغربية الأربع (كما عند أحمد لطفي السيد)، وغياب المنظومية أو الاتساق النظري فيهما. هل كانت وظيفتُها ـ التي وصفتَها بالايجابية ـ كافية وحدها لإنصافها على النحو الذي فعلتَه في مفهوم الحرية؟

□ **العروي:** نشأت الليبرالية العربية في إطار المواجهة بين مجتمع متغلّب، وآخر يشعر بالضعف والاستغلال. كانت مواجهةٌ، ولكن كان كذلك تلاقح. تكوّنت جماعة، قليلة العدد، قامت بدور الوسيط المفاوض. ثم انتهى دورها بانتهاء الوضع الاستعماري.

لكنها ظلت تحمل سمات الدور الذي قامت به. ظلت ضعيفة اجتماعياً، وبالتالي فكرياً، متهمةً معزولة في الداخل، ومحتقرة في الخارج. الجميع يرميها بانعدام الأصالة.

لذا تكلّمت على مأساتها.

■ وقفْتَ في مفهوم الدولة على كابحٍ معرفي في الوعي الإسلامي للدولة أسميْتَه طوبى الخلافة عند الفقهاء، وهي طوبى لا يضارعها في الغربةِ والبرَّانية عن واقع الدولة التاريخي سوى ما دَعَوْتَه بـ «فردانية الفيلسوف/المتصوّف». ولكن ألم تكن دولة الفقهاء أكثر واقعيةً من دولة الفلاسفة والمتصوفة وعلماء الكلام، بل حتى من دولة كتّاب الدواوين في الآداب السلطانية؟ أين دولة المؤرخين التي لم يتناولها تصنيفُك في الكِتاب ما خلا حالة ابن خلدون؟

□ **العروي:** مارس ابن خلدون السياسة، أعني الكتابة الديوانية، ثم القضاء. وفي الحالين تصادم مع الواقع، فاكتسب نزعة ذهنية نستطيع أن نسمّيها تاريخانية. فميّز باستمرار بين الوعي بالواقع وتخيّل البديل.

من تخيّل البديل؟ أولاً المحدّثون الذين تشبّثوا بدولة الرسول، خليفة الله في الأرض. من هنا الخلافة، أي حكم الناس بتكليف إلهي.

ثانياً، الفلاسفة والمتصوفة في صورة مدينة فاضلة مكوّنة من أفراد كلهم فضلاء أتقياء، لا سلطان للشهوات والغرائز الدنيئة على نفوسهم.

لكن هذا الخيال لم ينل شيئاً من الدولة القائمة، دولة الملك أو الغلبة أو العصبية أو التسلط.

كان ابن خلدون متصوفاً أيضاً، لكن بعد أن ترك السياسة، ولم يعد يفكر فيها. عندما كان يفكر فيها لم يخطر بباله أبداً أن يطبق عليها مقاييس الحكمة أو الورع.

■ ألا يعيش الوعي السياسي العربي، اليوم، طوبويات أخرى: طوبَى الدولة الوطنية، طوبى الدولة القومية، طوبى الدولة الديمقراطية، أو الاشتراكية ..؛ ما الفرق بين طوبى الأمس وطوبى اليوم؟

□ **العروي:** لا يزال الكثيرون يمزجون الأماني بالواقع. فهم بين الخوف من الوضع القائم والرجاء أو التطلع إلى البديل المحبّب.

يتكلّمون على الدولة القومية أو الدولة الوطنية أو الدولة الديمقراطية، كما لو كانت قائمة أو على وشك القيام، تماماً كما كان يفعل الفقهاء مع دولة الخلافة والحكماءُ مع المدينة الفاضلة، والصوفيون مع رباط الأخيار. هكذا تكلم طويلاً الشيوعيون والقوميون، وهكذا يتكلم اليوم أنصار حقوق الإنسان، أي الليبراليون الجدد.

إلى جانب الرجاء الخوفُ من الدولة القائمة. لكن الواقع لا يُغَيَّر بالتخيّل. لا سلطان للخيال الصرف على السياسة. الواقع يُغيَّر بالواقعية. هذا هو درس التاريخانية لمن يفهمها على وجهها.

■ حلَّلتَ ظاهرة الحدّ والحصر في اشتغال العقل في الثقافة العربية، لاحظتَ أن عقلَ المطلق (= الكلامي) هو العقل المطلق في هذه الثقافة، وأن الخلط استمرّ فيها بين العقل والمعقول، وأن بين عقل العدد وعقل الكسب وعقل الجهاد... مشتَرَكٌ جامعٌ هو العقل المعقول: عقل الاسم، لا عقل الفعل، وأن العقل عند العرب المسلمين لم يتحول ـ لذلك

السبب ـ إلى عقلانية... إلخ. هل نفهم من هذه القراءة أن العقل الإسلامي عقل نصّي: يعْقِل النصّ لا الواقع؟ وهل الحدّ والحصر فيه من آثار نزعته النصّية، أم من تأثير الواقع التاريخي الذي كان يرسم له حدوداً لا يستطيع تخطيها؟

□ **العروي:** في أي مجتمع تقليدي العلم الكلي سابق على المعلوم الجزئي. هذه قاعدة منطقية لا تعارض. من هنا تساؤلُ فلاسفة القرون الوسطى، مسلمين وغيرهم، هل يعلم الخالق الجزئيات؟

لم يتمكّن أحد من حلّ هذه المعضلة، لا ابن رشد، ولا توما الأكويني. الحلّ عملي. وهو ما قام به غاليليو عندما درس قانون الحركة مفصولاً عن أية مسألة أخرى لفصل المعلوم الجزئي عن العلم العام. العلم المطلق، بالنسبة إلى الإنسان، لا يفيد الجزئيات، والمعلوم الجزئي لا يفيد العلم المطلق.

العقل هو المنهاج الذي يمكِّن من عقل المعقول الجزئي. ليس العقل، كما كان، هو بيان المطلق وتأويلُه كشرطٍ لمعرفة حقيقة كل جزء.

عندما يكون منطق المطلق هو المتغلّب في مجتمع ما، كما كان عندنا في الماضي، يصبح كل مفكّر خاضعاً له: الحكيم، أي الطبيب، أو الفيلسوف، والمتصوف، والفقيه، والمتكلم، كلهم يتبعون نفس المنهج. لاحظ أن ابن رشد الفيلسوف يشرح أرسطو، كما يشرح ابن رشد الفقيه **موطأ** مالك.

عندما نُبدِل عقلاً بآخر، نظرة لأخرى، كما فعل غاليليو، يغزو المنطق الجديد مجالات المعرفة الواحد تلو الآخر، الفيزياء، الفلسفة مع ديكارت، القانون مع مونتسكيو، السياسة مع روسو، الأخلاق مع هيوم، الاقتصاد مع آدم سميث، علم الحياة مع داروين... إلخ.

إذا أردنا اليوم أن نستنير بعقل الماضي، فإننا نُحْيي بالتبعية عقلَ المطلق. لا ضرر في أن نفعل ذلك في الفلسفة أو الأخلاق الفردية أو الفن، لكن الضرر كبير عندما يتعلق الأمر بالسياسة، بالأخلاق العامة، بالطب... إلخ. والضرر ملاحظ.

■ **استعدْتَ محمد عبده مدخلاً إلى طرح مسألة العقل في الإسلام، وحدودِه، في: مفهوم العقل، بعد أن كنتَ درستَه، في إطار نمذجتك الشهيرة للأيديولوجيا العربية المعاصرة في الكتاب الذي حَمَل العنوانَ نفسَه؛ ما الذي تغيَّر في الوعي الإسلامي المعاصر بين عبده الستينيات، وعبده التسعينيات، وهل تغيرت صورتُه ـ بالتالي ـ في وعيك؟ ولماذا الإلحاحُ المستمرُّ منك على نموذجيْ محمد عبده وعلاّل الفاسي في كل ما تكتبه عن الفكر الإسلامي والفكر الإصلاحي؟**

□ **العروي:** شيخ اليوم يحاكم شيخ الأمس ويتهمه بالتخلي عن الثوابت وبالتقاعس أمام العدو، ويذهب البعض إلى اتهام عبده بالتآمر على الإسلام.

قلت إن أفق عبده والفاسي كان محدوداً، وإن هذه المحدودية هي ما يسِم فكرهما بالأيديولوجيا.

قد يكون شيخ اليوم أكثر اطلاعاً على منتوج الغرب، لكن في شِقِّه المحافظ، فينقده ويصبح بذلك أكثر محافظة. أصولية العرب، أصولية الشرق عموماً، ليست سوى انعكاس، من عدة وجوه، لأصولية الغرب. الدليل هو أن شيخ اليوم أقلُّ ارتباطاً من شيخ الأمس بالإنتاج العربي القديم. يرجع إلى السلف، ويتخطى قروناً من التأويل والاجتهاد.

■ انشغلتَ طويلاً بالتاريخيات العربية الكلاسيكية، وكتبتَ فيها، في مناسبات متعدّدة: «العرب والتاريخ»، و*La crise des intellectuels arabes*، و«مفهوم التاريخ»، و*Islam et histoire*...؛ هل وجدتَ في المدوَّنة التاريخية العربية صورةً ما للثقافة والمجتمع تثوي وراء التفاصيل؟

□ **العروي:** لم يكتشف المجتمع العربي علم الطبيعيات الحديث. فما كان في وسع الثقافة العربية توظيف اكتشافاته في البحث التاريخي، كما فعل الغرب في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي.

ما كان في وسع المؤرخين العرب أن يحلُّوا لغز الكتابة الهيروغليفية أو المسمارية، أو أن يؤرخوا لطبقات الأرض. ظلوا حبيسي الوثيقة المكتوبة التي تعود إلى ستة آلاف سنة، أي بداية الكون في عقيدتهم. المنهجية العلمية عندهم هي منهجية الجَرْح والتعديل، منهجية علم الحديث. ثم عمّموا هذه الطريقة النقدية على كل المجالات المعرفية، حتى العلوم العقلية. في هذا الإطار المحدود، تمكّنوا من وضع نظرية متكاملة عن شروط صحة الرواية، وبالتالي عن معنى السنّة. نظريتهم هذه لا تخصّ السنّة الإسلامية، بل تنطبق على كل سنّة. في هذا الإطار، تفوَّق الإنتاج العربي في تدوين التاريخ، على غيره، شرقاً وغرباً. أظهرتُ حدوده، وفي نفس الوقت بيّنتُ عمقه في إطاره المذكور.

■ لماذا لم تتطور صناعة التاريخ عند العرب من الإستوغرافيا إلى فلسفة التاريخ؛ هل كان ابن خلدون يستطيع ذلك ـ معرفيّاً ـ ولم يفعل؟

□ **العروي:** بل توجد عند المؤرخين المسلمين فلسفةٌ واعية بنفسها، إلا أنها متجذرة في العقل المطلق. التاريخ ظهورٌ وإظهار لباطن. والباطن مرسوم منذ الأزل. هذه الفلسفة قريبة مما يقول به بعض الفلاسفة. نعود، إذن، إلى ما قلناه سابقاً. العلم المطلق مقدَّم على علم الجزئيات، كذلك معرفةُ غاية التاريخ مقدَّمة على رصد أطواره.

■ اعتنيتَ بابن خلدون كثيراً، منذ رسالتك الجامعية عن «شفاء السائل»، في أوائل الستينيات، حتى «مفهوم العقل» في أواسط التسعينيات؛ لماذا ظل يغريك بمقارنته بغيره من الغربيين اللاحقين (مكيافيلي، بودان، مونتسكيو، أوغست كونت، ماكس ڤيبر)؟

□ **العروي:** كان ابن خلدون واعياً بنبوغه، لكنه لم يدرك إلى أي حدّ كان نابغة. لذلك كلما طالعنا أعمال غيره وعُدنا إليه، وجدنا آثاراً جديدة لهذا التفوق.

محدودية فكره مرتبطة بمحدودية مجتمعه. وهذه المحدودية هي التي تبرز مدى عبقريته. الأمر نفسه ينطبق على كل من أقَارِنُهُ به، أرسطو، مكيافيلي، مونتسكيو. أفق كل واحد من هؤلاء

محدود تاريخياً، فيظهر النبوغ والتبريز بالنسبة إلى هذا الحصر. لذا، لا يخطر ببالي أن أقارنه بداروين أو آينشتاين الكوسمولوجي مؤلف كتاب **كيف أرى الكون**.

لو فعلت ذلك لأخطأت في حقه ولتحول نبوغه إلى قصور.

■ **بعد ما يزيد على خمسة وأربعين عاماً على كتابك «تاريخ المغرب»، هل تشعر أن التأليف في هذا الموضوع، في نطاق الدراسات التاريخية في مجمل المغرب العربي، حقَّق تقدُّماً علميّاً يُذكَر، ويستحق معه أن يُقال إن المغاربة انتزعوا تاريخهم من أيدي مَن كانوا يكتبونَه ـ من الغربيين ـ نيابةً عنهم؟ هل نحن على أعتاب كتابةِ تاريخ وطني في المغرب خاصة، وفي المغرب العربي عموماً؟**

□ **العروي:** تَنَاقَص عددُ الباحثين الأجانب في تاريخ المغرب. وخَلَفهم باحثون محلّيون حققوا مكاسب مهمة، ولا سيَّما في ما يتعلق بتاريخ القرن التاسع عشر الميلادي.

لكن بما أن الوثائق المتاحة استُغِلت كلُّها، عاد الدارسون الجدد إلى النصوص التقليدية [**كتب المناقب**] فتأثروا بذهنيتها. لذلك نلاحظ أن ما صدر في السنوات الأخيرة حديثٌ في مظهره وتقليدي في محتواه. أشير بالطبع إلى الإنتاج المكتوب بالعربية.

■ **انشغلتَ في الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية بتحليل سياقات تطوّر الاجتماع المغربي الحديث، في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وتبلوُر الفكرة الوطنية في ذلك التطور، لكنك اعتنيتَ فيه كثيراً بموضوعات الإصلاح وأسباب إخفاقات مشاريعه المتعاقبة، وصولاً إلى لحظة الاحتلال الكولونيالي. هل استفاد المغرب من دروس الماضي في هذا المجال، منذ الاستقلال الوطني؟ هل قطع شوطاً في الإصلاحات على طريق بناء الدولة الوطنية؟**

□ **العروي:** قلت مرة إن المؤرخ لا يتعاطف مع رجل السياسة. البحث التاريخي الدقيق والموضوعي لا يخدم دائماً أهداف الدولة القومية، بل قد يضعفها بالكشف عن هويات غميسة. وهذا ما حصل في القرن التاسع عشر الأوروبي.

لقد عارض الكثيرون معارضة محتشمة ما جاء في كتابي **جذور الوطنية المغربية**. مفهوم الدولة القومية لا يفيد بالضرورة وحدة الأصول والمرامي. قد يكون تعددٌ ولا تتحقق وحدة الانتماء والخضوع لسلطة واحدة إلا بشروط، ضمنها التقيد بالذهنية التاريخانية.

■ **فُهِمتْ دعوتُك في «الأيديولوجيا العربية المعاصرة» إلى القطيعة مع الماضي والقرون الوسطى خطأً؛ ظُنَّ أنك تدعو إلى موقفٍ عدميّ من التراث، بينما قصدْتَ بهذه القطيعةَ المعرفية مع عقل الماضي. بعد الذي كتَبْتَه في «مفهوم الدولة»، و«مفهوم العقل»، و«الإسلام والتاريخ»، و«السنّة والإصلاح»، تبيَّن أنك تناولت القضايا التي تناولتها مستصحباً نصوص التراث ومتونه. إلى أيّ حدٍّ يمكن تناوُل التراث والانفصال عنه في الوقتِ عينِه؟ وهل التفكير فيه من شروط الحداثة؟**

□ **العروي:** لا تتم القطيعة مع التراث، أي التحرر من هيمنته، إلا بدراسته دراسةً تاريخية نقدية. نلاحظ أن من يتشبّث بالتراث هو، في الغالب، أكثر الناس جهلاً به. يختزل الثقافة العربية

في الإنتاج الديني، وهذا في الإنتاج الفقهي، وهذا في الإنتاج السنّي ... إلخ، بل من الأصوليين من لا يعرف من التراث إلا فتاوى ابن تيمية.

بدأت الحداثة في الغرب بتحقيق نص التوراة والإنجيل، ثم مؤلفات أرسطو وأفلاطون وسائر مؤلفي يونان واللاتين. وهذا العمل لا يزال مستمراً إلى اليوم. كل جيل يؤوّل التراث تأويلاً جديداً، وهذا التجديد المستمر مقبول ومطلوب، لا أحد ينعته بالزيغ أو العقوق.

تختلف التأويلات، منها المحافظة ومنها الثورية. لكن الجميع، بما أنهم يعيشون في مجتمع حداثي، يلجأون في المرحلة الأولى، مرحلة التحقق من النصّ، إلى المنهج النقدي. إذا أجمع علماء الحفريات على أن الآثار الفلانية تدل على مرور النبي الفلاني بالقرية الفلانية، لا أحد، حتى من أعضاء الكنيسة، يجرؤ على ردّ الإجماع اعتماداً على قول أحد القديسين.

لا جدال في منهجية التحقيق. يكون الاختلاف في التأويل، وذلك بحسب المجالات. طرائق تأويل النصّ الديني مخالفة لطرائق تأويل النصّ الشعري أو الفلسفي أو النقدي.

■ هل ما زلت تعتقد أن على العرب أن يتجرّعوا الحداثة كما تجرّعتْها أممٌ قبلهم؟ وماذا لو كان ثمنُ تجرُّعها قاسياً: أعني من قبيل توليد نقائضها! ألا تزدهر الأصولية في سياق التحديث واللَّبْرَلة والعولمة؟

□ **العروي:** الحداثة واقع اجتماعي معيش، لا مقولة قابلة للتحبيذ أو التفنيد. تظل المعارضة للحداثة في كل الأحوال لفظية.

ما يهم المؤرخ، وأكثر منه رجل الدولة والمسؤول السياسي، هو كيف التعامل مع هذا الواقع الجاثم. يقول البعض: الحداثة هي صورة من الاستعمار، استعمار روحي بدلاً من أن يكون مادّياً فقط. طيّب، كيف تعامل الوطنيون مع استعمار الأجساد؟ هل قالوا: لا قيمة له، لا وجود له، نعيش على هامشه ولا نلتفت إليه؟ لو فعلوا ذلك لكانوا اليوم في وضعية هنود أمريكا. هل كان ينفع في مدافعة الاستعمار النفي والتجاهل أم التعرّف إليه، التعمق في ماهيته ثم تجريده من بعض وجوه نفوذه؟ تجسدت الوطنية في التكيف مع الاستعمار سياسياً، وفكرياً، وسلوكياً، عندما اقتنع الجميع أن لا جدوى في المقاومة العسكرية وفي الانكفاء على النفس.

الحداثة مثل الاستعمار، حالة قائمة، إما مفروضة ومرفوضة قولاً وعقائدياً، وإما معترف بها، متحكَّم فيها.

الأصولية لا تمنع ولا تمانع، إنما هي انعكاس باهت لأصولية رافقت كل أطوار الحداثة في الغرب. هذه هي الحقيقة المرّة.

نرى اليوم صراعاً بين تيارين، أحدهما يريد أن يتحكم في الحداثة حتى يستطيع أن يوجهها توجيهاً مفيداً للمجتمع، والآخر يتظاهر بالرفض والممانعة، فيترك الحداثة تسير في صالح الغير. الكل يخشى المواجهة، فتُترك الساحة للتيار الأكثر تعلقاً بالماضي.

يقلّ الحسم، يعمّ التردد والتردّد دائماً خسارة.

■ **هل الإصلاح أفقٌ مُقْفَل في المنظومة السنّية، كما يوحي بذلك كتابُك: «السنّة والإصلاح»؟**

□ **العروي:** تتكون السنّة على مراحل عبر الزمن. في كل مرحلة تقول السنّة عن ذاتها إنها إصلاح، أو بعبارة أدق صلاح، أو استحضار الأصلح. تسير مع الزمن لكن تنظر إلى الخلف، لا إلى الأمام. لا تحيد عن الاتجاه المعاكس. لذلك تقول عن كل ما لا تتوقعه إنه نابتةٌ. منطق السنّة هو دفن النابت أو المستنبت.

إذا أردنا تصور إصلاحٍ من نوع آخر، يساير الزمن الفعلي، لا بد لنا من إبطال مفعول هذا الجهد المعاكس.

كيف؟ بالنبش عن الجذور. لا بد من الكشف عن كل مرحلة من مراحل تكوين السنّة وإعادة الاعتبار، على مستوى الفكر، إلى ما تصفه هي، أي السنّة المكونة، بالبدعة النابتة. البحث التاريخي الصرف، ما يسميه المحدّثون أسباب النزول، هو فقط فهم ما حصل والإبانة عن معقولية السنّة. لا بد، إذن، من الارتقاء من هذه النقطة إلى ما أسميه أنا الموقف التاريخاني. هذا يعتمد على مكاسب البحث التاريخي، ثم يتجاوزه إلى التصميم على قلب الاتجاه المعاكس للتطور الطبيعي. لا تظهر بدعةٌ إلا لسبب، ولا توصف بأنها بدعة سيئة يجب استئصالها إلا لسبب. ففضح ذلك السبب هو في آن كشفٌ عن منطق السنّة ونزع صفة الإطلاق عنها.

هذا ما فعلته في كتاب **السنّة والإصلاح**، مركزاً على الفرق بين مرحلة البحث التاريخي والحسم التاريخاني الذي هو أساس التجديد الحقيقي.

■ **منطقُ العقيدة غيرُ منطق السياسة؛ ذلك ممّا يستفاد من كتابيْ: «السنّة والإصلاح»، و«من ديوان السياسة». هل نحن أمام منطقيْن متعارضين: الوجدان والعقل؟**

□ **العروي:** قلت في خاتمة كتاب **السنّة والإصلاح**: إما مجاهدة وإما تذوق. وفي النصّ الفرنسي قلت Militantisme ou esthétisme. الكتاب كلُّه مؤسَّس على هذه الثنائية التي هي، في الوقت ذاته، واقعٌ ملموس (الروح مقابل الجسد) وأحد مكاسب أوائل الفلسفة (*theoria vs. praxis*). كما يقابل ابن خلدون قوةَ التميز وقوةَ الإنجاز أو الإنشاء.

من أين تنشأ الأيديولوجيا؟ من الإصرار على التوحيد القسري، تغليب النظر على العمل أو تغليب العمل على النظر.

بما أنني أرفض الأيديولوجيا، فإنِّي أقبل الثنائية وأعمل على توظيفها.

أقول إن الأفضل والأنجع، نظراً إلى محدودية معارفنا، أن نعمل على ملاءمة منهاج التفكير مع المجال الذي نفكر فيه.

نفكّر في نطاق الزمن، ونتأمل إنجازات الإنسان بهدف الإنشاء، بحسب عبارة ابن خلدون. علينا أن نمسك بالمنطق الملائم لهذا الغرض. لا يمكن لهذا المنطق الهادف أن يفرط في الموضوعية والواقعية، وإلا حاد عن خطّه. أستنتج أن هذا الشرط لا يتحقق إلا في المنهاج التاريخاني.

ما الذي دعا ابن خلدون إلى التحلّي بالواقعية؟ التفكير في الحضارة، والحضارة إنجازٌ بشري خاضع لسيرورة الزمن؟

ماذا يحصل عندما نطلّق الزمنَ والتاريخ والعمل الهادف، وما يرتبط بكل هذا؟ نعود إلى النفس، ننفصل عن الزمن، نتجرّد، نتوحّد ... هذه مفردات من قاموس الحكمة، أكانت فلسفةً إلهية أو تصوفاً ربّانياً.

يتكلم ابن باجة على تدبير المتوحّد. التدبير عمل وإنجاز، لكن بهدف سعادة الفرد المنعزل، الذي لم يعُد يهتم بما وبمن حوله. لا يتطلع إلى تغيير أي شيء من الدنيا وترك آثار باقية. لا غرابة أن يصاحب هذا الموقفُ منطقاً غير الذي يلجأ إليه محلّل الإنجازات التاريخية.

يقرر الحكيم الانفصال عن الزمن، التاريخ، المجتمع، ماذا يهمه من أمر «الخارج» البرّاني؟ كل ما يهمه هو الوعي الجواني. كل العبارات والمفاهيم تؤخذ على وجه النقيض. من هنا اللجوء إلى منطق التأويل (herméneutique). المنهج التأويلي صالح لفهم ما «يُلقى في النفس»، وغير صالح لفهم ما يفعله الإنسان في «الخارج».

أشعر بكل قوة أن أي محاولة لتوحيد المناهج تعسفيةٌ وغير ناجعة. فأقِف عند الثنائية ولا أتخطاها. لكل مجال معرفي منهاج يوافقه. التاريخانية تناسب مجال السياسة. التأويلية تناسب مجال الحكمة. هذا ما دعاني إلى القول بالعلمانية التي لا تنفي في نظري الروحانيات. من يقول ذلك لا يعي ما يقول.

الحكيم نفسه يميّز بين طب الأجساد وطب النفوس.

■ تناولتَ مسألتيْ اللغة والتمثيل الديمقراطي ـ في جملةِ ما تناولتَه ـ في كتابك «من ديوان السياسة»؛ هل وجدتَ في التعديلات الدستورية (٢٠١١)، وفي الجدل الذي دار حول اللغة العربية الفصحى والعامية، بَصْماتٍ ما لأفكارك، أم أنك شعرت باستمرار حالةِ تجاهُلِ «المجتمع السياسي» للفكر؟

□ **العروي:** أصفّق بالطبع للتعديلات التي أدخلت على النظام السياسي في بلادنا. لا أنسى أن الدستور الجديد جاء نتيجة توافق بين الأحزاب، وبالتالي لا يلبّي رغبات كل الجهات. أرى أنه لا يرقى إلى ما تتطلبه وضعية المغرب في عالم اليوم.

البعض يقول إن الشعب المغربي، بمكوّناته جميعِها، غير مهيأ لإصلاحات أعمق وأشمل. كما يقال: لسنا في السويد. قد يكون الأمر كذلك. علينا، إذن، أن نتسلح بالصبر.

■ لماذا اخترتَ المواجهة المباشرة ـ بالكلمة والصورة ـ في المعركة حول اللغة، بينما ركنْتَ إلى الصمت حين اندلعت أحداث ما يُسمّونه «الربيع العربي»؟

□ **العروي:** في الجزء الرابع من كتاب **الأيديولوجيا العربية المعاصرة** تكلمتُ بإسهابٍ على الثقافة، مشدّداً على أن الفولكلور لا يمكن أن يحلّ محلّ الثقافة الكلاسيكية، أو ما يسمّى أحياناً الثقافة العليا (Haute Culture).

من لا يعرف هذه الثقافة، أو يعرف شذراتٍ منها عبر الترجمة، يعتبر أن المجتمع المغربي مجتمع إثنوغرافي، عارضتُ بشدة هذا الموقف، فلم يعجب ذلك الكثيرين. فانتقد بعضهم كتاباتي لا بعد تمحيص نظري، بل انطلاقاً من اشمئزاز نفساني، اشمئزاز الشاعر من تأكيدات المؤرخ.

الحق هو أني لا أعادي الثقافة الفولكلورية، ولا الأدب الشعبي، ولا أعارض التأليف باللهجة المحلية، أياً كانت، ولا البحث في أبْنيتها، لكني أرفض أن نتصرّف وكأننا أمّةٌ أمّية. خرجنا من الأمّية منذ قرون، وازدواجية اللغة بين مكتوبةٍ ومحكيةٍ ليس دليلاً على أننا ما زلنا أمّيين. هذه مفاهيم مغلوطة ورثها البعض عن كتّاب جُهَّال أو مغرضين. الرأي حرّ. من يعتقد أننا كنا وما زلنا أمّة أمّية، وأنّ علينا أن ننشئ ثقافة خاصة بنا مبنيةً على وضعنا الحالي، من دون أن نعبأ بما أنجز من قبل، وفي غير بلدنا، له ذلك. لكن ليس له أن يفرض نظرته على الجميع. وهذا بالضبط ما جاء في الدعوة الأخيرة، التي كانت تتمّةً لدعوة سابقة كُتب لها قسطٌ من النجاح. أراد البعض الاستفادة من هذه الخطوة وإحراز مكسب جديد يُرسّخ الوضع اللغوي بترسيم اللهجة الدارجة من دون اعتبار للتكلفة وللنتائج.

لو نجحتِ المحاولة لعُدنا بالفعل إلى حظيرة المجتمعات التي انتقلت، أو تحاول أن تنتقل، من البداوة إلى الحضارة، بحسب التعبير الخلدوني، كما لو لم يحصل هذا الانتقال، بالنسبة إلى كثير من أبناء شعبنا، أثناء القرن الثاني الهجري، ونتج منه تراث غزير.

يبدو المقترح تربوياً صرفاً، لا يمسّ في شيء الثقافة العامة. هذه مغالطة. لا بد من أن يُؤدّي تطبيق المقترح إلى نتائج ثقافية على المدى المتوسط. بعد سنوات قليلة تضمحلّ علاقتنا بالتراث العربي الكلاسيكي. كنا، وربما لا نزال، على وشك ارتكاب هذه الخطيئة الجمّة.

■ **ما الذي دفعك إلى خوض تجربةِ ترجمةِ بعض مصادر الفكر الحديث إلى اللسان العربي؟**

□ **العروي:** الدافع الأساس هو محدودية اطلاع المؤلفين العرب المعاصرين على الإنتاج الغربي المفيد. يكتفون بالملخصات. عادتهم الاعتماد على المراجع الثانوية، حتى عندما يتعلق الأمر بالمؤلفين المسلمين.

عنوان الفكر الحديث هو العودة إلى النصوص الأصلية، نصّ التوراة، لا ما قاله آباء الكنيسة، نص أفلاطون وأرسطو، لا ما قاله شُرّاح الإسكندرية.

قارن ما جاء في عقيدة روسو، وما جاء في **السنّة والإصلاح**، قارن ما جاء في تأملات مونتسكيو، وما جاء في **من ديوان السياسة**، ترى الفائدة من الترجمة.

أتمنى أن يقوم آخرون بترجمة نصوص من هذا المستوى، ولا يكتفون بتعريب روايات أغاثا كريستي □

أحمد محمد أبو زيد

العودة للمستقبل: السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير (رؤية استشرافية)

(القاهرة: دار ميريت، ٢٠١٤). ٣٩٨ ص.

بلال عبد الله(*)

باحث في معهد البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة.

ـ ١ ـ

يأتي كتاب الباحث المصري المتخصّص في العلاقات الدولية، أحمد أبو زيد، الذي يتناول السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة، ليمثل إضافة مهمة إلى المكتبة العربية، وإلى الدراسات التي تعنى بالشأن المصري في مرحلة ما بعد الثورة. فعلى الرغم من الوفرة النسبية في الدراسات والكتابات التي تعنى بالشأن المصري خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إلا أن السياسة الخارجية كانت من أقل الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين؛ فضلاً عن أن الكتابات التي تطرقت إليه كانت تتم بشكل جزئي وموسمي، على خلفية بعض الأحداث التي تفرض نفسها على المشهد السياسي؛ كما أنها كانت تتسم في أغلبها بالخفة أحياناً، وبالنمطية أحياناً أخرى.

في سياق هذا الفقر البحثي، يأتي الكتاب الذي بين أيدينا ليسدّ هذه الثغرة من الناحية العلمية والعملية، نظراً إلى ما تتسم به الدراسات المتضمّنة فيه من قدر عالٍ من الثقل والشمول في تغطية كثير من النواحي المهمة؛ وهو ما يتضح من الفصول الثمانية للكتاب، التي تمّت كتابتها على فترات متفرقة طوال الأعوام الثلاثة المنقضية، باستثناء فصل واحد كُتِبَ قبل الثورة، وهو **الفصل الأول**.

يتطرق هذا الفصل إلى أزمات السياسة الخارجية المصرية قبل الثورة. والمنطق في تضمين هذا الفصل الذي تمّت كتابته في عام ٢٠٠٧، في الكتاب هو تحقيق الترابط بين موضوعاته المتشعبة؛ فعلى الرغم من أن الكتاب يتناول فترة ما بعد الثورة، إلا أنه لا يمكن التعامل مع الثورة باعتبارها نقطة الصفر لما بعدها، وكأنها حدث وقع

(*) البريد الإلكتروني: belal.abdallah@ymail.com.

في الفراغ. فهناك معالم للفشل وصمت أداء السياسة الخارجية قبل الثورة، والتعرّف إليها أمر ضروري، على الأقل لتقييم السياسة الخارجية في المرحلة الجديدة، ومعرفة إلى أي مدى تمثل استمراراً أو انقطاعاً مع السمات المميزة للسياسة المتّبعة قبل عام ٢٠١١.

بعد ذلك، يأتي **الفصل الثاني** الذي يعدّ أهم فصول الكتاب من الناحية العلمية؛ فهذا الفصل ذو طبيعة نظرية بالأساس، ويطرق باباً قلّما تم طرقه في الكتابات العربية، وهو العلاقة بين الثورات والسياسة الخارجية. وعلى مدار صفحات الفصل، يستعرض الباحث الجدل النظري الدائر بين المدارس الثلاث الرئيسية في العلاقات الدولية في عالم اليوم، وهي الواقعية، والليبرالية، والبنائية، حول تأثير وقوع الثورات في السلوك الخارجي للدولة، وفي احتمالية نشوب حرب على خلفية وقوع الثورة. وتعكس الدراسة الإلمام العميق للباحث بموضوع دراسته وبالاتجاهات النظرية السائدة والنقاشات الدائرة بشأنها في الأوساط العلمية الغربية.

لكن على الرغم من هذا الإلمام النظري، إلا أننا نلمس تضارباً نظرياً ومنهجياً لدى الباحث وما يقوله عن نفسه. ففي **المقدمة**، يقول:

«في دراستنا للعلاقة بين الثورات والسياسة الخارجية للدول القومية، فإننا قد آثرنا استخدام المنهج الواقعي وأطروحات المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة في دراسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية (التي نعتبر أنفسنا أحد المنتمين إليها ونتبنى مقولاتهم وأطروحاتهم ومنهجهم في تحليل السياسة الدولية) لتكون بمثابة «دليل عمل» إجرائي لنا في دراستنا لهذه الظاهرة السياسية».

لكنه يعود في نهاية الفصل الثاني، وبعد مناقشات نظرية ومنهجية مُطَوّلَة، ليقرّ بفشل مقولات المدرسة الواقعية في تفسير الحالة المصرية، وليعلن عن تبنّيه مقولات المدرسة البنائية، إذ يقول:

«إننا لا نستطيع اختتام هذا الجزء بدون تقديم بديل معرفي ونظري لصنّاع القرار وللقراء، بعد أن ثبت عدم ملاءمة النموذج الواقعي بصورة كبيرة، خاصة في ما يتعلق بمتغيّرات مستوى الوحدات (المتغيّرات المجتمعية) لتفسير أوضاع السياسة الخارجية في مرحلة ما بعد الثورات. والبديل الذي نقترحه لتعويض العجز أو النقص الواقعي هو المدخل البنائي...».

يقدم **الفصل الثالث** نظرة سريعة على خصوصية ثورة يناير، ليمثل بذلك تكملة للفصل النظري، حيث يهدف هذا الفصل السريع إلى اختبار مدى ملاءمة المقولات النظرية الواردة في الفصل الثاني لتفسير الثورة المصرية. ويتوصل الباحث في ختام هذا الفصل القصير إلى وجود اختلاف بين ثورة يناير والنماذج الثورية التي شهدها التاريخ. بذلك يحتفظ الباحث لنفسه بخط رجعة في حال عدم تحقق الافتراضات التي قدمها في الفصل الثاني؛ فالمقولات النظرية هذه كانت مستخلصة بالأساس من واقع دراسة نماذج تاريخية لنظم ثورية، لكنه يأتي ليقرّ باختلاف الثورة المصرية وتمتعها بقدر من الخصوصية يجعل القياس على حالات أخرى تاريخية أمراً مقيداً.

عند هذه النقطة، وبعد الإقرار بخصوصية الثورة المصرية، يصير من الضروري التعرّف إلى العوامل المحلية لهذه الثورة التي تؤثر في السلوك الخارجي، وذلك في سبيل فهم أعمق يساعد على استشراف الوجهة المحتملة للسياسة الخارجية مستقبلاً، وهذا هو موضوع **الفصل الرابع** من الكتاب. وفي هذا الإطار، يستعرض الباحث تأثير عدد من العوامل والمتغيرات، من قبيل دور العسكريين في السياسة، ونوعية النظام السياسي، ودور المواطنين، والأهداف الوطنية المتوخّاة.

في **الفصل الخامس**، يتطرق الباحث بالتفصيل إلى علاقات مصر بالأطراف الخارجية، إقليمياً ودولياً، ليقدم لنا نظرة عامة تخلط بين ما شهدته هذه العلاقات من مستجدّات، وبين تصورات الباحث عن مآلات هذه العلاقات، والمسار الذي يجب أن تسلكه مستقبلاً. ويتسم هذا الفصل في بعض مواضعه بوجود لغة وعظية (كما في بعض مواضع الكتاب الأخرى، وبما ينتقص من رصانة الكتاب)، والحديث عن أمور يصعب قياسها، مثل الحديث في مطلع الفصل عن إعادة بناء الإنسان العربي، وإعادة بناء الشعوب العربية، وإعادة بناء الأمة العربية (!).

ويتطرق الفصل ذاته إلى محدّدات علاقة مصر بالقوى الخارجية، ويركّز هنا على أربعة محدّدات: بنية النظام الدولي؛ ونوعية النظم السياسية للقوى الخارجية؛ وعامل المساعدات؛ وعامل الاستقرار. ثم يستعرض تفصيلاً آفاق علاقة مصر بهذه القوى بعد الثورة، فيتناول العلاقة مع الولايات المتحدة، ثم مع دول مجلس التعاون الخليجي، والعلاقات مع إيران، ومع تركيا، وأخيراً العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية.

ـ ٢ ـ

هنا يعيب الدراسة إغفالها البعد الأفريقي في علاقات مصر الخارجية بشكل عام، وعلاقتها بإثيوبيا ودول حوض النيل بشكل خاص؛ ويزداد الأمر فداحة حين النظر إليه في ضوء أزمة مياه النيل التي كانت أكثر قضايا السياسة الخارجية حضوراً ـ إن لم تكن الوحيدة ـ في ثورة المصريين ضد حكم مبارك، حيث غلب على أسباب الثورة، وفق الخطاب العام السائد في مصر وقت اندلاعها، الاهتمام بالتركيز على الفشل الداخلي للنظام، باستثناء قضية مياه النيل كقضية خارجية (رغم أن الكاتب نفسه وضعها كأولى المصالح الوطنية المصرية في الفصل الأخير)، فكيف بكتاب يتناول السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة أن يغفل التركيز على هذه القضية في تناوله لعلاقات الدولة مع العالم الخارجي؟!

كذلك يعاب أو يؤخذ على الكاتب إهماله تناول تأثير ثورة ٢٥ يناير في علاقات مصر ببقية القوى الدولية الأخرى الموجودة في النظام الدولي (مثل الصين والهند واليابان، وحتى الكتلة الأوروبية)، وكأن العالم ما زال ثنائي القطبية، أو في أحسن الأحوال أحادي القطبية، وهو الأمر الذي يجادل الكثيرون بأنه لم يعُد صحيحاً إلى حدّ كبير، حيث باتت هذه القوى الدولية «الأخرى» تمارس دوراً كبيراً في التأثير في مستقبل النظام الدولي بشتى تفاعلاته.

فـي فصلـين متتـابعـين (**الســادس والسابع**)، يتناول الباحث تأثير علاقة الإخوان المسلمين بالحكم، صعوداً وسقوطاً، في السياسة الخارجية المصرية. ففي فصل قصير (**الفصل السادس**)، يستعرض تأثير نجاح مرسي في مستقبل السياسة الخارجية، وهو فصل تمّت كتابته بالطبع عقب فوز مرسي بانتخابات الرئاسة. ثم يقدم **الفصل السابع** دراسة تفصيلية عن التداعيات الاستراتيجية لفشل مشروع الإخوان المسلمين في حكم مصر، وانعكاس ذلك على مرحلة ما بعد ٣٠ حزيران/يونيو.

وفي ما يتعلق بالفصل المكتوب عقب فوز مرسي بالانتخابات، نجد أن هذا الفصل يتضمن في ختامه تصوّرين لمستقبل السياسة الخارجية المصرية. وبعد أن انقضت فترة حكم الإخوان، يصير من الضروري قراءة هذه التصوّرات التي صاغها الباحث، وتقييم مدى ناجحه على التنبؤ بمستقبل السياسة الخارجية. وهنا نجد مسارين للتنبؤ، أخفق في أحدهما، وأصاب في الآخر.

في **التصور الأول**، يتوقع الباحث أن جماعة الإخوان ستنزع على المدى القريب إلى إعادة صياغة منظومة التحالفات الخارجية وفق الميول العقائدية والقيمية للجماعة، بينما ستخضع هذه التحالفات على المدى البعيد لتوازنات القوى السائدة في النظام الدولي. ومن واقع السياسة الخارجية خلال حكم مرسي، يلاحظ أن العكس تقريباً هو ما حدث (وهنا يتضح التضارب المنهجي عند الكاتب، حيث بدأ واقعياً، لكنه حينما حاول أن يكون بنائياً، تعثرت طريقة تفسيره وتفكيكه للظاهرة محل الدراسة، فجانبه الخطأ في بعض التوقعات والاستشرافات)؛ فقد لوحظ اعتماد الإخوان على الدعم الأمريكي ورغبتهم في عدم الاصطدام مع الإدارة الأمريكية امتثالاً لتوازنات القوى، كما يؤشر التوجه الإخواني تجاه إسرائيل، سواء في إعلانهم عدم المساس بترتيبات معاهدة السلام، أو سلوك النظام تجاه حرب غزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وقيامهم بتدجين حركة حماس، في سلوك يتماشى مع متطلبات الأمن الإسرائيلية، ربما بأكثر مما فعله نظام مبارك نفسه في حرب غزة عام ٢٠٠٩، ناهيك بتودّد مرسي إلى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس في خطابه الشهير. فهذه كلها مؤشرات على أن الإخوان عملوا على مسايرة التوازنات الدولية، بل إنهم سعوا لتوطيد علاقتهم مع عدو عقائدي كإيران، وهذا كله يثبت خطأ توقع الباحث.

أما **التصور الثاني**، فكان ينصرف إلى استشراف مآلات التعنّت الإخواني مع القوى السياسية الأخرى في مصر، حيث توقع الباحث ـ وكان مصيباً في ما توقعه ـ أن يقود ذلك إلى فشل الإخوان في البقاء في الحكم، وهو ما تحقق بالفعل، وكانت مصر على موعد معه في منتصف عام ٢٠١٣، أي بعد سنة واحدة على حكم مرسي.

وفي **الفصل السابع** عن تأثير سقوط الإخوان في مستقبل السياسة الخارجية، فإنه في مطلع الدراسة يعاود التشديد على قصور المدخل النظري الذي أعلن عن تبنّيه في مقدمة الكتاب، وهو يؤكد كونه أحد المتبنّين له في دراسة العلاقات الدولية، وأقصد المدرسة الواقعية الجديدة التي تركّز على المستوى الثالث للتحليل، أي مستوى النظام الدولي، وتأثير هيكل هذا النظام وتوازناته،

وتراتبية القوى في داخله، في السياسة الخارجية للدولة. فهو في هذا الفصل يؤكد أهمية التركيز على مستويي التحليل الأول والثاني، أي مستوى القيادة السياسية، ومستوى العوامل المحلية للنظام. وهو ما يضعه بالضرورة في إطار مدارس أخرى خلاف الواقعية الجديدة، وبالأخصّ المدرسة البنائية، أو في أحسن الأحوال الواقعية الكلاسيكية الجديدة.

ـ ٣ ـ

أخيراً، يأتي **الفصل الثامن** ليثير مسألة شائكة قلّما يلتفت إليها أحد، وهو ما يُعَدّ بدوره إضافة مهمة يقدمها هذا الكتاب؛ وهذه المسألة هي ماهية المصلحة الوطنية المصرية.

من الشائع في أغلب الكتابات أو في التصريحات السياسية للمسؤولين أن يتم التطرق إلى المصلحة الوطنية المصرية، وكأنها من الأمور المعلومة من الدولة بالضرورة (!)، لكن هناك سؤال بسيط نادراً ما تتم إثارته، وإن أُثير فإنه يخضع لإجابات ارتجالية في أحسن الأحوال. هذا السؤال هو:

ما هي المصالح الوطنية المصرية، التي يجب أن تحكم أية استراتيجية وطنية للدولة؟ بل هل توجد استراتيجية وطنية أصلاً؟ وما هي؟

في سبيله إلى تقديم إجابة عن هذه التساؤلات، يقدم الباحث طرحاً متكاملاً من ثلاثة جوانب. وهي أمور تخضع للأخذ والردّ وقابلة للتفنيد ومثيرة للجدل، على أي حال، غير أن أهم ما يميّزها هو محاولة تقديم طرح متكامل على قدر كبير من التماسك والاتساق الداخلي.

في **الجانب الأول** من إجابته، يحدد الباحث تسعة أمور يعتبرها جوهر المصلحة الوطنية المصرية على الساحة الدولية. هذه المصالح التسع هي: استكمال عملية التحول الديمقراطي وبناء دولة حديثة؛ نشر ورعاية القيم والثقافة المصرية في الخارج؛ تعزيز وتعميق العلاقة مع دول حوض النيل؛ تعميق العلاقات المصرية مع الأقطار العربية؛ العمل على نشر السلام والاستقرار في المنطقة؛ مساندة مساعي الفلسطينيين لاسترجاع حقوقهم الشرعية؛ إقامة علاقات متوازنة مع كافة القوى الدولية؛ تدعيم المساعي الدولية لإقامة نظام إقليمي عادل ومنصف؛ مساندة القضايا الإنسانية.

في **الجانب الثاني** من الطرح، يتطرق الباحث إلى الاستراتيجية الوطنية المصرية، من زاوية الفرص والتحديات التي تواجهها.

أما **الجانب الثالث**، فيقدم فيه الخيارات والبدائل النظرية القائمة بالنسبة إلى مصر في تحرّكها على الساحة الدولية. ويقدم هنا عدداً من الخيارات، هي: استراتيجية الانعزالية الجديدة؛ واستراتيجية الأمن التعاوني؛ واستراتيجية الانغماس الانتقائي؛ واستراتيجية التفوّق؛ واستراتيجية الدولة التي لا غنى عنها. ويعلن الباحث من دون مواربة تفضيله لهذه الاستراتيجية الأخيرة، ويسوق في ذلك عدداً من الحجج والأسانيد.

في النهاية، ورغم الملاحظات التي سلف ذكرها، فإننا نؤكد مرة أخرى أهمية هذا الكتاب الذي يعدّ أشمل ما كتب في موضوعه، والذي يعكس رؤية متكامله لصاحبه، ونأمل أن يمثل إضافة حقيقية للباحثين وصنّاع القرار □

ريتشارد بن كرامر

كيف خسرت إسرائيل؟: أربعة أسئلة تبحث عن إجابة

ترجمة ناصر عفيفي

(القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣). ٢٥٥ ص.

محمد صلاح غازي(*)

كاتب وباحث في العلوم الاجتماعية، وعضو اتحاد كتاب مصر

أولاً: لماذا نهتم بدولة إسرائيل؟

يقول بن كرامر: إننا لم نهتم أبداً بإسرائيل من حيث تأثيرها السياسي، فهي لم يكن لها أبداً ناقة ولا جمل في ما سمّاه بوش (الأب) النظام العالمي الجديد. وفي الأمم المتحدة ـ على سبيل المثال ـ لا يمكنك الخروج عن المألوف للحصول على دعم إسرائيل إلا إذا كنت لسبب تكتيكي غريباً تحتاج إلى وقوف الأغلبية الساحقة من دول العالم الثالث ضد قرارك. وأياً كان موقف إسرائيل، فإن معظم دول العالم تعارضه. وهذه إحدى الحقائق القليلة التي يعتنقها كل من اليهود والعرب، وهم مرتاحو الضمير. وينظر الفلسطينيون إلى ضآلة شعبية إسرائيل كدليل على سلامة موقفهم وعدالة قضيتهم (تمّت سرقتهم! إنهم ضحايا! حقوقهم لا بد من أن تعود!) ويرى فيها اليهود تأكيداً لحقيقة راسخة: العالم كله ضدنا أياً كان ما نفعله.

ومن المعتاد أيضاً بالنسبة إلى العرب ـ وإلى بعض اليهود ـ شجب ذلك الكيان الذي يتحكّم في السياسة الأمريكية كخيط رفيع من الفولاذ، والذي يطلقون عليه ـ تبعاً لمن يتحدّث ـ اللوبي الصهيوني، أو منظمة «إيباك» (لجنة الشؤون العامة الأمريكية ـ الإسرائيلية)، أو رجال الأعمال اليهود، أو مافيا هوليود، أو على نحو أكثر بساطة وغموضاً: المصالح اليهودية. وأيا كان ما يطلقونه على هذا الكيان، فهم يستعملونه في تفسير سبب عدم سماع أو تذكّر أو اهتمام الشعب والحكومة الأمريكية بمصائب الفلسطينيين العرب الذين خسروا بلدهم عندما استولى عليه اليهود. في هذا النوع من «التحليل»، يعتقد أن رجال الكونغرس

(*) البريد الإلكتروني: m.s.ghazy@gmail.com.

والـرؤسـاء الأمـريكيين (أيـاً كـانت أسـماؤهـم أو أحـزابـهـم أو مقـاطعـاتـهـم) يـقـفـزون إلـى دائرة الاهتمام عبر تحية علم إسرائيل، كلما استعرض اليهود تهديداتهم، أو لوّحوا بدفتر شيكاتهم المتخم، وهذا أيضاً هراء.

ولكن بأية وسيلة يتحكّم هـؤلاء اليهود الأمـريـكـيـون فـي الـعـالـم؟ بـقـدرتـهـم الـهـائـلـة على التصويت التي تصل إلى اثنين بالمئة من الشعب الأمريكي (كانت ثلاثة بالمئة، لكن يبدو أنهم لم يستطيعوا الالتقاء معاً لإنـجـاب الـيـهـود). وهـا نـحـن الآن، نـجـد أن الـيـهـود أقـل الـتـجـمّـعـات تـمـاسـكـاً. فـأطـفـال الديمقراطيين يصبحون أكثر ثـراءً، وأكثر ميلاً إلى الجمهوريين ـ تماماً مثل الرجال البيض ـ وأبنائهم ـ أطفال اليهود اليوم ـ في حالة يمكن أن نطلق عليها كلمة «لامبالاة». ومن زعموا أن بوش (الابـن) قد شنّ الحرب عـلـى الـعـراق خـضـوعـاً لـرغـبـة إسـرائـيـل (يـسـوقـه ـ كـمـا قـال نـصـفـهـم ـ نـائـب وزيـر الـدفـاع بـول وولـفـويـتـز، الـيـهـودي الـمـعـروف صاحب السلطان)، فشلوا في ملاحظة أو الإشـارة إلى أن منظّمي التظاهرات الكبيرة المناهضة للحرب كانوا أيضاً من اليهود، أولئك الذين فجروا معارضة واسعة النطاق ضد الإمبريالية بواسطة خطاب نجم حركة الكيبوتس الراديكالية نعوم تشومسكي. إنهم في كل مكان، والقول إن بوش عليه أن يرقص ليحصل على المال اليهودي، يتجاهل الكثير من الحقائق التي لا يمكن حصرها كلها. أولاً، وهي الأهم: إن بوش (الابن) ـ لأنه موجود في البيت الأبيض ومناصر للأعمال التجارية ـ يمكنه الحصول على الملايين التي يحتاج إليها، أو يحلم بها، أو يرغب فيها، لصالح إعادة انتخابه. إن المال اليهودي الذي يتحدّثون عنه يأتي من هوليود، حيث عقيدتهم الوحيدة هي كراهية بوش. وحتى اليهود الأقل ثراء في وول ستريت يبدون وكأنهم حفنة من المشرّدين مقارنة بمساندي وأصـدقـاء بـوش مـن رجـال الـبـتـرول الـذيـن يرغبون في سقوط إسرائيل على وجه السرعة حتى يلتهموا العرب بتلذّذ حتى آخر قضمة.

لم تكن هناك لجورج دبليو بوش أية مصلحة ناجمة عن الاهتمام بإسرائيل، أو محاولة مساعدة إسرائيل، بل إن هناك جماعة من اليهود يلقبونه بـ «النازي». إن المكسب السياسي الوحيد الملموس والمهم الذي يمكنه الحصول عليه يأتي من مسانديه المسيحيين. فاليمين الأمريكي المسيحي يؤمن بأن اليهود يجب أن ينالوا الأرض المقدسة، في المقام الأول، لأن الكتاب المقدس ذكر ذلك. يقول الكتاب المقدس، أيضاً، إن المجيء الثاني للمسيح يتطلب «تجمّع اليهود مرة أخرى على أرض صهيون، الأمر الذي يؤدي إلى نشوب معركة أرمجدون، التي تؤدي إلى عودة المسيح». كما أن هناك التقاءً سياسياً للأفكار، يعود إلى الأيام التي رأى فيها اليمين المسيحي في اليهود الحصن الحصين لـ «القيم اليهودية ـ المسيحية» الشجاعة المضادة، ومؤخراً المضادة للإسلام.

ثانياً: لماذا لا يكون لدى الفلسطينيين دولة؟!

هـنـاك حقيقة أولـى وأسـاسـيـة عـاشـت لأكـثـر مـن عشر سـنـوات، وهـي أن المـنـاطـق الفلسطينية المحتلة هي مناطق «مغلقة». إن «الإغـلاق» يمثل سياسة أكثر تعقيداً وشمولاً وعـقـابـاً مـن ذلـك. وهـي لا تـعـنـي ببساطة

الانعزال عن إسرائيل بقدر ما تعني الانعزال عن العالم. قطاع غزة، على سبيل المثال، مطوّق تماماً بالسياج، ليس فقط من جانب إسرائيل، ولكن أيضاً من جانب مصر: «يتحكّم الإسرائيليون في عبور الحدود والبحر الذي يطل عليه القطاع»، حيث يمنع الإسرائيليون أو يسيطرون على الدخول والخروج من شاطىء غزة، بما في ذلك عمليات الصيد المحلية، حتى من ناحية مطار غزة «الذي يسيطر عليه الإسرائيليون أيضاً».

تزعم الدعاية الإسرائيلية «الهاسبارا» أن هذه ليست محاولة لوضع حدود جديدة لـ «حقيقة واقعة على الأرض»، ولكنها فقط طريقة جديدة لقطع دابر الهجمات الإرهابية. ولكن المهندس الرئيسي للحائط (آرييل شارون) أعلن عن توسع ما للمشروع، ويعني بذلك أن جزءاً جديداً من الحائط الكبير سوف يفصل الشمال عن الجنوب عن طريق حائط آخر يتم بناؤه على الجانب الشرقي من الأراضي الفلسطينية في محاذاة نهر الأردن، بمعنى آخر بين فلسطين ودولة الأردن، حيث لا توجد تسللات إرهابية، أو لا يوجد أي شيء منها بأي حال من الأحوال بالقرب من إسرائيل، الأمر الذي سيؤدي إلى تطويق الضفة الغربية بكاملها.

حتى إن ذلك لا يعني نهاية سياسة الإغلاق، لأن غيتوهات غزة والضفة الغربية تجزّئها أيضاً إغلاقات فى داخلها من خلال مجموعات متفرّقة من نقاط التفتيش والحواجز والمتاريس التي تستطيع منع الإنسان الفلسطيني من التحرك، على سبيل المثال، ما بين نابلس والجليل، أو الانطلاق من دون مضايقة من بيت لحم إلى رام الله، أو من خان يونس إلى مدينة غزة. والخلاصة أن الفلسطينيين لا يستطيعون الذهاب إلى مكان، وحتى عندما تعلن إسرائيل عن «انسحاب لقواتها من أية مدينة فلسطينية، فإن هذا لا يعني إزالة نقاط التفتيش الموجودة حول المدينة. ولذلك فالفلسطينيون هم عبارة عن سجناء، وإن سجنهم يتسع أكثر فأكثر. وهذه الإعلانات الداخلية لها تأثير اقتصادي خطير أكبر من خطورة العزل عن إسرائيل.

فالعامل القادم من بيت لحم لا يستطيع الذهاب إلى عمله في القدس الشرقية، وسريعاً ما يصبح من دون عمل، فهل نحن في حاجة إلى السؤال عن الوضع الاقتصادي؟ هكذا تجري الأمور في فلسطين: إن شعباً عربيا متعلماً ومثقفاً، يزيد تعداده على ثلاثة ملايين نسمة، يتعرّض للإذلال. وهؤلاء هم الفلسطينيون المتشبّثون في وطنهم، وهؤلاء هم الفلسطينيون الذين لم يفرّوا أو لم يستطيعوا الفرار. إنه العهد الذي أخذوه على أنفسهم وعلى عاتقهم، بأن يبقوا رغم كل شيء.

ومن الناحية الاقتصادية، يجري دفعهم بشكل ثابت وخطة واضحة إلى العيش في ظلّ عصر ما قبل الصناعة. وأي جزء من أراضيهم يرغب فيه محتلوهم من الممكن أن يؤخذ منهم في أي وقت، لأغراض عسكرية أو لإقامة مستوطنات، أو لإنشاء نطاق أمني أو طريق أو سياج. وطوال معظم فترات الاحتلال، لم يحظ أي شيء بناه الفلسطينيون بالصفة القانونية في المحاكم الإسرائيلية. ولذلك لا شيء يُبنى من أجل الخير، والفلسطينيون بشكل أساسي شعب أعزل، لا يملك قوة عسكرية تستحق أن يطلق

عليها هذا الاسم، وذلك في مواجهة يومية ضد الجيش الإسرائيلي.

ثالثاً: لماذا لا يتحقق السلام؟

يقول بن كرامر: إن هناك حقيقة باعثة على الأمل بالنسبة إليّ، تتمثل بأن العنف المنظّم من جانب الفلسطينيين ضد اليهود، لم يبدأ مع وصول اليهود الأوائل، ولا حتى مع وصول الصهاينة الأوائل إلى فلسطين. كما لم يبدأ مع ولادة الدولة اليهودية، ولا في عام ١٩٦٧ مع انتصار إسرائيل واستيلائها على كل أرض فلسطين. لقد بدأ برنامج العنف على نطاق واسع ضد اليهود الإسرائيليين باعتبارهم يهوداً، وبخاصة المدنيين؛ بدأ مؤخراً، فقط بعد أن بدأت الدولة اليهودية برنامج المستوطنات، والمصادرات، والاغتيالات. بدأ إطلاق النار والتفجيرات الانتحارية، بعد تحوّل سياسة إسرائيل تجاه فلسطين والعرب الذين يعيشون فيها، وبعد أن أصبح تبرير اليهود لمصادراتهم واستيلائهم على الأرض واحتلالهم وعنفهم للحفاظ عليها، على أساس كونهم يهوداً، وعلى أساس الوعد الإلهي بهذه الأرض.

أعتبرُ هذه الحقيقة باعثة على الأمل، لأنها تعني لي الحاجة إلى الحرب ضد اليهود لمجرد أنهم يهود على أرض فلسطين. إن إحدى الأساطير التي تزدحم بها المائدة هي الإصرار ـ غالباً من قبل الصهاينة الأمريكيين الذين لا يعرفون شيئاً ـ على أن جذور الصراع دينية. فالفلسطينيون، كما يدّعي البعض، يهاجمون إسرائيل لأنهم يكرهون اليهود. وعلى ذلك، ومن منطلق هذه الدائرة المغلقة والمريحة من «المنطق»، فإن جماعات المقاومة الإسلامية المتطرفة ـ حماس هي الأولى في هذا المجال ـ احتلت الصدارة في حربها الإرهابية ضد إسرائيل، لأن الإسلام يأمرهم بكراهية اليهود الكفرة. وهذه دائرة مفرغة من جنون الاضطهاد «من أجل تقديم الدليل»، ولا ترضي سوى صقور الصهاينة، لأنها تؤكد اعتقادهم العميق: «العالم كله ضدنا. إذن، لا يهم ما نفعله». وهذا لا يبرّر فقط كثيراً مما تفعله إسرائيل في الصراع، بل أيضاً يمثل ضربة ضد التعصّب الديني والإرهاب.

منذ أن وافق عرفات على عقد اتفاق مع الإسرائيليين، استطاع الدخول إلى فلسطين، حيث حافظ على منصبه من خلال خليط من المحسوبية والعنف. لكن في السنوات العشر التالية على وصوله، لم يجلب إلى الشعب الفلسطيني شيئاً سوى المزيد من البؤس. لقد تضاعف عدد المستوطنات اليهودية، وكل أسبوع يضيع المزيد من الأرض. ولم ينته الاحتلال، بل صار أكثر قسوة. ولم تجلب سياسة منظمة التحرير الفلسطينية التفاوضية سوى خفّي حُنين، وتم اعتبار عرفات واقعاً في شباك سادته الإسرائيليين. أما الجماعات الإسلامية، التي رفضت الاتفاق، فقد أخذت تصيح في جدل: ألم نقل لكم؟ وفعلوا الشيء الصواب: على النقيض من عرفات وبطانته، فقد استخدم الإسلاميون المال الذي لديهم في تمويل برامج (مدارس وعيادات ورعاية يومية) أزاحت بعض الحمل عن كاهل الناس. وتم النظر إليهم على أنهم بديل «نظيف»، لكن هذا يستدعي سؤالاً: كيف حصلوا على أموالهم في المقام الأول؟ كيف بدأ كل هذا الرعب؟ حسناً، فلنأخذ حماس، على سبيل المثال: لقد أنشئت وموّلت سنوات

بمساعدة الإسرائيليين، الذين رأوا ان هذه الجماعة ستحقق نوعاً من التوازن، وتعمل كشوكة في جنب عرفات.

يرى مؤلف **كيف خسرت إسرائيل؟** أن هناك شيئاً واحداً صحيحاً: إن إسرائيل لا يمكنها خسارة حرب أخرى. يمكن للعرب أن يخسروا دستة حروب ولا يتغيّر شيء. لكن خسارة إسرائيل حرباً واحدة، معناه أن الله قد ضغط على زر نهاية اللعبة (جيم أوفر). يعتقد بن كرامر أن السلام لا يبدو قريباً، الآن. وفي الواقع يبدو مجرد حلم بعيد المنال، فهل كان ممكناً من قبل؟ فعندما يتحدّث معظم الإسرائيليين عن اتفاقية سلام، حتى وإن كانت الأغلبية العظمى تفضّل الأرض مقابل السلام، فإن ذلك يحدث، إلى حدّ ما، على هيئة خليط من الولع والحنين والذكريات، وكأنه معطف تركوه سنوات لدى محل تنظيف الملابس. ومن المؤكد أنه كان معطفاً أنيقاً، قضوا معه أوقات ممتعة، لكنه لم يعُد يناسب أحداً الآن، والإسرائيليون لا يرغبون أبداً في أن يظهروا بمظهر الحمقى.

على الجانب الفلسطيني، يبدو المشهد أكثر قتامة. بالنسبة إلى العامة، فإن عدالة قضيتهم، والأمل في إقامة دولتهم، والحلم بحياة أفضل يخيّم عليها السلام، ما زال يشتعل داخلهم، لكنه مثل الحطب المغطّى بطبقتين من الرماد؛ رماد الاحتلال، الذي لا يزول أبداً؛ ورماد قيادتهم الوطنية. الفلسطينيون ما زالوا يتحدّثون تحت جنح الظلام عن الظلم الذي يتعرضون له بسب الوضع الراهن.

ما يعنيه ذلك الواقع هو أن قضيتهم أصبحت رهينة أية جماعة من المجانين يستطيعون إقناع صبي صغير بالتخلّص من حياته. وهناك ملايين من الصبية، وعلى النحو نفسه، أصبحت الأغلبية المساندة للسلام من اليهود رهينة أي مستوطن مجنون يمسك ببندقيته، وجميعهم معهم بنادق يحشونها بالذخيرة، ويطلقون النيران على مسجد ممتلئ بالمصلّين.

وفي **خاتمة** الكتاب يعبّر بن كرامر عن مشاعره الحزينة بقوله: يبدو لي ذلك تحولاً حزيناً ولا يبشّر بأي خير. كما يبدو لي خسارة حقيقية. وكما قلت وبيّنت من خلال قدراتي المتواضعة، السبب هو الاحتلال. إنه ذو أثر مدمّر. يا لها من صفقة خاسرة، التخلّي عن روح إسرائيل المتأجّجة من أجل بعض التلال الصخرية الجرداء التي هي وطن شعب آخر. تلك التلال التي لو تم التخلّي عنها بنفس راضية، فإنها قد تشتري لإسرائيل أعظم أحلام مؤسسيها؛ أن تصبح هذه الأرض مكاناً يمكن لليهود أن يعيشوا فيه من دون خوف □

Marwa ElShakry

Reading Darwin in Arabic, 1860-1950

(Chicago, IL; London: University of Chicago Press, 2014). viii, 439 p.

قراءة داروين في الفكر العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٥٠

فيصل درّاج(*)

ناقد أدبي.

ـ ١ ـ

ليس غريباً أن تحظى أفكار تشارلز داروين، مؤسس نظرية التطور وصاحب كتاب **أصل الأنواع**، بحضور لافت بين المفكّرين والمثقفين العرب، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. فقد كان في كلمة «التطوّر» ما يرضي أفكاراً عربية، ترفض الجمود العثماني، كما التخلّف بعامة، وتنظر إلى حياة جديدة مليئة بالحركة والتجدّد. وإضافة إلى هذا المنظور الذي لبّى تصوراً ليبرالياً نهضوياً، كان هناك الميل النهضوي إلى الفصل بين العلم والدين، إذ للعلم مجاله وآثاره المادية ـ العملية، وإذ للكون وللمجتمع أسبابهما التي تفسّر حركتيهما، وإذ للدين مجاله الذي يشبع حاجات روحية. وكان في الأمرين ذاك الانفتاح على الغرب الذي يعاين تقدم الغربيين، وينظر إلى تخلّف الشرق المستمر منذ قرون. ولهذا عثر داروين على مجموعه المريدين، أو أشباه المريدين، أدباء كانوا أو رجال دين أو فئة ثالثة مشغولة مباشرة بالعلم وقضاياه.

انجذب الأديب اللبناني جبران خليل جبران، المؤمن بالطفرة والارتقاء والكاره للمؤسسة الكهنوتية، إلى أفكار داروين، وعبّر عن إيمانه بالتطور بأشكال مختلفة. فقد أعجب جبران بشبلي الشميّل وأفكاره المادية والنشوية، واعترف بنظرية النشوء والارتقاء، فلا عودة إلى الوراء إلا في الظاهر، ولا يوجد انحطاط، بل تقدم وتطور وارتقاء. ولم يكن الشاعر العراقي جميل صدقي الزهاوي، الذي انشغل بمسائل العلوم الطبيعية، بعيداً من هذا الاتجاه، فكان مأخوذاً بدوره بالتجديد والتطور. كما أن الروائي المصري نجيب

(*) البريد الإلكتروني: info@azminah.com.

محفوظ، وفي **ثلاثيته** الشهيرة بخاصة، لم يكن بعيداً من الآراء الداروينية. ولم يرفض جمال الدين الأفغاني، رغم تحفّظاته الأكيدة وحسبانه الديني، تعاليم داروين الرفض كله، ذلك أن الأفغاني كان يتابع العلوم المستجدّة، ويتوقف أمام العلل والأسباب، ويعتقد أن الإسلام يتضمن جميع الحقائق العلمية. وكان تلميذه الشيخ محمد عبده، ومع كثير من الاختلاف، يؤمن بالتطور بعامة، وبالتطور الاجتماعي بخاصة، ويتابع المكتشفات العلمية، ويعمل على مصالحتها مع الإسلام. أمّا أثر الداروينية في «المفكرّين»، فتجلى في أفكار شبلي الشميّل، الطبيب الذي درس أفكار سبنسر الإنكليزي وبوخنر الألماني، وآمن بمنظور تطوري اخترق المادة الطبيعية كلها، واشتق منها مخلوقاً متميّزاً هو «الإنسان العاقل»، الذي جاء من المادة وسيطر عليها. وكان في أفكار فرح أنطون وقاسم أمين أبعاد «تطورية» واضحة، فطالب الأول بـ «إطلاق الفكر الإنساني من كل قيد»، كي يعيش تطوره السليم، ووحّد الثاني بين العلم والمستقبل، على اعتبار أن ما هو قائم اليوم لن يكون قائماً في المستقبل.

إضافة إلى كل هؤلاء، كان هناك المصري إسماعيل مظهر، الذي ترجم الفصول الخمسة من كتاب داروين **أصل الأنواع** عام ١٩١٨، ودعا إلى أفكاره في مجلة **العصور** (١٩٧٢ ـ ١٩٣٠)، وتابعها لاحقاً في مجلة **المقتطف** بين عامي (١٩٤٥ ـ ١٩٤٦)، وألّف كتاباً عنوانه **مذهب النشوء والارتقاء** عام ١٩٢٣، وعاد وطوَّره في **ملقى السبيل في مذهب النشوء والارتقاء** عام ١٩٤٢. وكان هدفه من كل ذلك الدفاع عن التغيير والتجديد، والدفاع عن الروح العلمية، وفصل العلم عن الدين، وإن كان في الطور الأخير من حياته عدّل من فكره تعديلاً كبيراً. أما المفكّر الآخر، الجدير بالوقوف عنده في هذا المجال، فهو: فؤاد صروف (١٩٠٠ ـ ١٩٨٥)، لا بسبب الجهد الذي كرّسه للدفاع عن العلم الحديث، بل لدوره في مجلة **المقتطف** بين عامي ١٩٢٧ و١٩٤٤، التي أسسها عمّه يعقوب صروف عام ١٨٧٦، واستمرت في الظهور إلى عام ١٩٥٢، والتي كانت ملاذاً للدفاع عن النظر العلمي والأفكار التطورية.

ـ ٢ ـ

عالجت الباحثة مروى الشاكري في كتابها الكبير الواسع التوثيق، القضايا السابقة المشار إليها، واقتفت آثار فكرة التطور الداروينية في الفكر العربي مدة قرن من الزمن تقريباً. فوفقاً لما جاءت به، فإن اللغة العربية لم يكن فيها مكان مريح للألفاظ التي حملتها نظرية داروين، ارتبط ذلك بكلمة «الأنواع» أو كلمتي «الاصطفاء الطبيعي»، و«التطور» التي جاء بها حسن حسين وهو يترجم «إرنست هايكل». والأساسي في هذا أن العرب قرأوا داروين أولاً في اللغة الإنكليزية، حال غيره من «العلماء التطوريين» مثل لامارك وهايكل وجورج كوفييه، ولم يعرفوه باللغة العربية إلا لاحقاً.

ولمّا لم تكن اللغة العربية ملائمة لاحتضان فكر علمي غريب عنها، كان يقصده أبناؤها بلغات غير عربية، وكان عادياً أن تفد أفكار داروين إلى الشرق الأوسط عن طريق مفكّرين أجانب، حال: إدوين لويس، أستاذ الجيولوجيا والكيمياء في الكلية السورية الإنجيلية التي غدت لاحقاً الجامعة الأميركية

في بيروت، الذي أثارت محاضرته عن الداروينية لغطاً كثيراً في الأوساط العلمية، دفعته إلى الاستقالة التي أدت إلى إضراب الطلاب دعماً للأستاذ المستقيل عام ١٨٨٢. وواقع الأمر أن الحديث عن نظرية داروين بقي مقصوراً غالباً على البعثات التبشيرية البروتستانتية، التي قرّبت النظرية إلى أسماع بعض الطلاب العرب. ومن المحقق أن الأيديولوجيا الدينية المسيطرة، في شكليها الإسلامي والمسيحي، لم تكن ترحّب بأفكار داروين، سواء الإسلامي منها الذي يقول «إن الله جميل ويحب الجمال»، أو المسيحي الذي يؤكد «أن الله خلق الإنسان على صورته». ومع أن النهضويين بين العرب كانوا يحتفون بالعلم والتقدم العلمي بعامة، لم يكن بإمكانهم أن يدخلوا إلى تفاصيل نظرية داروين، التي أزاحت الإنسان عن موقعه المركزي في الكون، بالمعنى الديني.

ولعل صعوبة التوفيق بين قبول الاكتشافات الواعية والمحافظة على التعاليم الدينية هو الذي قاد جمال الدين الأفغاني إلى موقف مرتبك، إذ شنّ في البدء هجوماً على أفكار داروين، من دون أن يساجلها علمياً، ثم انتهى إلى موقف معتدل معتبراً أن ما جاء به عالم الأحياء الإنكليزي عرفه العرب المسلمون قبل زمن. وعلى خلاف ذلك، كان حماس محمد عبده، المؤمن بالتطورية الاجتماعية وقارئ سبنسر، لا تحفُّظ فيه، معتمداً على اجتهادات صديقه الإنكليزي: ويلفرد بلونت. وواقع الأمر أن حماس عبده كما غيره، كان يعود إلى أسباب اجتماعية، إذ إن في التطور ما يحرر المصريين من السيطرة الخديوية والعثمانية، وما يشير إلى قدرتهم على حكم ذاتهم والتحرر، تالياً، من السيطرة الإنكليزية.

ولا غرابة أيضاً في أن تتقاطع الأفكار التطورية مع النزوعات الاشتراكية والإعلاء من شأن العلم، وآية ذلك شبلي الشميّل وفرح أنطون، ناهيك بالفرضية الجاهزة التي تؤكد أن الإسلام «علميّ» بطبعه، وأنه يتصالح مع العلوم جميعاً.

ـ ٣ ـ

كان في التراث العربي ما يقيم جسراً، ولو شكلانياً، بين الموروث والأفكار التطورية، كأن يقارن إسماعيل مظهر بين كتاب **الحيوان** للجاحظ، وكتاب **أصل الأنواع**، وأن يتم الرجوع إلى أبي العلاء المعري، الذي تحدّث شعراً عن «الحي المستحدث من جماد». ولأن ما جاء به العالم الإنكليزي كان موجوداً «منذ زمن «عند العرب»، فقد كان من السهل الترويج للفكر التطوري بين المتعلّمين العرب. فما قال به داروين يمكن تأمله في كتابات «إخوان الصفا»، الذين تحدّثوا عن متواليات الوجود وارتباطها ببعضها البعض، بل إن إسماعيل مظهر، التطوري الأكثر حماساً بين النهضويين العرب، قارن بين لامارك وسبنسر، من ناحية، والمؤرخ ابن خلدون من ناحية أخرى. كان في تلك المقارنات التي تضع السببية الاجتماعية في إنتاج العلوم جانباً، ما يرضي «الأنا العربية»، بمقدار، لكنها انطوت أولاً على سياسة ثقافية «فقيرة»، ذلك أن مريدي داروين أرادوا أن يبيّنوا للقارئ العربي أن أفكاره ليست غريبة عن «تراثنا، وأنهم لا يلتمسون من الغرب شيئاً، بقدر ما «يستردّون حقوقهم»، وهي سمة لازمت التنوير بين الذين أرادوا أن يصالحوا بين الأفكار الوافدة وتعاليم الدين الإسلامي.

أنجزت مروى الشاكري في كتابها الواسع أمرين: قرأت فكر النهضة العربية وهي تقرأ استقبال ممثليها لكتاب داروين الذي ظهر عام ١٨٥٩، وقرأت تناقضات هذا الاستقبال الذي أراد أن يجمع بين «الأصالة والمعاصرة». وواقع الأمر أن لكتاب داروين سياقه الأوروبي الذي كان يحقق نهضة أوروبية شاملة، داخل العلوم وخارجها، مأخوذاً بالجديد وطارداً «فلسفة الأصل»، إذ لا أصل إلا ما أنجزه الإنسان الأوروبي الحديث، بدءاً من اللغة والتاريخ، وانتهاءً بالإنسان، وهي سمة طاغية من سمات القرن الثامن عشر. وعلى خلاف ذلك، لم يكن في السياق النهضوي العربي إلا «الرغبة في التقدم»، فحملوا أفكار داروين وذهبوا إلى المعرّي في القرن التاسع وإلى ابن خلدون في القرن الرابع عشر. لقد نظر المثقفون العرب إلى الماضي وهم يتطلعون إلى المستقبل، حاملين في خطابهم تناقضات عديدة، من دون أن يدروا □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: كتب عربية

(١)

المنصف وناس. **الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة.** تونس: دار المتوسطية للنشر، ٢٠١٤. ١١٢ ص.

يستبعد المنصف وناس في هذا الكتاب فهم الحالة الليبية أو المعطيات التي تتحكم في التحولات السياسية التي تشهدها ليبيا منذ إسقاط نظام العقيد معمر القذافي من دون فهم الشخصية الليبية وخصائصها العديدة المؤثرة في الأزمة الليبية. ويرى في هذا السياق أن معطى البدو ظل هو المتحكم الرئيسي في تحولات ليبيا منذ أن تولى القذافي السلطة، إذ جعل من البداوة معطىً سياسياً وجعل منه رمزاً سياسياً لليبيا الجديدة للقطع مع العهد الملكي الذي ركز حكمه على المدن والأرستقراطية الليبية. لكن الأزمة السياسية التي عاشها المجتمع الليبي بين شهري شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أفضت إلى تفكيك توازن المجتمع الليبي وتدمير البنى الاجتماعية والقبلية لتستحضر تاريخ مسكون بالتوترات والخلافات القبلية والجهوية وإلى إعادة «إحياء جغرافيا الأحقاد». لذا، كان لا بد من دراسة خصائص الشخصية الليبية كافة لمعالجة الوضع بعد سقوط النظام.

ويوضح المؤلف أن هناك خصائص عديدة لصيقة بالشخصية القبلية الليبية وتسيطر على سلوك النظام السابق والوضع الحالي، أبرزها: خاصية الارتجال وما تعنيه من تسرع في اتخاذ القرارات والاكتفاء برأي واحد وهي صفة لصيقة بالبداوة. وانعكست هذه الخاصية على بناء الدولة الليبية خلال النظام السابق حيث تم تهميش دور المؤسسات والقانون والإدارة. وتأتي بعد ذلك خاصية عدم الاستقرار وتفضيل التنقل والارتحال مع ما يصاحب ذلك من عدم استقرار على سياسة إدارية أو دستورية أو اقتصادية ثابتة، وعدم توطين للتجارب والخبرات التي غالباً ما تترجم تدميراً للذاكرة التراكمية للدولة بما فيها من أرشيف ووثائق وإدارات، وهو ما يحصل حالياً للقطع مع النظام السابق.

وهناك خصائص تحكم الوضع الحالي

وتتسبب في تأزمه، وأبرزها الأنانية التي تجعل من القبيلة تجيد فعل استعمال الربح والخسارة، والغلبة والغنيمة التي تسيطر على المشهد الليبي، والشمول والاستئثارية بما تعنيه من سيطرة للقبيلة على الريع والثروة لتضمن القوة والـولاءات، ناهيك بضعف الاهتمام بالإنتاج والعمل، وتطبيق القانون. مع ذلك يعول المؤلف على خاصية أخيرة تتمثل في قدرة الشخصية القاعدية البدوية على التأقلم والتحديث وهي خاصية يستخدمها كأساس لعلاج الأزمة الحالية.

(٢)

ما بعد الاستعمار والقومية في المغرب العربي: التاريخ والثقافة والسياسة. إعداد وتحرير علي عبد اللطيف أحميدة؛ ترجمة جمعة عمر بوكليب؛ راجع الترجمة أمين الأيوبي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤. ٣١٨ ص.

يقدم هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ رؤية جديدة في النقد المنهجي والتاريخي للكتابات الاستعمارية والغربية، وإعادة إنتاج هذه الأفكار في المنطقة المغاربية من جانب النخب، ومثقفي الدولة الاستبدادية الفرنكوفونية، والحداثة الغربية، في مختلف نماذجها المغاربية، المغربي، والجزائري، والتونسي والليبي. وهو بذلك يضم ما توافر من نقد للآخر (الأوروبي)، ونقد ذاتي للشرائح الفكرية والسياسية التي تبنت فكر هذا الآخر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ليتوقف عند القوى الاجتماعية التي قاومت أجندة الدولة السلطوية الاستبدادية التي وصلت إلى طريق مسدود قبل أن تسقط ـ في نهاية المطاف ـ في غير بلد عربي مثلما حصل في تونس، مصر وليبيا.

يظهر الكتاب في بحوثه تأثير الاستعمار والقومية في دراسات بلدان المغرب العربي ومصر نتيجة تعرض هذه البلدان للغزو والاحتلال. لكنه يشدد على أن المنهج المهيمن للكتابات الاستعمارية في مقاربة البلدان المغاربية تجاهل التقاليد المتنوعة لتكوين الدولة في المنطقة، وفشلت نظريات التحديث في شرح التحولات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات المغاربية. وبدلاً من العلمانية التي تنبأ بها علماء مدرسة التحديث، انبعثت حركات اجتماعية وسياسية إسلامية، كقوى معارضة رئيسية في مصر، والجزائر، وتونس، ومؤخراً في ليبيا والمغرب. ورغم التغريب، أخفقت المجتمعات المغاربية في توطين الصناعة والتنمية، ولم تحقق ما كانت تصبو إليه من مشاركة سياسية. وبدلاً من ذلك، تواجه هذه المجتمعات تبعية اقتصادية، وأنظمة سلطوية تقودها العائلات الوراثية والجيش. ومثل هذه الخصائص يستحق تفسيراً جديداً للمشكلة. وتقدم العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية والتاريخية، مثل أنماط الإنتاج، والاقتصاد الأخلاقي، والطبقات الاجتماعية، وتكوين الدولة، وتأثير الاقتصاد العالمي، مداخل جديدة لتفسير التبعية، والأنظمة الشمولية، والتنوع الاجتماعي.

(٣)

أحمد طاهر الضريبي. **دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية نموذجاً**. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠١٤. ١٣٠ ص. (سلسلة الإصدارات الخاصة؛ ٣٧)

يقدم مؤلف هذا الكتاب دراسة لإحدى صور التدخل الدولي أو إحدى الاستثناءات

الـــواردة علـى مـبـدأ الـتـدخـل فـي الـشـؤون الداخلية للدول، والمتمثل في التدخل من قبل المنظمات الإقليمية مع التطبيق على الحالة البحرينية إبان الأزمة التي عاشتها المملكة عام ٢٠١١.

وتأتي هذه الدراسة في سياق البحث في ما شهدته المنطقة العربية منذ بداية القرن الحادي والعشرين من تحولات دراماتيكية تتعلق بسيادة دولها واستقلالها، وتحليل قضية التدخل في الشؤون الداخلية. وتطرح تساؤلات قد تحتاج إلى مزيد من البحث، لعل أبرزها ما يتمحور حول ما إذا كان لهذه المنظمات الإقليمية الحق في التدخل في شؤون الدول الأعضاء بموجب المعاهدات والأحكام التي تنظم عمل هذه المنظمات من دون الرجوع إلى مجلس الأمن الدولي.

(٤)

بول مايسون. **ثورات في كل مكان: الدوافع الكامنة والأسباب التاريخية** ترجمة وتحقيق وهب الحاج حسن. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٤. ٢٦٣ ص.

يرصد الإعلامي الإنكليزي بول مايسون في هذا الكتاب مسار الاحتجاجات والثورات الشعبية وصولاً إلى الحروب الأهلية التي هيمنت على المشهد العام في البلدان العربية، من تونس ومصر إلى اليمن والبحرين وليبيا وصولاً إلى سورية، من دون أن يغفل احتجاجات بارزة على المستوى الدولي مثل حركة «احتلوا وول ستريت» في الولايات المتحدة الأمريكية، أو اليونان بأزمتها المالية، وإسبانيا والفيليبين بشوارعها الساخطة شعبياً، وذلك بهدف البحث عن الأسباب والدوافع لحراك المدن.

ويرى المؤلف أننا نعيش وسط ثورة سببها الانهيار القريب لاقتصاد السوق الحرة وتحسن ملحوظ في الابتكارات التكنولوجية بالتزامن مع إرادة جماعية لتحقيق الفردية ونقلة نوعية للوعي البشري بمفهوم الحرية. وقد استكشف الخيوط الاقتصادية لكلّ حراك بدءاً من سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والرئيس المصري حسني مبارك، ثم الزعيم الليبي معمر القذافي، وصولاً إلى أحداث دوار اللؤلؤة في البحرين واندلاع «الحرب الأهلية» في سورية. وخلص ـ كما يأتي في تعريف الكتاب ـ إلى «أن الرغيف لم يعد يحاصر الشعب في الأنظمة التي تتبع سياسة العصا والجزرة، بل أصبح شغله الشاغل إبراز الحقيقة ولو على حساب لقمته أو حياته».

(٥)

جوني منصور. **إسرائيل والاستيطان: الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام (١٩٦٧-٢٠١٣)**. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، ٢٠١٤.

يرصد هذا الكتاب مواقف الأحزاب والحركات السياسية في إسرائيل من المشروع الاستيطاني، منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، وصولاً إلى اتفاق أوسلو ١٩٩٣، وما أعقبه من توسع استيطاني حتى العام ٢٠١٣. ويعرض الكتاب للعوامل الأيديولوجية والسياسية والديمغرافية التي أثرت في عملية الاستيطان ورسمت مساره وحددت طبيعته التوسعية، مستنداً في ذلك إلى مجموعة من الدراسات والبحوث والمواد الأرشيفية وجلسات الكنيست والحكومة الإسرائيلية ومحاضرها والصحف والمجلات والمؤتمرات المحلية والعربية والإقليمية

والدولية والاتفاقيات الخاصة بالقضية الفلسطينية.

ويؤكد الكتاب ـ بما يصل إليه من استنتاجات ـ أن حكومات إسرائيل تبنت على الدوام منهجية المناورة في تعاملها مع الاستيطان، إذ استمر رؤساء حكوماتها في تطوير المشروع الاستيطاني وتعزيزه في الوقت الذي يصرحون فيه بأنهم يؤيدون إقامة دولتين؛ ما أدى عملياً إلى إجهاض مشروع إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. ويوضح الكاتب أن المشروع الاستيطاني الجاري تنفيذه إلى الآن في مناطق الضفة الغربية هو حلقة من مسلسل طويل بدأ نهاية القرن التاسع عشر، ويسعى منفذوه إلى الوصول إلى اقتسام الضفة الغربية مع الفلسطينيين لتكون مساحة إسرائيل أكثر من ٨٥ بالمئة من مجمل مساحة فلسطين التاريخية، في حين يترك للفلسطينيين مجال إدارة شؤونهم اليومية في إطار حكم ذاتي مقيد، تتحكم فيه سلطات الاحتلال من خلال ربطها البنى التحتية في الضفة الغربية ـ بما في ذلك شبكات الكهرباء والمياه ـ بإسرائيل.

كما يؤكد الكتاب أن الأحزاب والتيارات والحركات السياسية في إسرائيل متفقة بشكل أو بآخر في ما يخص المستوطنات. أما الاختلافات في ما بينها فما هي إلا شكلية، خصوصاً عند الحديث عن حزبي العمل والليكود على وجه الخصوص، كما أن اتفاقيات أوسلو وما تبعها من اتفاقيات مكملة ومفاوضات، لم تسهم في التخفيف من حدة الاستيطان وتوسعه في الضفة الغربية، بل أسهمت في زيادة عمليات مصادرة الأراضي، وفي إقامة جدار الفصل العنصري وحرمان الفلسطينيين الوصول إلى أراضيهم، ناهيك بتعزيز محاولات إسرائيل تهميش خطورة الاستيطان وعدم اعتباره عقبة أمام التفاوض مع الفلسطينيين.

كذلك يوضح الكاتب أن الاتفاقيات بين إسرائيل ومصر والأردن لم تسهم في تخفيف حدة المشروع الاستيطاني، أو إيقافه، لا بل، على عكس ذلك، تعاملت إسرائيل مع هذه الاتفاقيات باعتبارها التزامات بينها وبين هاتين الدولتين دونما علاقة لما يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا التفسير الإسرائيلي للاتفاقيتين أتاح الفرصة أمام المسؤولين الإسرائيليين تحقيق مزيد من توسيع المشروع الاستيطاني.

(٦)

زياد علوش. **لبنان التنمية: آفاق وتحديات**. بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٤. ٢٩٦ ص.

يعنى هذا الكتاب بدراسة الفقه التنموي وأصوله، وذلك في ضوء تجارب الواقع العام وخصوصية المجتمع اللبناني، وقد اشتمل على طريقتي البحث الأكاديمي الكلاسيكي والعرض الصحفي. ويؤكد الكتاب أهمية الإنماء انطلاقاً من كونه ـ كما يأتي في تعريف الكتاب ـ قراراً سياسياً وإن تضمّن قرارات فرعية في الاقتصاد والاجتماع؛ وهو قرار تأخذه الدولة العادلة والمنتجة، «لأن وفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار، كما أن عدالة التوزيع دونما إنتاج كاف هو توزيع للفقر والبؤس».

وللتنمية أيضاً وقعها في معالجة لبنان للخلل البنيوي في نظامه السياسي الطائفي، إذ تمكنه من وضع حدّ لتداعيات البيئة الجيوستراتيجية المحيطة به، بدلاً من أن تبقى القوى الخارجية تستثمر الضعف الداخلي

وتفاقمه لمصلحتها، خصوصاً أن العمالة السياسية أصبحت، شيئاً من العلاقات العامة بدواعي الارتباط المؤدلج.

(٧)

صبري فالح الحمدي. **حركة التحديث في المملكة العربية السعودية، ١٩٢٦-١٩٥٣.** بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٤. ٢٢٣ ص.

يرصد هذا الكتاب مختلف جوانب التحديث في السعودية بدءاً من الإدارة والحياة الاقتصادية، وصولاً إلى المجال الثقافي والقضاء والأمن والدفاع مروراً بالمجال الاجتماعي وقطاع المواصلات والخدمات. ويتناول حركة الحداثة هذه في مرحلة تاريخية مهمة كانت المملكة تبذل فيها الجهود الحثيثة لتوفير مستلزمات التحديث كافة في مرافق الحياة المختلفة، مع اكتشاف النفط في الثلاثينيات من القرن العشرين.

تناول المؤلف الممهدات التاريخية لعملية التحديث والعوامل المؤثرة في تطورها فرأى أن حركة التحديث في المملكة بدأت بحكم عبد العزيز مدينة الرياض عام ١٩٠٢، الذي تمدد إلى مناطق نجد ثم الأحساء، فعسير والحجاز وحائل، لتشمل مناطق واسعة من الجزيرة العربية. واتسعت حدود المملكة لتصل إلى الشام والأردن والعراق، لتطل على البحر الأحمر عبر جدة، وعلى الخليج العربي من خلال الأحساء.

ومع استقرار الأوضاع الداخلية وتوحيد أجزاء الجزيرة العربية، واكتشاف النفط في الثلاثينيات من القرن العشرين كان لا بد من إدخال إصلاحات في مجالات الحياة كافة، والإفادة من خبرات الدول الأوروبية. وتم إدخال الطاقة الكهربائية، الأمر الذي أدى إلى نمو الاقتصاد نتيجة انفتاح الدولة أمام تنفيذ مشروعات مختلفة واستقدام العمال العرب والأجانب، وشمل التغيير مجالات الصحة والتعليم والخدمات والوظائف، وصولاً إلى تطوير وتحديث مؤسسة الجيش. وشهد عام ١٩٤٩ تأسيس أول مدرسة للطيران العسكري في مدينة الطائف.

(٨)

عبد القوي حسان. **الحركة الإسلامية في اليمن (دراسة في الفكر والممارسة): التجمع اليمني للإصلاح نموذجاً.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤. ٣٢٠ ص.

يتابع هذا الكتاب تطورات الحركة الإسلامية في اليمن وبخاصة تيار «الإخوان المسلمين» الذي شكل «التجمع اليمني للإصلاح» منذ سنة ١٩٩٠، وهو يسعى إلى فهمها من الداخل وعرض مراحل تطورها، متناولاً روافدها الفكرية، وعلاقتها بالمجتمع، وتصوراتها في المجال السياسي وعلاقتها بالنظام وبالقوى السياسية الأخرى، ومواقفها من المتغيرات المحلية والدولية. كما يسعى الكتاب إلى توضيح الأسس الفلسفية للمنطق الفكري للحركة الإسلامية في اليمن، ومدى تأثيرها وتأثرها بالظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية في الواقع اليمني، إضافة، إلى الوقوف على أبرز الإيجابيات والسلبيات لعلاقة الحركة مع شرائح المجتمع، ومناقشة تصورها السياسي.

ويفترض المؤلف وجود انسجام إيجابي بين فكر الحركة الإسلامية في اليمن ومنهجها، وبين ممارستها على أرض الواقع، كما يفترض وجود علاقة إيجابية بين قدرة الحركة على القيام بوظائفها، وبين تحقيق رؤيتها.

ويؤكد في نهاية المطاف أن الحركة الإسلامية في اليمن تحتاج إلى عملية إصلاحية جدية، باتجاه تطوير الديمقراطية والشورى في برامجها ووحداتها التنظيمية المختلفة.

يضم الكتاب خمسة فصول يمهد لها المؤلف بفصل حول الجماعات الإسلامية في اليمن، متناولاً التيارات السلفية، وحركة الجهاد الإسلامي وتنظيم القاعدة، والصوفية. ويعرض الفصل الأول للمسار التاريخي للحركة الإسلامية، في حين يتناول الثاني البناء الفكري للحركة وروافده من الداخل اليمني، والإخوان المسلمين، والسلفية الوهابية ودعاة التنوير الإسلامي.

أما الفصل الثالث، فيتناول علاقة التجمع اليمني للإصلاح بالمجتمع، ثم يعرض الفصل الرابع للتصور السياسي في فكر التجمع اليمني للإصلاح، وعلاقته بالنظام السياسي، ومواقفه من المتغيرات المحلية والدولية.

ويقدم الفصل الخامس والأخير الرؤية الاستراتيجية للتجمع اليمني للإصلاح والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه الإصلاح، وأبرزها: ضعف التأصيل الفقهي القائم على رؤية تجديدية، وضعف الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاستثمارية، وضعف الاستغلال الأمثل لإمكانات الحزب (التجمع) البشرية والمادية والمعنوية، والجمود التنظيمي والتربوي، وضعف العمل المؤسسي داخل الحزب، وضعف منهج النقد والتقييم المستمر، إضافة إلى العوائق الخارجية المتمثلة بالاستبداد وغياب الحريات العامة والنهج الديمقراطي الشامل، وفقدان الثقة بين الحركات والجماعات الإسلامية، والفساد السياسي، والأمية الثقافية والفكرية والسياسية.

(٩)

فؤاد البطاينة. **السياسة الخارجية الأردنية وتطورها**. عمان: مؤسسة بيت الأردن للأبحاث والدراسات، ٢٠١٤. ١٣٠ ص.

في هذا الكتاب، للدبلوماسي الأردني السابق فؤاد البطاينة، عرض للنظام والحكم والسياسة الخارجية الأردنية من وجهة نظر تاريخية وسياسية وواقعية، فرضتها المحددات السياسية الأجنبية/الصهيونية التي من أجلها ـ بحسب المؤلف ـ أنشأ المستعمر الدولة الأردنية لتأدية وظائف محددة، في مقدمتها استيعاب موجات اللاجئين الفلسطينيين بعد قيام دولة إسرائيل، وضمان عدم صياغة سياسة خارجية مناهضة للقوى الغربية.

ويتوقف المؤلف في هذا السياق عند المادة ٢٥ من صك الانتداب البريطاني على فلسطين، والابتزاز والتهديد بالوطن البديل، ناهيك بقرارات لجنة بيل ١٩٣٦ التي تحدثت عن دولة يهودية في القسم الساحلي والجبلي من فلسطين ودولة عربية (لا فلسطينية ولا أردنية) في القسم الباقي من فلسطين وشرق الأردن، بما يعني ذلك من شطب للهويتين الأردنية والفلسطينية وشطب البعد القومي لهما كجزء من السياسة الخارجية ومحدداتها.

ويضيف البطاينة إلى هذه المحددات، المحدد الاقتصادي المتمثل بسياسة المعونات التي تكرس تبعية الأردن، وتحول دون صياغة سياسة خارجية مناهضة للغرب حتى إشعار آخر.

(١٠)

محمود سمير الرنتيسي. **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع**

العربي والقضية الفلسطينية. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤. ١٤٨ ص.

يرصد مؤلف هذا الكتاب السياسة الخارجية لدولة قطر تجاه بلدان الربيع العربي ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ بهدف التعرف الى أهداف السياسة الخارجية القطرية وأدواتها وسماتها تجاه البلدان التي حدثت فيها الثورات، من دون أن يغفل انعكاسات هذه السياسة على القضية الفلسطينية، وملفاتها المتعددة مثل عملية التسوية، والحصار والمصالحة وإعادة الإعمار.

وهو يتابع السياسة الخارجية لدولة قطر ومصالحها وما يرافقها من آراء متباينة واتهامات وتشكيك نظراً إلى الفجوة القائمة بين بنية قطر الجغرافية والديمغرافية الصغيرة، ودورها النشط والطموح في التأثير في ماجريات الأحداث على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وفي هذا السياق يمكن التوقف عند الجدل القائم حول دعم قطر للقضية الفلسطينية، واستضافتها العديد من قيادات حركة حماس، في الوقت الذي تقيم فيه علاقات مع إسرائيل، وكذلك حول دعمها لمطالب الشعوب بالتغيير في وقت لم تشهد فيه الدوحة عمليات إصلاح تذكر طوال العقد الماضي.

يضم الكتاب أربعة فصول تتناول على التوالي: مقومات السياسة الخارجية القطرية، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي في شمال إفريقيا، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي في المشرق: اليمن والبحرين وسورية، والسياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية.

ثانياً: كتب أجنبية

(١)

Hillary R. Clinton
Hard Choices
New York: Simon and Schuster, 2014. 656 p.

تختزل هذه المذكرات لوزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون تجربتها كوزيرة للخارجية وما واجهته من صعوبات في مواجهة الأزمات واتخاذ القرارات على مدى أربع سنوات، إضافة إلى ما دار من نقاش في كواليس الإدارة الأمريكية. وفي هذه المذكرات الكثير مما يقال حول السياسة الأمريكية إزاء الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية، وشرح الأسباب التي دفعت الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ ما رأته مناسباً من مواقف إزاء التطورات في المنطقة. وهناك ما يشير إلى تخبط في السياسة الأمريكية إزاء التعامل مع التطورات في المنطقة العربية تعكسه المواقف المتباينة بين كلينتون والرئيس أوباما، ناهيك بالانتقائية في التعامل مع الأحداث. ويمكن التوقف في هذا السياق عند التطورات في مصر وفي سورية.

في مصر على سبيل المثال، كتبت الوزيرة السابقة عن الشأن المصري والخلافات بينها وبين الرئيس باراك أوباما منذ تفجر «ثورة ٢٥ يناير» ٢٠١١، وذكرت أنها كانت تفضل «الانتقال المنتظم» للسلطة تخوفاً من تبعات الفراغ الذي سيستجد في مصر، في حين أصر أوباما وفريقه في مجلس الأمن القومي على رحيل مبارك عن السلطة.

كما تحدثت كلينتون عن لقاءاتها مع

الرئيس المعزول محمد مرسي وأحداث ثورة «٣٠ يونيو» ٢٠١٣ التي أدت إلى خلع مرسي، ووصفت الحملة على الإخوان المسلمين بـ «العنيفة» من دون أن تذكر أفعال التنظيم ضد المعارضة أثناء حكم مرسي، وجرائم القتل والحرق بعد عزله.

وحول النزاع المستمر في سورية منذ أكثر من ثلاث سنوات، قالت كلينتون في المذكرات «من النادر التوصل إلى الحل الصحيح للقضايا الشائكة. وإذا كانت هذه المشاكل شائكة فذلك لأن كل الخيارات تبدو أسوأ من بعضها البعض». وأضافت أنها كانت مقتنعة منذ بدء النزاع في سورية بأن تسليح وتدريب المعارضة السورية هو الوسيلة الفضلى لمواجهة قوات الرئيس السوري. لكنها تابعت أن «التدخل أو عدم التدخل في سورية كلاهما ينطويان على مخاطر عالية. وبالنسبة إلى الرئيس أوباما فقد كان يميل إلى إبقاء الأمور على حالها وعدم المضي قدماً في تسليح المعارضة». وتناولت كلينتون في مذكراتها أيضاً الحرب في العراق والاعتداء على القنصلية الأمريكية في بنغازي في ليبيا عام ٢٠١٢ والربيع العربي وضم القرم إلى روسيا مؤخراً. ولم تغفل أن تشيد بسجل عملها في الخارجية.

(٢)

Ian Rutledge
Enemy on the Euphrates
London: Saqi Books, 2014. 455 p.

يتناول هذا الكتاب الانتفاضة العربية التي شهدتها بلاد الرافدين ضد البريطانيين بين تموز/يوليو ١٩٢٠ وشباط/فبراير ١٩٢١ التي كادت تلحق هزيمة ساحقة بالإمبراطورية البريطانية. وقدر البريطانيون عدد الذين حملوا السلاح في وجههم خلال الانتفاضة بأكثر من ١٣١ ألف شخص، بينما تحدثت مصادر أخرى عن بلوغ عدد الثوار ٥٦٧ ألف شخص.

وقاد هذه الانتفاضة جيش من الفلاحين بقيادة رجال الدين الشيعة والضباط السابقين في الجيش العثماني وضباط الصف، ونجحوا في محاصرة الثكن العسكرية البريطانية وقصفوها بالمدفعية. كما نصب الثوار الكمائن للقطارات المدرعة وتمكنوا من الاستيلاء على سفن حربية محملة بالسلاح، ما دفع بالبريطانيين إلى الاستعانة بالقوات الهندية للمساعدة على قمع الانتفاضة.

ويرى المؤلف أن سحق الانتفاضة كان له تداعياته على نشأة الدولة العراقية، إذ أبعد البريطانيون المزارعين الشيعة الذين كانوا يشكلون أكثرية المجتمع المدني العراقي حينها عن مؤسسات الدولة، وأرادوا التأكد من أن يهيمن السنة (١٩ بالمئة من السكان آنذاك) على طريقة عمل الدولة والجيش. وسعا البريطانيون بذلك إلى قيام دولة غير تمثيلية شكلت سابقة على صعيد مستقبل إدارة السياسة العراقية.

(٣)

May Seikaly and Khawla Mattar (eds.)
The Silent Revolution: The Arab Spring and the Gulf States
Berlin; London: Gerlach Press, 2014. 251 p.

هل دول الخليج محصنة ضد رياح الربيع العربي؟ سؤال أساسي تطرحه تداعيات الربيع العربي على دول الخليج منذ تصاعد الانتفاضات العربية عام ٢٠١١، وتنقسم الآراء حياله، إذ يرى فريق من الباحثين أن أغلبية الشعوب الخليجية تتمتع بمستويات اقتصادية

جيدة، سعت حكوماتها على المحافظة عليها، وهي ليست على استعداد لأن تخسر مكتسباتها في فترة انتقالية غير واضحة المعالم، في حين يرى فريق آخر أن دول الخليج ليست بمنأى عن تأثير الربيع العربي، إذ إنه بصرف النظر عن نوعية أنظمتها الحاكمة ومدى الولاء الذي تتمتع به شعوبها، إلا أنها في النهاية تؤثر وتتأثر بما يدور حولها. ومع ازدياد الوعي السياسي لشعوبها باتت تطالب بالمشاركة السياسية مع السعي إلى تحقيق ملكية دستورية في بلدانها.

لا يحسم هذا الكتاب الجدل بل يناقش من خلال مجموعة من الدراسات في آفاق التغيير في بلدان الخليج، متناولاً التحديات التي تواجه المسار الديمقراطي في هذه البلدان، وتداعيات الربيع العربي عليها.

(٤)

Amal Alamuddin, Nidal Nabil Jurdi and David Tolbert (eds.)
The Special Tribunal for Lebanon: Law and Practice
Oxford: Oxford University Press, 2014. 352 p.

يقدم هذا الكتاب نظرة تحليلية كاملة لإنشاء وعمل المحكمة الخاصة بلبنان، باعتبارها أكثر المحاكم إثارة للجدل بين المحاكم الجنائية الدولية التي ترعاها الأمم المتحدة. وكما هو معلن، أنشئت هذه المحكمة لمحاكمة مرتكبي جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى الجرائم المرتبطة بعملية الاغتيال. وتسعى الأمم المتحدة من خلال هذه المحكمة إلى التصدي للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط المضطربة.

يبحث الكتاب في كيفية تأسيس المحكمة، والمبادئ الأساسية التي تستند إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والقانون المحلي اللبناني. ويتناول الدليل الموثوق على إجراءات المحكمة، ووضع قلم المحكمة، وحقوق المشتبه فيهم والمتهمين، والمحاكمات غيابياً، وتنظيم سلوك المحامي، بالاعتماد على مقارنات بالمحاكم الدولية الأخرى. وهو يعرض للجدل حول إنشاء المحكمة والتحديات التي تواجهها وإنجازاتها حتى الآن، بما في ذلك قراراتها الأولى المثيرة للجدل.

وإذ يوفر تحليلاً منهجياً للقانون وإجراءات المحكمة، بوصفها أول محكمة دولية يتم إنشاؤها استجابة لعمل إرهابي، يقدم مساهمات العديد من الممارسين من ذوي الخبرة في عمل المحكمة، ليشكل مرجعاً لطلبة القانون الجنائي الدولي والممارسين والمستشارين القانونيين والمحاكم والهيئات القضائية الدولية.

(٥)

Helen Lackner
Why Yemen Matters: A Society in Transition
London: Saqi Books, 2014. 384 p. (Soas Middle East Issues)

في هذا الكتاب دعوة للباحثين إلى دراسة اليمن بكثير من الاهتمام بعيداً من الصور النمطية التي تركز على المجتمع اليمني بوصفه مجتمعاً قبلياً مدججاً بالسلاح، يعنى بتوفير نبتة القات ومضغها. كما يدعو الكتاب الولايات المتحدة والسعودية إلى عدم حصر اهتمامهما في اليمن بالمسائل الأمنية، إذ إن اليمن ليس مجرد مكان لملاحقة الجهاديين بطائرات أمريكية بدون طيار، بل فيه الكثير من القضايا التي تتطلب المعالجة، مثل الفقر وتضاؤل إمدادات المياه.

وقد شهدت اليمن جنباً إلى جنب مع تونس ومصر وليبيا انتفاضة عام ٢٠١١، أطاحت في نهاية المطاف الرئيس علي عبد الله صالح بعد أكثر من ٣٠ عاماً في السلطة. وتعيش البلاد حالياً في خضم عملية انتقال سياسي صعبة توسطت فيها دول مجلس التعاون الخليجي بدعم أمريكي ودولي، ويعول على نجاحها لتصبح نموذجاً في المنطقة، علماً أن الفشل سيؤدي لا محالة إلى تداعيات خطيرة جداً على المنطقة.

ويوضح الكتاب أن الانتفاضة اليمنية انطلقت بوصفها حركة ثورية مدنية تتطلع لتحقيق العدالة الاجتماعية وحكم أفضل، في حين تركز الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي على المسألة اليمنية بوصفها مسألة أمنية في المقام الأول. هذه النظرة التي تهدف إلى الاستقرار بدلاً من العدالة الاجتماعية ربما لا تساعد على تعزيز المسار الديمقراطي. من هنا يدعو الكتاب إلى معالجة القضايا الأمنية المتمثلة بمكافحة الإرهاب والصراع مع الحوثيين والنزعة الانفصالية للحراك الجنوبي، مع التركيز على التنمية الاقتصادية ومعالجة ندرة المياه لأغراض الزراعة والاستهلاك البشري، وذلك استجابة لمصالح اليمنيين بعيداً عن الضغوط الخارجية.

ثالثاً: تقارير بحثية

(١)

Andrew Engel,
«Between Democracy and State Collapse: Libya's Uncertain Future,»
PolicyWatch (Washington Institute for Near East Policy), no. 2298 (6 August 2014).

يتناول هذا المرصد السياسي الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الوضع المتدهور في ليبيا، وخاصة في طرابلس، حيث تقاتل الميليشيات الإسلامية من مصراتة إلى جانب حلفائها الإقليميين ضد القوات الزنتانية الوطنية وحلفائها، وبنغازي حيث تتكبد قوات اللواء خليفة حفتر الذي يقود «عملية الكرامة»، التي تدّعي أنها تضم جيش الدولة الشرعي الوحيد، الخسائر على أيدي «أنصار الشريعة» ـ التنظيم المصنف على لائحة الولايات المتحدة للإرهاب.

وقد أدى القتال خلال تموز/يوليو الماضي إلى سقوط ٤٦٩ ضحية على الأقل في جميع أنحاء البلاد، وأفادت «بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا» عن تعرّض المدنيين في طرابلس وبنغازي للاعتداءات و«الجرائم الجماعية». وأطلقت مصر والجزائر نداءً شفهياً دعتا فيه إلى تدخل القوى الغربية، كما أعربتا عن استعدادهما للتدخل. وتم قصف مستودعات وقود ضخمة مرتين في محيط مطار طرابلس وشهدت المدن الليبية حركة نزوح واسعة إلى الدول المجاورة، وخاصة تونس التي استقبلت نحو مليون نازح منذ اندلاع الأزمة عام ٢٠١١.

من هنا اتجهت الأنظار نحو مجلس النواب الليبي المنتخب حديثاً، وهو المعلم المتبقي من آثار الدولة الذي قد يثبت قدرته على تخفيف حدة العنف حتى ولو جزئياً. ويقاطع الإسلاميون انعقاد المجلس، في حين تسود المشاحنات بين القوى السياسية بشأن مراسم تسليم المسؤولية. لكن تراجع التوجه الإسلامي في مجلس النواب الحالي عما كان عليه في انتخابات «المؤتمر الوطني العام» عام ٢٠١٣، وانتخاب القومي عقيلة

صالح عيسى ـ من مدينة القبة ـ المعادي للإسلاميين رئيساً لـ «المجلس»، قد يساعد على تشكيل حكومة وحدة وطنية، تُمنح مجالاً أوسع للعمل وشرعية أكبر لـ «لجنة صياغة الدستور» ـ الهيئة الليبية الأخرى التي تشكلت بانتخابات مباشرة ـ التي من المنتظر أن تضع أول دستور للبلاد منذ أكثر من أربعة عقود.

ومع دخول القتال أسبوعه الثالث في طرابلس وحيث يحكم المتشددون الإسلاميون سيطرتهم على بنغازي، يخشى الليبيون أن تسير بلادهم على خطى الصومال. وقد حذّر وزير الخارجية الليبية محمد عبد العزيز، تفادياً لتفكك الدولة، من أنه سيطلب توسيع «بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا»، فضلاً عن طلبه تلقّي معونة أكبر من الولايات المتحدة من أجل مواجهة التطرف وبناء مؤسسات الدولة.

وفي ٢٨ تموز/يوليو، وإزاء الوضع المتدهور، لفت المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن «التحديات في ليبيا سياسية في جوهرها وتتطلب حلاً عبر الحوار».

غير أن الحوار السياسي لن ينجح وحده في حل النزاع القائم في بنغازي ودرنة ـ التي وقعت منذ وقت طويل في أيدي الجماعات المتطرفة الغامضة ـ ومناطق أخرى في شمال شرق ليبيا حيث التحديات أمنيةٌ بالدرجة الأولى؛ فالتنظيمات أمثال «أنصار الشريعة» لا تكتفي برفض الديمقراطية والحوار، بل تشن أيضاً حرباً غير نظامية ضد العملية الانتقالية التي أعقبت الثورة.

ومع ذلك، لا بد من السعي إلى إقامة حوار سياسي بين اللواء حفتر و«مجلس النواب» من أجل بلوغ ثلاثة أهداف هي: (١) تأكيد دعم اللواء حفتر للعملية الديمقراطية التي أضعفتها تهديداته السابقة بحلّ «المؤتمر الوطني العام»؛ و(٢) تشجيع حفتر على التخفيف من حدة خطاباته ضد الأحزاب السياسية الإسلامية التي جمع فيها عناصر التطرف الإسلامي كافة، وبالتالي قد يسهم في إنهاء مقاطعتها لـ «مجلس النواب»؛ و(٣) التوفيق في النهاية بين قوات اللواء حفتر، التي تتكون بشكل رئيسي من عناصر الجيش والشرطة، وبين «مجلس النواب» وشرعيته الحديثة.

وفي هذا الإطار، على الولايات المتحدة أن تستفيد من اتصالاتها باللواء حفتر ـ التي يفترض أنها تعود إلى أواخر الثمانينيات حين انقلب على نظام القذافي ـ من أجل التوصل إلى مثل هذا الاتفاق مع «مجلس النواب». وفي مقابل توحيد قوات حفتر المسلحة مع «مجلس النواب» والحكومة الجديدة التي ستنبثق عنه، يمكن للولايات المتحدة أن تقدّم بعد ذلك مساعدة أمنية أكبر بالتماشي مع ما يسعى إليه الوزير عبد العزيز لمحاربة تنظيم «أنصار الشريعة» وحلفائه في شمال شرق ليبيا.

وتنص استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة بأن «أمريكا مهددة اليوم بالدول المفكّكة أكثر من الدول الغازية». ولولا «مجلس النواب» الليبي المنتخب حديثاً لكانت ليبيا أبرز مرشح لتصنّف كدولة منهارة. وعند اعتبار ليبيا دولة على شفير الانهيار، سيدرك المسؤولون بوضوح متزايد الحاجة إلى الحلول السياسية والأمنية على حد سواء.

(٢)

Michele Dunne and Nathan J. Brown, **«How Egypt Prolonged the Gaza War,»** *Foreign Policy* (18 August 2014).

يرى مؤلفا هذه المقالة أن المفاوضات الشاقة الدائرة في القاهرة بشأن وقف

إطلاق نار دائم في قطاع غزة بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل، لا ترتبط بالعداء القائم بين حركة حماس وإسرائيل فحسب، بل بدور مصر كوسيط في المفاوضات أيضاً. ويعتبران أن السياسة الداخلية في مصر التي يهيمن عليها العسكر حالياً أكثر تشدداً في التعاطي مع مسألة «الأمن القومي» (والأنفاق والحدود مع قطاع غزة وضمناً مع حركة حماس الرفيق الأيديولوجي لجماعة الإخوان المسلمين) مما كانت عليه أثناء عهد الرئيس السابق حسني مبارك. وهذا التشدد كان قائماً أيضاً أثناء حكم الإخوان برئاسة الرئيس السابق محمد مرسي رغم العلاقة الجيدة بين مرسي وحماس. لكن الواضح الآن أن القيادة المصرية تحاول استخدام المفاوضات كجزء من حربها ضد الإخوان المسلمين، الأمر الذي أدى إلى إطالة أمد حرب غزة وتعقيد المفاوضات.

ويتوقف المؤلفان عند وقف إطلاق النار غير المشروط الذي اقترحه الوسيط المصري في ١٥ تموز/يوليو الماضي، ورفضته حركة حماس على الملأ بعد أن شعرت أنه يضعها في الزاوية، وكيف استغل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هذا الرفض ليبرر توسيع العملية العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة ويعلن التوغل البري في القطاع بهدف تدمير الأنفاق. لكن الصراع استمر ووجد الوسيط المصري أنه لا يمكن استبعاد حماس (بالطبع يرفض الوسيط المصري مثل هذه الاتهامات ويؤكد أن اقتراحه كان يهدف إلى وقف فوري لإطلاق النار ووقف التدمير ونزف الدماء من دون شروط مسبقة. وعبر اقتراحه خطوة ملحة يليها مفاوضات فورية للبحث في مطالب طرفي الصراع).

وقد استمر دور مصر كوسيط مع استمرار الصراع لتتكشف مطالب الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني التي تتعلق بالعنف والأمن وإعادة الإعمار والأوضاع المعيشية في غزة، إضافة إلى الوصول إلى الأراضي، والعلاقة بين حماس وفتح، والحكم الداخلي الفلسطيني.

ومن المتوقع ألا يقدم الوسيط المصري الكثير إلى حركة حماس، لكنه أثبت من خلال تواصله مع حركة «الجهاد الإسلامي» المشاركة في الوفد الفلسطيني أن القيادة المصرية ليست ضد إقامة اتصالات مع الإسلاميين، بل إن موقفها ضد حماس يعود أساساً إلى تحالف الأخيرة مع الإخوان في مصر. وهذا الموقف لا يمكن اعتباره في مصلحة الولايات المتحدة أو إسرائيل، بل يقدم مصر وكأنها في وضع مشابه لباكستان، الأمر الذي لا يستدعي الاحتفال.

(٣)

Lori Plotkin Boghardt,
«Saudi Arabia's Shifting War on Terror,»
PolicyWatch, no. 2307 (18 August 2014).

يفيد هذا المرصد السياسي أن تبرع السعودية بـ ١٠٠ مليون دولار لـ «مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب» في نيويورك في ١٣ آب/أغسطس الحالي، يعكس قلق الرياض من التهديد الإرهابي الناجم عن وجود المتشددين السنّة داخل المملكة وعلى حدودها الشمالية والجنوبية. ولمواجهة هذا التهديد، توسّع الحكومة السعودية جهودها للحد من الدعم الشعبي للمتشددين السنة داخل البلاد وخارجها.

وقد اتخذت الرياض تدابير هامة للحد من تمويل الإرهاب في الخارج، وتضييق الخناق على الخطابات المحرّضة للقادة الدينيين، والقبض على المتشددين وإعادة تأهيلهم. مع ذلك، فمع مرور السنين تذمّرت واشنطن ـ لسبب وجيه ـ من أن بعض هذه

المساعي الأخيرة كانت مقيدة جداً بسبب المصالح السياسية للمملكة وقدراتها على مكافحة الإرهاب. وفي وقت سابق من هذا العام، أطلقت الرياض حملة بارزة لثني المواطنين عن دعم المنظمات الإرهابية والجماعات الأخرى التي لا تحبّذها الحكومة. وازدادت المخاوف الأمنية بعد سيطرة «داعش» بسرعة البرق على أجزاء من العراق في حزيران/يونيو، إلى جانب مكاسب التنظيم في سورية.

وتشعر الرياض بالقلق إزاء انتشار الدعم الشعبي لتنظيم «داعش». فقد أشار استطلاع للرأي غير رسمي صدر على مواقع الشبكات الاجتماعية وأُجري مؤخراً إلى أن السعوديين يعتقدون بشكل ملحوظ أن «الدولة الإسلامية» «تتوافق مع قيم الإسلام والشريعة الإسلامية». ورداً على ذلك، تخطط الحكومة لدراسة آراء المواطنين حول «الخلافة» التي أعلنتها «داعش» في العراق وسورية في حزيران/يونيو الماضي.

لذا يتوجب على واشنطن التعاون مع السعودية على تنفيذ مبادراتها الأخيرة بغية تقليص دعم الإرهاب بحيث يكون لتدابير الرياض الحد الأقصى من التأثير في الخارج، وخاصة في العراق وسورية. وفي الوقت نفسه، يتعيّن على واشنطن أيضاً استمرار الأخذ في عين الاعتبار إخفاق الرياض في التمييز بين التشدد والتعبير السياسي السلمي في تعريفها للإرهاب، وكذلك نفورها من الأجندة الديمقراطية في البلدان المجاورة. كما يتعين على المسؤولين الأمريكيين ضمان عدم توظيف القدرات الاستخبارية المدعومة ضد النشطاء السياسيين الذين ينبذون أعمال العنف، بمن فيهم أولئك الذين يدعون إلى الإصلاح السياسي الذي تدعمه واشنطن.

(٤)

«Israel Tries to Divide the Palestinians, Again,»
Stratfor (19 August 2014).

يفيد هذا التقرير أنه بينما يستمر الصراع بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة، نشرت الصحف الإسرائيلية خبراً حول تمكن جهاز الأمن الإسرائيلي الداخلي «شين بيت» من كشف مؤامرة دبّرها قادة حماس في الخارج، لإطاحة سلطة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وتمهيد الطريق كي تملأ حماس الفراغ السياسي في الضفة الغربية. ورغم نفي حماس لتلك المزاعم، انتشر الخبر عبر وكالات الأنباء الإقليمية، ما دفع الرئيس الفلسطيني لإجراء تحقيق في القضية.

وأشاع الشين بيت أنه علم بالمؤامرة من خلال تحقيقات أجراها مع قرابة ٩٣ عنصراً من حماس، تم اعتقالهم ما بين شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو الماضيين. ويقول جهاز الأمن الإسرائيلي الداخلي إن شركات نقل أردنية هرّبت إلى الضفة الغربية عشرات من قطع الأسلحة الصغيرة، ومئات الآلاف من الدولارات، لتنفيذ العملية، وضبطتها قوات الأمن الإسرائيلية. كما أشاعت إسرائيل أن عملية التهريب تمت بتوجيه قادة من حماس يقيمون في تركيا، وخاصة صالح العاروري، أحد مؤسسي الجناح العسكري لحماس، وقائد عمليات الحركة في الضفة الغربية. وحسبما أشارت مصادر إسرائيلية، كان الهدف الرئيسي من العملية مهاجمة أهداف إسرائيلية، مع تركيز خاص على معبد الهيكل في القدس، لإثارة رد إسرائيلي قوي، يؤدي إلى وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، ويشعل، بالتالي، انتفاضة ثالثة. وكان القصد من وراء ذلك، وفق ادعاءات إسرائيلية، إرباك حركة فتح

بزعامة عباس، ما يعطي حركة حماس الفرصة للسيطرة على السلطة في الضفة الغربية.

وسواء كانت قصة المؤامرة حقيقية أم لا، فهي تأتي في إطار استراتيجية قديمة اتبعتها إسرائيل لزرع الفتنة والخلافات بين الفصائل الفلسطينية، حيث وظفت، في الواقع، تلك الاستراتيجية في عام ١٩٩٣ عبر توقيع اتفاقيات أوسلو مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، الذي أخذ نفوذه، في حينه، يواجه تحدياً من قبل حماس ومجموعات مسلحة أخرى. كما طبقت إسرائيل تلك الاستراتيجية، مرة ثانية، في عام ٢٠٠٥، عندما انسحب رئيس الوزراء الأسبق، آرييل شارون، من جانب واحد من قطاع غزة، وهو القرار الذي مكّن حماس، بعد عامين، من تسلم زمام السلطة في القطاع. وأخيراً شنت إسرائيل عملية «الجرف الصامد» لمنع حماس وفتح من تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومنع الفلسطينيين من التوحد وتهديد إسرائيل. وما دام الفلسطينيون متفرقين، تستطيع إسرائيل التذرع بعدم وجود شريك حقيقي لتتفاوض معه، وخاصة عندما تنظر إلى فصيل منهما على أنه حركة إرهابية. ولكن، ربما جاءت الخطة الإسرائيلية هذه المرة، بنتائج عكسية، إذ أصبحت الفصائل الفلسطينية أكثر تقارباً منذ أن شنت إسرائيل عملية «الجرف الصامد» وهم يفاوضون، ولأول مرة، من خلال جبهة موحدة. وترى إسرائيل في إثارة خلافات سياسية بين الفصيلين الفلسطينيين، ما يحقق لها ما عجزت عن بلوغه بالوسائل الحربية. وعبر إشراك تركيا بالخطة، تحاول إسرائيل أيضاً تقليص أي نفوذ مستقبلي لأنقرة في الأراضي الفلسطينية، وخاصة في ضوء التأييد التركي القوي للفلسطينيين، في مفاوضات السلام الحالية. وربما تصدق الاتهامات ضد حماس أو ربما لا يكون لها أي أساس من الصحة، ولكن في كلا الحالتين، ليس معروفاً كيف ستؤثر تلك الأقوال في عملية المصالحة الفلسطينية. إن الشيء الوحيد الذي يبقى مؤكداً هو أنه كيفما كانت نتائج الصراع في غزة، ستبقى الهواجس الأمنية الإسرائيلية قائمة لا محالة.

(٥)

Robert D.Kaplan,
«The Hard Hand of the Middle East,»
Stratfor (20 August 2014).

مع صعود نجم الدولة الإسلامية «داعش» بما حققته من توسع في العراق وتقدم في سورية، يرى هذا البحث الصادر عن ستراتفور أنه لا بد من إعادة النظر في السياسة الأمريكية في المنطقة لإضعاف «داعش» وهزيمتها. وفي هذا السياق لا بد ـ رغم أن الحقيقة قاسية في هذا المجال ـ من التعاون بين الإدارة الأمريكية وكل من إيران وسورية لهزيمة داعش.

ويوضح المؤلف أن الدكتاتورية لا تزال مفضلة على الفوضى التي انبثقت منها «داعش»، وأن معظم أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة ما زالوا أوتوقراطيين ومن الصعوبة بمكان تجاوز هذا الواقع في الوقت الراهن، وبالتالي الإصرار على الديمقراطية كحل وحيد لكل المشاكل العالقة في المنطقة. وعليه على المسؤولين التعاطي مع المسائل بصراحة في ما بينهم، كما عليهم شرح الأمور للرأي العام الأمريكي بالصراحة نفسها □

ملاحظات على مؤتمر «تحديات المسيحيين العرب»(*)

وهيب عبده الشاعر(**)

كاتب وباحث من الأردن.

ليس صحيحاً حصر التحديات بالمسيحيين إلا من باب التبويب. فكل الأعراض ومخاطرها أو مكاسبها، وكل أسباب هذه التحديات وحلولها تشمل كامل المجتمع العربي وكامل مكوّناته. فهذه الجوانب المختلفة مرتبطة في ما بينها كما أنها مرتبطة أيضاً وبشكل عضوي مع باقي قضايا المجتمعات العربية.

ـ ١ ـ

أجاد المؤتمرون في جرد أعراض المرض أو الشكاوى المتعددة والكثيرة؛ فقد شملت القلق والعنف والتمييز والتطرف وتزييف الدين والإكراه والشعور بالاستهداف والاضطهاد والخوف والفزع وإسقاط قيم حرية الدين والعبادة وحرية التعبير. كما أشاروا إلى أن هذه الأعراض يغلب عليها البعد الأمني وتقود إلى عدم الاستقرار والإقصاء والانعزال والتفتيت والهجرة. وتشكل حصيلة كل هذه الأعراض مكانة المواطن المسيحي من الدرجة الثانية اجتماعياً وسياسياً وإن لم تكن قانونياً أو ثقافياً، ودفعه إلى الهجرة بأعداد كبيرة جداً تهدد بقاء أي أثر للمسيحيين العرب في الوطن العربي.

ولكن معظم هذا الجرد للأعراض اقتصر على المكوِّن المسيحي مغفلاً أثره الكبير في سائر الشعوب العربية. ويشمل هذا الأثر الأشمل الانتقاص من مكانة الأمة العربية وكذلك من الاحترام والتقدير الذاتي، والإفقار والإضعاف والتفتيت وفقدان الهوية الواحدة لكل مكوّنات المجتمعات العربية. فالهوية الوطنية والقومية الواحدة تؤسس للعصبية الجامعة وبناء القدرة للدفاع عن النفس والحماية من خلال التماسك والوحدة. ويشمل الأثر كذلك فقدان الجسور والتواصل مع الغرب المسيحي وسائر المجتمعات المسيحية في العالم.

(*) عقد المؤتمر في عمّان بتاريخ ٣ ـ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وقد نشرت صحيفة **الغد** في عمّان تقريراً غطّى مداولات المؤتمر أعدّه محمود خطاطبة وزايد الدخيل في ٢٠١٣/٩/٥.

(**) البريد الإلكتروني: hammoudeh_ad@yahoo.com.

إن الوعي بهذه الأعراض ومخاطرها والسعي للوصول إلى سبل تجاوزها يشكل مكسباً كبيراً، وبخاصة أن معالجة هذه الأخطار والعيوب تعزز قدرة المجتمعات العربية لتحقيق أمانيها بشكل شامل.

ـ ٢ ـ

لم يتطرق المؤتمرون لأسباب تحديات المسيحية التي عدّدوا أعراضها بشمول، بل اكتفوا بإشارات سريعة غير شاملة وغير عميقة أو جدية. فقد تم اختصار أحداث القرنين الماضيين وتجربتهما بـ «الظروف»، باستثناء الإشارة المحددة إلى تعثر عملية السلام في القضية الفلسطينية الذي عطّل عملية تطور المجتمع. ولم يدرك المؤتمرون في هذه الإشارة أن تعثر القضية الفلسطينية وعنادها عن الحل لم يأت عفواً أو مصادفة حيث إنه نابع من طبيعة التخطيط الغربي بما فيه الصهيوني لتحقيق الأطماع التاريخية في الوطن العربي بصيغها المعاصرة. لذلك فإن الأمل بأن يساهم المجتمع الدولي بدور «معنوي» في وضع حد للعنف تمهيداً لطريق المصالحة والاستقرار على أسس متينة هو وهم في غير محله.

كذلك لم يدرك المؤتمرون أنه ليس هنالك خصوصية في تحديات المسيحيين التي لا تختلف جوهرياً عن باقي قضايا الفتن الطائفية والإثنية في الوطن العربي، وبخاصة بين السنّة والشيعة، وكذلك بين العرب والأكراد، والأمازيغ والأفارقة والطوارق ... إلخ. فاستراتيجية الغرب، بما فيها الاستراتيجية الصهيونية، مبنية على إضعاف المجتمعات العربية لكي يسهل تحقيق أطماعهما. وتقتضي هذه الاستراتيجية تحطيم وإلغاء الهويات الوطنية والقومية التي تقود لوحدتها وعصبيتها اللتين تضمنان بدورهما حماية كل مكونات هذه المجتمعات وسلامتها، تطهِّران الانتماءات المذهبية من العصبية الفرعية والإقصاء والمواجهة مع الآخرين.

لقد ورثت القوى الاستعمارية الغربية الحديثة من تاريخها العريق ـ منذ الدولة الرومانية ـ شعارات «فرّق تسد» واجتثاث مواطن الحيوية والقوة والإبداع في المجتمعات المستهدفة من خلال إلغاء التنوع الأصيل والطبيعي وتحويله إلى أسباب للاقتتال الداخلي.

ـ ٣ ـ

يقول المؤرخ المرجع ألبرت حوراني إن المسيحيين في الهلال الخصيب ومصر شكلوا ٩٠ بالمئة من مجموع السكان عندما انتقلت الدولة من دمشق الأمويين إلى بغداد العباسيين عام ٧٥٠م، وإن تراجع نسبتهم في تلك البلاد من ٩٠ بالمئة إلى ٥٠ بالمئة استغرق قرنين ونصف القرن بعد ذلك.

وقد شكلت هذه التركيبة السكانية، التي عاشت في سلام وأمن اجتماعي، الحاضنة للعطاء الحضاري العربي في شتى مناحي الحياة، وبخاصة في الثقافة والعلوم والاقتصاد. ولكن عندما انتقل الحكم إلى وافدين أتراك غير عرب لألف عام وكانوا اعتنقوا الإسلام كالسلاجقة والمماليك والعثمانيين، ترعرعت ثقافة الخصومة حتى الاضطهاد أحياناً بين المسلمين والمسيحيين النابعة من حاجة الحاكم غير العربي إلى تنمية التماهي والعصبية مع المسلم

العربي بهدف الحصول على ولائه واستبعاد المسيحي العربي. وكان المطران الماروني الدويهي أثناء خدمته في قبرص في القرن الثامن عشر يناشد علماء الدين في دمشق أن يُعطوا الأولوية لأشقائهم المسيحيين بدلاً من إخوانهم في الدين.

وعندما عاد الغرب لاستعمار الوطن العربي بالاحتلال والاستيطان منذ القرن التاسع عشر عاد أيضاً لتوظيف ثقافة التفرقة من أجل إضعاف المجتمع وتيسير حكمه، كما حصل في مجازر جبل لبنان بين الموارنة والدروز عام ١٨٦٠ وما قبله. وما زال الغرب الذي يسيطر على الوطن العربي بشتى الطرق المباشرة وغير المباشرة، يوظف مناهج التعليم التي يعدّها للوطن العربي في مؤسساته العلمية.

إضافة إلى ذلك، يوظف الغرب للغرض نفسه، الإعلام ودعم التيارات السياسية والأحزاب التي يؤسسها ويرعاها بواسطة منظمات المجتمع المدني وتغلغله بين مثقفيها بالمساعدات المالية. وقد أدت الاستخبارات المركزية الأمريكية، وسائر الاستخبارات الغربية وبخاصة البريطانية، دوراً بارزاً في تأسيس العنف التكفيري ضد الوجود السوفياتي في أفغانستان منذ الثمانينيات، وكذلك في تأجيج الفتن التفتيتية حتى بين القبائل. كما استفادت هذه الشبكات الاستخبارية كثيراً من كنوز الاستشراق المعلوماتية التي جمعها الغرب في القرون الثلاثة الماضية. وقد أثبت هذا المنهاج فاعليته المتزايدة منذ ذلك الوقت.

ـ ٤ ـ

وبعد انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وإصرارها على تحقيق السيادة الكاملة في بلادها مع ما يستتبع ذلك على مستوى العلاقة مع الغرب الذي استعمرها لأكثر من قرن، فضلاً عن تمسك إيران الثورة بحقوق الشعب الفلسطيني، أصبحت الفتنة السنية الشيعية هدفاً استراتيجياً وسلاحاً يستخدمه الغرب وبخاصة إسرائيل. وقد سجلت المساعي الغربية والصهيونية الحثيثة قدراً من النجاح في استبدال إسرائيل بإيران كعدوة العرب الأولى، وبخاصة في بلدان الخليج. كذلك نجحت الولايات المتحدة في تفتيت العراق بعد احتلاله بهدف إلغاء الوطنية العراقية والانتماء القومي العربي فضلاً عن إلغاء القدرة الفاعلة والوزن العسكري والاقتصادي للعراق.

وبعد تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين أصبح إخراج المسيحيين من الوطن العربي بعد زرع الفتنة بينهم وبين أشقائهم المسلمين هدفاً استراتيجياً أساسياً اعتمده الغرب وإسرائيل وقد حقق هذا الهدف الكثير من النجاح. لقد شكل المسيحيون حوالى ٢٠ بالمئة من سكان الهلال الخصيب ومصر عند نهاية الحرب العالمية الأولى. وربما أنهم لا يزيدون الآن على ٧ بالمئة. فالغرب يشجع الهجرة المسيحية بمنح التأشيرات والتسهيلات الحياتية لهم بشكل متمايز عن أشقائهم المسلمين. وقد انخفضت نسبة المسيحيين الآن في فلسطين إلى أقل من ٢ بالمئة فقط. وفي المجمل يعيش حوالى ٤٠ مليون عربي مسيحي في المهجر والاغتراب بمن فيهم سلالاتهم. فقد بقي في أوطانهم

الأصلية ربع المجموع فقط. مع العلم أنه في حين توفر الهجرة حلاً للقضية الأمنية فإنها لا توفر حلاً لقضية المكانة الاجتماعية بشكل فوري.

ـ ٥ ـ

تطرق المؤتمرون إلى الروابط بين مسيحيي الشرق الأوسط والغرب بحيث يجب ألّا تكون حجة للبعض لربط مسيحيي الشرق بسياسات الغرب ومصالحه. ويحتل هذا الموضوع مساحة كبيرة من الأهمية ويشمل جوانب أساسية وحيوية. ورغم ذلك فهو لم ينل ما يستحق من الاهتمام في المؤتمر ناهيك بالصراحة والجرأة.

يشكل الاسم الشخصي إعلاناً أولياً للهوية يكتمل بعد ظهور المزايا والصفات الشخصية الأخرى. فمعظم الأوروبيين يحملون أسماء دينية مسيحية ومعظم المسلمين غير العرب يحملون أسماء عربية. لكن من غير الواضح لماذا يحمل الكثير من المسيحيين العرب أسماء غربية وهي ظاهرة تزايدت في القرن العشرين. ولا يتوقف ذلك عند الأسماء الدينية باللغات الغربية الإنكليزية أو الفرنسية، بل يشمل أيضاً أسماء أوروبية ليس لها علاقة بالدين المسيحي. فهل يشكل الدين هوية ثقافية أو اجتماعية هي من أهم مكونات الهوية الوطنية؟ وما مدى عمق وأثر التغريب والتماهي في مجال الانتماء ومن ثم في مجال الولاء؟ وينسحب ذلك على أسماء المواقع الدينية من وظائف ونشاطات. وقد حصل ذلك في ذروة قوة الدولة وعطاء الحضارة العربية وعلى خلفية تفوق اللغة العربية وثرائها موضوعياً وفنياً بسبب كونها ورثت مجموعة من اللغات السامية التي سبقتها. فلماذا يصر المسيحيون العرب على الأسماء اليونانية والإنكليزية... إلخ؟

تتجاوز أهمية الأسماء العلاقة الإدارية والتنظيمية والمالية والتبعية الروحية التي تربط الكنائس العربية بأمهاتها الغربية. فمنذ أن اعتمد الإمبراطور قسطنطين أحد مذاهب الدين المسيحي في بداية القرن الرابع أصبح واضحاً علاقة الكنيسة المؤسسية بالدولة الأوروبية التي طغى عليها المضمون السياسي. وبالنظر إلى سجل الغرب في علاقته مع الوطن العربي في العصر الحديث، وهي علاقة متحللة من أي اعتبارات خلقية ومليئة بالأطماع والممارسات الشرسة والعدوانية، أصبح من واجب المسيحي العربي ومن حق شقيقه المسلم العربي أن يتساءلا عن استحقاقات العلاقة والروابط الشخصية والمؤسسية بين المسيحيين العرب والغرب. وقد رافق ذلك ظاهرة التغريب الثقافي والاجتماعي التي أصابت كذلك الكثير من المسلمين العرب في ما بعد.

ـ ٦ ـ

لقد أفرز حال التباعد بين المسيحيين والمسلمين العرب ردود فعل مبنية على تقبل مبطن لهذا الحال القائم مع مجرد السعي لتجنب اللجوء إلى العنف، ولكن دون الاهتمام والوعي بأهمية إعادة اللحمة والوحدة الوطنية والاجتماعية. وهكذا يفتقد المسيحيون العرب الشعور بالأمن والطمأنينة التي لا يستطيع أن يوفرها لهم إلا أشقاؤهم المسلمون العرب الذين يشكلون الأغلبية. لذلك، بدلاً من طرح شعار المساواة في الوطن والمجتمع وإنكار

أهمية الفوارق الدينية في العلاقات بين المواطنين كافة بصرف النظر عن الدين، يرفع المؤتمرون شعار التعايش والتسامح مفترضين ومسلّمين باقتراف الذنب والخطيئة في النظرات المتبادلة بسبب التمايز الديني، وهو ما يؤدي إلى الانفصال والانعزال في كانتونات مخصصة على أساس طائفي. إن ابتعاد بعض المسيحيين العرب عن الحياة العامة السياسية والثقافية وتركيزهم على المكاسب الاقتصادية يعمّق الفجوة بين الأشقاء، بخاصة عندما يتمايز المسلمون عن المسيحيين بالثروات التي يملكها المسيحيون والسلطة التي يملكها المسلمون في المقابل.

ـ ٧ ـ

إن الأمن الحقيقي الذي يعتد به ويؤسس عليه لكامل المجتمع العربي ومكوناته كافة ينبع من وحدة المجتمع نفسه ومن الكبرياء والمشروع الوطني والقومي الطموح والشامل لكل المواطنين. وتتأسس وحدة المجتمع على وحدة الهوية الجامعة والوعي بها وبأمجادها وثرائها، وهي التي يجب أن تحتل الأولوية في الوعي الشعبي قبل كل الهويات الفرعية الأخرى. فالاعتماد على الخارج لتوفير الأمن لأيٍّ من مكونات المجتمع هو غير فعال وغير صادق. وهو يطعن في السيادة الوطنية ويزرع طابوراً خامساً ويؤسس للعمالة للأعداء الذين لا يضمرون الخير للعرب بكل مكوناتهم. كما أن الاعتماد على الخارج يفقد المسيحيين الكرامة الوطنية والكبرياء ويشوّه الهوية ويلغي الانتماء الأصيل ويزرع الخصومة والتفتيت والضعف.

انطلاقاً من الوعي التام بأن الحرص على رأس المال البشري وتنوعه يشكل أساساً للطموح والثراء الاجتماعي والثقافي، فإن المطلوب تطويره واعتماده هو المشروع الوطني والقومي المبني على تحقيق السيادة الوطنية والقومية من خلال حوار وطني شجاع وصريح وواضح. فالمطلوب أن يتضمن هذا المشروع الوطني والقومي إقامة الدولة المدنية وأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أساس الهوية الجمعية الواحدة والوحدة الوطنية بمعايير الحداثة والمعاصرة والمساواة والعدالة. وسوف يتطلب هذا الهدف رفع مستوى الوعي لدى الجمهور بهويته الجامعة والمخاطر القادمة من الخارج التي تستهدف الوطن العربي للسيطرة عليه وعلى خيراته. ويتطلب هذا أيضاً التعبئة الوطنية لجميع القوى والطاقات دفاعاً عن السيادة والقرار الوطني المستقل وحماية مكونات المجتمع العربي المختلفة ومنعتها. فأمن الأقليات لا يتحقق إلا من خلال قناعة الأكثرية بأن الحفاظ على الأقليات وحمايتها هي مصلحة وطنية وقومية، حيث إنها توفر حصانة ومكانة ثقافية وقوة مادية وثراء حضارياً. فلا يتحقق أمن الأقليات من خلال الخبث والعبث الخارجي المغرض كما أثبت التاريخ.

ـ ٨ ـ

لم يتطرق المؤتمرون إلى حال المسيحيين العرب في إطار حقبة الاستقلال الوطني للبلاد العربية بعد الحرب العالمية الثانية. لقد نجح الغرب في إقامة نظام سياسي عربي يخدم مصالحه، يقوم على

كيانات دون سيادة حقيقية اعتمدت الاستبداد والاستئثار بالحكم حيث تفشى القمع والفساد والتبعية للخارج. وكانت حصيلة ذلك قيام فجوة كبيرة بين هذا النظام السياسي العربي وأغلبية الشعوب العربية.

وقد خلق هذا الحال الكثير من الحرج للمسيحيين العرب. فعندما اعتمدوا منهج الحياد أزهقوا انتماءهم إلى الشعب والمجتمع في خياراته وأمانيه ومعاناته. وحيثما حظوا برعاية خاصة كما في بعض البلدان العربية في الهلال الخصيب زادهم ذلك ابتعاداً عن أغلبية الشعب الذي بادل هذه الرعاية ومكاسبها بالحقد والإقصاء. وحيثما تم تهميشهم في الدولة كما في مصر اتجهوا لتعظيم مكاسبهم الاقتصادية، وهو ما أدى إلى معاناتهم المصير نفسه. لذلك يتطلب تعامل المسيحيين العرب مع هذه التجربة التحفظ والانتباه نحو رعاية الدولة العربية المعزولة شعبياً لهم. كذلك تبين أن الحكم في مصر ما قبل الربيع العربي كان يقصد إثارة الفتنة في إخفاء الاعتداء المتعمّد على كنائس المسيحيين من أجل الحفاظ على درجة مرتفعة من التوتر وتبرير الإجراءات الأمنية المتشددة. ويؤكد كل هذا ضرورة حرص المسيحيين العرب على حماية انتمائهم النشيط والفعال إلى أغلبية الشعب وقضاياه وحياته.

كذلك لم يُعر المؤتمرون اهتماماً لظاهرة التكفير والعنف والإرهاب التي تعاظم حضورها ودورها في الحياة العامة للوطن العربي في العقود الثلاثة الأخيرة. ولا يخفى دور الغرب والكثير من الأنظمة العربية التابعة له في هذه الظاهرة التي تعبئ الشبان السذَّج عقائدياً ضد المسيحيين. ومرة أخرى يكمن أمن المسيحيين العرب وحمايتهم من الاستهداف التكفيري في تأكيد الانتماء الشعبي والحذر من ردود الفعل الطائفية على ما يصيبهم من عنف □

يوميات عربية

تموز (يوليو) ٢٠١٤

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ ندد مجلس جامعة الدول العربية في ختام اجتماع طارئ عقده على مستوى وزراء الخارجية في القاهرة بالعدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، محملاً سلطات الاحتلال الإسرائيلي في قرار يحمل الرقم ٧٧٨٦ مسؤولية كافة الخسائر والأضرار الناجمة عن هذا العدوان. كما ندد المجلس باستمرار الحصار الإسرائيلي الجائر على قطاع غزة، مؤكداً دعم الوزراء العرب للمبادرة المصرية لوقف إطلاق النار. وقد دعا المجلس دولة فلسطين إلى استكمال عضويتها في كافة المنظمات الدولية المتخصصة والانضمام إلى بقية المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وشكل الوزراء لجنة مفتوحة العضوية تضم ممثلي الكويت والأردن وفلسطين ومصر والمغرب والأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي للتوجه إلى الأمم المتحدة والتحرك لوقف العدوان على غزة (**بيان صادر عن مجلس جامعة الدول العربية**، القاهرة، ٢٠١٤/٧/١٤).

٢ ـ العلاقات العربية ـ العربية

ـ تعهد وزير الدفاع المصري صدقي صبحي «دحر الإرهاب»، مشدداً على أن أولوية القوات المسلحة «الحفاظ على الأمن القومي المصري»، فيما واصل الجيش عمليات هدم الأنفاق الحدودية في مدينة رفح الحدودية مع قطاع غزة، ليصل عدد الأنفاق التي تم تدميرها منذ منذ أيلول/سبتمبر الماضي إلى نحو ١٦٥٠ نفقاً (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٩).

ـ أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري أن التطورات الجارية في ليبيا لا سيَّما ما يتصل منها بالوضع الأمني تأتي ضمن أولويات السياسة الخارجية المصرية في ضوء أن ليبيا ليست مجرد دولة جوار أو يجمعنا بها تاريخ مشترك، وإنما هناك علاقات مصاهرة ومصالح وثيقة تجمع بين الشعبين والبلدين الشقيقين. ومصر حريصة كل الحرص على مساعدة الأشقاء في ليبيا على تحقيق تطلعاتهم المشروعة وبناء نظام ديمقراطي تعددي حقيقي (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٤/٧/١١).

ـ كثف الجيش الجزائري طلعاته الجوية تزامناً مع إطلاق عملية تمشيط واسعة في الشريط الحدودي الشرقي بإقليم ولاية تبسة الحدودية مع تونس، إثر مقتل ١٥ جندياً تونسياً بجبال الشعانبي الأربعاء الماضي، كما ضاعفت قوات الأمن من تحركاتها على المناطق الحدودية خاصة بعد ورود معلومات استخباراتية تضمنت تخطيط المجموعات الإرهابية محاولات اعتداءات داخل الجزائر خلال شهر رمضان الحالي، بحثاً عن كسب التأثير الإعلامي.

واستخدمت وحدات مكافحة الإرهاب في الجيش الجزائري خلال طلعاتها الجوية المروحيات التي حصلت عليها المراكز المتقدمة خلال الأسابيع القليلة الماضية بمنطقة بوشبكة، المطلة على جبل الشعانبي، وذلك في إطار الجهود التنسيقية بين الجزائر وتونس لمحاصرة المجموعات المسلحة، ومنع دخول الأسلحة أو تسلل الإرهابيين، وفقاً للاتفاقيات الموقعة بين البلدين (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠/٧/٢٠١٤).

ـ استقبل العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الذي وصل إلى جدة، وناقشا خلال اللقاء «سبل وقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين إضافة إلى العلاقات الخليجية ـ الخليجية».. وتأتي زيارة أمير قطر للسعودية بعد أنباء عن اتجاه خليجي لتعليق عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية. وتعتبر زيارة أمير قطر للمملكة ولقاء العاهل السعودي أول اتصال رفيع المستوى بين الجانبين منذ أزمة سحب السفراء، (على خلفية تمسك قطر بتأييد الإخوان المسلمين في مصر في مقابل دعم السعودية والإمارات والبحرين للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي أطاح حكم الإخوان). كما تأتي الزيارة بعد يوم واحد فقط من الزيارة التي قام بها وزير الخارجية العُماني يوسف بن علوي بن عبد الله إلى قطر، ما يدل على أن هناك استجابة قطرية للجهود التي تقوم بها عُمان لتسوية الأوضاع بين بلدان مجلس التعاون (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٣/٧/٢٠١٤).

ـ أعلن وزير الخارجية التونسي منجي الحامدي أن الوضع الاقتصادي في تونس لا يتحمل مزيداً من اللاجئين الليبيين الذين ناهز عددهم المليون في البلاد، موضحاً أن استمرار تدفق النازحين إلى تونس قد يدفع بالسلطات التونسية إلى إغلاق الحدود مع ليبيا شأنها بذلك شأن الدول المجاورة (**القدس العربي**، لندن، ٣١/٧/٢٠١٤).

٣ ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي

ـ أكدت السلطات الإسرائيلية عثورها على جثث ثلاثة مستوطنين إسرائيليين فُقد أثرهم منذ نحو ١٩ يوماً وذلك في حفرة قرب بيت كاحل في جبل الخليل. وقد حمل بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي حركة حماس المسؤولية، وشن الطيران الحربي الإسرائيلي ٢٠ غارة على مواقع فلسطينية في قطاع غزة، إضافة إلى إطلاق ٧ صواريخ على أهداف فلسطينية في مدينتي رفح وخان يونس. وفي المقابل جددت حركة حماس نفيها التورط في خطف المستوطنين الثلاثة وقتلهم، واتهمت الاحتلال الإسرائيلي بالاستناد إلى رواية إسرائيلية حول مقتل المستوطنين لتبرير حرب واسعة ضد الشعب الفلسطيني ومقاومته (**السفير**، بيروت، ١/٧/٢٠١٤).

ـ أقدم مستوطنان إسرائيليان على خطف فتى فلسطيني (محمد أبو خضرا) وقتله والتمثيل بجثته في أحراش بلدية دير ياسين المهجورة في القدس الشرقية المحتلة (**الحياة**، بيروت، ٣/٧/٢٠١٤). وقد ساد التوتر القدس الشرقية أثناء تشييع الفتى الفلسطيني (**الحياة**، بيروت، ٥/٧/٢٠١٤). وذكرت السلطات الإسرائيلية أنها اعتقلت ٦ مستوطنين يشتبه في تورطهم بقتل الفتى الفلسطيني وحرقه حياً (**الحياة**، بيروت، ٧/٧/٢٠١٤). لكن الوضع ما لبث أن تدهور عقب استشهاد تسعة فلسطينيين، وإصابة ١٠ آخرين بجروح في سلسلة غارات إسرائيلية على مواقع متفرقة من قطاع غزة، واعتقال الشرطة الإسرائيلية ١١٠ فلسطينيين نصفهم من القاصرين عقب مظاهرات اجتاحت البلدات العربية في أراضي عام ١٩٤٨، وإصابة جندي إسرائيلي بجروح جراء سقوط قذيفتين صاروخيتين في النقب الغربي (**الأهرام**، القاهرة، ٨/٧/٢٠١٤).

ـ بدأ الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية على قطاع غزة، أطلق عليها تسمية «الجرف الصامد». وقد شنت الطائرات الإسرائيلية أكثر من ٧٠ غارة على ٥٠ هدفاً في مناطق عدة في وسط القطاع وشماله، أسفرت عن مصرع ١٦ فلسطينياً وإصابة ١٠ آخرين بجروح بينهم أطفال ونساء. وقال وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعالون في بيان لمكتبه: «نحن نستعد لشن حملة ضد حماس لن تنتهي في بضعة أيام» (**الأهرام**، القاهرة، ٩/٧/٢٠١٤). وقد ردت فصائل المقاومة الفلسطينية بإطلاق نحو ١٢٠ صاروخاً استهدفت عدة مواقع ومستوطنات إسرائيلية (**الحياة**، بيروت، ٩/٧/٢٠١٤).

ـ سقط ٣٥ شهيداً فلسطينياً وأكثر من ٢٠٠ جريح في الحملة العسكرية الإسرائيلية المتصاعدة على قطاع غزة، وردَّت فصائل المقاومة بنحو ١١٧ صاروخاً استهدفت عسقلان وجنوب إسرائيل ومطار نيفاتيم قرب تل أبيب (**الأهرام**، القاهرة، ١٠/٧/٢٠١٤). واعتبرت الإدارة الأمريكية أنه من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها، فيما أكد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس أن الحركة تربط التهدئة بوقف العدوان الإسرائيلي وفك الحصار عن القطاع (**الحياة**، بيروت، ١٠/٧/٢٠١٤).

ـ تواصل العدوان الإسرائيلي على غزة وسقط ٣٢ شهيداً ـ بينهم نساء وأطفال ـ في مجزرتين إسرائيليتين في جنوب قطاع غزة (**الحياة**، بيروت، ١١/٧/٢٠١٤).

ـ أعلنت «كتائب عز الدين القسام» التابعة لحركة «حماس» أنها قصفت تل أبيب وبيت يام بـ ١٠ صواريخ جديدة من طراز J80. وأحصى الجيش الإسرائيلي إطلاق ٥٦٤ صاروخاً، قال إنه تم اعتراض نحو ١٤٠ منها أثناء تحليقها من جانب نظام القبة الحديدية. وأسفرت هذه الصواريخ عن عشرة جرحى (**العربية نت**، ١٢/٧/٢٠١٤).

ـ أوقفت السلطات اللبنانية شخصاً اشتبه بقيامه بإطلاق صواريخ من جنوب لبنان على إسرائيل، وتدخلت قوات اليونيفيل العاملة في الجنوب للجم التدهور على الحدود اللبنانية عقب إطلاق الصواريخ (**الحياة**، بيروت، ١٢/٧/٢٠١٤).

ـ أصدر أعضاء مجلس الأمن الدولي بياناً دعا إلى التزام اتفاق وقف النار الذي أمكن التوصل إليه عام ٢٠١٢ في غزة. لكنه لم يسمِّ إسرائيل ولا حركة حماس بوصفهما الطرفين

المعنيين بالعمليات العسكرية الدائرة في غزة. وطالب البيان بوقف تصعيد الوضع في غزة واستعادة الهدوء وإعادة التزام وقف النار الذي جرى التوصل إليه في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٢، كما طالب باحترام القانون الإنساني الدولي بما في ذلك حماية المدنيين. وقد تجاهلت إسرائيل البيان وكثفت غاراتها الجوية على المدنيين الفلسطينيين، فيما واصلت فصائل المقاومة إطلاق الصواريخ على محيط قطاع غزة مستهدفة تل أبيب ومحيطها وكذلك منطقة القدس وديمونا وحيفا (**النهار**، بيروت، ٢٠١٤/٧/١٤). وكشفت حركة «حماس» مفاجأة جديدة، إذ أطلقت طائرة من دون طيار قالت إنها تملك ثلاثة طرازات منها للقصف والاستطلاع ولعمليات هجومية انتحارية. وأعلنت إسرائيل إسقاط طائرة منها في أجواء مدينة أشدود بصاروخ «باتريوت» (**النهار**، بيروت، ٢٠١٤/٧/١٥).

ـ توجهت الأنظار نحو القاهرة التي أطلقت «مبادرة مصرية» لوقف إطلاق النار في غزة من دون شروط مسبقة من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. وتراوحت مواقف حماس من المبادرة بين رافض لها ومطالب بإدخال تعديلات عليها، وذلك لكونها لا تلبي المطالب الفلسطينية بوقف العدوان على قطاع غزة ورفع الحصار عنه. وتزامن الموقف الفلسطيني مع تحرك قطري تمثل بزيارة أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، إلى أنقرة، حيث بحث مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ضرورة إنهاء الأزمة القائمة في غزة، معتبراً أن المبادرة المصرية «لم تنجح في الوصول إلى أصل المشكلة» (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٤/٧/١٧).

ـ أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن بدء عملية برية في قطاع غزة لتدمير الأنفاق في القطاع، فيما التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس في القاهرة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، واتفق الجانبان على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار حقناً لدماء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وذلك استناداً إلى المبادرة المصرية وما تتضمنه من إجراءات بشأن تفاهمات عام ٢٠١٢ (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٤/٧/١٨). وقد قام عباس بزيارة إلى تركيا أبلغ خلالها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأنه يفضل الالتزام بالمبادرة المصرية، وبالتالي انتفاء الحاجة إلى وجود مبادرات أخرى، في إشارة غير مباشرة إلى ما يقال عن مبادرة تركية ـ قطرية لوقف إطلاق النار في غزة. وذكرت الأنباء أن أردوغان توافق مع عباس على ضرورة «حقن الدماء الفلسطينية» مع الوصول إلى وقف لإطلاق نار يكون مشرِّفاً (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٤/٧/٢٠).

ـ ارتكب الجيش الإسرائيلي مجزرة دموية في حي الشجاعية بمدينة غزة، حيث قضى ٦٠ فلسطينياً وأصيب نحو ٢٠٠ آخرين بجروح في قصف مدفعي استهدف سكان حي. وفي المقابل، قتل ١٣ جندياً من لواء غولاني على أيدي مقاومين فلسطينيين في العملية البرية التي بدأتها إسرائيل منذ ٤ أيام في القطاع. وذكرت الأنباء أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما اتصل برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أعرب خلاله عن قلقه إزاء تزايد عدد قتلى المدنيين الفلسطينيين في غزة ومقتل جنود إسرائيليين (**النهار**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٢١).

ـ أكد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ثقته بقدرة الفصائل الفلسطينية على «الانتصار» في مواجهة الهجوم الإسرائيلي على غزة، مبدياً استعداد الحزب «للتعاون» معها، وذلك في اتصالين مع رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل والأمين العام لحركة «الجهاد الإسلامي» رمضان عبد الله شلح (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٢١).

ـ دخلت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة يومها الرابع عشر من غير أن تلوح في الأفق نهاية لأوسع هجوم يتعرض له القطاع منذ عام ٢٠٠٩. وقد سقط أكثر من مئة فلسطيني في القصف الإسرائيلي، فيما أطلقت الفصائل الفلسطينية نحو ٨٤ صاروخاً على إسرائيل ونفذت عمليات تسلل مما أدى إلى مقتل سبعة من الجنود الإسرائيليين وإصابة ٣٠ آخرين بجروح (**النهار**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٢٢).

ـ واصلت القوات الإسرائيلية حربها على قطاع غزة، وأعلنت مقتل خمسة من جنودها. وتحدث وزير الخارجية الأمريكي جون كيري الذي أجرى محادثات في القدس ورام الله، عن إحراز «بعض التقدم» نحو اتفاق يضع حداً للقتال الدائر في غزة (**النهار**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٢٤).

ـ تحدث الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في ذكرى «ثورة ٢٣ يوليو» ١٩٥٢، فدافع عن المبادرة التي أطلقتها القاهرة لوقف الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، موضحاً أنها هدفت إلى تخفيف الاحتقان ووقف إطلاق النار وفتح المعابر بعد أن يكون الوضع الأمني مستقراً وتدخل المساعدات للناس، على أن يلي ذلك مفاوضات تطرح خلالها كافة المطالب (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٤/٧/٢٤).

ـ قصفت الدبابات الإسرائيلية مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم «الأونروا» في بيت حانون بشمال قطاع غزة ما أدى إلى مصرع ١٥ شخصاً وجرح ٧٠ بينهم موظفون في الوكالة. وأعربت واشنطن عن حزنها للحادث ورأت انه أمر يؤكد الحاجة إلى التوصل إلى وقف للنار في أسرع وقت. وكثفت فصائل المقاومة الفلسطينية قصفها بالصواريخ لمدينة تل أبيب وضواحيها. وعاودت قصف مطار بن غوريون بعد معاودة الرحلات الجوية إلى المطار بعد ٢٤ ساعة من تعليق شركات طيران أمريكية وأوروبية رحلاتها (**النهار**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٢٥).

ـ تواصل القصف الإسرائيلي البري والجوي لمدن قطاع غزة، وخاصة لحي الشجاعية ومخيم جباليا حيث استهدف المدنيين في مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم (الأونروا). وارتفع عدد ضحايا المجازر الإسرائيلية إلى ١٣٥٩ والجرحى إلى أكثر من ٧٦٠٠ منذ بدء عملية «الجرف الصامد» في ٨ تموز/يوليو الحالي. وأعلن الجيش الإسرائيلي مقتل ثلاثة من جنوده في القتال الدائر في غزة ليرتفع إلى ٥٦ عدد قتلى الجنود الإسرائيليين منذ بدء الهجوم على غزة. وقد أعلن عن هدنة تمهد لوقف إطلاق النار بعد اتصالات أمريكية مع الجانب الإسرائيلي وتوجيه مصر دعوة للفصائل الفلسطينية لتشكيل وفد إلى القاهرة لبدء مفاوضات غير مباشرة مع وفد إسرائيلي. وأوصت وزارة الخارجية الإسرائيلية بنيامين نتنياهو رئيس

الـوزراء الإسـرائيـلـي بـالـمـبـادرة إلـى «بـلـورة قـرار يصدر عـن مجلس الأمـن لإنـهـاء الهجوم الإسرائيلي على غزة، يحتوي على «ضمانات» لنزع سـلاح «حـمـاس» وغيرها من الفصائل الفلسطينية في غزة مقابل توفير حرية حركة للسكان المدنيين داخل القطاع ومنه وإليه (**النهار**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٣١).

٤ ـ العلاقات العربية ـ الدولية

ـ بحث الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع العاهل السعودي الملك عبد الله في اتصال هاتفي في العلاقات الثنائية والتطورات في العراق، وذلك بعد أن تعهد العاهل السعودي تقديم ٥٠٠ مليون دولار للتخفيف من معاناة العراقيين على اختلاف طوائفهم (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٤).

ـ قـررت وزارة الـخـارجـيـة الـبـحـرينـيـة اعتبار مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمـريـكـيـة لـلـشـؤون الـديـمـقـراطـيـة وحـقـوق الإنسـان والعمل تومـاس مالينوسكي شخصاً غير مرحب به، وعليه مغادرة البلاد فوراً وذلك لتدخله في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين وعقده اجتماعات مع طرف من دون أطراف أخـرى بمـا يبين سياسة التفرقة بين أبناء الشعب الـواحـد، وبمـا يتعارض مع الأعراف الدبلوماسية والعلاقات الطبيعية بين الدول (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٤/٧/٨).

ـ حذرت إيران القيادات الكردية في إقليم كردستان في شمال العراق، وخاصة القيادات في السليمانية، من مغبة الانفصال عن العراق، واعتبرت مثل هذا المشروع صناعة إسرائيلية يهدد الأمن القومي الإيراني. وأكدت طهران أنها ستدعم كل معارض لانفصال إقليم كردستان عن العراق (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٩).

ـ أعلنت **وكالة الصحافة الفرنسية** أن قطر تعتزم شـراء بطاريات صواريخ «باتريوت» ومروحيات «أباتشي» قتالية في إطار صفقة تسليح تقدر قيمتها بـ ١١ مليار دولار أمريكي. وستحصل الدوحة في إطار الصفقة على نحو عشرة أجهزة رادار، و٣٤ نظام صواريخ «باتريوت»، إضافة إلى ٢٤ مروحية «أباتشي» وصواريخ «جافيلين» المضادة للدبابات. وستعزز هذه الصفقة العلاقات الأمنية والدبلوماسية الأمريكية مع قطر رغم بعض الخلافات بين البلدين حول سورية ومساعدة قطر لعدد من الجماعات المسلحة المتطرفة التي تقاتل في سورية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٤/٧/١٥).

ـ التقى مسعود بـارزانـي رئيس إقليم كردستان العراق، في أنقرة، الرئيس التركي عبد الله غل، ورئيس الـوزراء رجب طيب أردوغـان، في وقت تتابع فيه تركيا عن كثب التطورات، خاصة الدعوات إلى استقلال الإقليم الكردي في خضم حالة الفوضى السائدة في العراق. ودعا أردوغان وبارزاني، خلال لقائهما، إلى الإسراع بتشكيل حكومة عراقية لإحداث التغيير المطلوب، بحسب مصادر في رئاسة الـوزراء التركية. وتأتي زيارة بارزاني إلى أنقرة على خلفية ظروف مضطربة بفعل التقدم السريع لتنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) في العراق الذي يثير قلق دول المنطقة، والذي أيقظ تطلعات الأكراد إلى الاستقلال. وكان بارزاني أعلن، الشهر الماضي، أن أكراد العراق سينظمون استفتاء حول الاستقلال، مضيفاً أن الوقت حان لتنظيم مثل هذا الاستفتاء، فيما ذكرت تركيا آنذاك

بتصميمها على الدفاع عن وحدة أراضي العراق، وأكدت أنها لا تزال معارضة لأي استقلال كردي. لكن خلال السنوات الأخيرة استفادت أنقرة من تطور علاقاتها التجارية مع إقليم كردستان العراق. وسعى أردوغان من جهته إلى وضع حد للنزاع مع المتمردين الأكراد على الأراضي التركية، ومنح مزيداً من الحقوق إلى أكراد تركيا. وضمت أجندة زيارة برزاني لأنقرة تخفيف الحصار الذي فرضته عليها بغداد، وذلك بعد أن أصبحت أنقرة تقوم بدور بارز في تصدير نفط إقليم كردستان وتسويقه (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٤/٧/١٥).

ـ نددت القوى السياسية في مصر بتصريحات رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان التي اتهم فيها الإدارة المصرية بالعمل مع إسرائيل ضد حركة حماس، وطالبت أردوغان بإلغاء الاتفاقيات العسكرية والأمنية والاقتصادية مع إسرائيل قبل التطاول على مصر (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٤/٧/٢٠). واستدعت وزارة الخارجية المصرية القائم بالأعمال التركي في القاهرة لإبلاغه «استياءها ورفضها» لتصريحات أردوغان التي وصف فيها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بـ «الطاغية». وكان أردوغان اعتبر أن «الإدارة في مصر ليست شرعية»، واتهمها بأنها تريد استبعاد «حماس» عن أي اتفاق سلام في غزة (**النهار**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٢١).

ـ اعتذر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عن عدم قبول دعوة وجهها إليه نظيره الأمريكي باراك أوباما لحضور القمة الأفريقية ـ الأمريكية التي تستضيفها واشنطن الشهر المقبل، في إشارة جديدة إلى استمرار التوتر في العلاقات بين البلدين. وعزا مساعد وزير الخارجية المصري السابق السفير رخا حسن، اعتذارَ السيسي إلى أن الدعوة إلى الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية الأمريكي جون كيري للقاهرة التي تضمنت مواقف متناقضة لا تشجع السيسي على الذهاب إلى الولايات المتحدة، إذ بينما قررت الإدارة الأمريكية الإفراج عن جزء من المساعدات لمصر قدمت مجموعة في الكونغرس طلباً لخفض إجمالي المساعدات إلى ٤٠٠ مليون دولار بدل ١,٣ مليار دولار حالياً (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٢٢).

٥ ـ المجتمع المدني

ـ أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن صدمتها من الموقف المخزي للمجتمعين العربي والدولي إزاء تواصل وتصاعد العدوان الإسرائيلي الهمجي على سكان قطاع غزة المحتل من مدنيين ونساء وأطفال، تعويضاً عن الفشل العسكري، على نحو ما تجلى في مختلف الحروب وأعمال العدوان التي تورط فيها الاحتلال الإسرائيلي خلال الخمسين عاماً الماضية. ورحبت المنظمة بالقرار الذي توصلت إليه الدورة الطارئة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة يوم ٢٣ تموز/يوليو الجاري، وخاصة تشكيل آلية تحقيق دولية في الانتهاكات التي ارتكبت أثناء العدوان الإسرائيلي. وطالبت المنظمة الحكومات العربية باستعادة دورها الأساسي في مساندة الشعب الفلسطيني في محنته، وحث الجهود من أجل دفع الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها ووقف الجرائم الإسرائيلية والمحاسبة عليها وضمان منع الإفلات من العقاب، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي في أقرب

وقت (**بيان صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان**، القاهرة، ٢٠١٤/٧/٢٧).

٦ ـ شؤون قطرية

بغداد

ـ حذر نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي الأكراد في إقليم كردستان من اتجاههم نحو الانفصال بعد سيطرة الميليشيات الكردية (البشمركة) على مدينة كركوك والمناطق المتنازع عليها بين الإقليم والحكومة المركزية في بغداد. وقد استقبل المالكي جون كيري وزير الخارجية الأمريكي الذي زار بغداد للبحث في التطورات العراقية. وصرح المالكي بأن المجموعات المسلحة في العراق لم تترك له مجالاً لتوحيد العراقيين (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٣).

ـ دعا مسعود برزاني رئيس إقليم كردستان العراق البرلمان الكردي إلى تحديد موعد للاستفتاء على استقلال الإقليم (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٤).

ـ توصلت أطراف التحالف الوطني (الشيعي) إلى اتفاق على أن يكون رئيس الوزراء العراقي الجديد من ائتلاف دولة القانون شرط ألّا يكون رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي. كما ذكرت الأنباء أن طهران تؤيد المالكي لكنها لن تعترض على غيره (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٧).

ـ انتخب البرلمان العراقي الجديد سليم الجبوري مرشح القوى السنية الرئيسة ممثلة بـ «تحالف القوى الديمقراطية» رئيساً له (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٤/٧/١٦).

ـ غادر مسيحيو مدينة الموصل على عجل مخلفين وراءهم أملاكهم تحت التهديد بـ «السيف» الذي أطلقه تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) أمس الأول وأمهلهم ٢٤ ساعة لمغادرة المدينة التي فرغت تقريباً من المسيحيين، وذلك للمرة الأولى في تاريخ العراق. ونزحت العائلات المسيحية باتجاه دهوك وأربيل في إقليم كردستان العراق (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٤/٧/٢٠).

ـ انتخب مجلس النواب العراقي القيادي في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني فؤاد معصوم رئيساً للعراق، وذلك خلفاً للرئيس السابق جلال طالباني. وقد اتجهت الأنظار ـ بعد انتخاب رئيس مجلس النواب ورئيس العراق ـ نحو الجهود المبذولة لانتخاب رئيس جديد للحكومة وسط صعوبات ناجمة عن تمسك نوري المالكي رئيس الحكومة الحالية بترشحه لولاية ثالثة (**النهار**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٢٥).

دمشق

ـ أكمل تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) تمدده في محافظة دير الزور شرق سورية، ليبسط بذلك سيطرته على «حقل العمر» في المحافظة، أكبر حقل نفطي في سورية (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٤).

ـ نفذت طائرات سورية غارات على مواقع تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) في محافظة الرقة، أسفرت عن مقتل ٢٠ عنصراً من (داعش) (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٤/٧/١٠).

ـ قرر مجلس الأمن بالإجماع في قرار يحمل الرقم ٢١٦٥ السماح بإدخال المساعدات الإنسانية إلى كل المناطق السورية، بما فيها تلك التي تسيطر عليها المعارضة، ـ من دون

إذن مسبق من السلطات (**النهار**، بيروت، ٢٠١٤/٧/١٥).

ـ تحدثت الأنباء عن مواجهات على جبهة القلمون في ريف دمشق الشمالي مع قرار حزب الله «تنظيف» جيوب المسلحين المتمركزين بشكل أساسي في الجرود الواقعة بين بلدة رأس المعرة (السورية) وعرسال (اللبنانية)، التي عجّت مستشفياتها بعشرات الجرحى من مقاتلي المعارضة السورية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٤/٧/١٦).

ـ ألقى الرئيس السوري بشار الأسد خطاب القسم في القصر الرئاسي بعد نحو ٤٠ يوماً على انتخابه لولاية رئاسية ثالثة. وقد وصف الرئيس السوري الحرب التي تخاض ضد بلاده بأنها «حرب قذرة»، محذراً الدول التي «تدعم الإرهاب» بأنها «ستدفع ثمناً غالياً». وتعهد مكافحة الفساد وإعادة الإعمار، مثنياً على دعم إيران وروسيا والصين وكذلك «أوفياء المقاومة اللبنانية» (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٤/٧/١٧).

ـ رحبت دمشق بتعيين الأمم المتحدة الدبلوماسي الأسوجي ستيفان دو ميستورا موفداً دولياً لسورية في العاشر من تموز/ يوليو الجاري، داعية إياه إلى التزام «الموضوعية والنزاهة» خلال أدائه مهمته خلفاً للأخضر الإبراهيمي الذي قدم استقالته من مهمته في أيار/مايو الماضي (**النهار**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٢٤).

ـ استرجعت القوات السورية «حقل الشاعر» الغازي في محافظة حمص من أيدي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بعد معارك دامية مع داعش (**نهار نت**، ٢٠١٤/٧/٢٦).

ـ أيَّد مجلس الأمن الدولي في بيان صادر عنه مبادرة روسية بحظر تجارة النفط مع المقاتلين المتشددين في العراق وسورية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٤/٧/٢٩).

المنامة

ـ أصدر العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة تعديلات جديدة على قانون الجنسية لعام ١٩٦٣، من أبرزها، حق إسقاط الجنسية البحرينية عمن يتسبب في الإضرار بمصالح البحرين أو يتصرف تصرفاً يناقض واجب الولاء للوطن (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٤/٧/٨).

القاهرة

ـ أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن الإجراءات الاقتصادية الأخيرة المتمثلة برفع الدعم عن الوقود كانت ضرورية للغاية، ولم يكن هناك خيار آخر، مشيراً إلى أن نظام الدعم الحالي يستفيد منه الأغنياء على حساب الفقراء (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٤/٧/٨).

ـ نكِست الأعلام فوق المباني الحكومية في مصر حداداً على ٢٢ من ضباط الجيش المصري وجنوده سقطوا في هجوم شنته «مجموعة إرهابية» على إحدى نقاط حرس الحدود قرب الحدود مع ليبيا في غرب البلاد أمس الأول (**النهار**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٢١). واتهمت السلطات المصرية عناصر إرهابية بتنفيذ الهجوم وتوعدت بالنيل منهم (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٤/٧/٢١).

ـ أعلن الجيش المصري أنه قتل سبعة عناصر إرهابية، في شمال سيناء، ليرتفع بذلك عدد المسلحين المتشددين الذين قُتلوا

في عمليات أمنية خلال العشرة أيام الماضية إلى ٢٤ إرهابياً (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٤/٧/٣٠).

صنعاء

ـ سيطر المقاتلون الحوثيون على مركز محافظة عمران في شمال العاصمة صنعاء، معلنين أن آخر معاقل «حزب التجمع اليمني للإصلاح» الإسلامي قد أصبحت تحت سيطرتهم، وذلك في أعقاب قتال عنيف بينهم وبين القوات الحكومية تسبب بتشريد حوالى عشرة آلاف أسرة، حسبما أعلن الهلال الأحمر اليمني (**السفير**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٩).

مقديشو

ـ عززت حركة الشباب الإسلامية تواجدها في العاصمة الصومالية، وهاجمت مكتب الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٩).

تونس

ـ تمكنت وحدات من الأمن والحرس التونسي، مدعومة بفرق مختصة في مكافحة الإرهاب، من إلقاء القبض على ٦٣ عنصراً متهماً بالإرهاب، وذلك في حملة أمنية واسعة النطاق في مناطق القصرين، وسيدي بوزيد، والكاف، الواقعة وسط غرب البلاد (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٤/٧/٢٠).

طرابلس

ـ سقط المعسكر الرئيسي للقوات الخاصة والصاعقة في منطقة بوعطني الواقع جنوب وسط مدينة بنغازي في أيدي الثوار السابقين المسلحين والذين ينتمون إلى ما يعرف بـ «مجلس شورى ثوار بنغازي»، بما فيهم جماعة «أنصار الشريعة» التي تصنفها الولايات المتحدة «إرهابية». و«القوات الخاصة» هي واحد من الألوية القليلة التي يتألف منها الجيش النظامي الليبي، وقد أعلنت تأييدها لعملية «الكرامة» التي أطلقها اللواء المتقاعد في الجيش الليبي خليفة حفتر منتصف أيار/مايو لمكافحة «الإرهاب»، لكنها لم تضع نفسها تحت قيادته (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٤/٧/٢٨). وفي العاصمة طرابلس، تواصلت الاشتباكات بين الميليشيات المتناحرة للسيطرة على مطار طرابلس، والتي تسببت باشتعال حرائق هائلة في خزانين للمحروقات قرب المطار يحتوي أحدهما على ستة ملايين ليتر من الفيول، والثاني على مشتقات نفطية. وطلبت الحكومة الليبية مساعدة دولية لإخماد الحرائق وأبدت بلدان عدة استعدادها لإرسال طائرات إطفاء، لكن بعضها، مثل فرنسا وإيطاليا، اشترط أولاً وقف المعارك بين الميليشيات. ولم تحسم بعد معركة السيطرة على مطار طرابلس، ورأى حزب البناء، الذراع السياسية لـ «الإخوان المسلمين» في ليبيا، أن معركة المطار «شرعية» رداً على تحرك حفتر. ووافقت الميليشيات المتقاتلة على هدنة من أجل السماح للسلطات بالسيطرة على الحريق ومحاولة إخماده (**النهار**، بيروت، ٢٠١٤/٧/٣١) □

ببليوغرافيا عربية

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

مصنفات عامة، مراجع ووثائق

دوريات

١ ـ نور، قاسم عثمان. «وثائق ومخطوطات أرشيف السودان بجامعة درم البريطانية.» **خطاب**: العددان ٤ ـ ٥، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ص ١٤١ ـ ١٦٢.

فكر قومي وسياسة

كتب

٢ ـ حمادة، نضال. **معركة قادش الثالثة: أسرار حرب القصير**. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠١٤. ٣٦٨ ص.

٣ ـ الرنتيسي، محمود سمير. **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (٢٠١١-٢٠١٣)**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤. ١٤٦ ص.

٤ ـ الضريبي، أحمد طاهر. **دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية نموذجاً**. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠١٤. ١٣٠ ص. (سلسلة الإصدارات الخاصة؛ ٣٧)

٥ ـ علوش، زياد. **لبنان التنمية: آفاق وتحديات**. بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٤. ٢٩٦ ص.

٦ ـ كوتشيرا، كريس. **مسيرة الكرد الطويلة**. ترجمة ديانا حرب. بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٤. ٥٠٤ ص.

٧ ـ المرسومي، عماد مؤيد. **الدور القطري : فوضى برائحة الغاز**. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤. ٢٣٠ ص.

٨ ـ مرعب، انطوان. **أنابيب حمراء لماذا سوريا؟ ولماذا الآن؟** بيروت: دار سائر المشرق، ٢٠١٤.

٩ ـ مغراوي، إدريس [وآخرون]. **ما بعد الاستعمار والقومية في المغرب العربي: التاريخ والثقافة والسياسة**. إعداد وتحرير علي عبد اللطيف أحميدة؛ ترجمة جمعة عمر بوكليب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤. ٣١٨ ص.

دوريات

١٠ ـ أبو الغزلان، هيثم محمد. «القدس.. أيّ واقع وأيّ مصير؟!!» **الوحدة الإسلامية**: السنة ١٣، العدد ١٥١، تموز/يوليو ٢٠١٤. ص ٤١ ـ ٤٦.

١١ ـ إسماعيل، محمود. «الأزمة العراقية والخطر الداهم.» **الوحدة الإسلامية**: السنة ١٣، العدد ١٥١، تموز/يوليو ٢٠١٤. ص ٦٥ ـ ٦٩.

١٢ ـ بشور، معن. «مبادئ ثورة ٢٣ يوليو: خارطة طريق لمصر والأمّة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٧، العدد ٤٢٦، آب/أغسطس ٢٠١٤. ص ٧ ـ ١٨.

١٣ ـ «بيان إلى الأمة: البيان الختامي الصادر عن المؤتمر القومي العربي في الدورة الخامسة والعشرين،

بيروت، ٢٠ ـ ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٤.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٧، العدد ٤٢٦، آب/أغسطس ٢٠١٤. ص ١٧٣ ـ ١٨٩.

١٤ ـ الحسيني، سنية. «العملية السلمية الفلسطينية ـ الإسرائيلية بين مقاربتين متناقضتين.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٧، العدد ٤٢٦، آب/أغسطس ٢٠١٤. ص ١١٦ ـ ١٣١.

١٥ ـ الحسيني، مأمون. «ما بين ضبابية الخيارات ومعضلات التصعيد: إسرائيل وتحديات المخاطر والفرص المتاحة!» **الوحدة الإسلامية**: السنة ١٣، العدد ١٥١، تموز/يوليو ٢٠١٤. ص ٧٠ ـ ٧٤.

١٦ ـ دلي، خورشيد. «داعش والنفط في إستراتيجية تركيا تجاه المنطقة.» **الوحدة الإسلامية**: السنة ١٣، العدد ١٥١، تموز/يوليو ٢٠١٤. ص ٦٠ ـ ٦٤.

١٧ ـ عبد الجليل، موسى آدم. «العرقية والوحدة الوطنية في السودان: إطار للمناقشة.» **خطاب**: العددان ٤ ـ ٥، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ص ١١١ ـ ١٢٢.

١٨ ـ عبد الصادق، توفيق. «حركة ٢٠ فبراير الاحتجاجية في المغرب: مكامن الاختلال وإمكان النهوض.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٧، العدد ٤٢٦، آب/أغسطس ٢٠١٤. ص ٧٠ ـ ٨٨.

١٩ ـ عدوان، عدنان. «الأصابع الصهيونية في الأزمة الأوكرانية.» **الوحدة الإسلامية**: السنة ١٣، العدد ١٥١، تموز/يوليو ٢٠١٤. ص ٤٧ ـ ٥٢.

٢٠ ـ علوش، نور الدين. «تحوّلات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة: من هابرماس إلى نانسي فرايزر.» **إضافات**: العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ٧٧ ـ ٩٠.

٢١ ـ فضل الله، جعفر محمد حسين. «فلسطين في مشهد «الربيع العربي».» **الوحدة الإسلامية**: السنة ١٣، العدد ١٥١، تموز/يوليو ٢٠١٤. ص ٨ ـ ١١.

٢٢ ـ الكرسني، عوض السيد. «تطبيق المشورة الشعبية: السودان أنموذجاً.» **خطاب**: العددان ٤ ـ ٥، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ص ٥٥ ـ ٨٠.

٢٣ ـ لعبادي، إسماعيل. «المجالس الشعبية المحلية في الجزائر بين أزمة الديمقراطية التمثيلية وسبل تحقيق الديمقراطية التشاركية.» **إضافات**: العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ٢٣٤ ـ ٢٥٤.

٢٤ ـ مجيد، حسام الدين علي. «التعدّدية الثقافية ومستقبل الدولة ـ الأمة الكندية: مقاربة لحالة العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٧، العدد ٤٢٦، آب/أغسطس ٢٠١٤. ص ٨٩ ـ ١١٥.

٢٥ ـ المديني، توفيق. «الإرهاب يقود ليبيا إلى الصوملة.» **الوحدة الإسلامية**: السنة ١٣، العدد ١٥١، تموز/يوليو ٢٠١٤. ص ٥٣ ـ ٥٩.

٢٦ ـ مطاوع، محمد. «الغرب وقضايا الشرق الأوسط من «حرب العراق» إلى ثورات «الربيع العربي»: الوقائع والتفسيرات.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٧، العدد ٤٢٦، آب/أغسطس ٢٠١٤. ص ٤١ ـ ٥٤.

٢٧ ـ مونس، محمد زباري. «الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد انتهاء الثنائية الدولية (دراسة في الجغرافية السياسية).» **آداب البصرة**: العدد ٦٨، ٢٠١٤. ص ٢٩٥ ـ ٣٢٠.

٢٨ ـ هارون، محمد محجوب. «السلاح والسياسة في دارفور: تداعيات الأزمة على الساحة السياسية.» **خطاب**: العددان ٤ ـ ٥، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ص ٣٥ ـ ٥٤.

مراجعة كتب

٢٩ ـ Scheller, Bente. «The Wisdom of Syria's Waiting Game: Syrian Foreign Policy under the Assads.»

إضافات: العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ٢٩١ ـ ٢٩٤. (طلال نظام الدين)

اقتصاد

دوريات

٣٠ ـ الصفتي، محمد فوزي ودعاء أحمد مصطفى. «نحو استراتيجية تنموية مستدامة لإنتاجية العمل في دول مجلس التعاون.» **التعاون**: السنة ٢٩، العدد ٨٣، نيسان/أبريل ٢٠١٤. ص ١٧ ـ ٤١.

٣١ ـ العتيبي، محمود حسني. «دور جائزة الملك عبد العزيز للجودة في تطوير الأداء في القطاع الحكومي السعودي.» **التعاون**: السنة ٢٩، العدد ٨٣، نيسان/أبريل ٢٠١٤. ص ٤٢ ـ ٧٢.

٣٢ ـ قرم، جورج. «الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٧، العدد ٤٢٦، آب/أغسطس ٢٠١٤. ص ١٩ ـ ٤٠.

مراجعة كتب

٣٣ ـ الطيبي، عمرو محمد. «المصرفية الإسلامية: كيفية إدارة المخاطر وتحسين الربحية.» **التعاون:** السنة ٢٩، العدد ٨٣، نيسان/أبريل ٢٠١٤. ص ١١٩ ـ ١٢٢. (علام محمد حمدان)

اجتماع

كتب

٣٤ ـ ونّاس، المنصف. **الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة.** تونس: الدار المتوسطية للنشر، ٢٠١٤. ١١٢ ص.

دوريات

٣٥ ـ الإدريسي، محمد. «تصوّرات المراهقين للحياة الجنسية: ملاحظات حول التنمية الجنسانية المغربية المعاصرة.» **إضافات:** العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ٢٢٤ ـ ٢٣٣.

٣٦ ـ البريكي، عزيزة ورشيد توهتو. «الذاكرة المروية وعدالة الانتقال: بين مقاربة الحركات الاجتماعية والتاريخ الجديد.» **إضافات:** العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ٦٠ ـ ٧٦.

٣٧ ـ بلعيد، بن جبار. «السلفية ومنطق الدليل: تمثلات وممارسة.» **إضافات:** العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ١٩٥ ـ ٢٠٦.

٣٨ ـ بن عمر، حافظ. «مقاربة سوسيولوجية لظاهرة السياحة والترفيه: هل تحتاج السياحة والترفيه إلى علم اجتماع؟» **إضافات:** العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ٢٠٧ ـ ٢٢٣.

٣٩ ـ بواتاون، يوسف. «خصوصيات التنظيم الحرفي التقليدي: مقاربة سوسيو ـ أنثروبولوجية (حرفة النحاس بمدينة فاس المغربية نموذجاً).» **إضافات:** العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ١٧٤ ـ ١٩٤.

٤٠ ـ تراكي، ليزا. «المتخيّل الاجتماعي الجديد في فلسطين بعد أوسلو.» **إضافات:** العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ٤٨ ـ ٥٩.

٤١ ـ حنفي، ساري. «افتتاحية: الأخطاء الشائعة في كتابة مقالات البحث الاجتماعي.» **إضافات:** العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ٦ ـ ١١.

٤٢ ـ سعد، حيدش. «حفريات في بنية الاتصال الاجتماعي عند مالك بن نبي.» **إضافات:** العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ١٥ ـ ٣٢.

٤٣ ـ سعيداني، نور الدين. «هموم المرأة الجزائرية: قراءة في سيرة زهور ونيسي «عبر الزهور والأشواك».» **إضافات:** العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ٩١ ـ ١٠١.

٤٤ ـ الشوا، ميسا. «ظاهرة العاملات في مهن يسيطر عليها الرجال في لبنان: تحدّي لغز «العيب» من خلال إعادة تشكيل الجندر.» **إضافات:** العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ١٥٣ ـ ١٧٣.

٤٥ ـ الطويلي، الطيب. «التشغيل في تونس ومحدّدات الانتداب: دراسة ميدانية على عيّنة جامعية.» **إضافات:** العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ١٢٤ ـ ١٤٠.

٤٦ ـ محجوب، هاشم خليفة. «سياسات الإسكان الرسمية: دعوة لاستيعاب الثقافات المحلية.» **خطاب:** العددان ٤ ـ ٥، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ص ٨١ ـ ١١٠.

٤٧ ـ محسن، مصطفى. «في وداع السوسيولوجي المؤسس محمد جسوس: (ناسك المعرفة وأيقونة السياسة).» **إضافات:** العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ٢٧٤ ـ ٢٨٠.

٤٨ ـ مروفل، مختار. «الجامعة والسياسة في الجزائر: مشروع المجتمع بين مطرقة السلطة وسندان الأيديولوجية ـ لمحة تاريخية.» **إضافات:** العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ١٤١ ـ ١٥٢.

٤٩ ـ مُولَى، علي الصالح. «الديمقراطيّة والثورة: تأمّلات في السياق والواقع والمآل.» **إضافات:** العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ٣٣ ـ ٤٧.

٥٠ ـ يونس، غادة محمد أحمد. «تمكين المرأة والأداء البرلماني: دراسة ميدانية لعيّنة من الدوائر الانتخابية في مصر.» **إضافات:** العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ١٠٢ ـ ١٢٣.

مراجعة كتب

٥١ ـ التير، مصطفى عمر. «صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٧، العدد ٤٢٦، آب/أغسطس ٢٠١٤. ص ١٤٣ ـ ١٤٨. (أحمد بعلبكي)

٥٢ ـ سراج، نادر. «أفندي الغلغول، ١٨٥٤ ـ ١٩٤٠: شاهد على تحولات بيروت خلال قرن.» **إضافات:** العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ٢٨٣ ـ ٢٨٥. (سليم تماري)

٥٣ ـ شوفالييه، ستيفان وكريستيان شوفيري. «معجم بورديو.» ترجمة الزهرة إبراهيم. **إضافات:**

العـددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيـع ـ صـيف ٢٠١٤. ص ٢٨٦ ـ ٢٩٠. (داليا عاصم)

بيئة

دوريات

٥٤ ـ البستكي، عادل محمد (معدّ). «تقرير عن المؤتمر الطلابي البيئي الثاني لطلاب وطالبات جامعات دول مجلس التعاون، جدة ٢١ ـ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٣.» **التعاون**: السنة ٢٩، العدد ٨٣، نيسان/أبريل ٢٠١٤. ص ١٢٥ ـ ١٣٦.

قانون

كتب

٥٥ ـ شندب، طارق. **المحكمة الدولية الخاصة بلبنان: اغتيال رفيق الحريري**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٤. ٣٥٠ ص.

دوريات

٥٦ ـ ألركابي، تيسير أحميد عبل. «جريمة الزنا ما بين القوانين الوضعية المصرية والشريعة الإسلامية: دراسة موضوعية.» **آداب البصرة**: العدد ٦٨، ٢٠١٤. ص ٣٢١ ـ ٣٥٤.

٥٧ ـ السماك، عمرو، أنور شيخ الدين عبده وعائشة الحمدان. «دور التشريعات والقوانين البيئية في حماية وإدارة البيئة البحرية في دولة الكويت (دراسة تحليلية).» **التعاون**: السنة ٢٩، العدد ٨٣، نيسان/أبريل ٢٠١٤. ص ٧٣ ـ ١١٦.

تربية وتعليم

دوريات

٥٨ ـ الشعراني، ربى ناصر. «أزمة الإبداع التعليمي في المجتمع العربي.» **العربي**: العدد ٦٦٩، آب/أغسطس ٢٠١٤. ص ١٨ ـ ٢٢.

٥٩ ـ معتوق، ازدهار. «سياسات التمييز العنصرية التعليمية ضد فلسطينيي ٤٨.» **الوحدة الإسلامية**: السنة ١٣، العدد ١٥١، تموز/يوليو ٢٠١٤. ص ٣٥ ـ ٤٠.

ثقافة

دوريات

٦٠ ـ أسعد، أحمد عز الدين. «المثقف الفلسطيني الملتزم: الشاعر خالد أبو خالد نموذجاً.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٧، العدد ٤٢٦، آب/أغسطس ٢٠١٤. ص ١٣٢ ـ ١٤٢.

٦١ ـ ضاهر، محمد. «جوستاف لوبون وحضارة العرب.» **العربي**: العدد ٦٦٨، تموز/يوليو ٢٠١٤. ص ٢٦ ـ ٣١.

٦٢ ـ عناية، عز الدّين. «المخطوطات العربية في المكتبات الإيطالية.» **العربي**: العدد ٦٦٨، تموز/يوليو ٢٠١٤. ص ١٨ ـ ٢٣.

٦٣ ـ الناهي، هيثم غالب. «إدوارد سعيد: ما بين استشراق الاستشراق وما بعد الاستشراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٧، العدد ٤٢٦، آب/أغسطس ٢٠١٤. ص ٥٥ ـ ٦٩.

٦٤ ـ نعجة، سهى. «منازل الجسد الأنثوي في الثقافة العربيّة: مقاربة سوسيولغويّة.» **إضافات**: العددان ٢٦ ـ ٢٧، ربيع ـ صيف ٢٠١٤. ص ٢٥٥ ـ ٢٦٧.

فلسفة وعلم نفس

دوريات

٦٥ ـ ياسين، نوال طه. «نقد النقد في الفلسفة الإسلامية: نقد ابن رشد لنقد الغزالي نموذجاً.» **آداب البصرة**: العدد ٦٨، ٢٠١٤. ص ٣٥٥ ـ ٤١٠.

أدب ولغة

كتب

٦٦ ـ الركابي، فليح كريم. **الغربة في الشعر العراقي**. بيروت: دار ومكتبة البصائر، ٢٠١٤.

دوريات

٦٧ ـ أتوتليطو، عبد السلام أمين الله وعبد البارئ أديتنجي. «دور الترجمة في تطوير اللغة العربية وآدابها في بلاد يوربا: آفاق وتحديات.» **العربية والترجمة**: السنة ٥، العدد ١٨، صيف ٢٠١٤. ص ١٢٣ ـ ١٤٦.

٦٨ ـ أوني، بدماصي أحمد أوما. «تحليل بعض المصطلحات العربيّة القديمة المعبّرة عن المفاهيم المعاصرة في جريدة الأهرام.» **العربية والترجمة**: السنة ٥، العدد ١٨، صيف ٢٠١٤. ص ٩٨ ـ ١٢٢.

٦٩ ـ بيضون، إبراهيم. «المؤثرات الإسلامية في «كليلة ودمنة»: تطابقات مع «النهج».» **العربي**: العدد ٦٦٨، تموز/يوليو ٢٠١٤. ص ٦٣ ـ ٦٩.

٧٠ ـ تشن جي، بشار. «تدريس اللغة العربية في جمهورية الصين الشعبية: استعراض تاريخي.»

العربية والترجمة: السنة ٥، العدد ١٨، صيف ٢٠١٤. ص ٣٩ ـ ٥٠.

٧١ ـ سنوسي، شريط. «إشكالية ترجمة المصطلح النقدي في الفكر العربي.» **العربية والترجمة**: السنة ٥، العدد ١٨، صيف ٢٠١٤. ص ١٥٣ ـ ١٧٠.

٧٢ ـ صمدي، محمد سعيد. «غربة العربية في المشهد اللغوي التعدّدي بالمغرب.» **العربية والترجمة**: السنة ٥، العدد ١٨، صيف ٢٠١٤. ص ١٨٩ ـ ١٩٦.

٧٣ ـ العازمي، فاطمة الملحم. «الاقتراض اللغوي والسيادة.» **العربي**: العدد ٦٦٨، تموز/يوليو ٢٠١٤. ص ١١٩ ـ ١٢١.

٧٤ ـ فرج، محمد فتحي. «العقاد يفند بعض المفتريات حول اللغة العربية.» **العربي**: العدد ٦٦٩، آب/أغسطس ٢٠١٤. ص ٢٩ ـ ٣٣.

٧٥ ـ محمد، نجلاء جاسم. «ملامح الغزل السياسي في شعر عمر بن أبي ربيعة.» **آداب البصرة**: العدد ٦٨، ٢٠١٤. ص ١٣٩ ـ ١٥٦.

مراجعة كتب

٧٦ ـ مارتينه، أندريه. «وظيفة الألسن وديناميّتها.» ترجمة نادر سراج. **المستقبل العربي**: السنة ٣٧، العدد ٤٢٦، آب/أغسطس ٢٠١٤. ص ١٥٥ ـ ١٥٨. (رياض زكي قاسم)

تاريخ وجغرافيا

كتب

٧٧ ـ توفيق، هوكر طاهر. **الكرد والمسألة الأرمنية ١٨٧٧-١٩٢٠**. بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٤. ٨٢٤ ص.

٧٨ ـ الحمدي، صبري فالح. **حركة التحديث في المملكة العربية السعودية ١٩٢٦-١٩٥٣**. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٤. ٢٢٣ ص.

دوريات

٧٩ ـ رشيد، بشار طالب. «حكاية الدرهم والدينار.» **العربي**: العدد ٦٦٨، تموز/يوليو ٢٠١٤. ص ١٤٠ ـ ١٤٣.

مراجعة كتب

٨٠ ـ هلال، علي الدين. «العهد البرلماني في مصر: من الصعود إلى الانهيار، ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٧، العدد ٤٢٦، آب/أغسطس ٢٠١٤. ص ١٤٩ ـ ١٥٤. (محمد حمود)

ثانياً : المصادر الأجنبية

National Thought & Politics

Books

1 - Alianak, Sonia L. *The Transition Towards Revolution and Reform: The Arab Spring Realised?* Edinburgh: Edinburgh University Press, 2014. 224 p.

2 - Fisher, Kirsten J. and Robert Stewart (eds.). *Transitional Justice and the Arab Spring*. London: Routledge, 2014. 256 p. (Transitional Justice)

3 - Lackner, Helen. *Why Yemen Matters: A Society in Transition*. London: Saqi Books, 2014. 384 p. (Soas Middle East Issues)

4 - Niethammer, Katja. *Political Reform in Bahrain: Institutional Transformation, Identity Conflict and Democracy*. London: Routledge, 2014. 224 p. (History and Society in the Islamic World)

5 - Ouannes, Moncef. *Révolte et reconstruction en Libye: Le Roi et le Rebelle*. Paris: L'Harmattan, 2014. 202 p.

6 - Taylor, William C. *Military Responses to the Arab Uprisings and the Future of Civil-Military Relations in the Middle East: Analysis from Egypt, Tunisia, Libya, and Syria*. New York: Palgrave Macmillan, 2014. 268 p.

Periodicals

7 - Alaaldin, Ranj. «Elections in Iraq: What Does the Future Hold?» *Insight Turkey*: vol. 16, no. 2, Spring 2014. pp. 53-60.

8 - Ali, Hayder Ibrahim. «Whither Sudan?» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 7, no. 3, July-September 2014. pp. 380-397.

9 - Bar'el, Zvi. «A Virtual Stroll Through the Alleyways of the Middle East.» *Israel Journal of Foreign Affairs*: vol. 8, no. 2, 2014. pp. 45-50.

10 - Blanga, Yehuda (Udi). «Turmoil in Egypt – 1968-2011: The Status of the Armed Forces in Citizen Uprisings in Egypt.» *Contemporary Politics*: vol. 20, no. 3, July 2014. pp. 365-383.

11 - Blank, Stephen J. «Russian Strategy and Policy in the Middle East.» *Israel Journal of Foreign Affairs*: vol. 8, no. 2, 2014. pp. 9-24.

12 - Dabed, Emilio. «A Constitution for a Nonstate: The False Hopes of Palestinian Constitution-

alism, 1988-2007.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 43, no. 2 (170), Winter 2014. pp. 42-58.

13 - Dalmis, Ibrahim. «A Quick Glance at the History of Elections in Turkey.» *Insight Turkey*: vol. 16, no. 2, Spring 2014. pp. 7-17.

14 - De Waal, Alex. «When kleptocracy becomes insolvent: Brute causes of the civil war in South Sudan.» *African Affairs*: vol. 113, no. 452, July 2014. pp. 347-369.

15 - Ersoy, Aksel. «Turkey's Protean Regional Policy: Does It Happen on the Ground?» *Middle Eastern Studies*: vol. 50, no. 5, 2014. pp. 755-774.

16 - Gürel, Ayla and Laura Le Cornu. «Can Gas Catalyse Peace in the Eastern Mediterranean?» *International Spectator: Italian Journal of International Affairs*: vol. 49, no. 2, 2014. pp. 11-33.

17 - Helfont, Samuel. «Saddam and the Islamists: The Ba'thist Regime's Instrumentalization of Religion in Foreign Affairs.» *The Middle East Journal*: vol. 68, no. 3, Summer 2014. pp. 352-366.

18 - Jung, Dietrich. «The «Ottoman-German Jihad»: Lessons for the Contemporary «Area Studies»-Controversy.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 41, no. 3, 2014. pp. 247-265.

19 - Keyman, E. Fuat. «The AK Party: Dominant Party, New Turkey and Polarization.» *Insight Turkey*: vol. 16, no. 2, Spring 2014. pp. 19-31.

20 - Korotayev, Andrey V. [et al.]. «The Arab Spring: A Quantitative Analysis.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 36, no. 2, 2014. pp. 149-169.

21 - Küntzel, Matthias. «Obama's New Iran Policy: Is America Drifting toward Appeasement?» *Israel Journal of Foreign Affairs*: vol. 8, no. 2, 2014. pp. 25-36.

22 - Makdisi, Karim. «Reconsidering the Struggle over UNIFIL in Southern Lebanon.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 43, no. 2 (170), Winter 2014. pp. 24-41.

23 - Medzini, Meron. «Can China–Taiwan Cross-Straits Relations Serve as a Model for Israelis and Palestinians?» *Israel Journal of Foreign Affairs*: vol. 8, no. 2, 2014. pp. 69-76.

24 - Meier, Daniel. «The Palestinian Fidâ'i as an Icon of Transnational Struggle: The South Lebanese Experience.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 41, no. 3, 2014. pp. 322-334.

25 - Monshipouri, Mahmood and Erich Wieger. «Syria: The Hope and Challenges of Mediation.» *Insight Turkey*: vol. 16, no. 2, Spring 2014. pp. 149-165.

26 - Muhammad, Alaa Abd el-Hafeez. «Chinese Policy on the Arab-Israeli Conflict: Constant Determinants and Variables.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 7, no. 3, July-September 2014. pp. 437-450.

27 - Parker, Thomas. «Is America a Declining Power?» *Israel Journal of Foreign Affairs*: vol. 8, no. 2, 2014. pp. 37-44.

28 - Polat, Necati. «Resistance to Regime Change in the Middle East: A Liberation Theology of the Neo-con Variety?» *Interventions*: vol. 16, no. 5, 2014. pp. 634-654.

29 - Rosen, Jacob. «Clues to Understanding the Civil War in Syria.» *Israel Journal of Foreign Affairs*: vol. 8, no. 2, 2014. pp. 63-68.

30 - Al-Saif, Tawfiq. «Political Islam in Saudi Arabia: Recent Trends and Future Prospects.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 7, no. 3, July-September 2014. pp. 398-420.

31 - Sawani, Youssef Mohammad. «Arabs and Democracy: An Analysis of the findings of the Survey of Arab Public Opinion towards Democracy.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 7, no. 3, July-September 2014. pp. 351-362.

32 - Sekkat, Khalid. «Inter-State Tensions and Regional Integration: Could the Arab Spring Initiate a Virtuous Circle?» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 7, no. 3, July-September 2014. pp. 363-379.

33 - Slim, Randa. «Hezbollah and Syria: From Regime Proxy to Regime Savior.» *Insight Turkey*: vol. 16, no. 2, Spring 2014. pp. 61-68.

34 - Spyer, Jonathan. «New Challenges and New Alliances in the Middle East.» *Israel Journal of Foreign Affairs*: vol. 8, no. 2, 2014. pp. 51-56.

35 - Strand, Trude. «Tightening the Noose: The Institutionalized Impoverishment of Gaza, 2005-2010.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 43, no. 2 (170), Winter 2014. pp. 6-23.

36 - Szmolka, Inmaculada. «Political Change in North Africa and the Arab Middle East: Constitutional Reforms and Electoral Processes.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 36, no. 2, 2014. pp. 128-148.

37 - Webman, Esther. «Israel, Antisemitism, and the «Arab Spring».» *Israel Journal of Foreign Affairs*: vol. 8, no. 2, 2014. pp. 57-62.

38 - Williams, Paul D. «After Westgate: Opportunities and Challenges in the War Against Al-Shabaab.» *International Affairs*: vol. 90, no. 4, July 2014. pp. 907-923.

39 - Yetim, Mustafa and Bilal Hamade. «The Impact of the «New» Zero Problems Policy and the Arab Spring on the Relations between Turkey and Lebanese Factions.» *Insight Turkey*: vol. 16, no. 2, Spring 2014. pp. 69-77.

Book Reviews

40 - Bouris, Dimitris. «The European Union and Occupied Palestinian Territories: State-Building without a State.» *Journal of Palestine Stud-*

ies: vol. 43, no. 2 (170), Winter 2014. pp. 85-86. (Alaa Tartir)

41 - Copnall, James. «A Poisonous Thorn in Our Hearts: Sudan and South Sudan's Bitter and Incomplete Divorce.» *International Affairs*: vol. 90, no. 4, July 2014. pp. 994-995. (Hannah Bryce)

42 - Jones, Clive and Tore T. Petersen (eds.). «Israel's Clandestine Diplomacies.» *Israel Journal of Foreign Affairs*: vol. 8, no. 2, 2014. pp. 103-106. (Oded Eran)

43 - Knudsen, Are and Michael Kerr. «Lebanon: After the Cedar Revolution.» I*srael Journal of Foreign Affairs*: vol. 8, no. 2, 2014. pp. 113-116. (Josef Olmert)

44 - Lim, Andrea (ed.). «The Case for Sanctions Against Israel.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 43, no. 2 (170), Winter 2014. pp. 81-83. (Michael Neumann)

45 - Machover, Moshé. «Israelis and Palestinians: Conflict and Resolution.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 43, no. 2 (170), Winter 2014. pp. 76-77. (Moshe Behar)

46 - Nizameddin, Talal. «Putin's New Order in the Middle East.» *Israel Journal of Foreign Affairs*: vol. 8, no. 2, 2014. pp. 117-120. (Aryeh Levin)

47 - Ruebner, Josh. «Shattered Hopes: Obama's Failure to Broker Israeli-Palestinian Peace.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 43, no. 2 (170), Winter 2014. pp. 83-84. (John V. Whitbeck)

48 - Sand, Shlomo. «The Invention of the Land of Israel: From Holy Land to Homeland.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 43, no. 2 (170), Winter 2014. pp. 78-79. (Keith Whitelam)

49 - Storm, Lise. «Party Politics and the Prospects for Democracy in North Africa.» *International Affairs*: vol. 90, no. 4, July 2014. pp. 993-994. (Ronald Bruce St John)

Economics

Books

50 - Gatti, Roberta [et al.]. *Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa*. Washington, D.C: World Bank Publications, 2014. 320 p. (Directions in Development)

Periodicals

51 - Conte, Giampaolo. «Economic Relationship between Italy and Lebanon in the Fifties.» *Oriente Moderno*: vol. 94, no. 1, 2014. pp. 99-112.

52 - Harman, Sophie and David Williams. «International Development in Transition.» *International Affairs*: vol. 90, no. 4, July 2014. pp. 925-941.

53 - El-Khoury, Gabi. «Statistical File: Industrial Trends in Arab Countries: Selected Indicators.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 7, no. 3, July-September 2014. pp. 488-498.

54 - Komendantova, Nadejda, Stefan Pfenninger and Anthony Patt. «Governance Barriers to Renewable Energy in North Africa.» *International Spectator: Italian Journal of International Affairs*: vol. 49, no. 2, 2014. pp. 50-65.

55 - Turki, Benyan. «The Kuwait Fund for Arab Economic Development and Its Activities in African Countries, 1961-2010.» *The Middle East Journal*: vol. 68, no. 3, Summer 2014. pp. 421-435.

Sociology

Books

56 - Abdo, Nahla. *Captive Revolution: Palestinian Women's anti-Colonial Struggle within the Israeli Prison System*. London: Pluto Press, 2014. 240 p.

Periodicals

57 - Achilli, Luigi. «Disengagement from Politics: Nationalism, Political Identity, and the Everyday in a Palestinian Refugee Camp in Jordan.» *Critique of Anthropology*: vol. 34, no. 2, June 2014. pp. 234-257.

58 - Babar, Zahra R. «The Cost of Belonging: Citizenship Construction in the State of Qatar.» *The Middle East Journal*: vol. 68, no. 3, Summer 2014. pp. 403-420.

59 - Baeza, Cecilia. «Palestinians in Latin America: Between Assimilation and Long-Distance Nationalism.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 43, no. 2 (170), Winter 2014. pp. 59-72.

60 - Bianchi, Sergio. «Advocating «Dignity» and «Return» for Lebanon's Palestinians: Imagining a Diasporic Project.» *Refugee Survey Quarterly*: vol. 33, no. 3, September 2014. pp. 118-138.

61 - Bowman, Glenn. «Sharing and Exclusion: The Case of Rachel's Tomb.» *Jerusalem Quarterly*: no. 58, Spring 2014. pp. 30-49.

62 - Graff, Candace. «Pockets of Lawlessness in the «Oasis of Justice».» *Jerusalem Quarterly*: no. 58, Spring 2014. pp. 13-29.

63 - Hafez, Ziad. «Some Western Concepts through Arab Eyes: Toward a New Arab Epistemology.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 7, no. 3, July-September 2014. pp. 421-436.

64 - Harker, Christopher, Reema Shebeitah and Dareen Sayyad. «Ghosts of Jerusalem: Ramallah's

Haunted Landscapes.» *Jerusalem Quarterly*: no. 58, Spring 2014. pp. 7-12.

65 - Hourani, Guita. «Bilateral Relations, Security and Migration: Lebanese Expatriates in the Gulf States.» *European Scientific Journal*: Special edition, vol. 1, June 2014. pp. 643-657.

66 - Kaplan, Danny. «Jewish-Arab Relations in Israeli Freemasonry: Between Civil Society and Nationalism.» *The Middle East Journal*: vol. 68, no. 3, Summer 2014. pp. 385-401.

Book Reviews

67 - Beinin, Joel and Frédéric Vairel (eds.). «Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa.» *Democratization*: vol. 21, no. 5, 2014. pp. 979-980. (Anna Sunik)

68 - Delisle, Guy. «Jerusalem: Chronicles from the Holy City.» Translated from the French by Helge Dascher. *Jerusalem Quarterly*: no. 58, Spring 2014. pp. 95-98. (Penny Johnson)

69 - Gvion, Liora. «Beyond Hummus and Falafel: Social and Political Aspects of Palestinian Food in Israel.» Translated by David Wesley and Elana Wesley. *Journal of Palestine Studies*: vol. 43, no. 2 (170), Winter 2014. pp. 73-75. (Sami Zubaida)

70 - Shuayb, Maha (ed.). «Rethinking Education for Social Cohesion: International Case Studies.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 7, no. 3, July-September 2014. pp. 451-455. (Kamal Abouchedid)

Law

Books

71 - Alamuddin, Amal, Nidal Nabil Jurdi and David Tolbert (eds.). *The Special Tribunal for Lebanon: Law and Practice*. Oxford: Oxford University Press, 2014. 352 p.

Culture

Periodicals

72 - Natvig, Richard Johan. ««I Saw the Prophet in My Dream»: Prophet Songs from a Zar Ceremony in Lower Egypt.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 41, no. 3, 2014. pp. 306-321.

73 - Samin, Nadav. «Our Ancestors, Our Heroes: Saudi Tribal Campaigns to Suppress Historical Docudramas.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 41, no. 3, 2014. pp. 266-286.

Book Reviews

74 - El-Haddad, Laila and Maggie Schmitt. «The Gaza Kitchen: A Palestinian Culinary Journey.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 43, no. 2 (170), Winter 2014. pp. 73-75. (Sami Zubaida)

Information & Communication

Books

75 - Herrera, Linda. *Revolution in the Age of Social Media: The Egyptian Popular Insurrection and the Internet*. London: Verso Books, 176 p.

History & Geography

Periodicals

76 - Coppola, Anna Rita. «Oman and Omani identity during the nahdahs: A Comparison of Three Modern Historiographic Works.» *Oriente Moderno*: vol. 94, no. 1, 2014. pp. 55-78.

77 - Halperin, Liora R. «The Battle over Jewish Students in the Christian Missionary Schools of Mandate Palestine.» *Middle Eastern Studies*: vol. 50, no. 5, 2014. pp. 737-754.

78 - Khalidi, Issam. «Sports and Aspirations: Football in Palestine, 1900-1948.» *Jerusalem Quarterly*: no. 58, Spring 2014. pp. 74-88.

79 - Kirmanj, Sherko. «Kurdish History Textbooks: Building a Nation-State within a Nation-State.» *The Middle East Journal*: vol. 68, no. 3, Summer 2014. pp. 367-384.

80 - Peled, Kobi. «The Social Texture of the Baqa Well:Drawing History from an Old Well in a Palestinian Arab Town in Israel.» *Middle Eastern Studies*: vol. 50, no. 5, 2014. pp. 810-825.

Book Reviews

81 - Harris, William. «Lebanon: A History, 600-2011.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 7, no. 3, July-September 2014. pp. 455-457. (Ziad Hafez)

82 - Siniver, Asaf (ed.). «The October 1973 War: Politics, Diplomacy, Legacy.» *Israel Journal of Foreign Affairs*: vol. 8, no. 2, 2014. pp. 107-112. (Abraham Rabinovich)